رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد25مارس2018

ISSN : 2392- 5418 الورقي

ISSN:2520- 7423 الالكتروني

الإيداع القانوني24352015

obeikandl.com

obeikandl.com

رمـــاح

للبحـــــوث والدراســـــات

مجله دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد25مارس2018

ISSN : 2392- 5418 الورقي
ISSN:2520- 7423 الالكتروني
الإيداع القانوني24352015

obeikandl.com

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د.فرنسوا بونو		فرنسا
أ.د. جون بيار ديتري		فرنسا
أ.د.وليام أنطوني		الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د.فليب جيمس		الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د. خليل الرفاعي	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.أمين نهاري ثالث	جامعة الملك فهد	السعودية
أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.محمود الوادي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د.عبد الرزاق الشحادة	جامعة الزيتونة	الأردن
أ.د.سماح سيد محمد المرسي	جامعة القاهرة	مصر
أ.د .رمضان الشراح	جامعة الكويت	الكويت
أ.د.حيدر عباس	جامعة دمشق	سوريا
أ.د.ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د.فريد كورتل	جامعة 1ف ي طس	الجزائر
أ،د.كمال رزيق	جامعة البليدة	الجزائر
أ.د رامز الطنبور	جامعة الجنان	لبنان
أ.د.درمان سليمان	جامعة الموصل	العراق
أ.د.إبراهيم توهامي	جامعة الشارقة	الإمارات
أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات
أ.د.سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د.شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. خالد الخطيب	مركز رماح	الأردن

obeikandl.com

شروط النشر:

-تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.

-ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث و الكلمات المفتاحية.

-تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman)قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج(Microsoft Word)

-يرقم التهميش والإحالات و يعرض في أسفل الصفحة : المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة.

-تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.

-على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت. -المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها . -يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع -ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk_51@hotmail.com أو confino2016@gmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن هاتف: 00962799424774 أو00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية : قاعدة **ISI** على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707

قاعدة **ebsco** الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع http/ www.mandumah.com

قاعدة بيانات المنهل http// www.almanhal.com

قاعدة ASKZED على الموقع http/www.ASKZED.com

قاعدة معرفة على الموقع http//www.maarifa.com

قاعدة بوابة الكتاب العلمي :http//www.theleambook.com

openkanalom

obeikandl.com

افتتاحية العدد

يصدر العدد 25 ومجلة رماح للبحوث والدراسات تخطو خطوة عملاقة نحو العالمية،لقد تم بحمد الله الدخول للقاعدة الدولية للعلوم والفهرسة الأمريكية :

ISI

(International Scientific Indexing)

وبالتالي أصبح للمجلة عامل أثر Impact Factor Value 1.201، وهذا فخر واعتزاز لكل أسرة مجلة رماح،زيادة على ذلك وصلنا للمراحل النهائية من أجل الدخول لقاعدة طومسون رويترز الأمريكية.

والطاقم الساهر على المجلة عاقد العزم على المضي بالمجلة لمصاف المجلات العالمية، ستكون رماح دوما متميزة بفضل جهود طاقمها، و الباحثين الذين فضلوها لنشر ابحاثهم الجادة والمتميزة.

ستكون رماح منبرا علميا متميزا لكل الباحثين بشتى بقاع المعمورة، وستبقى رمز وصرحا علميا جادا دوما.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

obeikandl.com

obeikandl.com

فهرس المحتويات

1–المصارف الأجنبية وأهمية تواجدها في السوق المصرفي بالدول النامية 11

الاستاذة : عازه يوسف محمود الحصادي جامعة عمر المختار ليبيا

2– واقع الإدارة الالكترونية الضريبية في فلسطين... 24

الأستاذ الدكتور طارق الحاج منذر خال جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين

3–الإفصاح البيئي ودورهُ في الحد من المخاطر الإدارية للشركات الصناعية دراسة استطلاعية على شركات القطاع الصناعي في العراق 33

د.محمد حازم إسماعيل الغزالي جامعة الموصل العراق

4– العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ... 58

الدكتور عمر فريد شقور جامعة الزرقاء الأردن.

5–واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك دراسة تحليلية 73

د. هويدا آدم الميع د. أماني عبدالله السيد السعودية

6– أثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعيه المتوسطة على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على كلية القدس فرع الزرقاء لأردن 100

د.سمير حسين الوادي كلية القدس الأردن

7–عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر: نموذج بطاقة الشفاء. 116

د. شكلاط زيوش رحمة جامعة مولود معمرى تيزى وزو الجزائر

8–تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج logit ونموذج الاشارة. 134

أ.د. حسين بلعجوز أ. هدوقة حسيبة جامعة مسيلة جامعة قسنطينة الجزائر

9–دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية (دراسة ميدانية) 151

الدكتور ملوكي أوس جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر

10–دور الأدوات المالية الإسلامية (الأسهم والصكوك الاسلامية) في تنشيط السوق المالية الإسلامية. 168

opelkanal.com

د.شـافية كتاف د. ذهبية لطرش جامعة سطيف1 الجزائر

11–اثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري 184

بن حملاوي نونة جامعة الجزائر3 الجزائر

12–تصور نظري لنموذج محاسبي لتقييم الأداء من خلال التكامل بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونموذج بطاقة العلامات المتوازنة 200

الباحثة سارة عزايزية جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

13–دعم الابتكار الوطني كآلية لتطوير الصناعات المعرفية دراسة حالة الدول العربية. 209

عنان فاطمة الزهراء جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

14–الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية بين الاستمرارية، الاستقلالية و النمو 229

د.كربوش محمد أ. تليسة أمينة د.بلميمون عبد النور جامعة معسكر الجزائر

15–الاستثمار في راس المال البشري كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة في منظمات الاعمال.. 246

د. بوراس فايزة جامعة باتنة 1 الجزائر

16–النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017. 263

أ.حميد عبد الله الحرتسي د.شعبان فرج أ.علي توبين الجزائر

17–تقييم آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 280

ا.نوري سميحة أ.د.هوام جمعة جامعة عنابة الجزائر

18–*دراسة تقييميه للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر، في ظل مسعاها لتحقيق تنويع. اقتصادي. 298

أ.عبد السلام فريدة أ.سعدي سكينة ايمان جامعة سطيف 1 الجزائر

obeikandl.com

المصارف الأجنبية وأهمية تواجدها في السوق المصرفي بالدول النامية

Foreign banks and the importance of their presence in the banking market in developing countries"

الاستاذة : عازه يوسف محمود الحصادي

جامعة عمر المختار ليبيا

Aza Yousef Alhasadi

Omar Al Mukhtar University Libya

azaalhasadi@yahoo.com

ملخص:

شهدت العقود الثلاث الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية، لذا هدفت هذه الدراسة الي معرفة مدي اهمية تواجد المصارف الاجنبية بالدول النامية وتم استخدام اسلوب التحليل الوصفي من خلالاستقراء ماورد في الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وتوصلت هذه الدراسة الي ان الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أدائها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية .

الكلمات المفتاحية: المصارف الاجنبية، السوق المصرفي

Abstract:

The most of the world countries in the last three decades have seen major changes that represented in adoption of reform programs، economic transformation، and take market mechanisms، also liberalization of trade in financial services due to the growth of the financial globalization trend. Therefore، this study aimed at finding out the importance of the presence of foreign banks in developing countries. The study concluded that the developing countries are striving to attract foreign investments to the banking sector in order to improve and modernize the banking system and make its performance more effective to be able to play an effective role in the redistribution of the flow of capital to the most productive economic sectors.

Keywords: foreign banks، banking market

مقدمة :

إن المصارف باعتبارها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، ونظراً لأن هذه المصارف تعمل في بيئة تنافسية متنامية، فقد ساهمت تلك البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط المصارف الأجنبية واتجاهها للعمل في الدول النامية كنتيجة طبيعية لتوسع حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد شهدت العقود الثلاث

الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية.

لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الاجنبية لاسواقها المحلية لما ستساهم به مصارف الاجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وقد جاءت تلك الفكرة نتيجة تبني العديد من دول العالم برامج لخصخصة جهازها المصرفي وتوسيع قاعدة ملكية البنوك العامة، وقد أشارت العديد من البحوث التجريبية إلى أن نمط وتوقيت دخول المصارف الأجنبية يعتمد على الدرجة التكامل الاقتصادي بين البلد الأصلي للبنك الأجنبي والبلد المضيف، وفرص السوق المتاحة في البلد المضيف، وقيود الدخول والانظمة الاخري (بما في ذلك المعاملة الضريبية). وحجم البنك، والكفاءة، والقيود المفروضة على الخدمات المصرفية .

مشكلة البحث :

نظرا لاوجه القصور التي تعاني منه المصارف المحلية في الدول النامية في مواجهه تحديات العولمة المصرفية والابتكار المالي وعجزها في تغطية احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية، لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الاجنبية لاسواقها المحلية لمعرفة مدي اهمية المصارف الاجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .لذا فان مشكلة البحث يمكن طرحها في التساؤل الاتي:**– ما مدي اهمية تواجد المصارف الاجنبية بالدول النامية ؟**

وعليه يمكن طرح الفرضية التالية :

" يعتبر تواجد المصارف الاجنبية مهم بالنسبة للدول النامية من اجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي" .

أهمية وأهداف البحث :

تكمن اهمية البحث في زيادة الاهتمام بالمصارف الاجنبية باعتبارها أحد الجهات المقدمة للخدمات المالية للعملاء وقد ازداد الاهتمام بها خلال التسعينات من القرن العشرين نتيجة عمليات التحرر المالي وعمليات الخصخصة للبنوك المملوكة للدولة كل ذلك ساهم في تشجيع دخول المصارف الاجنبية، ونظرا للدور الذي تلعبه المصارف الاجنبية في تخفيف اوجه القصور الذي تعاني منه المصارف المحلية من ناحية، ومن ناحية اخري تمثل المصارف الاجنبية حافز للتنمية المالية وذلك من خلال الخبرات المتفوقه التي تمتلكها تلك المصارف وقدرتها علي توفير مصادر التمويل الجيدة وكذلك قدرتها تقليل تكاليف الاقتراض من خلال خفض هوامش الفائدة، كل ذلك شجع البلدان النامية علي زيادة دخول المصارف الاجنبية إليها

من أجل تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأعمال المصرفية والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

وفي هذا الاطار تهدف هذه الدراسة للتعرف علي :

*التعرف علي مفهوم المصارف الاجنبية و طرق نفاذها للسوق المصرفي بالدول النامية .

*التعرف علي الاشكال التنظيمية لدخول المصارف الاجنبية للاسواق المحلية .

*التعرف علي عوامل تواجد المصارف الاجنبية واهم المؤشرات التي تستند عليها للنفاذ للاسواق المصرفية المحلية.

*التعرف علي اثر تواجد المصارف الاجنبية علي اداء المصارف المحلية ومقارنة ادائها بإداء المصارف المحلية .

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة ومتغيراتها وذلك بالاعتماد علي كل ماورد في الكتب العربية والاجنبية والدوريات ومواقع الانترنت وذلك للتعرف علي اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة أمين محمد تبحث هذه الدراسة في واقع البنوك الأجنبية في اليمن وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات وظيفية، وهي الأصول والثقة والائتمانات ومقارنة هذه المؤشرات مع البنوك المحلية. وتوصلت هذه الدراسة الي انخفاض موجودات البنوك الأجنبية مقارنة بحجمها هذه البنوك في النظام المصرفي. وعلاوة على ذلك، الودائع بالعملةالاجنبية تأخذ الدرجة الأولى في هيكل البنوك الأجنبية بنسبة 44.81٪ علي الرغم من انخفاض العائد عليها مقارنة بالبنوك الاجنبية، وكذلك ينخفض الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في مقارنتها بالائتمان المقدم للحكومة.

دراسة قشي مريم (2016)، تتعلق هذه الدراسة بمعرفة دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية وقد طبقتهذه الدراسة علي بنكسوسيتب جنرال الجزائر وتوصلت هذه الدراسة الي ان بنك سوسيتي جنرال يتوفر فيه كل المزايا التي تمكنه من المساهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة بعد سماح قانون النقد والقرض 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري.

دراسة حاتم الاحمر (2008) هدفت هذه الدراسة للتعرف علي دور البنوك الاجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان وتوصلت هذه الدراسة الي ان دور البنوك الاجنبية كان واضح في القطاع الخدمي حيث ساعدت مساعدة فعالة في تنمية القطاع الخدمي وذلك عن طريق المرابحات المصرفية، اما بالنسبة

للقطاع الصناعي وجدت الدراسة ان البنوك الاجنبية كانت مساهمتها غير كافية للقطاع الصناعي حيث تركز اغلب الصرف فقط علي استيراد المواد الخام وفيما يخص نقل التكنولوجيا فتوصلت الدراسة الي عدم مساهمة البنوك الاجنبية في تنمية وتطوير الصناعة المحلية وكذلك الامر فيما يخص القطاع الزراعي فانها لم تساعم في تطويره .

دراسة stijin واخرون، اهتمت هذه الدراسة بتحليل اثر دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفي المحلي وتاثيرة علي كفاءة البنوك المحلية من خلال تطبيقها علي عينة من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية وتوصلت هذه الدراسة إلي أن زيادة دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفي المحلي سوف يؤدي الي زيادة درجة منافسة وكفاءة البنوك المحلية وايضا أننسبة عدد البنوك الاجنبية الي اجمالي عدد البنوك في السوق المحلي له تاثير جوهري علي كفاءة البنوك المحلية وان هامش الفائدة والربحية بالنسبة للبنوك الاجنبية كانت اكبر من مثيلتها من البنوك المحلية في حالة الدول الناميةوالعكس في حالة الدول المتقدمة .

دراسة Niels &Robert، قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر دخول البنوك الاجنبية إلي السوق المصرفي المحلي علي كفاءة البنوك المحلية وذلك بتطبيقها علي26 دولة نامية خلال الفترة 1990-1996، وتوصلت الدراسة الي ان دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفية المحلية ادي الي زيادة الدخل والارباح والتكاليف للبنوك المحلية .

ونلاحظ هناك اختلاف بين هذه الدراسة وسابقتها ويرجع ذلك إلي ان تاثير البنوك الأجنبية علي أداء البنوك المحلية في الدول النامية يختلف عن الدول المتقدمة ويرجع السبب إلي عدم تطور السوق المالي في الدول النامية مما يضع ضغوطاً كبيرة علي البنوك المحلية تتمثل في زيادة اتفاقها علي الأستثمار في تطبيق الفنون المصرفية والإدارية الحديثة لكي تتمكن من منافسة المصارف الأجنبية وبهذا تزداد تكاليف تشغيل البنوك المحلية في الفترة القصيرة .

مفهوم البنوك الأجنبية:

تعرف البنوك الأجنبية بانها المصارف التي تشترك مباشرة في الاعمال المصرفية خارج دولتها الام وتكون منظمة بموجب قوانين دولة اجنبية وتستحوذ هذه البنوك علي اكثر من 50% من ملكية الاسهم، أي ان نسبة الاسهم المملوكة للاجانب في بلد الاقامة تحدد ما اذا كان المصرف اجنبي ام لا[1].

طرق نفاذ البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية :

1- William Goulding and Daniel E. Nolle، Foreign Banks in the U.S.: A primer، Board o f Governors of the Federal Reserve System، International Finance Discussion Papers Number 1064، November 2012، P 03،.

يتم السماح لموردي الخدمات المالية الأجانب بالنفاذ للسوق المحلى للدولة المضيفة وتمتعهم بنفس المعاملة الوطنية من خلال الآتي [1] :

1- طرق توريد الخدمات المالية Banking services delivery :

حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (4) طرق لتوريد الخدمات المصرفية وهي :

- **التجارة عبر الحدود Gross-boarder** : ويتم ذلك من خلال مورد الخدمة المصرفية من دولة معينة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في دولة أخرى (A) عبر الحدود، وهذه التجارة لا تنطوي فقط على خدمة مالية أو مصرفية ولكنها تنطوي أيضاً على تدفق لرأس المال .
- **التواجد التجاري Commercial presence**: حيث يقوم مورد الخدمة المصرفية من الدولة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في الدولة (A) من خلال موقعه الدائم في سوق الدولة (A) .
- **الاستهلاك في الخارج Consumption abroad** : حيث يقوم مستهلك الخدمة المصرفية من الدولة (A) بالسفر إلى مورد الخدمة المصرفية في الدولة (B) لإتمام عملية الحصول على الخدمة المصرفية .
- **تحركات الأشخاص الطبيعية Movement of natural persons** : حيث يتم تقديم الخدمة المصرفية في الدولة (A) من خلال استيراد العمالة المصرفية من الدولة (B) .

ويعتبر نمط التجارة عبر الحدود والتواجد التجاري هما أهم نمطين في التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، أما باقي طرق توريد الخدمات المصرفية فهي نادرة، ويعد التواجد التجاري هو الشكل الأكثر انتشاراً في التجارة الدولية في الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة .

وفي هذه الحالة يتم تقديم الخدمات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة المالية في الدول الأجنبية، ويحدث ذلك في شكل إنشاء فروع أو وكالات أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل .

2- الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي [1] :

- **مكاتب التمثيل** : تتميز بكونها أسهل أشكال دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة، حيث تقتصر وظيفتها على بعض الأنشطة مثل إجراء دراسات واختبارات للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة دون أن يمتد لعمليات الإقراض أو تلقي الودائع، ويتميز هذا الشكل بالقيام بوظيفة دراسة السوق المحلي واقتناص فرص الربحية .

---

(1)-**Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD**، WTO، 1995، P270.

[1] - محمد علي محمد علي عبيد، **اثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2008، ص ص 97-98 .

● **الوكالات** : إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي للدولة المضيفة في شكل وكالات يعتبر أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفه، ويستطيع الوكيل الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية ولكنه لا يستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع .

الفروع : تعد فروع البنوك الأجنبية عنصراً مكملاً للبنوك الأصلية وتخضع هذه الفروع لإشراف البنك الرئيسي في البلد الأم وتعد هذه البنوك مسئولة قانوناً عن الأزمات المالية للفروع، ويمكن لتلك الفروع أن تقوم بالعمليات المصرفية بما فيها الإقراض .

بنوك تابعة : يتم إنشاء بنوك تابعة للبنك الرئيسي من خلال تأسيس كيانات مصرفية منفصلة قانوناً عن البنوك الأصلية ولها رأس مالها الخاص بها ولها حدود للإقراض تتماشى مع رأس مالها وتخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية، أي أن هذه البنوك تتعامل بنفس الأسلوب الذي تتعامل به البنوك المحلية .

وتتميز البنوك التابعة للبنك الأجنبي الرئيسي في قدرتها على تقديم تشكيله أكبر من الخدمات المصرفية – مقارنة بفروع البنوك الأجنبية – إلى بعض المنشآت غير المالية التي توجد في سوق الدولة المضيفة بالإضافة إلى خدمة عملائها الذين يأتون من الدولة الأم للبنوك التابعة .

عوامل تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية الخارجية :

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق الخارجية أهمها [3] :

1- خدمة العملاء بالخارج :

تعد خدمة العملاء بالخارج هدفاً أساسياً لتوسع البنوك الأجنبية في الخارج، ولتحديد مدى جدوى دخول البنوك الاجنبية لأسواق الدولة المضيفة فانها تعتمد في ذلك على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية حيث تركز هذه البنوك على عدد من الأنشطة المربحة كتمويل السلع والخدمات.

2- القيود المنظمة لعملية دخول البنوك الأجنبية :

تتحكم الروابط المؤسسية والثقافية والاقتصادية بين الدولة الأم والدولة المضيفة في عملية دخول البنوك الأجنبية حيث تقف القيود أو الحواجز التنظيمية عائق أمام دخولها وتفضل البنوك الأجنبية الاستثمار في الدول ذات القيود التنظيمية الأقل على الأنشطة المصرفية، هذا بالإضافة إلى مدى توافق البيئة التنظيمية والمؤسسية .

---

[3] – البنك الأهلي المصري، **دور البنوك الأجنبية في الدول النامية**، النشرة الاقتصادية، القاهرة، المجلد الستون، العدد الأول، 2007، ص ص 14- 15 .

بالإضافة إلى ذلك هناك دوافع خاصة بالدول المضيفة تتمثل في التغير في توجهات السوق نحو الانفتاح تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومدى وجود الأزمات المصرفية والحاجة إلى تطوير أداء البنوك المحلية وتوسيع قاعدة الملكية بها ومدى تبني برامج للخصخصة في القطاع المصرفي .

المؤشرات التي تستند إليها البنوك الأجنبية للدخول إلى الأسواق المصرفية :

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية يتم الاستناد إليها للدخول إلى الأسواق وهي [1]:

1- **مؤشر حقوق الملكية Property Rights :**

تمثل حقوق الملكية سنداً قوياً للمصارف في حال تعرضها لخسائر عند ممارستها للأنشطة المصرفية المختلفة لذا فان هذا المؤشريقيس مستوى القيود على حماية الملكية الخاصة في الدولة .

2- **المؤشر المصرفي Banking Index :**

عند فتح فروع للبنوك الاجنبية أو شركات تابعة فإن حجم القيود المصرفية التي تفرضها كل دولة على دخول البنوك الأجنبية يمكن قياسها باستخدام هذا المؤشر، ويؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق الأكثر فرضاً لمثل هذه القيود هي الأقل جذباً للبنوك الأجنبية، لذا يوجد علاقة عكسية بين هذا المؤشر وتواجد البنوك الأجنبية .

3- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي The long of GDP :**

من خلال مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياس أداء الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي وعليه يؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق المحلية الكبيرة ذات النمو المتسارع أكثر جذباً للبنوك الأجنبية، أي أن هناك علاقة طردية بين تواجد البنوك الأجنبية وهذا المؤشر .

أما بخصوص تحديد أسس الرقابة والإشراف المصرفي ولضمان عدم إفلات أي بنك أجنبي مهما تعددت فروعه ومؤسساته التابعة من الخضوع للإشراف والرقابة اللازمين للتاكد من سلامة أدائه، فإن الأمر يتطلب إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية في الدول المختلفة [2].

ونظراً إلى أهمية تدعيم الرقابة والإشراف على البنوك دولية النشاط فإن الأمر يتطلب وضع إطار تنظيمي لعمل تلك البنوك وذلك من خلال لجنة " بازل " للإشراف المصرفي وقد تمثلت جهود لجنة "بازل" في تحديد أسس توزيع مسئوليات الإشراف المصرفي في مجالات السيولة والملاءة وموقف النقد الأجنبي بين

---

[1] – عبد المنعم محمد الطيب، **اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2004، ص 18 .

[2] – رمضان الشروح، **الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص 29 .

السلطات الرقابية في كل من البلد المضيف والبلد الأم، حيث تم تحديد مسئولية الرقابة على البنك الأجنبي – أياً كان شكله القانوني – تكون ضمن مسئولية السلطات الرقابية، وذلك فيما يتعلق بالسيولة[1].

أما فيما يتعلق بالملاءة وموقف النقد الأجنبي فإن الأمر يتوقف على الشكل القانوني للبنك، حيث يوكل الأمر بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية إلى السلطات الرقابية في البلد الأم . ويمكن للسلطات الرقابية المحلية الإشراف على فروع البنوك الأجنبية فيما يتعلق بموقف النقد الأجنبي طالما كان ذلك يرتبط باعتبارات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعني ذلك أن السلطات الرقابية المحلية هي المسئولة الأساسية عن الإشراف والرقابة على البنوك الأجنبية العاملة على أرضها[2].

أثر تواجد البنوك الأجنبية على تطور أداء البنوك المحلية في الدول النامية :

إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والسماح بتزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من المتوقع أن يكون له تأثير كبير على كفاءة وتنافسية البنوك المحلية، فزيادة درجة المنافسة بين البنوك الأجنبية والمحلية تؤدي إلى قيام البنوك المحلية بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها وتحسين طرق تقدمها للعملاء [3] .

كما تستطيع البنوك المحلية من خلال احتكاكها مع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي معرفة الفنون المصرفية والأساليب الإدارية والمحاسبية التي تستخدمها تلك البنوك، كما يساعد تواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلي على تحسين مستوى الإدارة المصرفية خصوصاً إذا قامت البنوك الأجنبية بالمشاركة بشكل مباشر في إدارة البنوك المحلية كما في حالة البنوك المشتركة .

بالإضافة على ذلك قد تطلب البنوك الأجنبية من السلطات التنظيمية والتشريعية في المجتمع بتعديل بعض نظم الرقابة والتنظيم المصرفية التي من شأنها تحسين الأداء المصرفي مما يساهم في النهاية في تحسين مستوى جودة وكفاءة البنوك المحلية[4].

كذلك تؤكد العديد من التجارب على أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواكب معها تطوير

---

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص 30 .

[2] – أحمد شعبان محمد علي، محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2007، ص 188 .

[3] – عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 41 .

[4] – محمد علي محمد علي عبيد، **مرجع سابق**، ص 121 .

لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك[1]، ويتم ذلك من خلال عدة قنوات :

- عندما يقوم البنك الأجنبي بالحصول على احتياجاته من العمالة الماهرة والمديرين ذوي الخبرة العالية في مجال إدارة البنوك من الخارج للعمل في فروع البنك الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى اكتساب المديرين والموظفين المحليين لهذه الخبرات من خلال الاحتكاك بهده الفئة .
- تشترط بعض الدول على البنوك الأجنبية عند دخولها للسوق المصرفي المحلي أن تقوم بالإنفاق على برامج إعداد وتدريب موظفي ومديري البنوك المحلية لرفع الكفاءة والمهارة المصرفية مما يساهم في زيادة المعرفة المصرفية وتحسين مستوى ونوعية رأس المال البشري الذي يعمل في النظام المصرفي المحلي[2].

وبناء على ما سبق فإن تأثير البنوك الأجنبية على البنوك المحلية في الدول النامية يأخذ شكل حرف **U** المنعكس، ففي البداية مع تزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف، أرباح ودخول البنوك المحلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصل عدد البنوك الأجنبية لحد معين فإن درجة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية تتزايد وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف وربحية ودخول البنوك المحلية وتزداد كفاءة النشاط المصرفي .

مقارنة أداء فروع البنوك الأجنبية بأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية :

اذا رغبت البنوك الأجنبية في الدخول إلى السوق المصرفي المحلي لأي دولة فإنها تقوم بعملية مفاضله بين إنشاء فروع أو شركات تابعة وبين عملية الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة بالفعل.

وعليه يمكن ملاحظة أن البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية عن طريق خصخصتها اي بيعها للبنوك الأجنبية، تكون أكثر كفاءة من فروع البنوك الأجنبية التي تم إنشائها داخل نفس هذه الدول، كما إن ربحية وأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية تكون أقل من ربحية وكفاءة فروع البنوك الأجنبية .

---

[1] - Claessens،s: Demirguc-Kunt، A، and Huizinga، H.، "**How Dose Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market**"، Journal of Banking and Finance، vol .25، No .5، 2001، p 891.

[2] - بنك الإسكندرية، **التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي**، النشرة الاقتصادية، الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون، 2002، ص ص 15-14 .

إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة سوف يكون أكثر تكلفة من دخول السوق المحلي من خلال عمليات الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة وذلك في ظل ظروف عدم التأكد المتعلقة بمستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية وعدم توافر المعلومات الكاملة، اما في حالة توافر معلومات كاملة عن مستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية داخل الدولة المضيفة لن يكون هناك اختلاف في تكلفة الدخول إلى السوق المصرفية وفقاً لأي شكل من الأشكال[1].

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح مزايا وعيوب عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي سواء من خلال إنشاء فروع جديدة أو الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة :

*دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة يساعد هذه البنوك المحلية على تجنب مشكلة نسبة القروض الرديئة، والتي سوف تتحملها البنوك الأجنبية إذا قامت بالاستحواذ على البنوك المحلية التي تعاني من هذه المشاكل .

* إن تواجد المصارف الاجنبية قد يحفز البنوك المحلية إلى تطوير خدماتها، الأمر الذي قد يحسن كفاءة الوساطة المالية للنظام المالي المحلي.

*تساعد المصارف الأجنبية في تحسين الإدارة للمصارف المحلية، خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ.

وعلى الجانب الأخر إذا قررت البنوك الاجنبية الدخول للسوق المصرفي المحلي عن طريق إنشاء فروع جديدة بدلاً من عملية الاستحواذ على البنوك القائمة، فان البنوك الأجنبية سوف تعاني من ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بمستقبل عملية التوسع في السوق المصرفي المحلي لان النمو الطبيعي لفروع البنوك الأجنبية يأخذ وقتاً طويلاً نسبياً حيث يجب أن تكتسب سمعة حسنه من جانب العملاء، وذلك على عكس ما يحدث في حالة الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة ؛ حيث أن هذه البنوك لها عملائها المرتبطون بها، ومن ثم فإن فرصة نجاح البنوك الأجنبية في التوسع من الممكن أن تكون أفضل [2] .

---

[1]- Mohie din، M.، **"on Bank Market Structure and Competition in Egypt "**، Arab Economic Journal،www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.

12- Buch،C.M، **"Why do banks go abroad Evidence from German data "**، Financial Markets، Institutions and Instruments، Vol. 9، No. 1، February، 2000، PP:33-67.

النتائج :

-الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أدائها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

- تستند البنوك الأجنبية على عدة مؤشرات للدخول إلى الأسواق المصرفية المحلية منها المؤشر المصرفي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حقوق الملكية، حيث تؤثر مساهمة البنوك الأجنبية في الدول النامية على الكفاءة والمنافسة، الاستقرار المصرفي، وكذلك سياسات منح الائتمان.

- تتمثل الأشكال التنظيمية التي يتم من خلالها دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في مكاتب التمثيل، الوكالات، الفروع والبنوك التابعة.

-ان تواجد البنوك الاجنبية بالدول النامية له دور مهم في تطوير القطاع المصرفي حيث تساعد في تحسين اداء الإدارة للمصارف المحلية، خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ مما سيساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

-أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواكب معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك .

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها سيتم **طرح التوصيات الاتيه** :

- إن تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع المصرفي سوف يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد ورفع مستويات النمو خصوصاً إذا تم تشجيع هذه المصارف لتمويل مشروعات التنمية .
- فتح المجال أمام المصارف الأجنبية للتواجد في السوق المالي لأن تواجدها سينجم عنه زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل .

- ينبغي إحداث تغيرات داخلية في بيئة أعمال المصرف للتكيف مع المستثمر الأجنبي ويتم ذلك من خلال استحداث إدارات جديدة ودمج بعض الوحدات القائمة وكذلك ضرورة استحداث منظومة متطورة للاتصالات وذلك لربط الإدارة العامة بالفروع التابعة لها .
- ينبغي تطوير نظم الإدارة المصرفية والارتقاء بمستوى التدريب مع التدقيق في اختيار القيادات المصرفية والاعتماد على الخبرات العالمية لمواجهة متطلبات التوسع والنمو والتطوير .
- ضرورة تعديل النظم الرقابية وتطويرها واستخدام أسلوب جديد يركز على مراقبة الأوضاع المالية للمصارف .
- تشجيع زيادة الاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات للموارد البشرية المحلية .

قائمة المراجع

– البنك الأهلي المصري، دور البنوك الأجنبية في الدول النامية، القاهرة : النشرة الاقتصادية المجلد الستون، العدد الأول، 2007 .

– الشروح رمضان، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص29 .

– الاحمر،حاتم (2008)، اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

– الطيب، عبد المنعم محمد، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، السعودية : جامعة أم القرى، 2004 .

– بنك الإسكندرية، التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، النشرة الاقتصادية، الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون، 2002 .

– عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001 .

– عبيد، محمد علي محمد علي، أثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2008 .

– علي، أحمد شعبان محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2007 .

– محمد محي الدين، أمين (2005)، واقع البنوك الاجنبية في الجمهورية اليمنية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صنعاء، العدد الثالث عشر.

– مريم، قشي، دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر " دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر "، 2016، مجلة دراسة اقتصادية، جامعة قسنطية 2، العدد الثالث .

المراجع الأجنبية :

- Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD، WTO، 1995.
- Buch .C.M، " Why do banks go abroad Evidence from German data "(2000)، Financial Markets، Institutions and Instruments، Vol .9، No .1 .

-Mohie din، M.، **"on Bank Market Structure and Competition in Egypt "**، Arab Economic Journal،www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.
- Niels Hermes; Robert Lensink (2001)، The Impact of Foreign Bank Entry on Domestic Banking Markets; A Note، from the home page: http://som.eldoc.ub.rug.nl/FILES/reports/themeE/2001/01E62/01e62.pdf.
- Stijin Claessns; S. Demirguc-kunt،A، and Itemizing،H.(2001)، "How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market"، Journal of Banking and Finance، Vol .25، from the home page: http://wwwwds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2000/02/24/000009265_3980625102840 / Rendered / PDF / multi_page.pdf.
- Robert Cull and María Soledad (2007)، Foreign Bank Participation and Crises in Developing Countries، World Bank Policy Research Working Paper 4128.
- William Goulding and Daniel E. Nolle، Foreign Banks in the U.S.: A primer، Board o f Governors of the Federal Reserve System، International Finance Discussion Papers Number 1064، November 2012، P 03،

Orekandl.com

واقع الإدارة الالكترونية الضريبية في فلسطين

The reality of electronic tax administration in Palestine

الأستاذ الدكتور طارق الحاج

منذر خالد

جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين

Pr. Tarek El Hajj
Munther Khalid
An - Najah National University Nablus Palestine

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف الى واقع الادارة الالكترونية الضريبية في فلسطين،والتعرف الى اهمية الخدمات الضريبية الالكترونية،وعوائق تطبيقها،وخصائصها،ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان على المصادر الثانوية للحصول على المعلومات.

اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها،غياب تشريعات قانونية خاصة بالوثائق الالكترونية،والخلل في البنية التحتية للبرامج الالكترونية المستخدمة،وعلى ضوء ذلك اقترح الباحثان بضرورية تشريع قانون للخدمات الضريبية الالكترونية وتعزيز البنية التحتية للنظام الالكتروني.

الكلمات المفتاحية : الادارة الصريبية . الادارة الإلكترونية

Abstract

This study aims to identify the reality of electronic tax administration in Palestine، and to identify the importance of electronic tax services، and obstacles to their application، and characteristics، and to achieve this، the researchers relied on secondary sources to obtain information.

The most important conclusions reached were the absence of legal legislation related to electronic documents and defects in the infrastructure of the electronic programs used. Depend on this، the researchers proposed the necessity of legislating a law on electronic tax services and strengthening the infrastructure of the electronic system.

Keywords: Tax Administration Electronic Management

مقدمة

ان للتطورات التكنولوجية المتسارعة والتقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات دور بارز في احداث تغييرات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وظهرت هذه التطورات في شبكة الانترنت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الالكترونية في جميع المجالات الأمر الذي أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في انجاز المعاملات إلى الأساليب الالكترونية ال.

كثيرا من الدول بدأت ومنذ زمن بعيد في تطوير سياساتها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبما يكفل أداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة وخاصة في القطاع الحكومي الذي اتصف دوما بالبيروقراطية والتعدد والتعقيد

في الإجراءات المطلوبة، ومع دخول عصر الثورة المعلوماتية أصبح لزاما على الدول أن تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتواكب مع متطلبات الثورة الرقمية تهيئة للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد فيه حدة المنافسة، ومن ثم بدأ التفكير في التحول نحو الحكومة الالكترونية لكي تتغير الأساليب التقليدية لأداء العمل الحكومي لتتحول إلى أساليب ميكنة تستخدم التقنيات الحديثة التي تتطور دوما في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم تقديم الخدمة الحكومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول الحكومات السير جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات للمواطنين بشكل الكتروني فيما يعرف "بالحكومة الإلكترونية ويعد تطبيق الحكومة الالكترونية في مجال الخدمات الضريبية أحد الاستخدامات الهامة للتكنولوجيا وشبكات الانترنت وهو ضرورة ملحة تطلبه ضرورات العصر الحالي، وهذه الدراسة تسعى إلى التعرف على واقع الخدمات الضريبية الالكترونية المقدمة من قبل الدوائر الضريبية في فلسطين وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية ؟
2. ما هي المعيقات التي تواجه تقديم الخدمات الضريبية بشكل الكتروني ؟
3. ما هو واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين؟
4. ما هي خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في إظهار وتبيان أهمية موضوع جديد يكتنفه الغموض وهو فوائد الخدمات الالكترونية في مجال الضرائب سواء كان ذلك للدوائر الضريبية أو للمكلفين الذين يقع على عاتقهم واجبات ضريبية يجب أن يؤدوها وذلك من خلال مواكبة التطور التكنولوجي كما وتبرز أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات والأبحاث التي تتعلق في هذا الموضوع فهي دراسات قليلة في فلسطين.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية ؟
2. التعرف على المعيقات التي تواجه تقديم الخدمات الضريبية بشكل الكتروني ؟
3. التعرف على واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين؟
4. التعرف على خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية؟

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري

أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية:

إن التطور الحاصل في التكنولوجيا والثورة الرقمية أعطى زخماً كبيرا للخدمات المقدمة بشكل مباشرة من خلال الشبكة العنكبوتية، حيث سعت الدول المتقدمة ومن خلفها الدول النامية الغنية والفقيرة لوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتقديم اكبر قدر ممكن من الخدمات التي يطلبها المواطنين بشكل سريع وفعال، ويمكن تلخيص أهمية الخدمات الضريبية الالكترونية كما يلي:

1. تحقيق أكبر قدر ممكن من الضبط الإداري بما يضمن سرعة وسرية الإجراءات والمعلومات.
2. تقديم الخدمات الضريبية إلى أكبر قدر ممكن من المكلفين خلال وقت واحد وإزالة الحواجز الزمانية والمكانية.
3. تفعيل قاعدة الاقتصاد في الجباية: وذلك من خلال توفير عدد أقل من الموظفين اللازمين لتقديم الخدمة الضريبية للمكلف.
4. إتاحة معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار لمتخذي القرار، وبشكل يضمن الشفافية في التعامل وعرض المعلومات وذلك من خلال الالتزام بمعايير موحدة تلتزم بها الجهات الضريبية ذات العلاقة منعا للتضارب في المعلومات.
5. تحقيق التكامل بين الدوائر العامة للضريبة في وزارة المالية الفلسطينية من جهة وبين المكلفين من جهة أخرى بحيث لا تتعارض الإجراءات، ويتم الابتعاد عن الازدواجية في التعامل كون الخدمة تقدم من خلال بوابة واحدة مترابطة مع بعضها، بحيث يتاح للمكلف الحصول على كافة الخدمات التي يحتاج إليها
6. الحد من التصرفات غير القانونية والمبنية على التقديرات الشخصية للموظفين بحيث يتم إعادة هندسة إجراءات العمل بشكل الكتروني وهيكلة كافة العمليات الضريبية وتحديد مواقع العاملين في الدوائر الضريبية.

عوائق تطبيق الخدمات الضريبية الالكترونية.

ان مواكبة التطور ليست بالسلاسة الظاهرة للعيان إذا تعلق الأمر بخدمات تقدم بشكل الكتروني للمواطنين، فهناك تحديات تواجه هذا التطبيق ومن هذه التحديات:

1. عوائق تشريعية: تعتبر التشريعات القانونية الناظمة للخدمات الالكترونية حجر الزاوية في تصميم الأنظمة الالكترونية لتقديم الخدمات الالكترونية، فلا يوجد قانون فلسطيني للتوقيع الالكتروني، قانون المعاملات الالكترونية، فهو ما زال مشروع قانون لم ير النور بعد.

2. عوائق فنية: ان تطبيق أنظمة خدمات ضريبية الكترونية يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وثابتة لتطبيق الخدمات الضريبة الالكترونية ومن هذه المعيقات الفنية:

*كثرة حجم المعدات المتطورة التي تظهر وبشكل مستمر والتي تعمل على إلغاء سابقاتها من المعدات يجعل من الصعب اللحاق بهذا التطور.

*الأعطال التي قد تصاحب تطبيق هذه الخدمات والحاجة الضرورية والملحة للصيانة بشكل دوري و وقائي وذلك منعا لتوقف الخدمة الالكترونية.

*الاختراقات المتكررة للحواسيب في دول كبيرة ومتطورة تجعل الخوف لدينا أشد وأكبر على البيانات.

*الحاجة الضرورية لوجود أكثر من مكان لحفظ البيانات وخاصة في ظل وجود الاحتلال وعدم اليقين من مصادرة أجهزة حفظ المعلومات من قبل الاحتلال.

3. عوائق مالية: ويمكن توضيح هذه المعيقات من خلال الآتي:

*السرعة الكبيرة في التطور التكنولوجي التي تجعل مواكبة هذا التطور يحتاج إلى موازنات ضخمة كون التغيير التكنولوجي قد يصاحبه تغييرات في الأنظمة والإجراءات.

*الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية تجعل أولوية منخفضة لتوفير المخصصات المالية لمثل هذا التطوير.

*ضعف الحوافز المالية للموظفين الحكوميين يجعل الأعمال تسير ببطء وبلا مبالاة.

4. عوائق بشرية: إن بناء أي نظام سواء كان يدوي أو الكتروني يعتمد بشكل أساسي على الكوادر البشرية، فلا يمكن أن يتحقق الهدف المرجو من أي نظام مهما توافرت الآلات والمعدات المتقدمة دون وجود كادر بشري قادر على تحمل أعباء العمل ومتابعة تطويره، ومن المشكلات البشرية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق نظام خدمات ضريبي الكتروني:

*الخوف من التغيير وتبني التكنولوجيا حيث يعتبر بعض الموظفين أن التغيير سيحدد من صلاحيتهم وقوتهم في مؤسساتهم.

*الخوف من إعادة هيكلة الموظفين العاملين في الضريبة بسبب تبني أنظمة الكترونية تعمل بشكل تلقائي.

*نقص الوعي لدى بعض الموظفين بأهمية أمن وحماية المعلومات.

واقع الحكومة الالكترونية في فلسطين

تعتبر بداية الحكومة الفلسطينية هي مركز الحاسوب الفلسطيني الذي واكب ظهوره البدايات الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حيث أخذ على عاتقه تحمل هذه المسؤولية وذلك باعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات التقنية، وتصميم وتنفيذ وإدارة الشبكة الحكومية الفلسطينية والتي ترتبط كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية ببعضها البعض وبالشبكة المعلوماتية العالمية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة مع التركيز على ضمان الأمن والحماية الكبيرتين للمعلومات، لكن وبسبب الظروف في اراضي السلطة الفلسطينية فقد تعثرت مسيرة هذا المركز، الأمر الذي أدى إلى قيام الوزارات بفصل شبكتها عن الحاسوب الحكومي والانتقال إلى شبكات المزودين المحليين وذلك إلى حين انتظام عمل هذا الجهاز بالكفاءة المطلوبة التي تلبي احتياجات الوزارات.

في فلسطين يوجد ما يسمى بالجزر المحوسبة التي توفر خدمات للجمهور بصورة متفاوتة في معظم الأحيان دون أن يكون هناك ترابط بين الخدمات المقدمة، وعليه فإن تطبيق الحكومة الالكترونية هو في إطار الخطط والمبادرات الذاتية دون أن يكون هناك أي تواصل من قبل بعض المؤسسات، فهي جزر محوسبة لها برمجيات غير مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن أن تترابط فيما بينها، وان العمل جاري حالياً على تهيئة الوضع فنياً وإدارياً بين الوزارات لتبادل المعلومات فيما بينها نتيجة ربط الوزارات؛ فيتم تقديم خدمات لبعضها وخدمات للمواطنين وخدمات للشركات، تم عمل الشبكات الحكومية وإطلاق إطار التبادل البيني لتفهم الوزارات على بعضها البعض خلال تبادل البيانات، عمل قانون لتبادل البيانات بين الوزارات وقد تم صياغة مسودة قانون المعاملات الالكترونية.

خصائص الخدمات الضريبية الالكترونية

تعمل الخدمات الضريبية على تلبية احتياجات المواطنين الفعلية من الدوائر الضريبية والدوائر الأخرى التي لها علاقة بدوائر الضريبة وللخدمات الضريبية الالكترونية سمات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. أن الخدمات الالكترونية الضريبية هي عبارة عن خدمات ذاتية تعتمد على كفاءة المكلفين في التعامل الالكتروني وذلك لتحقيق أقصى درجة من الاستفادة من هذه الخدمات.
2. لا يوجد ارتباط بين الخدمات الضريبية الالكترونية وبين شخصية موظف الضريبة وقدراته وفهمه، حيث ينتفي دور مقدم الخدمة في التأثير في جودة الخدمة حيث يكون الاعتماد الكلي على قوة الشبكة والموقع الالكتروني وكفاءتهما.

3. استبدال التفاعل الشخصي ما بين مقدم الخدمة ومتلقيها إلى التفاعل الآني على الخط بين طالب الخدمة والموقع الالكتروني.

4. يقوم المكلف بتحديد الزمان والمكان المناسبين لحصوله على الخدمة وفقاً لاحتياجه دون التقيد بالحدود المكانية والزمانية حيث تقدم الخدمة على مدار 24 ساعة لمدة 7 أيام في الأسبوع ومن أي مكان في العالم.

5. العدالة و المساواة وتكافؤ الفرص أمام كافة المكلفين في الحصول على الخدمة الالكترونية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة نبيل إبراهيم: (2010):

وهي بعنوان "إطار مقترح لتقويم أداء الخدمات الضريبية الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء (دراسة ميدانية)"

هدفت الدراسة إلى وضع إطار لتقويم أداء الخدمات الضريبية الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء لترشيد تكلفة الخدمات المقدمة للممولين الكترونياً، وزيادة عوائد الإيرادات من خلال تحسين جودتها المقدمة عبر بوابة الحكومة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى :

- تقديم برامج تدريب تتفاعل مع البيئة الالكترونية للإدارة الضريبية لمواجهة التنافسية العالمية والتي أوشكت على استخدام أجهزة المحمول في جميع التعاملات الحكومية.
- الاهتمام الدائم بتطوير العاملين بالإدارة الضريبية وتفعيل نظم متطورة للمكآفات والترقيات لنمو الدافعية والتحفيز لدى العاملين، وزيادة درجة الانتماء الوظيفي لهم على النحو الذي يتطلب قياسه بصفة دائمة وتنمية هذا الدافع بتقديم برامج سيكولوجية بالجامعات والمعاهد التعليمية وإعداد دراسات من خلال المعهد القومي للدراسات الاجتماعية .
- ضرورة رفع كفاءة العمليات الداخلية للإجراءات الضريبية من فحص وتحصيل من خلال تخفيض زمن الإجراءات الداخلية لتنفيذ العمليات الضريبية من لحظة استلام الإقرارات الضريبية حتى تقديم المخالصات الضريبية.
- الاطلاع على نظم الفحص الحديثة والمستحدثة بالدول المقارنة والمتقدمة التي سبقتنا في ذلك، وخاصة التجربة الأمريكية والكندية واليابانية، لمواكبة التطور الدولي في هذا المجال .
- ضرورة تغيير مفهوم الرقابة الداخلية لجهاز التوجيه الفني بما يتناسب مع الفكر الالكتروني في التعاملات الضريبية .

2.دراسة مؤسسة ديليوت (Deloitte Research،2000) وهي بعنوان " المواطنين كعملاء: تقرير عن الحكومة الالكترونية" فقد أجرت مؤسسة ديليوت دراسة عالمية حول الحكومة الالكترونية في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، وتناولت الدراسة توضيح آراء المسئولين في الإدارات العليا في (250) مؤسسة حكومية في تلك الدول حول تطلعاتهم وخططهم في مواجهة التحول نحو الحكومة الالكترونية وتوصلت الدراسة إلى أن :

1-الحكومات التي قدمت الخدمات للمواطنين مستخدمة أساليب الحكومة الالكترونية حققت فوائد عديدة أهمها توفير الخدمات بطريقة أسهل وتحقيق إنتاجية أعلى وتوفير المعلومات بصورة أفضل وتقليل عدد شكاوى المواطنين.

2-ان تحقيق التحول نحو تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب من المؤسسة تطبيق ست خطوات هي:

*توسيع المشاركة بالمعلومات وتوفيرها للمواطنين باستخدام التكنولوجيا المناسبة.

*تبادل المعلومات والاتصالات. *تبني مداخل متعددة الأغراض. *تنوع الخدمات وفقاً لرغبات المواطنين. *تجميع الخدمات التي تشترك فيها مؤسسات حكومية مختلفة في جهة موحدة.

*الدمج الكامل لنظم المعلومات بين مختلف أجهزة الدولة الحكومية.

3.دراسة أحمد خليل: (2012):وهي بعنوان " استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النظام الضريبي المتاح والمعمول به في مدينة اربيل ومدى تلبية هذا النظام لحاجات الدوائر الضريبية، ومدى الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات في مجالي حصر المكلفين والحصول على معلومات عنهم والآلية التي تطبقها للحصول على هذه المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إفتقار الدوائر الضريبية إلى نظام معلومات متكامل وسليم ويمكن الاعتماد عليه بوصفه أساساً في عمليتي حصر المكلفين والحصول على المعلومات عن المكلفين بضريبة الدخل للمكلفين.
- تقدم تقانة شبكة المعلومات والاتصالات مجالاً واسعاً للاستفادة من تطبيقات هذه التقانة في تدعيم عملية التحاسب الضريبي وخاصة في مجالي حصر المكلفين والحصول على معلومات عنهم وذلك من خلال ربط الدوائر الضريبية بشبكة معلومات مع الجهات والأطراف الداخلية والخارجية والتي يمكن التعاون معها للحصول على شتى المعلومات والتي تؤيد وقوع العمليات المالية التي قام بها المكلفون.
- يشوب عملية التحاسب الضريبي التقليدية العديد من التعقيدات الناتجة عن كثرة الإجراءات الروتينية التي تحول دون انسيابية تدفق المعلومات بالنوعية والتوقيت المناسبين.

- إن استخدام الدوائر الضريبية لتقانة شبكة المعلومات والاتصالات سوف يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي عملية التحاسب الضريبي فضلا عن زيادة مستوى التفاعل بين الطرفين كما أنه سوف يسهل الإجراءات الروتينية المصاحبة لهذه العملية.

- رغم المزايا الكثيرة التي يمكن تحقيقها من استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات فأن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق مثل هذه التقانة وهي : التكلفة المالية، الاعتبارات القانونية والتشريعية، والإجراءات المتعلقة بالكادر الوظيفي وقدرته على تشغيل وإدامة النظام، مدى تقبل المكلفين للتعامل مع هذه التقانة.

الاستنتاجات

على ضوء ما سبق فقد تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. غياب التشريعات القانونية الخاصة التي تخص الوثائق الالكترونية وعدم إطفاء الصبغة القانونية عليها
2. طبيعة التعامل بين المواطنين ومُقدمي الخدمات الضريبية هي أقرب إلى الصراع والتذاكي والتصيد، فمُقدم الخدمات الضريبية يحاول تضييق الخناق على المواطنين أو على الأقل يشعر المواطنين بذلك، وفي المقابل يتهرب المواطن من دفع الضرائب المترتبة عليه أو يحاول تقليص الضرائب إلى أقل حد ممكن، كما أنّ هناك تدني في فهم النظام الضريبي سواء من المواطن أو مقدم الخدمة الضريبية.
3. يُعاني النظام الضريبي الحالي من خلل كبير في البنية التحتية، فعلى صعيد البرامج الالكترونية المستخدمة، فهي منفصلة عن بعضها، فالمعاملة الضريبية الواحدة بحاجة إلى أكثر من برامج لإنجازها.

مقترحات

على ضوء الاستنتاجات يقترح الباحثان:

1. تشريع قانون للخدمات الضريبية الالكترونية
2. بناء ثقافة ضريبية
3. تعزيز البنية التحتية للنظام الالكتروني

obeikandl.com

المراجع

1. الأحمد، نجم، العلي، مهند الناصر، انعكاسات الحكومة الالكترونية على أداء الإدارة العامة، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 33، عدد 5، 2011.

2.الشريف، طلال بن عبد الله بن حسين،الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.. دراسة تطبيقية على الأجهزة الحكومية المركزية في مدينة الرياض.. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإدارية، "الدراسات العليا".(1423هـ).

3.المسعودي، سميرة مطر، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية، المملكة المتحدة، 2010.

4.لطفي، علي، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، 2007.

5.العريشي، جبريل حسن، الحكومة الإلكترونية واستراتيجيات تطبيقها، مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير 2008

opeikandl.com

الإفصاح البيئي ودورهُ في الحد من المخاطـر الإدارية للشـركـات الصناعية"
دراسة استطلاعية على شركات القطاع الصناعي في العراق

Environmental Disclosure and its Role in Reducing Management Risks for Industrial Companies "Survey study on companies in the industrial sector in Iraq

د.محمد حـازم إسـماعيل الغـزالي

جـامعـة المـوصـل العراق

Dr. Mohammed Hazem Ismail Al-Ghazali
University of Mosul، Iraq
mhialgazale@yahoo.com

ملخص

هدف البحث الى بيان دور الافصاح المحاسبي البيئي وذلك من خلال التركيز على معلومات التكاليف البيئية والافصاح عنها كونها جزء رئيسي لا يتجزأ من الافصاح المحاسبي بالإضافة الى بيان دور واهمية الكشف عن التكاليف البيئية والتعامل مع تلك التكاليف بانها تضيف قيمة الى المعلومات المقدمة الى ادارة الشركات الصناعية للحد من المخاطر التي تؤثر على القرارات الادارية في المستقبل القريب لشركات القطاع الصناعي المعنية بتلوث البيئة. كما ركز البحث عن مشكلة عدم الافصاح عن التكاليف البيئية او الحسابات الخاصة بالعمليات الصناعية والتي تحدث ورائها اثار بيئية مدمرة حيث إن للإفصاح البيئي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الاضيارات التي تعاني منها الشركات الصناعية كونها تخفي تلك الحقائق تهرباً من الضرائب البيئية وقد يؤدي ذلك الاخفاء من المعلومات الى غلق المصانع في فترة معينة وبالتالي قد تفرض عليها غرامات مالية، كما أن على الشركات الصناعية غير المدركة لهذا الخطر والتي يجب عليها أن تعمل على عرض المعلومات البيئية بشكل شفاف، وأن يرتقي دور الافصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية والبيئية، وتوفير المعلومات البيئية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح مع تحديد المخاطر الادارية ومن ضمنها مخاطر الادارة البيئية التي تواجه تلك الشركات مع متابعة كيفية علاجها. واهتم البحث بالكشف عن التكلفة البيئية للمنتج وتحديد الأنشطة البيئية التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة، مع حذف الأنشطة البيئية التي لا تضيف قيمة وبالنتيجة تؤدي إلى خفض التكاليف بشكل عام ويجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملائمة والتي تزيد من الرقابة على أداء الشركات الصناعية لقليل المخاطر واستشراف المستقبل بصورة واضحة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي. و لقد استنتج الباحثوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وادارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح عن التكاليف البيئية إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى، بالإضافة الى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

البيئية والتي تساعد ادارة المخاطر على اتخاذ القرارات رشيدة المبنية على معلومات عادلة. وتوصل الباحث الى اهم التوصيات منها إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وتقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق البيئي ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية البيئية و الآخرين من أصحاب المصلحة.

Abstract

The research aims to indicate the role of accounting disclosure of environmental and by focusing on the environmental costs of information and disclosure as a key part of the inalienable of accounting disclosure in addition to the statement of the role and the importance of disclosure of environmental costs and deal with those costs that it adds value to the information provided to the management of industrial companies to reduce risks affecting the administrative decisions in the near future for the industrial sector companies involved contamination of the environment. As research on the problem of lack of disclosure of environmental costs or private industrial processes accounts that occur behind environmental effects of a devastating focused as environmental disclosure an important role in reducing the risks that came to represent the appropriate solution to address the causes of breakdowns experienced by industrial companies as hide those facts evasion of taxes environmental this concealment of information could lead to the closure of factories in a given period and therefore may impose fines، and that non perceived this risk industrial companies must work on display environmental information in a transparent manner، and to live up the role of disclosure in industrial companies to direct operations towards success by revealing assessment of financial، administrative، operational and environmental activities، and the provision of environmental information management at all levels to assist in the implementation of this strategic plan correctly with administrative risk identification، including environmental management faced by those companies with the follow-up to how to treat the risks. And is interested in search detects the environmental cost of the product and to identify environmental activities that add value and activities that do not add value، with the deletion of environmental activities which do not add value، and consequently lead to lower costs in general and makes accounting information more accurate and appropriate and that increases the control over the performance of the industrial companies to low-risk and look to the future clearly. The researcher used the descriptive approach in building the theoretical base of the search through reference books and published scientific research related to the topic. And then relied on the analytical method by distributing the questionnaire forms to individuals and analyzed in the statistical program for the study sample in the industrial sector companies. The researcher concluded the existence of a positive relationship between the disclosure of environmental costs and risk management، where disclosure of the positive environmental costs in risk management affects by providing necessary data and information about the threat to the institution، and the ease of dealing with risk and minimizing the effects to a minimum، in addition to the disclosure of accounting information and environmental risk management that helps to make decisions rationally based on fair information. The researcher found the most important recommendations، including requiring industrial companies to disclose environmental information and risk management evaluation and to strengthen the role of environmental auditing and audit committees who play a vital role in achieving confidence in the environmental accounting information and therefore environmental protection and other stakeholders.

مقدمة

إن للإفصاح البيئي دور مهم في بيان وتحديد ممارسات الشركات الصناعية بالحفاظ على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية للحد من المخاطر الملحقة بالإدارات التي تساعدها على اتخاذ قرارات رشيدة لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيارات والازمات التي تترتب عليهاالعديد من التحديات الاقتصادية والعالمية التي واجهتها الشركات الصناعية بشكل مكرر كالانهيارات المالية والمحاسبية وهذا مما اوجب التوجه الى الإفصاح عن التكاليف البيئية لتقليل المخاطر لما لها دور بالقضاء على المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية فضلاً عن دورها في الإفصاح عن التكاليف البيئية والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي هي أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها تقييم إدارة المخاطر، حيث إن عدم الافصاح عن تلك المعلومات البيئية والتضليل عن تلك المعلومات كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو ضعف في مستوىالكشف المخاطر الادارية وتقييم ادائها والذي يؤدي إلى خلق ضمانات ضد المخاطر المحاطة بالقطاع الصناعي الذي يقوم بإحداث عمليات تلوث نتيجة المخلفات التي يلقيها بالبيئة المحيطة به، إذ أن التقارير المالية البيئية تعمل على توفر حوافز دافعية للمدراء لإدارة الشركات الصناعية والابتعاد عن إخفاء المعلومات السيئة والإفصاح عن حجم الكلف البيئية والتي تعظيم الثروة الإدارية نحو تطوير اداء الشركة باتجاه حماية البيئة والشركة في الأمد الطويل وحماية اصحاب الحقوق من المخاطر المحدقة بالشركة في المستقبل، إذ ينبغي أن يرتقي دور الافصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات التكاليف البيئية والادارة البيئية، وتوفير المعلومات المالية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور الإفصاح عن التكاليف البيئية بالاطلاع على هذه الاستراتيجية لمنحه تحقيق الاهداف المرجوة مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

اشكالية البحث

لقد مر الافصاح المحاسبي بالعديد من التطورات للحد من المخاطر في العمليات المحاسبية وكانت من تلك المخاطر هي مخاطر عدم الافصاح عن التكاليف البيئية او الحسابات الخاصة بالعمليات الصناعية والتي تحدث ورائها اثار بيئية مدمرة حيث إن للإفصاح البيئي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيارات التي تعاني منها الشركات الصناعية كونها تخفي تلك الحقائق تهرباً من الضرائب البيئية وقد يؤدي ذلك الاخفاء الى غلق المصانع في فترة معينة وبالتالي قد تفرض على الشركات الى غرامات مالية، وبالتي على الشركات الصناعية غير المدركة لهذ الخطر ان تعمل على عرض

المعلومات بشكل شفاف، و أن يرتقي دور الافصاح في الشركات الصناعية الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية والبيئية، وتوفير المعلومات البيئية لإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

هدف البحث

التأكيد على الافصاح البيئي من خلال التركيز على الافصاح على التكاليف البيئية كونه جزء رئيسي لا يتجزء من الافصاح المحاسبي بالإضافة الى بيان دور واهمية الكشف عن التكاليف البيئية والتعامل مع تلك التكاليف بانها تضيف قيمة الى المعلومات المقدمة الى ادارة الشركات للحد من المخاطر التي تؤثر على القرارات الادارية في المستقبل القريب لشركات القطاع الصناعي المعنية بتلوث البيئة.

أهمية البحث

ان للإفصاح البيئي دور مهم في الكشف عن التكلفة البيئية للمنتج والتي بدورها تعمل الشركات بالبحث عن هذه التكاليف التي تكون مستترة ضمن بنود التكاليف الاخرى، وتحديد الأنشطة البيئية التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة، وبالتالي حذف الأنشطة البيئية التي لا تضيف قيمة مما يؤدي إلى حذف كلفها وبالنتيجة تؤدي إلى خفض التكاليف بشكل عام ويجعل المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملائمة والتي تزيد من الرقابة على أداء الشركات الصناعية لقليل المخاطر واستشراف المستقبل بصورة واضحة.

فروض البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها " **ان للإفصاح المحاسبي البيئي دوراً فعالا في تقليل المخاطر الادارية** ".

وتتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الافصاح البيئي وبين مخاطر الاعمال.
- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الافصاح البيئي وبين المخاطر الامن الصناعي.
- توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الافصاح البيئي وبين المخاطر المركبة.

obeikandl.com

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي.

المطلب الاول: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

لقد انصب الاهتمام على الإفصاح البيئي ولكنه اقتصر على الشركات في الدول المتطورة مثل الولايات المتحدة الاميركة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، بينما الدول النامية ما زالت تعاني شركاتها من ممارسات الإفصاح البيئي الا انه وبشكل عام زادت كمية ونوعية الإفصاح الذي تقدمه الشركات عالمياً في تقاريرها السنوية وخصوصاً خلال الفترة الاخيرة وزاد مؤشر الإفصاح البيئي النوعي نسبة أكبر من غيره من أنواع الإفصاح الأخرى [1].

حيث قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (Financial Accounting Standard Board (FASB بإصدار معيار المحاسبة الأمريكي رقم (5) بعنوان "المحاسبة عن الطوارئ" تم من خلاله التنبيه على أهمية القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية[2]. وأن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified PublicAccountants قام بإصدار معيار رقم 1/96 لمعالجة الالتزامات البيئية، وأبرز هذا المعيار أهمية الدور المتنامي لمهنة المحاسبة والمراجعة في إعداد التقارير البيئية، كما اهتم هذا المعيار بمعالجة الالتزامات البيئية بحيث تتضمن الميزانية الأصول الثابتة المتعلقة بمعالجة الالتزامات البيئية، وتتضمن قائمة الدخل المصروفات البيئية خلال الفترة[3].

اولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي البيئي.

إن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والالتزامات البيئية أمر مهم لتوضيح البنود في الميزانية العمومية وقائمة الدخل أو لزيادة شرحها ويمكن ادراج المعلومات التي يتم الكشف عنها. أما في هذه البيانات المالية أو في الإيضاحات حول البيانات المالية أو في بعض الحالات في جزء من التقرير الذي يتصل بالبيانات المالية ذاتها، وعند تقرير الكشف عن بند من بنود المعلومات أو عن مجموعة من هذه

---

[1]) المغاريز، زيد بشير، (2014)، " مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للتكاليف البيئية للشركات الصناعية الأردنية"، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، اطروحة دكتوراه، لبنان، ص150.

[2]) عثمان، إسماعيل. (2005): "سعياً إلى بيئة أكثر نظافة"، مجلة البيئة اليوم، العدد السادس عشر، جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، مصر.

[3]) عثمان، إسماعيل. (2005): مرجع سبق ذكره.

البنود يجب النظر فيها أذا كان البند بنداً مادياً، وعند تحديد مادية البند يجب النظر ليس فقط في أهمية المبلغ بل كذلك في أهمية طابع البند وبالتالي يمكن أن نعرف الإفصاح البيئي " بأنه العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية والناتجة عن ممارسة المنظمة لأنشطتها اليومية، وبيان مدى استجابة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات ألا زمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء"[1].

ثـانياً: انواع الافصاح المحاسبي البيئي.

يتمثل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبي بعرض المعلومات الضرورية وبالشكل الذي يجعلها غير مضللة حيث ينصب الاهتمام نحو عرض المعلومات المالية بالكمية والنوعية اللازمة ويلاحظ ضرورة شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية. حيث ان هدف الافصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة والمهمة لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على التنبؤ بمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الارباح وتحديد الالتزامات وتخفيض حالة عدم التأكد بشأن الاحداث المستقبلية. ويوجد هناك عدة مفاهيم للإفصاح وهي كالاتي[2]:

1. **الافصاح الكامل:** و هو يعني عرض كافة المعلومات الملائمة وذات التأثير في قرارات مختلف الاطراف.
2. **الافصاح العادل:** وهو الافصاح عن المعلومات بطريقة تضمن معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية.
3. **الافصاح الكافي:** وهو أكثر المفاهيم شيوعاً ويفترض أدنى حد من الافصاح يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة.
4. **الإفصاح التثقيفي:** وهي المعلومات البيئية التي تنشر على شكل تقارير إعلامية من اجل شرح او اعلام جهة معينة بحالة معينة.
5. **الإفصاح الوقائي:** وهي التقارير التي تصدر مسبقاً لغايات تلاقي او تضليل في المعلومات المحاسبية البيئية.

---

[1]) السيد، وسلطان، ويوسف، (2009)،" المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد–دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص11.

[2]) المغاريز، زيد بشير، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص157.

6. **الإفصاح الملائم**: وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة المستخدمين للبيانات المالية وغير المالية بما فيها البيئية وتكون ذات قيمة ومنفعة لقرارات المستثمرين والدائنين ويناسب البيئة الداخلية للمؤسسة ونشاطها.
7. **الإفصاح الشامل**: وهو الإفصاح الذي يبين كافة الاحداث الاقتصادية في المنشأة بما فيها الاحداث الاقتصادية البيئية ويكون لها تأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية.
8. **الإفصاح المثالي**: وهو الذي لا يتحقق بتحقق الشروط التالية[1]:
   - أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
   - أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
   - أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.
9. **الإفصاح الواقعي**: وهو الذي يركز على الموازاة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، ونلاحظ أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية وخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار" بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية[2]:
   - المبادئ والأصول المحاسبية.
   - السياسات الإدارية.
   - توجيهات ولوائح الإشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر ان الافصاح المحاسبي قد يكون افصاحاً وقائياً او افصاحاً تثقيفياً او اعلامياً، حيث يشير الافصاح الوقائي الى الاتجاه التقليدي للإفصاح والذي يعتمد في طريقة عرضه للمعلومات على سمة الموضوعية اكثر من اعتماده على عرض المعلومات الملائمة وهو يهدف الى حماية كل جهة لها علاقة مع الوحدة أي مصلحة ولها قدرة محدودة في الاستفادة واستخدام المعلومات التي يتم الافصاح عنها، اما الافصاح الاعلامي فهو الاتجاه الحديث الذي يوسع نطاق الافصاح ليشمل المعلومات الملائمة بالإضافة

[1]) www.kantakji.com/media/1405/917.doc بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: 10:21 مساءاً

[2]) www.kantakji.com/media/1405/917.doc بتاريخ: 2015/7/12، الساعة: 10:21 مساءاً

الى المعلومات التي تتمتع بعنصر الموضوعية وهي معلومات تتعلق اساساً بتحقيق التوازن في سوق الاوراق المالية من تنبؤات مالية وتغيرات في مستويات الاسعار وتقارير مرحلية وقطاعية ويتضح مما سبق ان التوسع في الافصاح قد جاء للإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ولتغطية اكبر قدر ممكن من احتياجات المعلومات المطلوبة من قبل اطراف اخذت تتعدد وتتنوع مع ازدياد حجم التطور الذي انعكس على تلك الاحتياجات من المعلومات البيئية.

ثالـثاً: طرق الإفصاح عن التكاليف البيئية.

هنالك عدة طرق للإفصاح عن المعلومات البيئية إلا أنه يمكن ايجازها في طريقتين وهما الأكثر استخداماً في الحياة العملية[1]:

1. طريقة فصل التقارير البيئية: تعتمد هذه الطريقة بالأساس على فصل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية وبالتالي الإفصاح عن المعلومات البيئة في تقارير منفصلة اما تقارير وصفة او تقارير تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع او تقارير تفصح عن التكاليف البيئية فقط.

2. طريقة دمج التقارير: تعتمد هذه الطريقة على ان الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلوماتية المترتبة عن الأنشطة البيئية يجب ان يكون في تقرير واحد واعتمد أصحاب هذه المدرسة على فرضية ان الأنشطة البيئية في النهاية هي أنشطة مالية تتحملها الشركة وتأثر على أدائها المالي بشكل عام وتسهل عملية مقارنة البيانات المالية والتكامل بين المعلومات.

رابعاً: فوائد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية.

لقد زادت خلال السنوات الاخيرة الهيئات الحكومية مثل (EPA) والمحاسبية مثل (FASB) الضغط على الإدارات لتسجيل التكاليف والمطلوبات البيئية والإفصاح عنها في الكشوفات المالية وإيجاد الطرائق لتقليلها، إذ ترى في التقارير الخارجية أنها أداة قوية لتسليط الضوء على الآثار البيئية من ناحية ومن ناحية أخرى لتؤكد لصانعي القرارات إن متابعة قراراتهم تسمح أو تمنع من حصول التلوث وسوف يفصح عنها لعامة الأطراف الخارجية. وينصب الإفصاح عن إجراءات حماية البيئة في ثلاثة محاور هي[2]:

- الإفصاح عن السياسات والأنشطة البيئية.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بقضايا البيئة.

---

[1]) المغاريز، زيد بشير، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص160.

[2]) الشعباني، صالح، الناصر، خالص، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل.

- الإفصاح عن التكاليف والمطلوبات البيئية.

تقتضي الحاجة إعداد تقرير سنوي مدقق يعكس التغيرات في نوعية البيئة ويستكمل الكشوفات المالية السنوية التقليدية، لإعطاء صورة دقيقة عن المركز المالي ولتكون الرؤيا الاستراتيجية الخاصة بحماية البيئة والحد من التلوث وتكون ذات فائدة أكثر إذا ما تم الإفصاح عن الأعمال التي تسببها، والأساس في الإفصاح هو تحديد الأهداف والمعايير للمستويات المقبولة، حتى يستطيع مستخدمو الكشوفات المالية الاطلاع على المعلومات التي تبين الأداء البيئي للشركة. بالإضافة الى تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط الشركة، فقيام الشركة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه حماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح. وإن الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التي تطبقها الشركة لحماية البيئة، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالشركة[1].

المطلب الثاني: إدارة المخاطر

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من اهم الموضوعات البارزة في الثقافة المحاسبية البيئية الجديدة على المستوى العالمي وخصوصاً في اعقاب الازمات المالية التي حدثت في عدد من دول العالم للشركات الصناعية خلال السنوات الماضية، مما ادى الى الاهتمام بأسباب هذه الازمات البيئية على المستوى المحاسبي لمعرفة اسبابها وطريقة الافصاح عنها ومعالجتها، إضافة الى اهتمام مسؤولي الوحدات الاقتصادية، إذ ادى تحرير القطاع الصناعي والتقلبات في الاسواق المالية وزيادة المنافسة من خلال الانتاج الاخضر الى تعرض المؤسسات الى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني طرق ابتكارية لإدارة اعمالها وما هي المخاطر المصاحبة لها لكي تستطيع ان تحافظ على حصتها السوقية وتستمر في دائرة المنافسة الانتاج الاخضر، حيث إن مسؤوليات المحافظة على النظام المحاسبي اصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الاطراف الذين يديرون المؤسسة حيث يمثل مجلس الادارة الطرف الرئيس في عملية إدارة المخاطر والذي يجب عليه توجيه الأوامر للكشف عن تلك المخاطر.

[1]) الشعباني، صالح، الناصر، خالص، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل، ص6.

اولاً: مفهوم إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً الى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فأن إدارة المخاطر هي" احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ امر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق[1]، واستنادا إلى Pickett فأن المخاطر كلمة مشتقة من كلمة إيطالية بمعنى التجرؤ (to dare) ونعني بها الاختيار بدلاً من المقياس المطابق[2].

ويرى بعض المحاسبين ان عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب ان لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وانما النظر إليه باتجاه ايجابي أي ان الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة استراتيجية من قبل المنظمة للخطر، وعليه فان كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب ان يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة واجراءات الرقابة[3]، ومما لاشك فيه إن هذا الاطار المتكامل للرقابة الداخلية التي وضعته لجنة Committee of Sponsoring Organization (COSO) يهدف الى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات او تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر[4]:

1. مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة.
2. تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية.
3. تأكيد اكبر في الوصول الى الأهداف الرئيسية للمشاريع.
4. التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة.
5. تحسين رقابة الخسائر.
6. تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.

---

1) Herman son، Dana R. Rihenberg، Larry، 2003، Internal Audit and organizational Governance، The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA

2) Pickett، K. H. Spencer، 2005، The Essential Hand-Book of internal auditing، John Wiley &Sons، Ltd

3) جمعة، احمد حلمي، (2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، 24-25 ايلول، عمان، الاردن

4)Coso، Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework، New York: AICPA، 1992. www. Tread way commission.org.

7. زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها.
8. تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة او المحتملة.

ثانياً: تحديد وتقييم المخاطر

تعد عملية تحديد المخاطر عملية نظامية تقوم بها الوحدة الاقتصادية باستمرار لتحديد المخاطر وحالات عدم التأكد وان تحديد الانشطة او الفعاليات تقود الى الحصول على معلومات واسعة حول مصادر الخطر والمجازفة وعوامل. الخطر والكشف عن الخسارة التي تساعد في تقدير النتائج الايجابية والسلبية وكما ينبغي ان يتم تحديد المخاطر بطريقة منهجية حيث يتم تحديد كافة الانشطة والعمليات المهمة وكذلك كافة المخاطر المتدفقة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهامة المرتبطة بهذه الانشطة. ومن الامثلة على اساليب تحديد المخاطر، (استمارة الاستبانة، المقارنة المرجعية في الصناعة، ورش عمل تقييم المخاطر، التدقيق والتفتيش)[1].

حيث بعد عملية التحدي تتم عملية تقييم تلك المخاطر عبر قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية والاستثمارية والمخاطر ذات العلاقة بإنجاز اهداف الوحدة الاقتصادية بغرض تحديد الاسلوب الامثل للإدارة لتقدير أهمية الخطر الذي قد تم تحديده والذي يدور حول الاخذ بنظر الاعتبار ارجحية فالأخطار ليست متساوية من حيث امكانية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر. ونتائج حدوثها، وتصنف المخاطر استنادا لذلك الى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، واطئة) على التوالي تقييم، ولغرض الوصول الى تقيم أفضل فهنالك من يصنفها الى خمس مستويات وهي على التوالي (مؤكدة، محتملة، ممكنة، غير محتملة، نادرة) و(عالية جداً، عالية، متوسطة، واطئة، واطئة جداً)[2].

وعليه وبعد عملية التحديد يتم الاستجابة على تلك المخاطر من خلال وضع اجراءات وقائية مناسبة للحد منها. ان النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب ان يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي تتعرض لها الشركات، كما يجب ان يتأكد من ان الاوضاع التي تتعدى المستويات التيتم ولغرض تسهيلها وتقديرها من قبل حائزة على اهتمام الإدارة الفوري. ويتم التعامل مع المخاطر والتحكم بها يفترض ان يتم توزيع المخاطر وفق الاتي[3]:

1. المخاطر التي يجب تجنبها وهي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المؤسسة على تحملها.

---

1) The Institute of Internal Auditors، Risk Management Standard،2002،www.iia.org.uk، p:2.

2) Griffiths، David، Risk Based internal Auditing، three views on implementation : 2006 WWW. Interalaudit. biz، p:18.

3) الرمحي، زاهر. (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم coso، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

2. المخاطر التي يمكن اشراك أطراف اخرى في تحملهاوذلك باستخدام إجراءات وتدابير مختلفة للقيام بمهام محددة كالتدقيق الداخلي أو الانظمة المعلوماتية وغيرها.
3. المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها ولكن يمكن تحملها ولكنها بحاجة الى اتخاذ تدابير واجراءات وانظمة ضبط داخلي للتحكم بها.
4. المخاطر المقبولة ومعايير قبولها.

وعليه ومما تقدم هناك بعض الاجراءات الوقائية التي تمكن الادارة من القيام بها لحماية المؤسسة من المخاطر والحد من الاثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها ومن اهم هذه الإجراءات[1]:

- الرقابة، وتتمثل في وضع اجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر او تقليلها الى أدنى حد ممكن.
- التنويع، ويقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- المشاركة، اي مشاركة أطراف اخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين والكفالات.
- النقل، توزيع المخاطر بنقلها الى طرف اخر.
- قبول الخطر، اي قبول الادارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون اثار المخاطر السلبية قليلة وكلف معالجتها عالية.
- الإفصاح عن التكاليف البيئية عن جميع البيانات والمعلومات لكي يتم اتخاذ جميع التدابير.
- تجنب المخاطر، اي تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

ثالثاً: انواع المخاطر

تتمثل المخاطر المالية والمخاطر الأخرى للأعمال الاقتصادية أمام المؤسسات، نتيجة لعدم الإفصاح عن المعلومات بشكل عام وعن الإفصاح عن التكاليف البيئية الجيد بشكل خاص، وبإمكان المؤسسات التصدي لهذه المخاطر إذا ما قررت تحديد تلك المخاطر وتحويطها وللتعرف على أنواع المخاطر في المؤسسات والتي تندرج وفق الاتي[2]:

1. المخاطر الماليـة، وتشير الى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في اسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة.

---

1) هندي، منير إبراهيم. (1996)، "ادارة البنوك التجارية/مدخل اتخاذ القرارات.

2) العمري، اديب، والملكاوي، إبراهيم الخلوف. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

2. مخاطر الأعمال، مثل فقدان حصة الشركة في السوق او وضع أسعار سوق خاطئة، كشف المعلومات للمنافسين عن سياسة التسعير ونسبة المشاركة في السـوق، الاستراتيجية والوسائل الخاصة للتعامل مع الزبائن.
3. الكوارث البيئية التي تسبب الاضرار بالممتلكات.
4. الأمن الصناعي وهذه تتطلب سلامة بيئة العمل والتقيد بتعليمات وقواعد السلامة العامة.
5. المخاطر المركبـة، تكون العمليات ضمن المخاطر المركبة متكاملة في عملية القرارات الادارية.
6. المخاطر الكبيرة، وهي المخاطر البيئية التي يمكن ان تؤدي الى خروج الشركة خارج نطاق الأعمال بسبب تقادم منتجاتها.

وعليه فإن تقييم الخطر البيئي يتم من خلا سؤال متى؟ واين؟ يمكن ان يحدث ذلك الخطر، إذ يتضمن التخطيط المحاسبي البيئي للعملية رسم الخريطة في تقييم الخطر البيئي والذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك التعرف على إطار عملية تحليل الخطر وتحديد نقاط الضعف والقوة، والذي يكون ايضاً عبر الإفصاح عن التكاليف البيئية في هذه المرحلة حيث يتم التعرف على المخاطر التي تكون ذات الأهمية النسبية العالية ومن ثم البحث عن الادنى، كما أن تحديد المخاطر يكون بطرق مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، ويمكن التحكم بالخطر من خلال الافصاح عن جميع العمليات البيئية و الإدارية والمحاسبية الكفيلة بتقليل او منع الضرر والتي يجب أن تجرى في عملية تقييم الخطر البيئي من حيث شدتهِ في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها.

وعليه تكمن صعوبة تقييم المخاطر البيئية في القطاع الصناعي في تحديد معدل حدوثها وماهي الصعوبة لتحديد الموجودات غير المادية للأضرار البيئية التي تلحقها العمليات الانتاجية، لذلك يلتم الالتجاء الى تحليل الخطر بعد التعرف على المخاطر وتقييمها وهنالكوسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر في محاولة تجنب النشاطات البيئية التي تؤدي إلى حدوث ذلك الخطر والتقليل من حدة الخسائر الناتجة عند حدوثها.

المطلب الثالث: دور الإفصاح البيئي للحد من المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتقليل المخاطر البيئية وآلياتها الداخلية، وإن توفير المعلومات للتكاليف البيئية والافصاح عنها يعمل على ترشيد القرارات ومساعدة الشركة بالتنبؤ بالأخطار البيئية الملحقة بالشركة، حيث إن تحسين

البيئة المحاسبية يعمل على تعزيز الثقة في التقارير المالية والذي يساعد على حماية حملة الأسهم وتوفر معلومات للأطراف الخارجية، بالإضافة الى الكشف عن الحالة المالية للشركة، وكما تساعد مستخدميها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للشركة وخاصة فيما بتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد على الاستثمارات وتقييم هيكل رأس المال وتحديد درجة المخاطرة للشركة والقضاء على أسباب الفساد المالي والإداري في الشركة والذي يعد من أهم أهداف تقليل المخاطر. فضلاً عن تمكنهم من الحصول على العديد من المؤشرات المالية وغير المالية لغرض تقويم أداء الشركة وتحقيق المساءلة، ويعد الإفصاح عن التكاليف البيئية المفتاح الرئيسي لتقييم المخاطر، وينبغي إن يكون في الترتيب المناسب وبالدقة والكفاية مع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق[1]. وعليه إن الإفصاح عن التكاليف البيئية ينفذ من خلال آليات الرقابة الداخلية بفاعلية وكالاتي:

1. الإفصاح عن المعلومات للتكاليف البيئية لرسم استراتيجيات الشركة.
2. الإفصاح عن التكاليف البيئية في تدعيم عمل لجان التدقيق البيئي للإدارة المخاطر.
3. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية لتقليل المخاطر.

المطلب الرابع: دارسه ميدانية في الشركات الصناعية.

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة وما يتعلق بمفهوم وأشكال الإفصاح عن التكاليف البيئية والمخاطر الادارية والمحاسبية والتعرف على علاقة الإفصاح عن التكاليف البيئية بإدارة المخاطر.

فإننا سنحاول في إيجاد علاقة الإفصاح عن التكاليف البيئية بإدارة المخاطر خلال الدراسة الميدانية في بعض المشركات الصناعية العراقية، وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) بغية الوصول إلى اهم أساليب المقاومة لعملية الإفصاح عن التكاليف البيئية التي تقف في وجه الإبداع ومن ثم وضع أبرز التوصيات للتغلب على هذه المعوقات.

لذلك سيقوم الباحث بإجراء عمليات فحص في بعض الشركات الصناعية التي قد تواجه بطبيعة البيئية الخارجية المحيطة بها مخاطر ادارية وقد تكون هذه التغيرات جذرية.

اولاً: وصف مجتمع الدراسة وعينتها.

تعيش حالياً الانظمة الادارية المحاسبية في العراق ومعظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد الذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية أن تستعد لتحمل أدوات ومسئوليات محورية غير تقليدية، ومع امتداد سنوات القرن العشرين حدثت تغيرات وتطور في الأفكار

1) Bahaa – Eldin z.، legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority، 2003، p4.

والمفاهيم بشأن دور الإفصاح عن التكاليف البيئية وإسهامه المتوقع في التقليل من المخاطر الادارية، وقد صاحب هذا التطور تغيرات عديدة في دور الدولة واداراتها للتقليل من تلك المخاطر الادارية وظهرت جهود مستمرة لتطوير ورفع كفاءة وقدرات الأجهزة المحاسبية والإدارية.ان الانظمة المحاسبية الإدارية في الشركات الصناعية العراق ومعظم المدن العربية تعيش حالياً في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد والذي نادى بالمحافظة على البيئة والذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية الحديثة، حيث إن معظم الانظمة المحاسبية الإدارية الصناعية في المدن العربية المعنية بتنمية معلوماتها المحاسبية ولاسيما الكلف البيئية وتطويرها.ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه "طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وفي هذا المنهج تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة وايجاد العلاقات الترابطية وقياس نسبة المساهمة والمسؤولية بالإضافة الى تجانس المتوسطات لمتغيرات الدراسة لمعرفة دور الإفصاح البيئي للحد من مخاطر الشركات الصناعية العراقية، وذلك من خلال الاستجابات التي تم تفريغها من أداة الدراسة. كما تم استخدام الإحصاء التحليلي المتمثل في التوصل إلى النتائج المتعلقة بالفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات الدراسة وكذلك التوصل إلى العلاقة الارتباطية بين الإفصاح البيئي والمخاطر المحدقة بالمنشآت الصناعية.

ثانياً: مُبررات اختيار موقع الدراسة

لقد تم اختيار المنشأت الصناعية كونها احدى اهم تشكيلات وزارة الصناعة العراقية عينة عشوائية بسيطة كون البحث يبحث عن دور الإفصاح البيئي في الحد من المخاطر المحدقة بالمنشآت الصناعية وإن تقصد الاختيار وقع على هذه الشركة كونها تعمل على تلوث البيئة مقابل ما تقدمه من منتجات وان المنافسة الشديدة التي تواجهها منتجات المنشأت الصناعية تحتم القيام بدراسة العوامل البيئية المؤثرة عليها بغية تحسين مركزها التنافسي في السوق المحلية.

ثالثاً: المجتمع المستهدف:

تم التركيز على رأس الهرم والإدارة العليا والوسطى والدنيا في المنشأت الصناعية العراقية التي تم اختبارها، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها (100)، فرداً موزعين على كافة الأقسام والفروع

وتختلف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية والإدارية، حيث تم اختبار الموظفين المعنيين عبر توزيع (100) استبانة واستردادها جميعاً منهم وهو ما يشكل (100%) من العينة مجتمعة.

رابعاً: كيفية قياس المتغيرات:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف على أنه، "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع سياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" ويتم اللجوء إلى هذا المنهج عند معرفة مسبقة بجوانب وأبعاد ظاهرة معينة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان للوصول الى المعلومات.

خامساً: اختبار صدق الاستبيان:

1- الصدق والثبات باستخدام التحليل الاحصائي

لاختبار مدى استفادة الشركات الصناعية من الافصاح البيئي للتقليل من المخاطر البيئية حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على منتسبي الشركات الصناعية والجهات الساندة لها لبيان انعكاسها على صناع القرار، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

الصدق: يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ-الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (100) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (22) فقرة إلى نصفين وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فبلغ (0.95) وهي علاقة قوية بين المتغرين.

ب- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (100) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات

المقياس (0.971) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(2).

اختبار قوة الترابط بين متغيرات الدراسة.

يبين الجدول (1) قوة الارتباط بين المحاور والعبارات التي تقع ضمن هذ المحاور وهل العبارات الموجودة في كل المحور تتلاءم معه ككل أم لا، حيث دلت النتائج على وجود علاقات تراوحت ما بين علاقات قوية جداً ومتوسطة وقد تراوحت أرقام الارتباطات ما بين (0.988**) وأدنى قيمة (0.797**) وعند الرجوع إلى الأرقام الموجودة في الجدول (1) والنظر إلى الجدول الخاص بمستوى الدلالة (sig) يمكن ملاحظة أن جميع الارتباطات بين المحور وعباراته لا يمكن أن تحدث بالصدفة وبدلالة احصائية أقل من (0.05) أي نسبة الخطأ فيها اقل من 5%، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج التي حصلنا عليها دليل على ملائمة المحور المتعلق بالتغيير في المنظمة على القياس بغية الوصول إلى تطبيق الافصاح البيئي لتقليل المخاطر في القطاع الصناعي. **الجدول (1)** الترابط بين كل محور والاستبانة بشكل عام.

علاقات الارتباط					
		الافصاح البيئي	الاعمال البيئية	مخاطر الامن الصناعي	المخاطر المركبة
الافصاح البيئي	Pearson Correlation	1	0.797**	0.921**	0.933**
	Sig.		0.000	.000	0.000
الاعمال البيئية	Pearson Correlation	0.797**	1	0.898**	0.900**
	Sig.	0.000		0.000	0.000
مخاطر الامن الصناعي	Pearson Correlation	0.921**	0.898**	1	0.988**
	Sig.	0.000	0.000		0.000
المخاطر المركبة	Pearson Correlation	0.933**	0.900**	0.988**	1
	Sig.	0.000	0.000	0.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).					

وبهذا نلاحظ أن الاستبانة متماسكة وصالحة للتوزيع وجمع المعلومات، وهذا ما دلت علية أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً ومتوسط، بالإضافة إلى قوة الترابط بين كل محور مع الاستبيان بشكل عام وهذا ما يدعم رأي المحكمين بصلاحية وقدرة هذه الاستبانة على الحصول على المعلومات اللازمة.

سادساً: اختبار صدق الاستبانة (Reliability).

الجدول (2)معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.971	22

إن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرر تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100%) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر الفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (22) كانت النتيجة معامل آلفا كرونباخ (0.971)، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

سابعاً: التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة. المتغير المستقل:

أ- الافصاح البيئي:تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بالأنظمة الالكترونية وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم(3):

جدول رقم (3)، يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات الأنظمة الالكترونية.

ت	فقرات الدراسة	الاجابات	1 لا اتفق تماماً	2 لا اتفق	3 الى حد ما	4 اتفق	5 اتفق تماماً	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	القيمة
1	X1	التكرار	0	1	40	41	18	100	3.76	0.75	80%	20%	75%	5.52
		الاهمية النسبية	0%	1%	40%	41%	18%	100%						
2	X2	التكرار	0	1	44	40	15	100	3.69	0.73	80%	20%	74%	5.15
		الاهمية النسبية	0.0%	1.0%	44.0%	40.0%	15.0%	100.0%						
3	X3	التكرار	0	7	20	57	16	100	3.82	0.78	79%	21%	76%	5.73
		الاهمية النسبية	0.0%	7.0%	20.0%	57.0%	16.0%	100.0%						
4	X4	التكرار	0	1	25	47	27	100	4.00	0.75	81%	19%	80%	7.28
		الاهمية النسبية	0%	1%	25%	47%	27%	100%						

5	X5	التكرار	0	8	25	49	18	100	3.77	0.84	78%	22%	75%	5.03
		الاهمية النسبية	0%	8%	25%	49%	18%	100%						
6	X6	التكرار	0	1	20	60	19	100	3.97	0.66	83%	17%	79%	8.07
		الاهمية النسبية	0.0%	1.0%	20.0%	60.0%	19.0%	100.0%						
7	X7	التكرار	0	2	34	51	13	100	3.75	0.70	0.81	0.19	0.75	5.85
		الاهمية النسبية	0%	1%	20%	60%	19%	100%						
8	X8	التكرار	0	1	20	61	18	100	3.96	0.65	0.84	0.16	0.79	8.09
		الاهمية النسبية	0%	1%	20%	61%	18%	100%						
المعدل العام للمحور									3.84	0.73	0.81	0.19	0.77	6.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم(3) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات الأنظمة الالكترونية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (4.08) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الافصاح المحاسبي (3.84) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.73) كما بلغ الوزن النسبي (77%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (81%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (19%) وفق مقياس ليكارت الخماسي وبلغت القيم التائية المحسوبة = 6.34 وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة <0.05 عند مستوى حرية 100 وهذا يدل ان جميع افراد العينة متفقين على ضرورة تطبيق الافصاح البيئية.

ب- تحليل العبارات للبيانات الخاصة بالمتغير التابع المخاطر الادارية:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاتفاق ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افرد عينة الدراسة على جميع عبارات البيانات الخاصة بالمخاطر الادارية وسيتم شرحها كالآتي وفق جدول رقم(4):

جدول رقم (4)يوضح آراء أفراد العينة حول عبارات المخاطر الادارية.

ن	فقرات الدراسة	الإجابات	1	2	3	4	5	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاتفاق	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	قيمة t
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	اتفق تماماً							
1	y1	التكرار	0	2	24	63	11	100	3.83	0.64	83%	17%	77%	7.14
		الاهمية النسبية	0%	2%	24%	63%	11%	100%						
2	y2	التكرار	0	4	31	52	13	100	3.74	0.73	80%	20%	75%	5.53
		الاهمية النسبية	0%	4%	31%	52%	13%	100%						
3	y3	التكرار	0	5	20	66	9	100	3.79	0.67	82%	18%	76%	6.45
		الاهمية النسبية	0.0%	5.0%	20.0%	66.0%	9.0%	100.0%						
4	y4	التكرار	0	2	25	58	15	100	3.86	0.68	82%	18%	77%	6.91
		الاهمية النسبية	0.0%	2.0%	25.0%	58.0%	15.0%	100.0%						
5	y5	التكرار	0	5	33	46	16	100	3.73	0.79	79%	21%	75%	5.06
		الاهمية النسبية	0%	5%	33%	46%	16%	100%						
6	y6	التكرار	0	3	33	52	12	100	3.73	0.71	81%	19%	75%	5.64
		الاهمية النسبية	0%	3%	33%	52%	12%	100%						
7	y7	التكرار	0	4	12	62	22	100	4.02	0.71	82%	18%	80%	7.86
		الاهمية النسبية	0%	4%	12%	62%	22%	100%						
8	y8	التكرار	1	2	38	41	18	100	3.73	0.81	78%	22%	75%	4.91
		الاهمية النسبية	1%	2%	38%	41%	18%	100%						
9	y9	التكرار	0	1	49	35	15	100	3.64	0.75	80%	20%	73%	4.70
		الاهمية النسبية	0.0%	1.0%	49.0%	35.0%	15.0%	100.0%						
10	y10	التكرار	0	7	33	44	16	100	3.69	0.83	78%	22%	74%	4.58
		الاهمية النسبية	0.0%	7.0%	33.0%	44.0%	16.0%	100.0%						
11	y11	التكرار	0	1	22	50	27	100	4.03	0.73	82%	18%	81%	7.72
		الاهمية النسبية	0%	1%	22%	50%	27%	100%						
12	y12	التكرار	0	8	19	55	18	100	3.83	0.82	79%	21%	77%	5.56
		الاهمية النسبية	0%	8%	19%	55%	18%	100%						
13	y13	التكرار	0	1	19	61	19	100	3.98	0.65	84%	16%	80%	8.24
		الاهمية النسبية	0.0%	1.0%	19.0%	61.0%	19.0%	100.0%						
14	y14	التكرار	0	2	40	45	13	100	3.69	0.72	80%	20%	0.74	5.25
		الاهمية النسبية	0%	1%	19%	61%	19%	100%						
		المعدل العام للمحور							3.81	0.73	0.81	0.19	0.76	6.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويبين الجدول رقم(4) متوسط الاجابة عن كل عبارة من عبارات بيانات المخاطر الادارية، وكل عبارة يكون متوسطها الحسابي أعلى من (4.08) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

ويمكن الآن ملاحظة قيمة وتوجه إجابات أفراد العينة تجاه كل عبارة من عبارات بيانات بالمخاطر الادارية، وكانت النتائج وفق الاتي حيث معدل المتوسط الحسابي (3.81) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) بانحراف معياري (0.73) كما بلغ الوزن النسبي (76%) وهو أكبر من (60%) وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة وبلغ معامل الاتفاق (81%) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون جميع العبارات وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة (موافق) وكان اكثر اجابات العينة متجهة نحو (موافق) وظهر معامل الاختلاف بنسبة (19%)وبلغت القيم التائية المحسوبة = 6.11 وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة <0.05 عند مستوى حرية 100 وهذا يدل ان جميع افراد العينة متفقين على ضرورة تطبيق الافصاح البيئية للحد من المخاطر الادارية.

سابعاً: اثبات الفرضية: العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع من خلال معرفة العلاقة والاثر بين الافصاح المحاسبي وخصائص المخاطر الادارية وفق الاتي:

جدول (5)إثبات مقدار العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل الانحدار الخطي	التباين والتغاير ANOVAلقيمة F المحسوبة		T-TEST التجانس والاختلاف بين متوسطات الدراسة		
				F	Sig	معامل بيتاB	T	Sig
الافصاح البيئي	مخاطر الاعمال	0.79	%62	87.79	0.000	1.536	9.45	0.000
	مخاطر الامن الصناعي	0.59	%35	28.47	0.000	1.619	6.918	0.000
	تقليل المخاطر الادارية	0.78	%61	84.91	0.000	1.060	5.256	0.000

المصدر: إعداد الباحث استناداً الى نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

{قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0،05 ودرجة حرية (100، 1) = 1.960}

{قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0،05 ودرجة حرية (100، 1) = 9.55}

عليه نجد أنّ معامل الارتباط بين التفرد على الافصاح المحاسبي وتقليل المخاطر الادارية كان (0.78)، مما يشير الى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية قوي ووثيقة بين التفرد على الافصاح المحاسبي وتقليل المخاطر الادارية، كما كانت نسبة المسؤولية والاثر بين البعدين بلغت (R2=61%)، أي أنّ الافصاح المحاسبيلها مساهمة مؤثرة بنسبة(23%) اذ ان كل وحدة واحد من الافصاح تؤثر على تقليل المخاطر الادارية وفق معامل بيتا والذي بلغ (1.060) وهو قريب على خط الانحدار بمقدار واحد وان التغيير الحاصل في تقليل المخاطر الادارية تأثير بمقدار 1.760 وهو تأثير جيد. وقد تم اختبار جدول ANOVA لقيمة F

المحسوبة حيث بلغت قيتها المحسوبة بدرجة (84.91) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند دلالة احصائية اقل من (0.05) وهذا يعني بان هنالك تجانس وتباين مقبول بين كلا المتغيرين كما ان نسبة (T) المحسوبة بلغت(5.256) وهي أكبر من القيمة الجدولية بالإضافة هي أكبر من القيمة المعيارية (2) عند دلالة احصائية أصغر من 0.05 ويتبين ان هنالك تجانس وتباين بين متوسطات البعدين.

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وادارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح عن التكاليف البيئية إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.

2. إن لتقليل المخاطر المساهمة الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات الصناعية والتي ستؤدي إلى تحقيق المصداقية في التقارير المالية.

3. إن تطبيق القواعد والتشريعات القانونية في الشركات الصناعية يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على كفاءة الأداء الإداري للشركة ويعزز ثقة المجتمع بها.

4. إن الإفصاح عن التكاليف البيئية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق التلاعب بإتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير السليمة وغير الموحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.

5. إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة.

التوصيات:

1. الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة أول بأول.
2. ضرورة تدريس موضوع تقييم إدارة المخاطر من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية المخاطر التي يجب اخذ النظر فيها.
3. أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم إدارة المخاطر وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
4. إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق البيئي المتبعة في الدول المتقدمة.

5. إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وتقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق البيئي ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية البيئية والآخرين من أصحاب المصلحة.

المصادر والمراجع

1- زيد بشيرالمغاريز، (2014)، " مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية للتكاليف البيئية للشركات الصناعية الأردنية"، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، اطروحة دكتوراه، لبنان.

2- إسماعيل عثمان، (2005): "سعياً إلى بيئة أكثر نظافة"، مجلة البيئة اليوم، العدد السادس عشر، جمعية مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، مصر.

3- السيد، وسلطان، ويوسف، (2009)،" المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد–دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

4- ليلى ناجي مجيد محمدالفتلاوي، (2006)، " المحاسبة عن الاداء البيئي ومدى تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، رسالة الماجستير، العراق.

5- صالح الشعباني، خالص الناصر، (2011)، " دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الرافدين، الموصل.

6- احمد حلمي جمعة،(2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي،المؤتمر العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، 24-25 ايلول، عمان، الاردن

7- زاهر الرمحي، (2006)، " الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم coso، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

8- منير إبراهيم هندي، (1996)، "ادارة البنوك التجارية/مدخل اتخاذ القرارات، المكتبة الحديثة، الاسكندرية.

9- اديب العمري، إبراهيم الخلوف والملكاوي، (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

10- محمد نجيب صادق حسن، (2006)، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد – وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، ألأردن.

11- محمد، سمير كامل (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية – العدد رقم (1) المجلد رقم 45.

12- الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م22 ع1، ص193.

13- أموري هادي كاظم، وأخرون، (2013)، " الاحصاء التطبيقي، أسلوب تحليلي باستخدام (SPSS)".

المراجع الأجنبية:

1- Herman son، Dana R. Rihenberg، Larry، 2003، Internal Audit and organizational Governance، The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA
2- Pickett، K. H. Spencer، 2005، The Essential Hand-Book of internal auditing، John Wiley &Sons، Ltd
3- Coso، Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework، New York: AICPA، 1992. www. Tread way commission.org.
4- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard،2002،www.iia.org.uk ، p:2.
5- Griffiths، David، Risk Based internal Auditing، three views on implementation : 2006 WWW. Interalaudit. biz، p:18.
6- The Institute of Internal Auditors ،Risk Management Standard،2002،www.iia.org.uk ، p:13.
7- Bahaa – Eldin z.، legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority، 2003، p4.

الانترنت:

1- www.kantakji.com/media/1405/917.docأ مساء 10:21، الساعة: 2015/7/12، بتاريخ: .
2- www.kantakji.com/media/1405/917.docأ مساء 10:21، الساعة: 2015/7/12، بتاريخ: .

الملاحق

استمارة الاستبيان

ت	العبارة الافصاح البيئي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإفصاح عن المعلومات البيئية لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية					
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشركة					
4	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد					
5	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.					
6	الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية					
7	تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية					

8	مساعدة الشركة في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم					
	الافصاح عن الاعمال	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	إن الإفصاح المحاسبي عن الاعمال في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
2	لا يتم الإفصاح عن السياسات العملية المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.					
3	يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية والعلمية .					
4	يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي					
5	إن القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار					
6	هنالك تغيرات محاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.					
7	الافصاع عن الاعمال الادارة البيئية في القوائم المالية المنشورة تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها					
	مخاطر الامن الصناعي	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	توجد جهات خارجية مختصة بالأمن والسلامة البيئية المهنيةتعمل بالرقابة البيئية على المنشأة.					
2	لالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على صعيد المؤسسات الرقابية والصناعية.					
3	كل فترة التي تقوم فيها الجهات الخارجية بالرقابة على .وملائمة كافية تكون المهنية والصحة السلامة البيئية					
4	المراقبون الخارجيون مؤهلون في مجال السلامة والامن الصناعي.					
5	يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن الصناعي					
6	توجد داخل المنشأة جهات مختصة بالرقابة على أعمال المهنة					
7	تطوير المنشأة للأنظمة والقوانين يعمل على التقليل من حوادث وإصابات العمل					

العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

The Factors Affecting in the Internal Audit Quality "An Empirical Study on the Industrial Companies listed in ASE"

الدكتور عمر فريد شقور

جامعة الزرقاء الأردن

Dr. Omar Fareed Shaqqour
Zarqa University Jordan
oshaqqour@zu.edu.jo

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بدراسة أثر مجموعة من العوامل في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية، وتتمثل هذه العوامل في حجم مجلس إدارة **في الشركة** ونسبه الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة **في الشركة** وعدد اجتماعات لجنة المراجعة **في الشركة** ونسبة الملكية المؤسسية **في الشركة** ونسبة الملكية العائلية **في الشركة** ونسبه تركز الملكية **في الشركة**.

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية عن طريق اعداد استبانة تقيس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركة، أما بيانات المتغيرات المستقلة فقد تم جمعها من التقرير المالي لسنة 2015 لكل شركة، وتتكون عينة الدراسة من عشرين شركة اختيرت عشوائيا من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، **والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان لسنة 2015**، وتم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التعرف على الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل بياناتها، وكما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة تركز الملكية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة وتغير نسبة الملكية العائلية.

الكلمات الدالة للبحث: المراجعة الداخلية، **آليات حوكمة الشركات، محددات الملكية**

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting in the internal audit quality **on the** industrial companies listed at the ASE، and to achieve this goal، the researcher studying the effect of some factors in the internal audit quality، these factors are the board size، the percentage of independent members of the board، the number of the audit Committee meetings، institutional ownership، family ownership، ownership concentration.

The company's internal audit quality was measured by measuring the extent of application Internal audit standards in the company، and the researcher prepare a questionnaire، that measures the extent of application Internal audit standards in the company، where data of independent factors was collected from the financial year report 2015.
The sample of the study consists of twenty companies randomly selected from the industrial companies listed on the ASE، which have data on the ASE for the year 2015، and the study used Excel program and Statistical Package for Social Sciences to identify the descriptive characteristics of the variables of the study، and analysis of their data، and was also used regression analysis method to test hypotheses of the study.
`Study results that the internal audit quality increased with increasin of the independent members ratio، the number of meetings of the audit committee، institutional ownership، and ownership concentration، and the results of the study also showed that the quality of the internal audit was not affected by the change in the size of the board of directors and changing the percentage of family ownership.
Keywords: Internal audit quality، Corporate governance mechanisms، Ownership determinants.

مقدمة:

نتيجة ما حدث من أزمات وفضائح مالية التي حدثت في عدد من المؤسسات المالية في العالم، فإن أهمية المراجعة الداخلية آخذت بالإزدياد كوسيلة ووظيفة تساند الإدارات بمختلف المستويات الادارية في عملية الرقابة، حيث أن المراجعة الداخلية تلعب دور مهم في الرقابة الداخلية في الشركة، فهي تعتبر من المقومات الاساسية لتوفير نظام رقابة قوي وفعال في الشركة، كما أن تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ترفع من ثقة المستثمرين في عدالة وشفافية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية وتسهل إمكانيات الحصول على ما تحتاجه من تمويل Lin and Liu)،(2009 ، وكذلك وجدت العديد من الأبحاث أن المراجعة الفعالة والقوية والتي تمتاز بكفاءة عالية تؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال Pittman and Fortin) ، 2004; Hartarska، 2009; Knechel et al.، 2008).

إن تحسين فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية أوجب على المعاهد والهيئات والجمعيات المختصة بالمراجعة والرقابة، إيجاد معايير ومقاييس لضبط عملية ووظيفة المراجعة الداخلية، فمثلا قام معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أداءه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA،2009).

إن توفر مراجعة داخلية فعالة وذات كفاءة عالية مهم للشركات، لان ذلك يسهل على الشركة الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتحقيق أهدافها والقيام بأنشطتها، حيث وجدت العديد من الدراسات أن طلب الشركات على خدمات المراجعة عالية الكفاءة يرتبط باحتياجاتها التمويلية .Knechel et al)،(2008 ، ورافعتها المالية Broye and Weill)،2008 . وكذلك، تشير الدراسات السابقة إلى أن كفاءة المراجعة ترتبط بكل من حوكمة الشركات.Hay et al)،2006; Lin and Liu)، 2009) ، وهيكل الملكية في الشركات .Hay et al)، 2008)،2006; Knechel et al.

تعتبر حوكمة الشركات مفهوم يصف دور أصحاب المصالح المعنين بالرقابة على الشركة والإشراف عليها وتوجيهها بهدف تحقيق الأهداف والتي تتمثل بعدالة ومصداقية البيانات المالية وشفافيتها، بالإضافة إلى تحسين كفاءة وفاعلية الأنشطة والعمليات، والالتزام بالقوانين (ذنيبات، 2013)، وتشمل حوكمة الشركات عدد من العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما أن حوكمة الشركات توجد الهيكل الذي يحدد كيفية الرقابة على الأداء، ويحدد أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها (OECD 2004). وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات التي تتضمن كل من حجم مجلس الإدارة ونسبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، بينما تشمل محددات الملكية، نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية.هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

إن رفع كفاءة المراجعة الداخلية، هو من الأمور المهمة والحيوية لأي مؤسسة أو شركة، لأنها تساعد في التأكد من مدى إلتزام الموظفين بالسياسات والاجراءات التي وضعتها الادارة بالشكل المطلوب والصحيح، وكذلك فإن رفع كفاءة المراجعة الداخلية يعطي المستثمرين والمقرضين ثقة أكبر في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركة، وتعتبر آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من الطرق الحديثة التي وجدت لمعالجة الازمات والفضائح المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

وبناء على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتلخص في التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في رفع كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وتنكشف عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

2. ما أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. قياس أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2. قياس أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع حوكمة الشركات ومحددات الملكية أحد المواضيع البحثية التي ركز عليها الباحثون في المجال المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، وتظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة وتحليل ما تقوم به آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من دور في **تحسين** كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

فالبحث سيوفر للمستفيدين في الأردن بعض النتائج والتوصيات الميدانية التي تتعلق بأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في **تحسين** كفاءة المراجعة الداخلية.

obeikandl.com

أنموذج الدراسة:

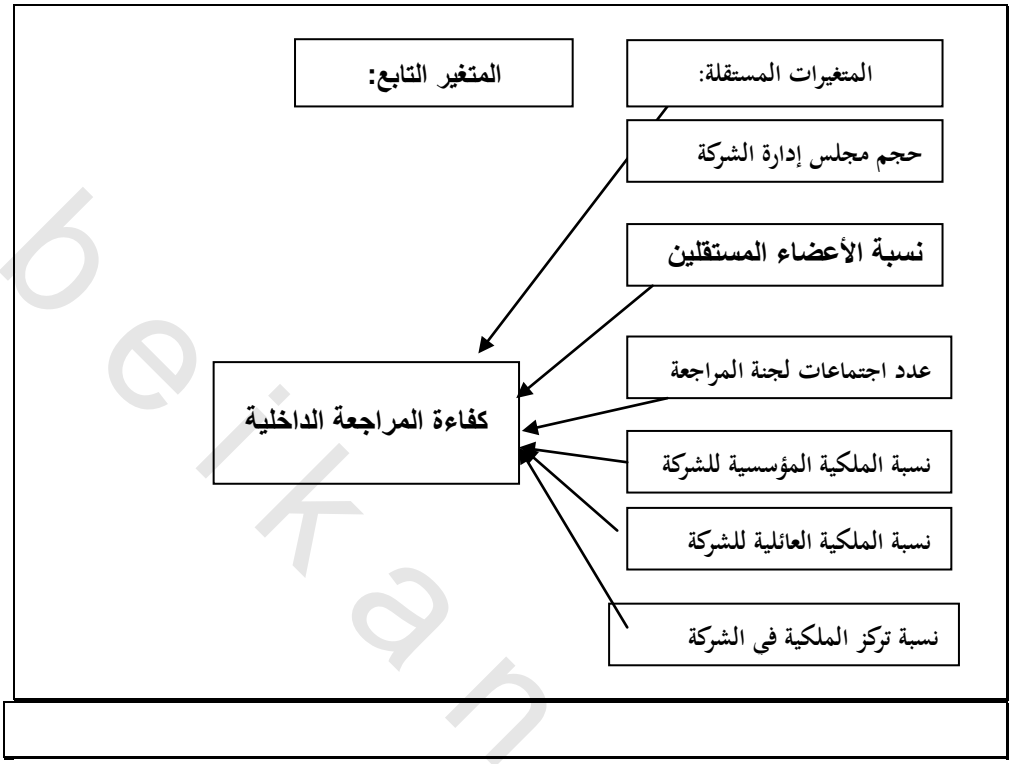

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو **كفاءة المراجعة الداخلية** ومتغيرات مستقلة هي حجم مجلس إدارة الشركة ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة وعدد اجتماعات لجنة **المراجعة في الشركة** ونسبة الملكية المؤسسية في الشركة ونسبة الملكية العائلية في الشركة وتركيز الملكية في الشركة.

(1) **المتغير التابع: كفاءة المراجعة الداخلية:**

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية، من خلال قياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث بإعداد استبانة لقياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية.

حيث قام معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص

obeikandl.com

بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أداءه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA،2009).

(2) **المتغيرات المستقلة:**

– عدد اعضاء مجلس إدارة الشركة.

– عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس إدارة الشركة.

– عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة خلال العام.

* نسبة الملكية المؤسسية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة من شركات إلى عدد الأسهم في الشركة.

– نسبة الملكية العائلية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة لأشخاص من عائلة واحدة إلى عدد الأسهم في الشركة.

– تركيز الملكية في الشركة: عدد الاشخاص الذين يملكون 5% فأكثر من الأسهم في الشركة.

فرضيات الدراسة: تتكون الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع كفاءة المراجعة الداخلية وآليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية، ومن هذه الدراسات، دراسة Jamil،et al ،(2016) بعنوان تأثير آليات حوكمة

الشركات على أداء الشركات في باكستان، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات الثابت، وتمت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة كراتشي، ووجدت النتائج أن المستثمر الذي على شكل شركة له أثر موجب على أداء الشركة. أما المستثمر الحكومي فأثره سالب على أداء الشركة وكذلك بالنسبة لنسبة الدين إلى حقوق الملكية وحجم مجلس إدارة الشركة. وبالنسبة للمتغيرات الثلاثة الأخرى (حجم الشركة، والتنفيذي الثنائي، والمدير المستقل وغير التنفيذي) فليس لها علاقة هامة مع أداء الشركة،، أما **دراسة George،Peters ،(2014) والتي كانت بعنوان آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في نيجيريا، فقد كانت تهدف** إلى التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركة، حيث كانت عية الدراسة الشركات المدرجة في نيجيريا (دراسة حالة لعامي 2010 و 2011)، وبينت النتائج أن مجموعة عناصر وآليات حوكمة الشركات قد تم الكشف عليها في الشركات محل الدراسة. وكما أظهرت النتائج أن قطاع البنوك كان الأكثر إفصاحا عن حوكمة الشركات بين القطاعات موضوع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن نوع السيطرة على الشركة يؤثر على القرار بالإفصاح عن المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت عن حوكمة الشركات في نيجيري، ؛ ولا يوجد فرق بين الشركات التي لا يوجد فيها حوكمة الشركات وتلك التي يوجد فيها حوكمة الشركات على أدائها المالي، فيما كانت **دراسة** Mersland and Strom،Beisland ،(2013) **بعنوان كفاءة المراجعة وحوكمة الشركات: أدلة من مشروعات التمويل الصغيرة،** حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وآليات الحوكمة، كانت عينة الدراسة عبارة عن عدد من المؤسسات تم جمعها بشكل يدوي من مؤسسات التمويل الصغيرة من 73 دولة من الدول النامية، وتم قياس جودة المراجعة عن طريق هل مراجع الشركة الخارجي هو من المراجعين الأربعة الكبار وهل يوجد مراجع داخلي في الشركة، و أظهرت لدراسة أن هذان المقياسين تركزان على جوانب مميزة من جودة المراجعة. حيث أن وجود مراجع داخلي للحسابات هو مؤشر على صرامة وحزم الادارة، ولكن استخدام المراجعين الأربعة الكبار ليس له علاقة بآليات الرقابة الأخرى، وقد تناولت **دراسة العبدلي، (2012) أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، حيث قاست في** تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، وكانت عينة الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، وأظهرت النتائج أن عناصر الحوكمة المؤسسية تؤثر بشكل فردي وبشكل جماعي على جودة التدقيق الداخلي، فيما بحثت **دراسة** Mangena & Pike ،(2005) **في أثر مساهمة لجنة المراجعة والخبرة المالية على الإفصاحات المالية المرحلية، حيث ركزت** على معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات

والإفصاح، عن طريق دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح في التقارير المرحلية، حيث شملت عينة الدراسة 262 شركة مدرجة في المملكة المتحدة، وتم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال مساهمة أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضائها وخبرتها المالية، ووجدت الدراسة وجود علاقة سالبة بين مساهمة أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وكما بينت النتائج وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح والخبرة المالية للجنة المراجعة، فيما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وقد قامت **دراسة نجم، بان،، (2013)**بدراسة الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، حيث كان الهدف من الدراسة معرفة دور المراجعة كأساس لحوكمة الشركات في ظل انفصال الملكية عن الادارة، والمساهمة في تقييم أنشطة الرقابة الداخلية، واسناد الإدارة بالبيانات والمعلومات من جل مساعدتها في القيام بوظائفها، وخلصت نتائج الدراسة إلى الحاجة لمراجعة قوانين الشركات العراقية لتتسق مع الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وأخيرا، فقد بحثت **دراسة جمعة (2004) في** إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية وتأثيرها على دور المراجع الداخلي، حيث كان غرض الدراسة إلى معرفة واجبات المراجعة الداخلية في شركات الأعمال، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في هذا القرن يجب عليهم مراجعة كل شيء في الشركة، وأن المراجعة الداخلية أصبحت مهنة كاملة، حيث أنها امتلكت مجموعة متكاملة من المعرفة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وتم اختيار عينة عشوائية من 20 شركة صناعية، وتم توزيع الاستبانة على مراجع داخلي لكل شركة. وقد تم توزيع (40) استبانة، فيما تم استلام (29) أي ما يمثل (72.5٪).

طرق تحليل بيانات الدراسة:

1- تم وضع أوزان رقمية (1 – 5) لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

2- تم استخدم المعادلة التالية لتحديد مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية:

مدى التطبيق = مجموع قيم اجابات اسئلة المتغير/ عدد اسئلة المجال

3- تم استخدام مقياس (ليكرت)، حيث تم تحديد المتوسطات التالية:

(4.25-5) تعني وجود درجة عالية جدا من التطبيق،

(3.50-4.24) تعني وجود درجة عالية من التطبيق،

(2.75-3.49) تعني وجود درجة متوسطة من التطبيق،

(2-2.74) تعني وجود درجة منخفضة من التطبيق

(أقل من 2) تعني وجود درجة منخفضة جدا من التطبيق.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) من أجل تحليل البيانات التي جمعت من الاستبيان، وتم استخدام الاساليب التالية:

1. تم استخدام اسلوب اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى مصداقية الاستبيان وللحكم على مدى تجانس البنود المستخدمة في قياس المتغيرات.
2. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد خصائص الأفراد الذين أجابوا على الأسئلة التي تضمنتها استبيان الدراسة.
3. تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) وتحليل تباين الانحدار (ANOVA) لقياس اثر العوامل المستقلة على كفاءة المراجعة الداخلية.

اختبار صدق وثبات الأداه:

يعتبر التناسق الداخلي لفقرات الاستبانة وثباتها من الأمور الهامة الواجب توفرها في الإستبيان وللتحقق من ذلك فقد تم استخدام اختبار (ألفاCronbach-Alpha)، حيث أن إيجاد معامل الثبات باستخدام معامل كرن باخ الفا يشير إلى الثبات والاستقرار والاعتماد إلى حد كبير.

وعند تطبيق اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) على الاسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة والبالغة 20 سؤال، بلغت قيمة ألفا ما قيمته 0.8678، وهذا يبين ان هناك إرتباط علي وثبات لجميع الأسئلة.

مناهج البحث ومصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع البيانات هي:

أ) **المصادر الثانوية:** تم الحصول على معلومات وبيانات الدراسة من مراجعة الكتب والبحوث والدوريات المنشورة والدراسات النظرية والميدانية التي لها علاقة بالدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت.

ب) **المصادر الأولية:** تم الحصول على البيانات من التقارير المنشورة للبنوك في دليل بورصة عمان وعبر موقع بورصة عمان على شبكة الإنترنت، كما تم استخدام اسلوب المسح الميداني للشركات الصناعية الأردنية، للتعرف على مدى طبيق معايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث باعداد استبانة الدراسة

والتي اشتملت على كافة جوانب الدراسة، وهدفت استبانة الدراسة الى قياس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

من أجل تحليل بيانات الدراسة والتعرف على خصائص عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومن أجل اختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ويبين الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	العدد	القيمة الصغرى	القيمة العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كفاءة المراجعة الداخلية	29	1.95	4.70	3.4845	.73292
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	29	8.00	13.00	10.9000	1.68273
نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة	29	.23	.62	.4015	.11220
عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة	29	3.00	6.00	3.9500	1.09904
الملكية المؤسسية في الشركة	29	33.	89.	1348.	8401.2
الملكية العائلية في الشركة	29	2.0	14.	56.12	9571.1
تركز الملكية في الشركة	29	.003	6.00	4.1250	47241.2

جدول رقم (2) اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	كفاءة المراجعة الداخلي
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	P-value sig.	.760
	F-value	.096
نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة	P-value sig.	.013
	F-value	7.546
عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة	P-value sig.	.004
	F –value	11.070
الملكية المؤسسية في الشركة	P-value sig.	.001
	F-value	14.249
الملكية العائلية في الشركة	P-value sig.	.374
	F-value	.819
تركز الملكية في الشركة	P-value sig.	.006
	F-value	8.957

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد أعضاء مجلس الإدارة كانت 8 أعضاء وبلغت القيمة الكبرى 13 عضوا، بينما كان الوسط الحسابي 10.9، وكان التشتت 1.68.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.760، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة كانت 0.23، وبلغت القيمة الكبرى 0.62، بينما كان الوسط الحسابي 0.40، وكان التشتت 0.11.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.013، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

opekandi.com

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة كانت 3 اجتماعات، وبلغت القيمة الكبرى 6 اجتماعات، بينما كان الوسط الحسابي 3.95 اجتماعات، وكان التشتت 1.10.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.004، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الملكية المؤسسية كانت 0.33 وبلغت القيمة الكبرى 0.89، بينما كان الوسط الحسابي 0.48، وكان التشتت 0.21.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.001، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة

الصغرى لنسبة الملكية العائلية كانت 0.02، وبلغت القيمة الكبرى 0.41، بينما كان الوسط الحسابي 0.13، وكان التشتت 0.12.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .0.374 P-value sig، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية لا تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لتركز الملكية كانت 3، وبلغت القيمة الكبرى 6، بينما كان الوسط الحسابي 4.13، وكان التشتت 1.24.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر تركز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .0.006 P-value sig، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن تركز الملكية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة الملكية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

4- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة تركز الملكية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

5- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

6- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير نسبة الملكية العائلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

أخيرا يقترح الباحث التوصيات الآتية:

1- ضرورة زيادة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بأهمية تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

2- ضرورة إيجاد التشريعات التي تسمح بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات، لما لها من دور في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

3- ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة، بحيث لا يقتصر على قطاع الصناعي في الأردن، بل يتعدى ذلك القطاعات الإخرى في الأردن ليشمل (قطاع البنوك، والجامعات، والمستشفيات، والتأمين، والاتصالات، وقطاعات اخرى).

4- زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين من خلال تقيد دور الأكثرية في اختيار السياسات المحاسبية بشكل يحقق مصالحهم.

openkandi.com

المراجع:

جمعة، أحمد، (2004)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، الموتمر العالمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة.

ذنيبات، علي، (2011)، معايير التدقيق الدولية، الجزء الثالث JCPA.

العبدلي، محمد، (2012)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

نجم، بان، (2013)، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي،مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 24.

Beisland، Mersland and Strom، (2013)، Audit Quality and Corporate Governance: Evidence from the Microfinance Industry[Online] Internet Address: https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/

Broye، G.، & Weill، L. (2008). Does leverage influence auditor choice? A cross-country analysis. Applied Financial Economics، 18

Hartarska، V. (2009). The impact of outside control in microfinance. Managerial Finance،35

Hay، D. C.، Knechel، W. R.، & Wong، N. (2006). Audit Fees: A Meta-analysis of the Effect of Supply and Demand Attributes. Contemporary Accounting Research،23

Jamil، Sulaman، et al (2016)، The impact of corporate governance mechanisms on firm performance in Pakistan، Journal of Economics and Finance Volume 7، Issue 3. Ver. III

Knechel، Niemi، & Sundgren، (2008). Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client Market. International Journal of Audit، 12

Lin & Liu. (2009). The impact of corporate governance on auditor choice: Evidence from China. Journal of International Accounting، Audit & Taxation، 18

Mangena & Pike، (2005)،The effect of audit committee shareholding، financial expertise and size on interim financial disclosures، Accounting and Business Research، Volume35، Issue 4OECD، (2004)، Principles of Corporate Governance، Organization for Economic Co- operation and Development Publications Service [Online] Internet Address: http:// www.oecd.org.

Peters، George، (2014)، Corporate Governance Mechanisms and Financial Performance of Listed Firms in Nigeria، Global Journal of Contemporary Research in Accounting، Audit and Business Ethics Vol: 1 Issue 2

Pittman، J. A.، & Fortin، S. (2004). Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms. Journal of Accounting & Economics، 37

The Institute of Internal Auditors، (2009)، Available on line: www.theiia.org

obeikandl.com

واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك دراسة تحليلية

The application of knowledge management processes at Tabuk University(analytical study)

د. هويدا آدم الميع د. أماني عبدالله السيد

السعودية

Dr.. Hoyeda Adam elmaia dr amani abedelah elsaid

KSA

halmaia@yahoo.com

ملخص:

هدفت الدراسة الى تحليل واقع تطبيق ادارة المعرفة في جامعة تبوك وذلك من خلال دراسة مستوى عملية توليد المعرفة، وخزن المعرفة، و تطبيق المعرفة، ونشر وتوزيع المعرفة، ثم معوقات تبادل المعرفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة للدراسة توصلت الدراسة الى أن واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة بدرجة متوسطة، وأن أهم معوقات تطبيق إدارة المعرفة تتمثل فيعدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة، وعدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة بين منسوبي الجامعة،كذلك ضعف توثيق المعرفة الضمنية. أوصت الدراسة بضرورةتخصيص أوقات وأساليب مختلفة لتشارك المعرفة، وعقد دورات تدريبية في لنشر إدارة المعرفة بين العاملين في الجامعة، كذلك **العمل على توثيق المعارف الضمنية، وتجنب** الاعتماد على المستندات الورقية كوسيلة لخزن المعرفة، بل ضرورة التركيز على التخزين الالكتروني لسهولة استرجاعه ونشره.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، عمليات إدارة المعرفة، تطبيق المعرفة، المعرفة الضمنية.

Abstract:

The study aimed at analyzing the reality of the application of knowledge management at Tabuk University by studying the level of knowledge generation process، storing knowledge، application of knowledge، dissemination and distribution of knowledge، and the obstacles facing the exchange of knowledge. The study used the analytical and descriptive method as a tool of study. The study concluded that the reality of the application of knowledge management processes is medium. The most important obstacles to the application of knowledge management are the lack of time allocated for knowledge sharing، the lack of awareness of the concept of knowledge management among university employees، . The study recommended the need to allocate more time and using different methods to share knowledge، and to hold training courses in order to spread knowledge management among university employees، and also to work on documenting implicit knowledge and avoid relying on paper documents as a means of storing knowledge.

Keywords: knowledge، knowledge management، knowledge management processes، application of knowledge، implicit knowledge.

1. الإطار العام للدراسة:

1-1 مقدمة:

إن التقدم العلمي الذي يشهده هذا العصر خصوصاً في المجال الإلكتروني، وما تبعه من تنمية معلوماتية قد أثر على كافة مناحي الحياة ومناشطها، وغيّر كثيراً من أنماط الحياة وأساليبها، ولم تكن الجامعات استثناءً من ذلك، إذ تأثرت عمليات ونظم إدارة الجامعات بكافة مراحلها بالتطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات مما تطلب ضرورة المواكبة ورفع مستوى نظم الإدارة في ظل اقتصاد المعرفة. إدارة المعرفة هي احدى اهم الادوات التي تساعد في الاندماج في اقتصاديات المعرفة. يقصد بإدارة المعرفة التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن مؤسسة ما. ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة ما يمتلكه الأفراد من مهارات تستند إلى المعرفة. اخذت ادارة المعرفة اهمية كبيرة من خلال اثرها الواضح في تخفيض التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت وذلك من خلال الاستغلال الامثل لرأس المال البشري. أما استخدام ادارة المعرفة في المؤسسات الاكاديمية يأتي من اهمية الجامعات في التعليم والتدريب الذين يمثلان عنصران اساسيان في كل من اقتصاد المعرفة وادارة المعرفة في ظل انفتاح اسواق العمل على حراك واسع النطاق. وبما ان المملكة العربية السعودية قد وضعت الخطط للتحول الى مجتمع المعرفة والاندماج في اقتصاديات المعرفة أصبح لزاما على الجامعات السعودية ان تقوم بالدور المنوط بها ازاء نشر ثقافة التحول وتوفير مقومات التحول متمثل في انتاج المعرفة ونشرها وتطبيق ادارة المعرفة. تأتي هذه الدراسة لتصب في معين التوجه الوطني للمملكة وللمساهمة في تحليل واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك.

1-2 أهداف البحث :

للدراسة هدف رئيس يتمثل في دراسة واقع تطبيق ادارة المعرفة في جامعة تبوك وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية الآتية:

1- مستوى عملية توليد المعرفة في جامعة تبوك.

2- مستوى خزن المعرفة في جامعة تبوك.

3- مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك.

4- مستوى نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك.

5- معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك.

1-3 مشكلة البحث :

تسعى إدارة جامعة تبوك سعياً حثيثاً لتتبوأ مراتب متقدمة ضمن التصنيفات المحلية والأجنبية ويظهر ذلك من الجهود المبذولة في مجال الدعم البحثي والشراكات المجتمعية والسعي لاستيفاء معايير الجودة.لذلك تضم الجامعة العديد من الكفاءات البشرية وفي تخصصات متنوعة. هذين المكونين جديرين بتحقيق الأهداف المنشودة إذا ما تم توظيف الإمكانيات المتاحة في أفضل خياراتها. وتمثل عمليات إدارة المعرفة أسلوب الإدارة الأمثل في هذه الحالة، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال سؤال رئيس وهو:

ما هو واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو مستوى تطبيق عمليات توليد المعرفة في جامعة تبوك ؟
2. ما هو مستوى عملية خزن المعرفة في جامعة تبوك ؟
3. ما هو مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك ؟
4. ما هو مستوى عمليات نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك ؟
5. ما هي معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك ؟

1-4 منهج البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في الجزء النظري يتم دراسة موضوع إدارة المعرفة وفق ما ورد في الكتب والمراجع والدوريات المتخصصة التي تناولت الموضوع من حيث دراسة مفهوم ادارة المعرفة وأهمية ادارة المعرفة وأبعاد إدارة المعرفة، كذلك الدراسات السابقة. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فيتم من خلال تصميم استبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة والتي يتم تحليل واقع تطبيق ادارة المعرفة في جامعة تبوك من وجهة نظر العاملين في الجامعة من أكاديميين وإداريين.

الإطار النظري:

2-1 تعريف إدارة المعرفة (Knowledge Management):

تعرف إدارة المعرفة بأنها عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة والحصول عليها واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها.

وقد يقصد بها أيضاً التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن مؤسسة ما. ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة ما يمتلكه الأفراد من مهارات تستند إلى المعرفة،

وليس فقط ما هو موثق في مستندات المؤسسة. الهدف من إدارة المعرفة يرتبط بعملية اتخاذ القرار (Decision-making) في المؤسسات.

كانت ادارة المعرفة ضمن مجالات الادارة العامة ثم صنفت في فترة لاحقة ضمن ادارة الاعمال ثم ارتبطت بنظم المعلومات الادارية. أصبحت إدارة المعرفة مجالاً مستقلاً منذ عام 1991، تطور استخدام ادارة المعرفة ليشمل مختلف المجالات الانتاجية والخدمية على حد السواء. تعتبر ادارة المعرفة الآن ضرورة كأسلوب للإدارة الأنشطة المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي.

و ينظر البعض إلى أن إدارة المعرفة تعبر عن حقل معرفي جديد لا يزال في مرحلة التطور والاكتشاف لذا فان التأطير المفاهيمي لها لم يكتمل بعد.

يجب ذكر ان ادارة المعرفة ولدت داخل الصناعة وليس داخل المؤسسات الاكاديمية ولا حتى داخل المنظمات المعرفية مما يوكد أن ادارة المعرفة هي ضرورة تطبيقية قد فرضها الواقع. ولا تتعلق ادارة المعرفة بإدارة الموارد فقط بل تتعدى ذلك الى ادارة العمليات الخاصة بهذه الموارد مثل(تطوير المعرفة، الحفاظ على المعرفة، استخدام المعرفة، تقاسم المعرفة).

2-2 نشأة إدارة المعرفة:

أول من استخدام مصطلح إدارة المعرفة (Knowledge Management) هو Don Marchand في بداية الثمانينيات من القرن الماضي على أنها المرحلة النهائية من "الفرضيات" المتعلقة بتطور نظم المعلومات، وفي المرحلة ذاتها تنبأ رائد الإدارة Druckerإلى أن العمل النموذجي سيكون قائماً على المعرفة وأن المنظمات ستتكون من صناع المعرفة، لكن في تلك الفترة لم يقتنع الكثيرون بإدارة المعرفة وبتأثيرها على عملية الأعمال، حيث بدأ التأثير الاستراتيجي لإدارة المعرفة عام(1997)[1].

2-3 أبعاد إدارة المعرفة:[2]

1-البعد التكنولوجي Technology Dimension :ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة، والتي تعم جميعها على معالجة مشكلات إدارة المعرفة بصورة تكنولوجية، ولذلك فإن المنظمة تسعى إلى التميز من خلال امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة.

---

[1] http://www.3almani.org ادارة المعرفة في المؤسسات التعليمية – ترجمة أحمد جميل حمودي- تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-9-2014

[2] Information and knowledge management: dimensions and approaches-Christian Schlögl-Graz، Austria-2005- من http://www.informationr.net/ir/10-4/paper235.html موقع: بتاريخ 10 اكتوبر2014

2- **البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة** Organizational and Logistical Dimension: يعبر هذا البعد عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها. يتعلق هذا البعد بتجديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فعالة من أجل كسب قيمة اقتصادية.

3-**البعد الاجتماعي** SocialDimension: يركز هذا البعد على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات من صناع المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد، وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة.

2-4 أهمية إدارة المعرفة :

تتضح أهمية إدارة المعرفة من خلال ما يلي[1] :

1- تساعد إدارة المعرفة في تخفيض التكاليف ورفع الموجودات الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.

2- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المنظمي المعتمد على الخبرة والمعرفة، وتحسينه.

3- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.

4- تعتبر إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأسمالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.

5- تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

6- تسهم في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.

7- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة والداعمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

8- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

9- تساهم في تعظيم القيمة عبر التركيز على المحتوى.

1-5 أهداف إدارة المعرفة :

وفيما يتعلق بأهداف إدارة المعرفة، فقد أشارت الدراسات إلى أنها تهدف إلى ما يلي[2] :

---

[1] الضويحي، فهد بن عبدالله – ادارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات: النظرية والتطبيق- 2009- ص4.

[2] الكبيسي- صلاح الدين – ادارة المعرفة – القاهرة – المنظمة العربية للتنمية الادارية – 2005 –ص 43-44.

1- توفير المعرفة من مصادرها وخزنها وإعادة استعمالها.

2- جذب رأس المال الفكري لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المنظمة.

3- خلق البيئة التنظيمية التي تشجع كل فرد في المنظمة على المشاركة بالمعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين.

4- تحديد المعرفة الجوهرية وكيفية الحصول عليها وحمايتها.

5- إعادة استخدام المعرفة وتعظيمها.

6- بناء إمكانات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة والتحفيز لتطويرها والتنافس من خلال الذكاء البشري.

7- التأكد من فاعلية تقنيات المنظمة ومن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة وتعظيم العوائد من الملكية الفكرية عبر استخدام الاختراعات والمعرفة التي بحوزتها والمتاجرة بالابتكارات.

8- تحول المنظمات من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)، وأن تعمل كشبكة للأنشطة، بحيث تسهم في التحويل نحو الشبكات الاقتصادية الواسعة والتجارة الإلكترونية.

9- تعمل على جمع الأفكار الذكية من الميدان، وتسهم في نشر أفضل الممارسات في الداخل.

10- تهدف إلى الإبداع والوعي والتصميم الهادف والتكيف للاضطراب والتعقيد البيئي والتنظيم الذاتي والذكاء والتعلم.

11- خلق القيمة للأعمال من خلال التخطيط، وإدارة وتطوير العاملين وإدارة الزبائن وتقييم الإنتاج.

2-6 العناصر الأساسية لإدارة المعرفة :

يشير الكثير من الباحثين إلى أن العناصر الأساسية لإدارة المعرفة هي (الاستراتيجية، الأشخاص، التكنولوجيا، العملية)، فعند تفاعلها يُحدد شكل وطبيعة المعرفة وحجم الاحتياج لها، والتي يمكن شرحها فيما يلي[1]:

1- الاستراتيجية :

تعتبر الاستراتيجية احدى العناصر الاساسية لإدارة المعرفة في أي مشروع لأنها تمثل خطة العمل لتحقيق رسالة وأهداف المشروع آخذةً في الاعتبار الفرص والتهديدات وكذلك نقاط القوى ونقاط الضعف مع وضع رؤى لتبني الخيارات الملائمة في التوقيت المناسب.

[1] الضويحي، فهد بن عبدالله – مرجع سبق ذكرة ص 6-8.

2- القوى البشرية :

يمثل العنصر البشري أهم عناصر إدارة المعرفة، لكونه يتضمن الأساس الذي تنتقل عبره المنظمة من المعرفة الفردية إلى المعرفة التنظيمية. وهنا ترتفع خصائص العنصر البشري فإدارة المعرفة تتطلب مهارات اضافية غير شهادات التخرج من أهم مقوماتها سرعة التواؤم والتفاعل مع المتغيرات المحيطة وزيادة فاعلية المتغيرات الايجابية وتثبيط المتغيرات السلبية، كذلك اثارة روح العمل الجماعية.

3- التكنولوجيا :

تؤدي التكنولوجيا دوراً مهما في إدارة المعرفة، سواء في تكوين المعرفة واكتسابها أو نشرها أو الاحتفاظ بها فهي تؤدي دوراً كبيراً بالتنسيق مع الموارد البشرية في الكثير من التطبيقات كمعالجة الوثائق وأنظمة دعم القرارات، والأنظمة الخبيرة.

وقد ساهمت التكنولوجيا في اتاحة المعرفة عبر قنوات الاتصال فأصبحت متاحة بحجم ومستوى يصعب التعامل معه وتوظيفه مما تطلب تولد معارف جديدة للاستفادة من هذه المعلومات ووفرت التكنولوجيا وسائل اتصال سهلت من تكوين ورش العمل المشتركة في مناطق جغرافية مختلفة.

يلاحظ انه مع الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات أن هذه التكنولوجيا تستطيع التعامل بكفاءة مع البيانات والمعلومات ولكن ليس مع المعرفة. بل أنها في أحسن الأحوال ولكي تستطيع أن تمارس دوراً في إدارة المعرفة لابد من أن تحول المعرفة إلى معرفة صريحة كبيانات صلبة وصيغ منطقية وهنا يأتي دور خبراء المعرفة في التعامل مع هذا الزخم المعرفي وتوظيفه لخدمة قضايا معينة أو ما يعرف اصطلاحاً بإدارة المعرفة.

4- العملية :

تتمثل العملية في مجموع الانشطة التي تساهم في فاعلية تبادل المعلومات والترابط بين فريق العمل وذلك من خلال تطوير برامج العمل الرسمية وغير الرسمية والتي توفر الآلية لمتابعة التقدم في تنفيذ البرامج واعطاء المؤشرات وقياس النتائج بغرض التقييم والمتابعة وتحقيق التغذية الراجعة في اقصر فترة زمنية وباقل تكلفة ممكنة.

1. نبذة تعريفية بجامعة تبوك:

تقع جامعة تبوك في مدينة تبوك والتي تقع في الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية تأسست عام 1427 هـ - 2006م بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. مثل إنشاء جامعة تبوك عام 1427 هـ 2006 م، تعبيرا صريحا للرؤية الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمة الله في نشر التعليم العالي في جميع مناطق المملكة، وتسعى الجامعة لأن تكون

منارة في مجالات التعليم والتطوير. وتشتمل الجامعة على **الكليات** التالية: (كلية الشريعة والأنظمة– كلية إدارة الأعمال– كلية الهندسة – كلية العلوم الطبية التطبيقية – كلية العلوم – كلية الحاسبات وتقنية المعلومات –كلية التربية والآداب – كلية الاقتصاد المنزلي – كلية المجتمع – الكلية الجامعية في محافظة ضباء – الكلية الجامعية في محافظة الوجه – الكلية الجامعية في محافظة أملج – الكلية الجامعية في محافظة حقل – فرع الجامعة في محافظة تيماء). هذا بالإضافة إلى أن الجامعة تحتوى على(عمادة شؤون القبول والتسجيل – عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين – عمادة شؤون الطلاب – عمادة البحث العلمي – عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر – عمادة الدراسات العليا – عمادة شؤون المكتبات – عمادة التطوير والجودة – عمادة الخدمات الأكاديمية). وتبلغ **مساحة الحرم الجامعي** للمدينة الجامعية 12 مليون متر مربع، وقد بدأ العمل فعليا في المدينة الجامعية، وحتى يتم الانتهاء من مشاريع المدينة الجامعية، قامت الجامعة ببناء العديد من القاعات الدراسية والمرافق لتلبية احتياجات الأقسام الأكاديمية والكليات والإدارات المختلفة. ويعد الحصول على **الاعتماد الأكاديمي** من مؤسسات وطنية ودولية معتبرة مؤشرا هاما على جودة العملية التعليمية. حيث تسعى الجامعة هي هذا الجانب إلى تطبيق معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة. وقد حصلت كلية المجتمع على اعتماد برامجها " برامج التعليم التقني والوظيفي لمرحلة ما قبل البكالوريوس" في شهر ذي القعدة من عام 1431 هـ الموافق لشهر أكتوبر من عام 2010 م من مجلس الاعتماد الأكاديمي، وهو مجلس معتمد من وزارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما انه مجلس مستقل ومعترف به كهيئة اعتماد وطنية لبرامج التعليم التقني والوظيفي. وتنفذ الجامعة العديد من **الأبحاث والدراسات** التي تهم المنطقة داخليا وعبر شراكات عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وألمانيا واليابان وبلغاريا والهند وتركيا وغيرها. كما تتبنى الجامعة عدد من الجوائز المدعومة سنوياً[1].

4. منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية : يشتمل هذا الجزء على التحليل الاحصائي لأداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم بموجبهايتم تحليل البيانات واستخراج النتائج.وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول يشمل البيانات الشخصية والمعلومات العامة لعينة الدراسة.

القسم الثاني ويشمل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على أسئلة الدراسة من خلال أربعة محاور.

[1] https://www.ut.edu.sa/ar/web/university/history بتاريخ 20 ربيع الأول 1439 هـ

تمَّ اختيار عينة عشوائية عن طريق توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر إدارة الجامعة، وعلى مستوى واسع، بلغ عدد الردود (278) فرداً.

1-4قياس أهمية كل فقرة وعبارة:

تم تصميم الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تبدأ بدرجة التوافق التام الى الرفض التام أو عدم الموافقة التامة. وتم إعطاء وزن معين لكل عبارة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) يوضح عبارات التوافق وأوزانها

عبارة التوافق	وزن العبارة
أوافق تماماً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق تماما	1
الوسط الحسابي	15/5= 3

المصدر: جودة، محفوظ التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام SPSS-2009م – ط2- ص23

وقد تم تفسير درجة الاتفاق بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس والمدى، وبما أن أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة هي 1 ومن ثم فإن المدى يساوي 4. أما حساب طول الفئة فقد تم بتقسيم المدى على عدد الفئات أو الخيارات 0.80 =4/5

ويمكن توضيح درجة أهمية كل مقياس من مقاييس ليكرت في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4) يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

درجة الأهمية	المتوسط المرجح
موافق عالية جداً	5 – 4.21
موافقة عالية	4.20 – 3.41
موافقة متوسطة	3.40 – 2.61
موافقة ضعيفة	2.60 – 1.81
موافقة ضعيفة جداً	1.80 -1

المصدر: عبد الفتاح، عز حسن،مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي ب SPSS –2017م – ط1- ص541

4-2 تقييم أدوات القياس:

يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس ما صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة.

اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى.

وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس:

تم أجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (10) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة للتأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة ومجتمع الدراسة، وكذلك لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، قد ساهم تنوع تخصصات المحكمين في الإضافة العلمية للاستبيان، وبذلك تمَّ تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفأكرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعزز من استخدام النتائج المستنبطة من العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن دليل على انخفاض الثبات الداخلي. الجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبينا" قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة: جدول رقم(3-4) يوضح تحليل ألف كرونباخ.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.963	.964	20

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي 963. مما يؤكد درجة ثبات عالية للإستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثر المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فقد تجاوزت قيمة ألفا كرونباخ95. وهي قريبة من الواحد الصحيح.ويتضح ذلك فيالجداول التالية:

الجدول رقم(4-4) يوضح اختبار الثبات للعبارات المقابلة لأسئلة الدراسة

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
state311	**63.72**	**186.845**	**.891**	**.960**
state312	**63.54**	**199.159**	**.434**	**.965**
state313	**63.61**	**186.441**	**.891**	**.960**
state314	**63.75**	**185.667**	**.802**	**.961**
state315	**63.55**	**186.393**	**.826**	**.960**
state321	**63.90**	**187.766**	**.702**	**.962**
state322	**63.86**	**187.413**	**.791**	**.961**
state323	**63.46**	**211.795**	**-.122-**	**.971**
state324	**63.69**	**187.471**	**.791**	**.961**
state325	**63.51**	**187.652**	**.841**	**.960**
state331	**63.58**	**187.068**	**.911**	**.959**
state332	**63.51**	**188.446**	**.896**	**.960**
state333	**64.47**	**189.463**	**.626**	**.963**
state334	**63.90**	**181.484**	**.848**	**.960**
state335	**63.97**	**187.681**	**.862**	**.960**
state341	**63.72**	**182.988**	**.870**	**.960**
state342	**63.47**	**188.236**	**.860**	**.960**
state343	**63.58**	**189.148**	**.912**	**.960**
state344	**63.29**	**197.967**	**.409**	**.965**
state345	**63.61**	**186.975**	**.913**	**.959**
state421	**62.50**	**125.825**	**.404**	**.872**
state422	**62.18**	**128.045**	**.279**	**.876**

state423	**62.35**	**128.763**	.237	.878
state424	**62.26**	**128.577**	.275	.876
state425	**62.32**	**127.323**	.328	.875
state426	**61.96**	**128.259**	.291	.876
state427	**62.10**	**130.159**	.168	.880
state428	**62.72**	**119.785**	.538	.868
state429	**62.68**	**121.794**	.398	.874
state4210	**62.10**	**123.687**	.428	.872

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي –ربيع الثاني 1439 هـ

يمثل الجدول رقم (3-2) قيمة ألفا كرونباخ المقابلة لعبارات المحور الثالث كل على حدا حيث أن هذه القيمة أعلى من 87% لجميع عبارات الدراسة مما يقود الى ثبات واستقرارالعبارات، ويتأكد ذلك بشكل أكبر من القيمة الإجمالية لقيمة ألفا كرونباخ للعبارات مجتمعة فكانت تعادل 96.3%

3-4 تحليل البيانات الشخصية والمعلومات العامة:

شمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وفق المحاور الآتية: النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المجال الوظيفي. والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع والفئة العمرية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمجال الوظيفي وسنوات الخبرة:

الجدول(5-4) توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

	البيانات	الفئات	العدد	النسبة %	الإجمالي
1	النوع	ذكر	186	66.9	278
		أنثى	92	33.1	
2	العمر	سنة فأقل 30	11	4.0	278
		سنة 31-40	117	42.1	
		سنة41-50	80	28.8	
		سنة50أكبر من	70	25.2	
3	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	2	.7	278
		بكالوريوس	15	5.4	
		ماجستير	48	17.3	
		دكتوراه	212	76.3	
		أخرى	1	.4	

4	التخصص العلمي	إدارة الأعمال والاقتصاد المنزلي	52	18.7	278
		العلوم الحاسب	100	36.0	
		الطب والعلوم الطبية والصيدلة	43	15.5	
		التربية الآداب وكليات المجتمع	42	15.1	
		الهندسة	23	8.3	
		الشريعة والأنظمة	18	6.5	
5	المجال الوظيفي	هيئة تعليمية	199	71.6	278
		هيئة إدارية	29	10.4	
		وظيفة قيادية في الجامعة	29	10.4	
		مكتبات وتقنية المعلومات	11	4.0	
		أخرى	10	3.6	
6	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	76	27.3	278
		من 5-10 سنوات	111	39.9	
		من 11-15 سنة	6	2.2	
		أكثر من 15 سنة	85	30.6	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي –ربيع الثاني 1439 هـ

عند تحليل الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. **يتضح من توزيع أفراد العينة حسب النوع،** أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (66.9)% من أفراد العينة، وبلغ عدد الإناث نسبة (33.1)%.

2. أما توزيع أفراد العينة حسب العمر، يتضح أن غالبية أفراد العينة الفئة العمرية بين (31-40 سنة) بنسبة (42.1) %، تليها الفئة العمرية ين (41-50 سنة) بنسبة (28.8)، بينما أقل فئة عمرية من المشاركين في الاستبيان هم من الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بنسبة (4)%.

3. أما عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من درجة الدكتوراه بنسبة (76.3)%، يليها الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة (17.3)%.

4. أما توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي الغالبية من تخصص العلوم الحاسب بنسبة (36)%، يليها تخصصي إدارة الأعمال والاقتصاد المنزلي بنسبة (18.7)%.

5. أما توزيع أفراد العينة حسب المجال الوظيفي، يتضح أن غالبية أفراد العينة من الهيئة التعليمية أو الأكاديميين بنسبة (71.6)%، يليها المكلفين بوظائف قيادية في الجامعة، والوظائف الإدارية بنسبة (10.4) لكل منهم.

6. عند تحليل توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة،يتضح أن غالبية أفراد العينة تنحصر خبرتهم بين (5-10 سنوات) بنسبة (39.9%)، تليها الفئة التي خبرتها أقل من 5 سنوات (27.3%).

3-4 التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمحاور الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقراتبالتدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتراوح بين أوافق بشدة الى لا أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول رقم (2-3).

وبناء على درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق ومقارنته بالمتوسط المرجح للعبارة يتم ترتيب عبارات كل محور من الدراسة حسب حصولها على أعلى درجة توافق من أفراد العينة.

جدير بالذكر أن الدراسة اشتملت على أربعة محاور ويحوي كل محور على عدد من العبارات والجدول التالي يوضح محور كل دراسة وعدد العبارات المقابلة لها.

جدول رقم (6-4) محور كل دراسة وعدد العبارات المقابلة لها

رقم	محاور الدراسة	الفقرات	عدد العبارات
1	المحور الأول توليد المعرفة	1-5	5
2	المحور الثاني خزن المعرفة	1-5	5
3	المحور الثالث تطبيق المعرفة	1-5	5
4	المحور الرابع نشر وتوزيع المعرفة	1-5	5
5	المحور الخامس معوقات تبادل المعرفة	1-10	10
	المجموع		30

المصدر: إعداد الباحثتان- ربيع الأول 1439 هـ.

عند دراسة مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة، وتحليل آراء أفراد العينة المقابلة لعبارات كل محور من محاور الدراسة جاءت نتائج التحليل كما يلي: جدول رقم(7-4أ) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	توجد في الجامعة برامج وأنشطة تحفز منسوبي الجامعة للمساهمة في توليد المعرفة.	.891	3.32	4	متوسطة
2	ساهمت الأبحاث التي اجريت في الجامعة في عمليات توليد المعرفة.	.782	3.50	1	عالية
3	ساهمت عمليات توليد المعرفة في الجامعة في تحسين عمليات التعليم والتعلم.	.907	3.43	3	عالية
4	العاملون في الجامعة لديهم تفاعلاً ايجابياً لتحويل المعرفة الكامنة في أذهانهم الى معرفة صريحة تعزز الأداء في الجامعة.	1.035	3.28	5	متوسطة
5	تحرص إدارة الجامعة على تكوين فرق العمل لإنجاز الأعمال وتراعي في تكوينها مختلف التخصصات.	.975	3.49	2	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة العبارات للمحور الأول تراوحت بين العالية والمتوسطة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.50-3.43)، وكان عددها (3) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.50) وانحراف معياري (.782) والتي تقابل العبارة (ساهمت الأبحاث التي اجريت في الجامعة في عمليات توليد المعرفة)، تليها العبارة (تحرص إدارة الجامعة على تكوين فرق العمل لإنجاز الأعمال وتراعي في تكوينها مختلف التخصصات) وتقابلها قيمة المتوسط (3.49) وانحراف معياري (0.975).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.28) وبانحراف معياري يساوي (1.035) وكانت تقابل العبارة (العاملون في الجامعة لديهم تفاعلاً ايجابياً لتحويل المعرفة الكامنة في أذهانهم الى معرفة صريحة تعزز الأداء في الجامعة).

أما عند دراسة المحور الثاني جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(7-4ب) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	توجد في الجامعة مكتبات لخدمة خزن المعرفة ونشرها وتوزيعها.	1.063	3.14	5	متوسطة
2	تجري إدارة الجامعة عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة.	.970	3.18	4	متوسطة
3	تعتمد الجامعة على المستندات الورقية كوسيلة اساسية لخزن المعرفة.	.939	3.57	1	عالية
4	يتم تخزين المعرفة بطريقة تسهل استرجاعها.	.967	3.35	3	متوسطة
5	تعمل إدارة الجامعة على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة.	.906	3.53	2	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة العبارات للمحور الثاني تراوحت بين العالية والمتوسطة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.57-3.53)، وكان عددها (2) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.57) وانحراف معياري (939.) والتي تقابل العبارة (تعتمد الجامعة على المستندات الورقية كوسيلة اساسية لخزن المعرفة)، تليها العبارة (تعمل إدارة الجامعة على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة) وتقابلها قيمة المتوسط (3.53) وانحراف معياري (0.906).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.14) وبانحراف معياري يساوي (1.063) وكانت تقابل العبارة (توجد في الجامعة مكتبات لخدمة خزن المعرفة ونشرها وتوزيعها).

أما عند دراسة المحور الثالث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(7-4ج) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحلال مشاكل واتخاذ القرارات.	.864	3.46	2	عالية
2	يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها.	.822	3.53	1	عالية
3	تشجع إدارة الجامعة حضورالمؤتمراتالخارجية وتحليل مخرجاتها.	1.085	2.56	5	ضعيفة
4	تمارس الجامعة أعمالها مع توفير إدارة جيدة للوقت والتغذية الراجعة "المرتدة".	1.160	3.14	3	متوسطة
5	يتم تحديد فجوات المعرفة بالجامعة عبر إجراءات محددة ومعروفة للجميع.	.885	3.06	4	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة العبارات للمحور الثالث تراوحت بين العالية والمتوسطة والضعيفة.

2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.53-3.46)، وكان عددها (2) عبارات من أصل (5) عبارات.

3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.53) وانحراف معياري (822.) والتي تقابل العبارة (يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها)، تليها العبارة (يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحل المشاكل واتخاذ القرارات) وتقابلها قيمة المتوسط (3.46) وانحراف معياري (0.864).

4.أقل قيمة متوسط كانت (2.56) وبانحراف معياري يساوي (1.085) وكانت تقابل العبارة (تشجع إدارة الجامعة حضور المؤتمرات الخارجية وتحليل مخرجاتها).

أما عند دراسة المحور الثالث جاءت النتائج كما يلي:

obeikandi.com

جدول رقم(7-4 د) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	يساعد الهيكل التنظيمي في الجامعة على انسياب المعرفة بين قمة الهرم والقاعدة.	1.071	3.31	5	متوسطة
2	تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائط النشر.	.863	3.56	2	عالية
3	يتشارك منسوبي الجامعة الأفكار والرؤى لمعالجة الصعوبات التي تواجههم.	.781	3.46	3	عالية
4	يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر.	.916	3.75	1	عالية
5	تتخذ الجامعة كافة الاجراءات الضرورية بهدف ضبط تدفق المعلومات.	.866	3.42	4	عالية

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الموافقة العبارات للمحور الرابع تراوحت بين العالية والمتوسطة.
2. أن العبارات التي جاءت بدرجة موافقة عالية، حصلت على وسط حسابي ينحصر بين (3.75-3.42)، وكان عددها (4) عبارات من أصل (5) عبارات.
3. أعلى قيمة للمتوسطات المحسوبة من العينة هي (3.75) وانحراف معياري (.916) والتي تقابل العبارة (يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر)، تليها العبارة (تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائط النشر)وتقابلها قيمة المتوسط (3.56) وانحراف معياري (0.863).
4. أقل قيمة متوسط كانت (3.31) وبانحراف معياري يساوي (1.071) وكانت تقابل العبارة يساعد الهيكل التنظيمي في الجامعة على انسياب المعرفة بين قمة الهرم والقاعدة).

وعند حساب المتوسط العام لجميع عبارات محاور عمليات إدارة المعرفة جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(8-4) يوضح المتوسط العام لعبارات محاور عمليات إدارة المعرفة

المتوسط العام لمحاور الدراسة ومكوناتها الفرعية		الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة:		.25418	.05684	3.3520	متوسطة	-
1	توليد المعرفة	.09965	.04456	3.4040	متوسطة	2
2	خزن المعرفة	.19604	.08767	3.3540	متوسطة	3
3	تطبيق المعرفة	.38626	.17274	3.1500	متوسطة	4
4	نشر وتوزيع المعرفة	.16598	.07423	3.5000	عالية	1

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

ومن خلال مقارنة المتوسط العام الذي تم حسابه من متوسط كل عبارة والذي يمثل توزيع المعاينة للوسط، تلاحظ أن درجة الموافقة لعبارات محاور عمليات إدارة المعرفة، لا تختلف في العبارات الفرعية عنها في حال استخدام توزيع المعاينة للوسط الحسابي، يلاحظ كذلك أن جميع المحاور جاءت بمستوى دلالة متوسطة ما عدا محور نشر وتوزيع المعرفة كانت مستوى دلالته عالية.

المحور الخامسوالخاص بمعوقات تبادل المعرفة في الجامعة، وقد تم تناوله من خلال (10) عبارة، والجدول التالي يدرس مستوى دلالة العبارات وترتيبها تنازلياً.

جدول رقم(9-4) يوضح ترتيب ودرجة الموافقة لعبارات المحور الخامس

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الدلالة
1	عدم وجود استراتيجية لإدارة المعرفة في الجامعة.	.927	3.01	8	متوسطة
2	ضعف التدريب الخاص بإدارة المعرفة.	.967	3.33	4	متوسطة
3	غياب آليات المشاركة في الجامعة أدت الي ضعف فرص تبادل المعرفة.	.990	3.15	7	متوسطة
4	عدم وجود تكامل بين نشاطات الجامعة المتعلقة بإدارة المعرفة.	.909	3.24	5	متوسطة
5	ضعف الثقافة التنظيمية القائمة على الاتصال المفتوح بين الأعضاء بما يعزز توليد وتشارك المعرفة.	.930	3.18	6	متوسطة

6	عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدولة ساعات العمل الرسمية.	.909	3.54	1	عالية
7	عدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها بين منسوبي الجامعة.	1.014	3.40	2.5م	متوسطة
8	لا يرغب الأعضاء في الجامعة في مشاركة ما يملكون من معارف مخافة أن يؤثر ذلك على مراكزهم.	1.181	2.79	10	متوسطة
9	يرجع عدم تبادل المعرفة الى الخوف من فقدان الوظيفة لاعتقادهم بأن تأمين وظائفهم مرتبط بما يملكونه من خبرة ومعرفة شخصية.	1.316	2.83	9	متوسطة
10	ضعف توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).	1.076	3.40	2.5م	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

عند تحليل معلومات الجدول أعلاه والخاص بدراسة بمعوقات تبادل المعرفة في الجامعة فقد جاءت نتائج التحليل الوصفي لدرجة الموافقة كما يلي:

1. عند تحليل عبارات المحور الخامس، يلاحظ أن مستوى الدلالة تراوح بين العالية والمتوسطة، وأن غالبيتها كانت متوسطة بعدد (9) عبارات من أصل (10) عبارات.

2. أن العبارة التي كانت بدرجة موافقة عالية، عبارة واحدة من أصل (10) عبارات، وحصلت على وسط حسابي (3.54)، وكانت العبارة هي (عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدولة ساعات العمل الرسمية).

3. أقل قيمة متوسط كانت (2.79) وبانحراف معياري يساوي (1.181) وكانت تقابل العبارة (لا يرغب الأعضاء في الجامعة في مشاركة ما يملكون من معارف مخافة أن يؤثر ذلك على مراكزهم) وعند حساب المتوسط العام لجميع عبارات المحور الخامس جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(10-4) يوضح المتوسط العام لعبارات المحور الخامس

المتوسط العام للمحور الخامس	**الانحراف المعياري**	**الخطأ المعياري**	**المتوسط**	**الدلالة**
معوقات تبادل المعرفة في الجامعة	.24864	.07863	3.1870	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ربيع الأول 1439 هـ

يلاحظ أن المحور الخامس كانت قيمة متوسطه عام(3.1870) بمستوى دلالة متوسطة.

5-4قياس معامل الارتباط بين عبارات محاور الدراسة

يحتوي هذا القسم على قياس مستوى الدلالة الاحصائية لمحاور الدراسة، وهى المحاور التي من خلالها يتم الإجابة على أسئلة الدراسة. تم تحليل البيانات الأساسية للدراسة لمناقشة محاور الدراسة وذلك باستخدام تحليل العينة الواحدةOne sample T test

أولاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول (مستوى عملية توليد المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم(11-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الأول

Correlations						
		state311	state312	state313	state314	state315
state311	Pearson Correlation	1	.388**	.809**	.838**	.798**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state312	Pearson Correlation	.388**	1	.557**	.444**	.357**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
state313	Pearson Correlation	.809**	.557**	1	.789**	.796**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state314	Pearson Correlation	.838**	.444**	.789**	1	.661**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state315	Pearson Correlation	.798**	.357**	.796**	.661**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي- ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الأول تتراوح درجة الارتباط بين 84% أعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الرابعة، وأدناها بدرجة 39% بين العبارة الأولى والعبارة الثانية. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

ثانياً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الثاني (مستوى خزن المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم(12-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الثاني

Correlations						
		state321	state322	state323	state324	state325
state321	Pearson Correlation	1	.884**	-.263-**	.783**	.776**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state322	Pearson Correlation	.884**	1	-.159-**	.852**	.835**
	Sig. (2-tailed)	.000		.008	.000	.000
state323	Pearson Correlation	-.263-**	-.159-**	1	-.306-**	-.272-**
	Sig. (2-tailed)	.000	.008		.000	.000
state324	Pearson Correlation	.783**	.852**	-.306-**	1	.838**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state325	Pearson Correlation	.776**	.835**	-.272-**	.838**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي- ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين غالبية عبارات المحور الثاني تتراوح درجة الارتباط بين 88% أعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الثانية، وأدناها بدرجة 77% بين العبارة الأولى والعبارة الخامسة. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%. لكن يوجد ارتباط سالب بين العبارة الثالثة (والتي تنص على أن الجامعة تعتمد على المستندات الورقية كوسيلة لخزن المعرفة)، وبقية عبارات المحور ويمكن عرض درجة العلاقة وتفسيرها فيما يلي:

1-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على المكتبات كخزن المعرفة ونشرها وتوزيعها بدرجة (-26%).

2-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة (-16%).

3-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على سهولة استرجاع المعرفة (-31%).

4-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة (-27%)

ثالثاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الثالث (مستوى تطبيق المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم(13-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الثالث

Correlations						
		state331	state332	state333	state334	state335
state331	Pearson Correlation	1	.954**	.594**	.791**	.797**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state332	Pearson Correlation	.954**	1	.578**	.783**	.831**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000

state333	Pearson Correlation	.594**	.578**	1	.733**	.665**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state334	Pearson Correlation	.791**	.783**	.733**	1	.864**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state335	Pearson Correlation	.797**	.831**	.665**	.864**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي- ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الثالث تتراوح درجة الارتباط بين 95% أعلاها بين العبارة الأولى والعبارة الثانية، وأدناها بدرجة 59% بين العبارة الأولى والعبارة الثالثة. و أن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

رابعاً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الرابع (مستوى نشر وتوزيع المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم(14-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الرابع

Correlations						
		state341	state342	state343	state344	state345
state341	Pearson Correlation	1	.765**	.807**	.301**	.856**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
state342	Pearson Correlation	.765**	1	.882**	.455**	.871**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
state343	Pearson Correlation	.807**	.882**	1	.516**	.926**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
state344	Pearson Correlation	.301**	.455**	.516**	1	.499**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
state345	Pearson Correlation	.856**	.871**	.926**	.499**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي- ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الرابع تتراوح درجة الارتباط بين 92% أعلاها بين العبارة الثالثة والعبارة الخامسة، وأدناها بدرجة 30% بين العبارة الأولى والعبارة الرابعة. و أن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%.

خامساً: قياس معامل الارتباط بين عبارات المحور الخامس (معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك)

جدول رقم(15-4) يوضح درجة الارتباط بين عبارات المحور الخامس

Correlations											
		state421	state4422	state423	state424	state425	state426	state427	state428	state429	state4210
state421	Pearson Correlation	1	.758**	.738**	.679**	.790**	.681**	.685**	.559**	.409**	.569**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
state422	Pearson Correlation	.758**	1	.698**	.727**	.772**	.619**	.746**	.532**	.495**	.767**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
state423	Pearson Correlation	.738**	.698**	1	.798**	.828**	.711**	.799**	.271**	.125*	.512**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.037	.000
state424	Pearson Correlation	.679**	.727**	.798**	1	.797**	.716**	.871**	.468**	.310**	.447**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
state425	Pearson Correlation	.790**	.772**	.828**	.797**	1	.779**	.875**	.525**	.318**	.604**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
state426	Pearson Correlation	.681**	.619**	.711**	.716**	.779**	1	.862**	.275**	.078	.441**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.194	.000
state427	Pearson Correlation	.685**	.746**	.799**	.871**	.875**	.862**	1	.309**	.157**	.540**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.009	.000
state428	Pearson Correlation	.559**	.532**	.271**	.468**	.525**	.275**	.309**	1	.833**	.488**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
state429	Pearson Correlation	.409**	.495**	.125*	.310**	.318**	.078	.157**	.833**	1	.528**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.037	.000	.000	.194	.009	.000		.000
state4210	Pearson Correlation	.569**	.767**	.512**	.447**	.604**	.441**	.540**	.488**	.528**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي- ربيع الأول 1439 هـ.

من الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط موجب بين عبارات المحور الخامس تتراوح درجة الارتباط بين 88% أعلاها بين العبارة الخامسة والعبارة السابعة، وأدناها بدرجة 13% بين العبارة الثالثة والعبارة التاسعة. وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% و5% كما موضح في الجدول أعلاه.

النتائج:

بعد تحليل الاستبيان و الدراسة المستفيضة لآراء أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى **النتائج التالية:**

1-توافق جميع أفراد العينة على أن نشر وتوزيع المعرفة هي أكثر عمليات إدارة المعرفة تطبيقاً في جامعة تبوك وكان مستوى التوافق عليها بدرجة عالية بقيمة متوسط تساوي (3.500) وخطأ معياري يساوي (0.07423)، وعند تحليل العبارات التي توافق عليها غالبية أفراد العينة في هذا المحور هما:

(يعتمد منسوبي الجامعة على نشر المعرفة بين الطلاب عن طريق التلقين المباشر)، تليها العبارة (تسعى إدارة الجامعة الى نشر المعرفة عن طريق تعميم وسائط النشر).

2- يري معظم أفراد العينة أن عملية تطبيق المعرفة هي الحلقة الأضعف في عمليات إدارة المعرفة في جامعة تبوك وكان مستوى التوافق عليها بدرجة متوسطة بقيمة متوسط تساوي (3.150) وخطأ معياري يساوي (0.17274)، وعند تحليل العبارات التي توافق عليها غالبية أفراد العينة في هذا المحور هما:

(يتم استخدام المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة توافرها) تليها العبارة (يتم تطبيق المعرفة المبتكرة في الجامعة لحل المشاكل واتخاذ القرارات).

3- يري معظم أفراد العينة أهم معوقات تبادل المعرفة في جامعة تبوك تتمثل في الآتي:

أ. عدم وجود وقت مخصص لمشاركة المعرفة ضمن جدولة ساعات العمل الرسمية.

ب. عدم الادراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها بين منسوبي الجامعة.

ج. ضعف توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).

4- اتضح من خلال تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباد سالب بين العبارة الثالثة (والتي تنص على أن الجامعة تعتمد على المستندات الورقية كوسيلة لخزن المعرفة)، وبقية عبارات المحور ويمكن عرض درجة العلاقة وتفسيرها فيما يلي:

1-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على المكتبات كخزن المعرفة ونشرها وتوزيعها بدرجة (-26%).

2-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على عمليات تبويب وتصنيف المعرفة المرتبطة بالأنشطة والممارسات الجيدة (-16%).

3-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على سهولة استرجاع المعرفة (-31%).

4-يؤثر الاعتماد على تخزين المستندات ورقياً على رصد المعرفة من مصادرها المختلفة (-27%)

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يخلص البحث إلى التوصية التالية:

1- تطوير طرق التدريس في الجامعة وتجنب طريقة التلقين المباشر لما لها من أثر سالب في توليد وتشارك المعرفة بين الطلاب.

2- تشجيع العاملين في الجامعة لتطبيق المعرفة، والسعي نحو إدارة المعرفة لدى العاملين.

3- تخصيص أوقات وأساليب مختلفة لتشارك المعرفة مثل عقد سمنارات شهرية في الكليات والأقسام الأكاديمية والإدارية.

4- عقد دورات تدريبية في مجال إدارة المعرفة ونشر ثقافتها بين العاملين في الجامعة.

5- **العمل على توثيق المعارف الضمنية (الخبرة والمهارات والإبداع).**

6- **تجنب** الاعتماد على المستندات الورقية كوسيلة لخزن المعرفة، بل ضرورة التركيز على التخزين الالكتروني لسهولة استرجاعه ونشره.

1. المراجع العربية:

1 جودة، محفوظ،2009م، التحليل الاحصائي الأساسي باستخدامSPSS ، خوارزم العلمية، ط1.

2-الضويحي، فهد بن عبدالله – 2009- م إدارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات: النظرية والتطبيق.

3- بوبعة عبد الوهاب- دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-ماجستير-جامعة منتوري.

4-الهاشمي، عبد الرحمن وفائزة عزاوي-2007م - المنهج واقتصاد المعرفة- عمان- دار المسيرة- ط1.

5- برنامج الأمم المتحدة –2016م - تقرير التنمية الإنسانية العربية.

6-تقرير المعرفة العربي- 2016 م- الإمارات العربية المتحدة.

7-نحو مجتمع المعرفة (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية)-1425 م - جامعة الملك عبد العزيز- الإصدار الأول.

2. المراجع الأجنبية:

1- Application of knowledge management in management education-www.jatit.org-jayanthiRanjanand others2007.
تم الطلاع عليه بتاريخ 25-8-2017

2- Aframework for characterizing knowledge management methods، practices، and technologies- Brian Newman- bonewman@km-forum.org
تم الطلاع عليه بتاريخ 26-9-2017

3- Information and knowledge management: dimensions and approaches-Christian Schlögl-Graz، Austria-2005http://www.informationr.net/ir/10-4/paper235.html
تم الطلاع عليه بتاريخ 22-9-2017

4- National strategy for transformation into knowledge society – 1434.

3. الرسائل والأوراق العلمية:

1. آل عثمان، عبد العزيز،(2013م) واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (المعوقات وسبل التطوير)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير.

2. مساعدة، ماجد عبد الميدي، والزيديين، خالد عبد الوهاب، تطبيق متطلبات إدارة المعرفة في التدريس الجامعي.

3.رشيد، صالح عبد الرضا، والعطوي، عامر علي حسين، العلاقة بين استراتيجيات إدارة المعرفة ورأس المال البشري في المؤسسات التعليمية.

4.الجهني، أريج، (2010م)، واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة الملك سعود، مشروع تخرج ماجستير .

5.جبران، علي والمنصوري، أحمد، (2015م)، درجة تطبيق إدارة المعرفة في جامعة السلطان قابوس، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 10، العدد 2.

6.شماخي، خولة (2016م) دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق الجودة في التعليم العالي، جامعةقاصديمرباح، الجزائر، رسالة ماجستير.

obeikandl.com

أثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعيه المتوسطة على رضا الطلبة

(دراسة تطبيقية على كلية القدس فرع الزرقاء الأردن)

The impact of the quality of educational services provided by the faculties of the university on the satisfaction of students (Applied Study on Al Quds College، Zarqa Jordan Branch)

د.سمير حسين الوادي

كلية القدس الأردن

Dr. Sameer H. Al Wadi
Al Quds Collège، Zarqa Jordan

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات التعليميه على رضا الطلبة . وذلك من خلال اختيار متغير مستقل جودة الخدمات التعليمية ويشمل كفاءه العاملين، الرسوم الجامعيه، الملموسيه، الاستجابه، الضمان ومتغير تابع هو رضا الطلبة . فقد تم أخذ عينة ملائمة(150) استبانه وزعت على الطلاب في كليةالقدس فرع الزرقاء بمختلف التخصصات الاكاديميه والتقنيه.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلاله احصائيه لجودة الخدمات التعليميه بأبعادها المختلفه على رضا الطلبه في كلية القدس فرع الزرقاء عند مستوى دلاله (0.05) وأن هناك ضعفا في مجال المظهر الخارجي والبيئه الماديه والتي تشكل أهميه بالنسبه للطلبه، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين كفاءه العاملين والذي ينعكس بشكل ايجابي على رضا االطلبه وولائهم.

و أوصت الدراسة على أهمية تطوير المظهر الخارجي والداخلي للكليه وبادة أسباب الراحه.

الكلمات المفتاحية:جوده الخدمه،الكفاءة،الكليات الخاصه،الأردن.

Abstract

This study aims to examine the impact of educational services quality on the satisfaction of the students.by choosing a variable independent quality educational service that includes efficient employees، university fees، tangibility، responsiveness، collateral and dependent variable is student satisfaction .An appropriate sample has been chosen which are (150) questionnaires. There were distributed among the students at al-Quds College in various academic and technical majors.

The study concluded that there is a clear impact of the quality of educational services in its different dimensions on the satisfaction of the students that that there is a weakness in a physical environment and appearance aspects which are important according to the students. The study found that there is a strong relation between the efficiency of employees، which reflect positively on the satisfaction of students and their loyalty،The study recommended that its important to development the physical environment in the College .

مقدمة

لذا بات من الضروري أن يتم النظر إلى جودة الخدمات على أنها أمرًا ملحًا وضروريًا لا يمكن الاستغناء عنه أو إهماله في كافة المؤسسات، فصناعة الخدمات تلعب دورا متزايدا الأهمية في اقتصاد العديد من الأمم في عالم المنافسة في الوقت الراهن، وهذا مما يجعل جودة الخدمة المفتاح، فلم يعد يكفي مجرد الإيمان (Firdaus،2006،p31)، للنجاح وإنما يتطلب سعي الإدارة إلى الاهتمام بشكاوى العملاء واقتراحاتهم ومعرفة انطباعاتهم عن الخدمة المقدمة، وتطوير جودة الخدمة والارتقاء بمستواها، حتى تصل إلى آلتميز الذي يطمح إليه مقدمو الخدمة والمستفيدون منها على حد سواء.

وتعتبر الكليات الجامعيه المتوسطه جزءا من مؤسسات التعليم العالي في الاردن والتي تشكل ملاذا للكثير من الطلبة لاكمال دراستهم الجامعيه وجسر عبور لهم للتجسير للجامعات وكذلك تعتبر هذه الكليات جزءا من الاقتصاد الوطني الاردني والتي تساهم في رفع قيمه الدخل القومي بالاضافه الى المحافظه على حقوق المالكين لهذه الكليات واذا استطاعت هذه الكليات نيل رضا الطلبه يصبح الطالب مروجا ناجحا بحيث ينعكس ذلك ايجابا على زيادة عدد الطلبه المحتملين وكذلك يعزز قدرتها على المنافسه وتحقيق الميزه التنافسيه .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لوحظ في الفترة الاخيرة من خلال المقابلات الشخصيه والاستكشافية للباحث في المجال التعليم المتوسط تراجع رضا الطلبة عن الخدمات التعليميه المقدمه لهم .

وتتمثل مشكله الدراسه في الاجابه على مجموعه الاسئله التاليه .

1 – هل هناك اهتماما لدى ادارة كليه القدس فرع الزرقاء بتطوير جوده الخدمات التعليميه ؟

2– الى اي مدى تؤثر جوده الخدمات التعليميه على رضا الطلبه في كليه القدس فرع الزرقاء ؟

ويتفرع عنها مجموعه من الأسئلة الفرعية التالية :

1.هل هناك تأثير لعامل كفاءة العاملين على رضا الطلبه ؟

2.هل هناك تأثير لعامل الرسوم الجامعية على رضا الطلبه؟

3.هل هناك تأثير لعامل الملموسيه على رضا الطلبه ؟

4.هل هناك تأثير لعامل الاستجابه على رضا الطلبه ؟

5.هل هناك تأثير لعامل ضمان الخدمه على رضا الطلبه ؟

أهمية الدراسة:

نعتبر الكليات المتوسطه من القطاعات التعليميه الهامه التي تساهم في توفير الخدمات التعليميه للطلبه خاصه لتلك الفئه من الطلاب الذين نجحوا في امتحان التوجيهي بمعدلات منخفضه او للذين لم يحالفهم الحظ والتحقوا ببرنامج الدبلوم التطبيقي، بالاضافه الى ان هذه الكليات تساهم في تنميه الاقتصاد الاردني باعتبارها حزءا منه.

تعتبر هذه الدراسه مهمه لعدة أطراف:

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

1 – التعرف على جودة الخدمات التعليميه بابعادها المختلفة (كفاءه العاملين، الرسوم الجامعيه، الملموسيه، الاستجابه، الضمان) ودورها في رضا الطلبه .

2 – التعرف على مدى رضا الطلبه عن الخدمات التعليميه المقدمة لهم .

أنموذج الدراسة

بناء على فرضيات الدراسة ومشكلتها قام الباحث بوضع النموذج التالي وبعد الرجوع إلى دراسة (حمدان،2012) ودراسه داوود الحدابي وهدى قشوة (2009)تم صياغه النموذج التالي :

المتغير المستقل المتغير التابع جودة الخدمات التعليميه رضا الطلبه

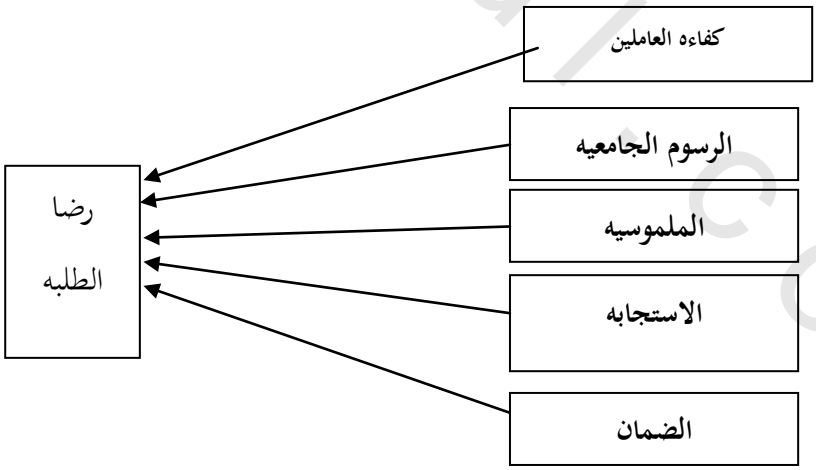

obeikandl.com

فرضيات الدراسة

HO: الفرضية الرئيسة الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الكليات الجامعيه المتوسطة على رضا الطلبة. وينبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

H01:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه.

H02: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرسوم الجامعيه في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه.

H03: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملموسيه فيكليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه.

H04: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستجابه في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه.

H05: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضمان الخدمه التعليميه في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه.

التعريفات الاصطلاحية

كفاءة العاملين: وهي تقديم الخدمات للعملاء بكفاءة ومهارة ومستوى اداء عالي من قبل أعضاء الهيئتين التدريسيه والاداريه (كورتل،فريد،2009)

الرسوم الجامعيه: وهي تلك الرسوم التي تحصل عليها المؤسسه التعليميه مقابل منفعه التعليم(حسام،داود،ومعن النسور،2016)

الملموسيه: وهي العنصر الوحيد الملموس في المزيج الخدمي بحيث يستطيع العملاء مشاهدته وتكوين صوره ذهنيه عنه كالالوان والديكورات والحدائق والقاعات الدراسيه وهذه الصوره الذهنيه تلعب دورا هاما في الحكم على جودة الخدمات المقدمه للعملاء (الوادي،سمير،الشيخ،مصطفى،2016) .

الاستجابه: وهي استعداد مقدم الخدمه وقدرته على تقديمخدمه بالسرعه الممكنه كالجاهزيه الدائمه من قبل التسجيل او الاداره او الهيئه التدريسيه للاستجابه لطلبات الطلاب .

(Parasuraman&Berry ، 1990)

الضمان : وهو الاطمئنان من قبل الزبائن بان الخدمه المقدمه لهم تخلو من الخطأ او الشك شاملا الاطمئنان النفسي والمادي والقدره على بناء الثقه وكسبه)Ellen ،99ا

رضا الطلبه :هو ذلك الانطباع الايجابي او السلبي الذي يشعر به عميل ما اتجاه تجربه شراءه أو استهلاكه وهو ناتج عن مقارنه بين توقعات العميل اتجاه منتج ما وادائه المدرك فهناك رضى العميل المبني على تبادل تجاري ورضا العميل التراكمي (كوتلر، 2012) .

الدراسات السابقة :

1 – دراسة (مدثر عزالدين والعرموطي أيمن،2016)، بعنوان درجة رضا الطلبه نحو الخدمات التعليميه – دراسه حالة جامعة ابوظبي – فرع العين هدفت هذه الدراسه الى التعرف على درجة رضا الطلبه في جامعة أبوظبي فرع العين نحو الخدمات التعليميه المقدمه لهم وتمثلت نتائج الدراسه بوجود ارتباط قوي بين أبعاد جودة الخدمات التعليميه المقدمه من الجامعه ودرجة رضا الطلبه نحو هذه الخدمات .

ومن التوصيات التي أوصت بها هذه الدراسه هو ضرورة أن تحرص ادارة الجامعه على تحسين المرافق الصحيه واستراحة الطلبه وكذلك أوصت الدراسه بضرورة أن تولي الجامعه اهتماما في الجانب الترفيهي للطلبه من خلال اجراء المزيد من الرحلات الجامعيه والاحتفالات الطلابيه.

2- دراسه (الشعيبي والشهراني،2014) بعنوان : تقييم جودة الخدمات التعليميه بجامعة الملك خالد من وجهة نظر الطلاب. هدفت هذه الدراسه الى التعرف على تقييم الطلاب لجودة الخدمات التعليميه في جامعه الملك خالد وتحديد نقاط القوه والضعف فيها، وتمثلت اهميه الدراسه في كونها من البحوث القليله التي تناولت جودة الخدمات التعليميه في الجامعات السعوديه ومن اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسه ضرورة قيام اعضاء الهيئه التدريسيه في تطوير مهاراتهم الاتصالية للتواصل مع الطلبه والعمل على توعيه الهيئه التدريسية بضرورة زيادة مساحه الحريات للطلبه وتفهم ارائهم وهمومهم.

3- دراسه(القضاه محمد،خليفات عبدالفتاح، 2013) بعنوان : درجه رضا طلبه جامعه مؤته عن الخدمات التعليميه من وجهة نظرهم .هدفت الدراسه الى تقصي درجه رضا الطلبه عن الخدمات الجامعية المقدمه لهم وتوصلت الدراسه الى أن هناك درجه رضا متوسطه للطلبه على ادارة الجامعه ومجالاتها وكشفت النتائج عن فروقات ذات دلاله احصائية في درجه رضى الطلبه عن الخدمات المقدمه من قبل جامعه مؤته على الخدمات المكتبيه، واظهرت فروقات ذات دلاله احصائية عن الاداء ككل تعزى لتفاعل الكليه مع المعدل التراكمي لصالح طلبه الكليات الانسانيه ممن معدلهم ممتاز ولصالح طلبه الكليات العلميه ممن معدلهم جيد ومقبول ولم تظهر الدراسه فروقات ذات دلاله تعود لعامل الجنس .

4 – دراسه (خالد بني حمدان 2012) بعنوان جوده الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلبه (دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة) وتمحورت مشكله هذة الدراسه بلاجابه عن السؤال التالي؟

إلى أي مدى تؤثر جودة الخدمة التعليمية على رضى طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة؟

توصلت إلى عدد من النتائج من أبرزها ارتفاع مستوي جودة الخدمة التعليمية والذي إنعكس في ارتفاع مستوى رضى الطلبة. و قد قدمت الدرا سة عدة توصيات من أهمها استمرار الجامعة بالتأكيد على الالتزام والتطوير المستمر للخطة التعليمية وتحسين البرامج المتبنية من قبل الجامعة لزيادة جودة عمليتها التعليمية.

الدراسات الاجنبيه:

1 – دراسه (2016)

.Edward Tanui

Educational Service Quality and Students' Satisfaction in Public Universities inKenya

جودة الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلاب في الجامعات الكينيه.وقد هدفت هذه الدراسه الى التعرف على العلاقه بين أبعاد جودة الخدمات التعليميه في الجامعات العامه الكينيه وبين رضا الطلبه عن هذه الخدمات،

وتوصلت الدراسه الى أن أبعاد جودة الخدمه التعليميه كالبيئه الماديه والمكتبيه وتوفير خدمات الانترنت وتوفر الكتب الجامعيه و موثوقيه الامتحانات و موضوعيتها لها ارتباط مباشر وتأثير على رضا الطلبه، وأوصت الدراسه الى ضرورة أن تقوم وزارة التربيه بتمويل الجامعات من أجل المساعدة في تطوير خدماتها التعليميه وعلى الجامعات العمل على تدريب العاملين لتحسين أدائهم وخدمة الطلبه بشكل فعال وكذلك القيام بتطوير المناهج التعليميه بشكل مستمر لما يتلائم مع حاجة الطلبه وسوق العمل .

2 – دراسة (Bedman&John 2015) بعنوان: Customer Satisfaction With Rrtail Banking Services Quality In Ghanna

هدفت هذه الدراسة الى معرفه العلاقة بين العملاء ورضاهم عن جودة الخدمة في جمهوريه غانا بما يتعلق بأبعاد جودة الخدمة وقد صممت استبانة لتحقيق هذا الهدف ووزعت على 650 عميلا وكان من نتائج الدراسة انه يوجد علاقة ايجابيه بين ابعاد جودة الخدمة الملموسية والخدمة الجوهرية وتعكس رضا العملاء في قطاع التجزئة والافراد في المصارف الموجودة في غانا .

3 – دراسه Hashim2015) بعنوان IMPACT OF Service Quality، Corporate Image and Customer Satisfaction Towarde Customers Perceived Value in the banking sector in Pakistan

هدفت هذه الدراسة الى معرفه تاثير جودة الخدمات ورضا العملاء في القطاع المصرفي في باكستان،وطور انموذج لإظهار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وزعت على المدن الكبرى في باكستان وكان من نتائج الدراسة وجد ان هناك علاقة ايجابيه بيت جوده الخدمة ورضا العملاء والصورة المؤسسية تظهر بان لديها تأثيرا كبيرا على ادراك قيمه العملاء .

الإطار النظري

جودة الخدمات التعليمية

مفهوم جودة الخدمات

فالبعض تعني الجودة بالنسبة لهم الأفضل أو الأكثر ملائمة للغرض، وفي المقابل فان رجال الأعمال يتوقعون منه أن يتحدث معهم بشكل مهني وان يتم عملية المبادلة بشكل أسرع وأكثر فعالية (علي الزعبي،2009). وعرفت الجودة بانها مدى المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعيه جيدة (جودة،محفوظ،2012).

ادارة الجدوى الشاملة:

حيث تمثل اعلى مرحلة من مراحل تطور ادارة الجودة والتي تتضمن جودة العمليات بالإضافة الى جودة المنتج ويركز على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين بالإضافة الى التركيز على العملاء فتطور مفهوم الجودة من اكتشاف الخطأ الى منعه من الحدوث ومن الاهتمام بالإنتاج الى الاهتمام بالزبون ويمكن تعريف ادارة الجودة الشاملة هي ثقافه تعزز مفهوم الالتزام الكامل تجاه رضا العميل من خلال التحسين المستمر والابداع في جميع نواحي العمل .(N LOGOTHERS،1992) .

مفهوم جودة الخدمات التعليمية

ان مفهوم الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الاطراف يجب ان يشمل جميع وظائف التعليم وانشطته كالمناهج الدراسية، و البرامج التعليمية، و البحوث العلمية، و الطلاب، و الميداني، و المرافق،و الادوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، و التعليم الذاتي الداخلي، و تحديد معايير للجودة متفق عليها دوليا(اليونسكو،1998).

كليه القدس الزرقاء:

تأسست كليه القدس فرع الزرقاء سنه 1979 في مدينه الزرقاء والمنطقة المحيطة بها حيث تكونت من مجموعه من الاقسام الأكاديمية والمهنية والتقنية .وقد انضمت كليه القدس فرع الزرقاء الى مجموعه لومينوس لتصبح فرع كليه القدس في الزرقاء لتبدأ مرحله جديدة في خدمه الوطن وشبابه من خلال توفير بيئة تعليميه ترتقي بمستوى الخريجين بإدارة جديده ورساله ورؤيه جديده ليصبح التعليم فيها امتدادا لرساله كليه القدس (التعليم من أجل التشغيل) وذلك بتقديم تعليم تقني ونوعي يلبي احتياجات السوق المحلي والاقليمي ووفقا لأسس مراقبه ومتابعه تضمن جودة مخرجات البرامج ومطابقتها للمعايير المحلية والدولية حيث يشرف على متابعه الخطط الدراسية والبرامج وتقييم الطلبة هيئه اعتماد برامج التعليم العالي،حيث يستطيع الطالب متابعه دراسته للحصول على برنامج البكالوريوس(الكتاب السنوي،2017).

منهجية الدراسة :

أسلوب الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل التعرف على أبعاد جودة الخدمات في التعليم ودورها في رضا الطلبة وكذلك المنهج التحليلي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع وعينة الدراسة :تكون مجتمع الدراسة من الطلبة على مقاعد الدراسة في كليه القدس فرع الزرقاء، حيث بلغ عدد الطلبة في كليه (386) طالبا موزعين على مختلف الاقسام وقد تم أخذ عينة ملائمة حجمها (150) طالبا، حيث تم توزيع الاستبانة على الاقسام المختلفة في الكلية بشكل عشوائي .

أداة جمع البيانات:تم جمع بيانات الدراسة الأولية باستخدام استبانة أعدت من قبل الباحث . والتي تقيس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على رضا الطلاب في الكلية . **معامل ثبات الفا كرونباخ:**

اختبار الفا كرونباخ	
Cronbach's Alpha	N of Items
.908	38

ANOVA[a]						
Model		مجموع المربعات	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	192.459	1	192.459	855.136	.000[b]
	Residual	33.309	148	.225		
	Total	225.768	149			
Model		مجموع المربعات	Df	Mean Square	F	Sig.

2	Regression	210.481	1	210.481	2037.759	.000[b]
	Residual	15.287	148	.103		
	Total	225.768	149			
Model		مجموع المربعات	Df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	209.956	1	209.956	1965.083	.000[b]
	Residual	15.813	148	.107		
	Total	225.768	149			
Model		مجموع المربعات	Df	Mean Square	F	Sig.
4	Regression	214.563	1	214.563	2833.890	.000[b]
	Residual	11.206	148	.076		
	Total	225.768	149			
Model		مجموع المربعات	Df	Mean Square	F	Sig.
5	Regression	216.898	1	216.898	3618.836	.000[b]
	Residual	8.870	148	.060		
	Total	225.768	149			

اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار Anova لاختبار الفرضيات بالشكل التالي:

الفرضة الاولى:

H01 :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.

بما ان قيمة f = 855.136 وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكده ان قيمة sig f = 0 وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكفاءة العاملين على رضا الطلبة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	192.459	1	192.459	855.136	.000[b]
	Residual	33.309	148	.225		
	Total	225.768	149			

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الاول

الفراضيه الثانية:H02 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرسوم الجامعية في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبه بما ان قيمة f = 2037.759وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكده ان قيمة sig f = 0 وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضة و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للرسوم الجامعيه في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	210.481	1	210.481	2037.759	.000[b]
Residual		15.287	148	.103		
Total		225.768	149			

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الثاني

الفراضية الثالثة:

H03: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملموسية في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.

ان قيمة f = 1965.083 وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكده ان قيمة sig f = 0 وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضة و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للملموسية في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	209.956	1	209.956	1965.083	.000[b]
Residual		15.813	148	.107		
Total		225.768	149			

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الثالث

الفراضية الرابعة:H04: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستجابة في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.

ان قيمة f = 283.890 وهي قيمة دالة احصائيا وهذا ما يؤكده ان قيمة sig f = 0 وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضة و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاستجابة في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	214.563	1	214.563	2833.890	.000[b]
Residual		11.206	148	.076		
Total		225.768	149			

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الرابع

الفرضية الخامسة:

H05: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضمان الخدمة التعليمية في كليه الزرقاء الأهلية على رضا الطلبة.

ان قيمة f = 3618.836 وهي قيمة دالة احصائيا وهاذا ما يؤكده ان قيمة sig f = 0 وهذه القيمة اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضة و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لضمان الخدمة التعليمية في كليه القدس فرع الزرقاء على رضا الطلبة .

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	216.898	1	216.898	3618.836	.000[b]
Residual		8.870	148	.060		
Total		225.768	149			

a. Dependent Variable: المحور_السادس

b. Predictors: (Constant), المحور_الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

على ضوء التحليل الإحصائي للدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من المتوقع أن تفيد الكليات الجامعية المتوسطة وكليه القدس فرع الزرقاء بشكل خاص والارتقاء بواقع خدماتها التعليمية إلى الأفضل على صعيد العاملين والطلبة وإدارة الكلية :

1-تبين من خلال التحليل الإحصائي أن نسبه54.7% من العينة هم من طلبه السنه الثانية موزعين بنسب متقاربه على الاقسام مما يدل على خبرة العينه وقدرتهم على التقييم.

2 – وتبين من خلال مصفوفه ارتباط بيرسون لمعرفه ثبات وترابط كل محور من محاور الأسئلة أن جميع الأسئلة ذات دلاله إحصائية عند مستوى ثقه 1%.

3- وتم استخدام اختبار Anova لاختبار الفرضيات جميعها حيث تم رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة وهذا ما يؤكده أن قيمه sig f =0 في كل الفرضيات وهي أقل من 0.05.

4 – أكدت الدراسة وجود علاقة قويه بين جودة الخدمات التعليمية ورضى الطلاب وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة خالد بني حمدان 2012 .

5 – اكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير لكفاءة العاملين على رضى الطلبة وهذه النتيجة اختلفت مع نتائج بعض الدراسات مثل دراسة Edward Tanui والتي أكدت أهمية كفاءة أداء العاملين على رضا الطلبة وعلى أهميه توفر الانترنت بالجامعة على نيل رضا الطلبة.

6 – واكدت نتائج الدراسة بانه يوجد تأثير للرسوم الجامعية على رضى الطلبة وتبين من خلال مناقشه بعض الأسئلة ان هناك رضى عن الرسوم التي يدفعونها لكن لا يوجد سياسه خصم حقيقيه في الكلية .

7 – وأكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير للبيئة المادية للكلية على رضى الطلبة وبشكل عام تبين عدم رضا الطلبة عن المظهر لعام للكلية وعن الأجهزة والمختبرات وكذلك عدم رضا عن نظافة المرافق كالحمامات، ودراسة واتفقت مع دراسة Bedman&John2015 .وكذلك اتفقت مع نتائج مدثر عزالدين والعرموطي أيمن،2016 .

8 – وأكدت نتائج الدراسة بانه يوجد تأثير للاستجابة على رضى المرضى وقد تبين من خلال مناقشه بعض الأسئلة ضعف الاستجابة من قبل الادارة لطلبات الطلاب وأسئلتهم وضعف التواصل معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

9 - وأكدت نتائج الدراسة ايضا بأنه يوجد تأثير لضمان الخدمة التعليمية ورضى الطلبة .

10 – وفي ما يتعلق بالرضى بشكل عام كان هناك رضى مرتفع عن أداء الهيئة التدريسية ورضا متوسط عن أداء الهيئة الإدارية وعدم رضا عن جودة الخدمات .

ثانيا:التوصيات

بناءا على النتائج السابقة التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بضرورة الأخذ بما يلي :

1 يوصي الباحث بالعمل على تطوير المظهر الخارجي والداخلي للكلية وزياده اسباب الراحة لدى الطلاب.

2 – .عمل برامج تدريبية متطورة تتناسب مع احتياجات العاملين بحيث تؤدي إلى تنمية مهاراتهم وإكسابهم خبرات ومعلومات جديدة .

3 – انشاء حدائق متنوعه الاغراض وتطوير الكافتيريا والعمل على انشاء صالات العاب متطورة لجعل الحياه في الكلية ممتعه.

4 – تطوير البرامج اللامنهجية لتنميه المعرفة والمهارة وملئ الفراغ بما هو مفيد.

5 – العمل على تطوير المرافق ومتابعه نظافتها.

6 – اتباع سياسه الباب المفتوح واستقبال الطلبة باي وقت للاستماع الى مشاكلهم وهمومهم واقتراحاتهم.

المراجع:

1 –مدثر عزالدين والعرموطي أيمن،2016، (درجة رضا الطلبه نحو الخدمات التعليميه،دراسة على جامعة أبوظبي –فرع العين.)، دراسات العلوم التربويه،مجلد 43،ملحق 3،197.

2 –محمد الشعيبي وسعيد الشهراني، 2014،(تفبيم جودة الخدمات التعليميه بجامعه الملك خالد من وجهة نظر الطلاب.) **مجله ذمار للدراسات والبحوث**، عدد 19، ص 316 .

3– محمد القضاة،وعبدالفتاح خليفات، 2013،(درجه رضا طلبه جامعه مؤته عن الخدمات التعليميه من وجهة نظرهم . **مجله المنارة**، مجلد 19،عدد1،، ص.33

4 –خالد بني حمدان 2012، جوده الخدمات التعليميه واثرها على رضا الطلبه (دارسه تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة) المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي جامعة العلوم التطبيقية – المملكة الأردنية الهاشمية.

5– داود، حسام والنسور،معن (2016) **مبادئ الاقتصاد الكلي**،عمان،دار المسيره للنشر والتوزيع،ط3،ص.78

6– الوادي، سمير حسين و الشيخ، مصطفى سعيد (2016) **تسويق الخدمات الصحية**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع،ص 169 .

7–كورتل،فيرد،(2009)،**تسويق الخدمات**،عمان :دار الكنوز للمعرفه والنشر،صص362 – .363

8 _ علي الزعبي، **إدارة التسويق**،(2009)، عمان : داراليازوري للنشر والتوزيع، ط1، ص.399

9– جودة،محفوظ،**ادارة الجودة الشامله** .(2012)، عمان : دار وائل للنشر، ط6، ص.19

10–الزيادات،محمد عواد والعوامرة،محمد عبدالله(2012)،"**إستراتيجيات التسويق**"،عمان:دار الحامد للنشر،ص319.

11– القزاز،إسماعيل إبراهيم، 2010،**تدقيق أنظمة الجودة**، الطبعة الأولى،دار دجلة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

12– ابونبعه،عبدالعزيز،**دراسات في تحديث الاداره الجامعيه**،عمان،دار الوراق للنشر والتوزيع،.2004

13– العلي،عبدالستار .(2010)،تطبيقات في **ادارة الجودة الشامله**،ط2،عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعه، ص15.

22 – مؤتمر اليونسكو للتعليم، باريس،9 اكتوبر 1999.

23 –الكتاب السنوي،كلية القدس فرع الزرقاء،2017 .

المراجع الأجنبية

Customer Satisfaction With(Bedman، Narteh&John،Kuada، 20151- - 1 ،University Of channa Business School، Department Of Marketing Thunderbird **International Business Review**،Vol،56،No،4،p،58.)Rrtail Banking Services Quality In Ghana

2- HashimZameer،Anam Tara،UzmaKausar،Aisha Mohhsin(2015) IMPACT OF Service Quality،Corporate Image and Customer Satisfaction Towarde Customers Perceived Value in the banking sector in Pakistan،International**Journal Of Bank Marketing**،Vol.33 Iss،4،p،455.
elleng.،Marks.،(99)، TheDifferent Roles Of Satisfaction،Trust، 3-
Andcommitment in Customer Relationships،**Journal Of Marketing**،Vol.18،N،4،pp،36-44
4 - Edward Tanui، Ph.D(2016)Educational Service Quality and Students' Satisfaction in Public Universities in Kenya.**International Journal of Education and Social Science** www.ijessnet.com Vol. 3 No. 10;
5-ParasuramanA،Zeithmal(،1990)، V،&Berry،L،L،A Conceptual Model of Service Quality And 2 Its Implications For Future Research،3th،ed،(**US:Journal Of Marketing**)،p 94
6-Kotler&Bowin&Makency(2011)،**Marketing Hospitality&Tourism**،5th،ed،(New Jersey: Prentice Hall، p344.
7-Kotler Philip and Keller Kevin Lane (2012)**Marketing management** 14th –edution Pearson – Hall،No:65.
8-Dee --davey،(2009) **services marketing is different of people**US:factor،griffioen Consulting Group News feed.p4
9- Edward Tanui،(2016) Educational Service Quality and Students' Satisfaction in Public Universities،International Journal of Education and Social Science www.ijessnet.com Vol. 3 No. 10، Nairobi، Kenya

الملحق

السادة المحترمين:

تحية طيبة وبعد، نود إعلامكم بأننا بإجراء دراسة ميدانية حول " اثر جوده الخدمات النعليميه المقدمه من الكليات الجامعيه المتوسطه على رضا الطلبه (حاله دراسيهكليه القدس – فرع الزرقاء)، من خلال التعرف على آرائهم حول الموضوع. نرجو من حضرتكم التكرّم بالإجابة على جميع فقرات الاستمارة المرفقة بكل صدق وموضوعية، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسريّة تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ونذكّركم بأنه لا داعي لذكر اسمكم،

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

د. سمير حسين الوادي

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (×) عند الإجابة الملائمة:

الجزء الاول :

1- الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

2- التخصص:( ) محاسبه ( ) اداره اعمال ( ) تمريض ( ) صيدله
( ) هندسه ( ) تصميم (دبلوم تقني) (اخرى)

3 – الجنسيه (اردني) (غير اردني)

4 – المرحله الجامعيه (سنه اولى) (سنه ثانيه)

الجزء الثاني: يرجى التكرّم بوضع إشارة (×) على درجة وافقتكم على كل من العبارات التالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
العبارات الخاصة بكفاءه العاملين						
1	يتمتع الاداريون بالكليه بالمعرفه الكافيه للاجابه عن اسئلتي					
2	يعرض المدرس المادة العلميه بشكل واضح ومترابط					
3	ينوع المدرس في اساليب التدريس ويتبع اسلوب ينمي التفكير لدى الطلبه					
4	يشرح لي المرشد الاكاديمي بدقة خطوات التسجيل					
5	يتواجد العاملون في اماكن عملهم وباستمرار					
6	تؤدي دائرة التسجيل خدماتها بطريقة صحيحه ولاول مره					
7	يتعامل العاملين والهيئه التدريسيه بشفافيه وعدم التمييز					
العبارات الخاصة بالرسوم الجامعيه						
8	الرسوم التي ادفعها مناسبه لدخلي					
9	استطيع الحصول على الخصومات المقدمه من قبل الكليه					
10	الرسوم التي ادفعها تناسب جودة الخدمه التي احصل عليها					
11	استطيع الحصول على قرض جامعي بسهوله					
العبارات الخاصة بالملموسيه واسباب الراحه						
12	المظهر العام للكليه جذاب والممرات واسعه ومريحه					
13	الاضاءة والوان الجدران في القاعات الصفيه تشعرني بالراحه والهدوء					
14	تتميز اجهزه الكليه ومختبراتها المختلفة بالنظافه والحداثه والترتيب					
15	اذا شعرت بالملل استطيع الجلوس بحديقه الكليه المتناسقه					
16	المرافق العامه نظيفه وكافيه					
17	تقدم الكليه خدمه الانترنت المجانيه للطلبه					
18	يتمتع اداريوا ومدرسوا الكليه بالمظهر الحسن					
العبارات الخاصة بالاستجابه والتعاطف						
19	احصل على الخدمات التي اريد بسرعه وسهوله					
20	احصل على اهتمام واضح من قبل الادارة عن استفساراتي ومشاكلي					
21	يتم التواصل معي عبر وسائل التواصل المختلغه لاعلامي باخر المستجدات والقرارات					

22	يتعامل معي المدرس باحترام وتقدير واتعامل معه باريحيه					
23	يتم وضع اسئله الامتحانات بشكل شمولي وعادل					
24	اشعر بالاعتزاز والانتماء لكليه الزرقاء					
العبارات الخاصة بضمان الخدمه						
25	يحافظ العاملون على سريه وخصوصيه بيانات الطلبه					
26	لا مكان للواسطه المحسوبيه في كليه الزرقاء					
27	اشعر بالامان عندما اتعامل مع العاملين بالكليه					
28	أكون مطمئن لمقدرتي المستقبليه على التجسير					
29	اطمئن لمصادقة شهاداتي من التعليم العالي					
30	استفيد من سياسه متابعه الخريجين من قبل ادارة الكليه					
العبارات الخاصة برضى الطلاب						
31	أنني غير راضي عن ادارة الكليه					
32	انني راضي عن الخدمات التعليميه المقدمه لي					
33	انني راضي عن اداء الهيئه التدريسيه					
34	انني راضي عن اداء الهيئه الاداريه					

obeikandl.com

عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر: نموذج بطاقة الشفاء.

Modernization of the social security sector in Algeria: the chifa card model.

د. شكلاط زيوش رحمة

جامعة مولود معمرى تيزى وزو الجزائر

Dr. chaklat Zayouch Rahma
University of Mouloud Moameri Tizi Ouzou
Algeria

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع منظومة الضمان الاجتماعي و المستجدات الجديدة التي أفرزتها العولمة و التطورات التكنولوجية و نظام المعلومات،و من ثم أضحى من الضروري مسايرة القطاع مع التغيرات و التطورات العالمية.شملت هذه الدراسة نموذج معين من الخدمات التي يقدمها مرفق الضمان الاجتماعي، بعد إدخال و تعميم الإعلام الألى على مستوى مختلف المصالح، و تمثل فى البطاقة الالكترونية،"بطاقة الشفاء"، التي كانت من بين البرامج الهامة التي حضيت بعناية خاصة من قبل الحكومة، و نتيجة لعصرنة القطاع تطلب تدخل عدة جهات و تنسيق محكم من قبل الهيئات الفاعلة،و الذي أدى لتحسين نوعية الأداء من قبل مصالح الضمان الاجتماعي، و ترشيد الانفاق و تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال عمليات التكوين و التدريب بهدف رفع قدراتهم و تنمية مهاراتهم. كما توصلت الدراسة إلى أن بطاقة الشفاء تم إعدادها وفق المعايير الدولية العام،وسمحت بتعريف المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، و توفير بنك للمعلومات التي يمكن تحيينها كلما اقتضى الأمر. كما أدى نظام الشفاء لبروز نوع جديد من الجرائم و المتمثلة في الجريمة الالكترونية المعاقب عليها

الكلمات الدالة: نظام الشفاء– عصرنة القطاع– المؤمن له اجتماعيا– تنمية و تطوير الموارد البشرية–، هيئات الضمان–، الجريمة الالكترونية– العولمة– التنسيق– التكوين– المهارات–

Résumé :

L’étude portera sur la réalité du système sociale en ’Algérie qui est l’aboutissement d’un long processus nécessitant la contribution de divers acteurs sociaux.

L’instauration de la carte électronique « **carte chiffa** » a pour objectif la modernisation et l’optimisation de la gestion du service public et la rationalisation de la dépense publique.

La carte chiffa a été conçue selon les normes internationale، et permet d’identifier les assurés et leurs ayant droits et d’améliorer la qualité des prestations rendues، et de constituer une banque des données qui peuvent être actualisées. ; et de promouvoir la gestion des ressources humaines، par des formations adéquates، et le perfectionnement.

Malgré، les efforts consentis، de nouveau délit sont apparus، tel que le délit électronique qui est punis par la loi.

Mot clés : carte chiffa- modernisation-l’assuré- ressources humaines-structure électronique-formation- coordonner.

مقدمة

تسعى الدول على اختلاف أنظمة الحكم فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تشكل المحور الأساسي و العمود الفقري الذي تستند عليه، إلا أن ذلك لا يكفى لبلوغ التنمية المستدامة و يستوجب الأمر ضرورة توفر حماية اجتماعية لتلبية رغبات أفراد المجتمع مهما كان وضعهم الاجتماعي، أي عمال أجراء أو ممارسين لمختلف المهن، أو غير ممارسين،و لن يتحقق ذلك، إلا من خلال وجود نظام الضمان الاجتماعي، من ثم تعمل الدول جاهدة لإيجاد و تحديد الأولويات. و الجزائر من بين الدول التى شرعت فى عصرنة كل القطاعات منها قطاع الضمان الاجتماعي، من خلال تبنى نظام الشفاء " بطاقة الشفاء" استنادا على تجارب بعض الدول منها فرنسا التي تحتل الصدارة فى ذلك.

و مشكلة الدراسة: تتمثل في دراسة ما مدى فعالية نظام الشفاء لتحسين الخدمات و تنمية وتطوير الموارد البشرية، و ترشيد الإنفاق؟.

للإجابة على الإشكالية نحاول معالجة ذلك ضمن المحاور التالية:

1-مفهوم الحماية الاجتماعية فى الجزائر:

2- مضمون بطاقة الشفاء و الآثار المترتبة عليها:

فرضيات الدراسة:

*تبنى نظام الشفاء نتيجة لعصرنة قطاع الضمان الاجتماعي، لتحسين الأداء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

*بروز عوائق تحد من فعالية النظام مثل الجرائم الالكترونية التي اتخذت بصددها تدابير و إجراءات محددة.

أهمية الدراسة:

-تتجلى أهمية الموضوع فى أن مسألة الحماية الاجتماعية تعد الركيزة الأساسية لكل مجتمع على اختلاف تركيبته،لكون العنصر البشرى يعد من المقومات الهامة للنهوض بالاقتصاد، و لما له من تأثير فعال على طريقة العمل و من ثم صحته تعنى تحقيق مردودية و عدم تكبد الدولة لنفقات

-و الجزائر تعد من بين الدول التي اهتمت بالحماية الاجتماعية بأشكالها المختلفة، و وضعت إطار قانوني لضبط الموضوع تجسد ذلك في صدور ترسانة قانونية متنوعة و تم إحداث بطاقة الكترونية امتدت لكل الفئات الاجتماعية دون استثناء.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء حول واقع المنظومة الاجتماعية و التطورات التعديلات الجوهرية التي أدخلت لإصلاح هيئات الضمان الاجتماعي في إطار عصرنة مختلف القطاعات منها القطاع الاجتماعي.

*تحديد أهم المراحل التي مر بها نظام الشفا و الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة لتفعيله.

*توضيح الطرق الكفيلة و الإجراءات المتبعة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة .

*كيفية المحافظة على التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي.

-الجوانب الايجابية و السلبية لتبنى نظام الشفاء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية .

*التدابير القانونية و الإدارية المتخذة للتصدى للتعسف في استعمال بطاقة الشفاء.

منهج الدراسة:

*لمعالجة الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة،تكون الدراسة وفق منهج وصفى تحليلى لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، ثم رصد النتائج التي توصلت الدراسة لها مع تقديم الاقتراحات المناسبة.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى محورين أساسين هما:

المحور الأول: مفهوم الحماية الاجتماعية في الجزائر.

المحور الثاني: مضمون نظام الشفاء والآثار المترتبة عليه.

المحور الأول:.مفهوم الحماية الاجتماعية فى الجزائر:

تتمثل الحماية الاجتماعية (نظام الضمان)في مختلف الآليات و السبل المتبعة من قبل هيئات متخصصة لإقامة التضامن والتكافؤ في أوساط أفراد المجتمع منهم العمال المتعاقدين أو ذوى الاحتياجات الخاصة، و حمايتهم و تأمينهم ضد الأخطار التي تعترضهم كحوادث العمل والمرض، والأمومة والعجز و الوفاة، و تقديم التعويضات الضرورية منها النقدية و العينية.[1]

1. تعريف الحماية الاجتماعية

تعد مسألة إعطاء تعريف دقيق لمصطلح الحماية الاجتماعية من بين المسائل الشاملة والمتشعبة نظرا لتعلقها بمواضيع عديدة و متشابكة، لذلك نسجل أن المشرع الجزائري أولى موضوع الحماية أهمية بالغة تجسدت في النصوص القانونية لاسيما القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو1983 و المتعلق

بالتأمينات الاجتماعية.[1] خاصة ما تعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية و تم توسيع نطاق التكفل والتغطية الاجتماعية، إضافة الى الشروط و الظروف التى ترتب مسؤولية هيئات الضمان الاجتماعي، سواء عند وقوع حادث عمل أو مرض مهنى،أو خطأ من صاحب العمل، أو من العامل، أو من الغير، وذلك حماية لحقوق العامل المتضرر[2]، و من ثم أصبح التأمين إجباريا و تساهميا، كما تم تحديد الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها مختلف صناديق الحماية الاجتماعية،كصندوق الضمان الاجتماعي، صندوق التأمين عن البطالة، حماية المرآة و صندوق التقاعد، و حماية المعوقين و ذوى الاحتياجات الخاصة.

1.1.أهداف الحماية الاجتماعية:

تعتبر الحماية الاجتماعية الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية ذات الأبعاد المختلفة اقتصادية و اجتماعية و تهدف لتحقيق مايلى :

*تعد آلية ناجعة للمحافظة على الموارد البشرية و ترسيخ قيم التضامن في المجتمع وتحسين الظروف الاجتماعية، و من ثم إقامة العلاقات بين مختلف الشرائح الاجتماعية،

*تهدف الحماية لإعادة توزيع الدخل عن طريق اقتطاع مبالغ من أصحاب الدخول المرتفعة و إعادة توزيعها على ذوى الدخل المنخفض كالمتقاعدين،أو منعدمى الدخل الفقراء،

*كما تسعى لتحقيق الاطمئنان و بعث الثقة فى نفوس العمال لتطوير و تنمية قدراتهم و المحافظة على تجديد قدراتهم الفكرية و العضلية3 .و الحد من المخاطر.

*كما تمتد أهداف الحماية للعمل على تدعيم أسس التضامن و بلوغ التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للعمال.

---

[1]- قانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل و المتمم بالقانون رقم 08-01 المؤرخ فى 23 يناير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 04و المعدل و المتمم بمقتضى القانون رقم 15-05 مؤرخ فى 01 أفريل2015، و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد07، و قانون رقم 08-08 مؤرخ فى 23 فبراير 2008 يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي الجريدة الرسمية، عدد11،و

- عبد الرحمن خليفى، **الوجيز في منازعات العمل و الضمان الاجتماعي**،دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص.ص106و107.

-أحمية سليمان،أليات تسوية منازعات العمل و الضمان الاجتماعى فى القانون الجزائرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص.179و180.

[2]- -أحمية سليمان،آليات تسوية منازعات العمل و الضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص.179و180.

[3]- عبد الرحمن خليفى، **الوجيز فى منازعات العمل و الضمان الاجتماعي**،مرجع سابق، ص106.

2.1.تقنيات الحماية الاجتماعية:

تتجسد الحماية الفعلية من خلال الدور الذي تلعبه مختلف الصناديق، منها:

*الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، و الصندوق الوطني للضمان لغير الأجراء، والصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نظام كامل و شامل للحماية الاجتماعية ويسمى بالغطاء الاجتماعي لكونه يغطى مجمل الأخطار الاجتماعية، منها حوادث العمل، والأمراض المهنية،و البطالة، و الأمومة،و التقاعد و الوفاة،و يسعى دائما لترقية السياسة الوقائية. لقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة في إطار عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي المندرجة ضمن الإصلاحات الواسعة تم إحداث آلية جديدة تسمى **بنظام الشفاء** لتحسين نوعية الخدمات المتكفل بها للمؤمن لهم اجتماعيا و ذوى الحقوق، إلى جانب تسهيل و تبسيط الإجراءات الضرورية للحصول على تعويضاتهم في وقت وجيز بعدما كانت تستغرق مدة طويلة مما يرهق كاهل المستفيدين. كما استهدفت الوزارة من خلال العملية لإقامة التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي، بهدف ترقية القطاع و الحفاظ على استمراريته وديمومته..

المحور الثانى:.مضمون نظام الشفاء و الآثار المترتبة عليه:

1.مضمون نظام الشفاء:

تعد الجزائر السباقة للعمل بنظام الشفاء الذي يستند و يعتمد على استعمال تقنيات عالية وتكنولوجيا متطورة و دقيقة التي تسمح بإنتاج نوعية خاصة من البطاقات الالكترونية يطلق عليها **بطاقة الشفاء**[1]، و ذلك تطبيقا لنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116. و تسمى في بعض الدول **كالأردن** ببطاقة الصحة، أو بطاقة الحياة كما هو عليه الحال فى **فرنسا**carte vitale.

تتضمن هذه البطاقة جملة من المعلومات منها الخاصة بالمؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، بالإضافة لمعلومات تتعلق بطبيعة المرض و خصوصية العلاج، مما يجعل النظام ذو طابع مميز . لنجاح المشروع الاجتماعي حرصت وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي على التكفل به عبر ثلاثة مراحل أساسية.

[1]–المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 10–116 المؤرخ فى 18 أبريل 2010،يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و لمهني الصحة و شروط تسليمها واستعمالها و تجديدها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد26.

1.1 .مميزات نظام الشفاء:

يعد نظام الشفاء من بين الدعامة الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي التي تسعى لتحسين الأداءات المقدمة و طبيعة و نوعية التعويضات المستفيد منها،

– يعتبر أهم حلقة من حلقات تنظيم و سير هيئات الضمان الاجتماعي، لكونه رابطة قوية بين المؤمن لهم اجتماعيا ومختلف الصناديق من جهة و العلاقة بين المهنيين كالصيادلة و الأطباء و بنك المعلومات[1].

– فهو نظام دقيق يحتاج لتخصص محدد بحيث يستوجب ضرورة الإلمام الجيد و التخصص العلمي والعملي في عدة مجالات منها مجال الإعلام الآلي و الاتصالات السلكية و للاسلكية.

– يمتاز بالبساطة في الإجراءات و السرعة لتقديم التعويضات سواء كانت نقدية أو معنوية، كالاستفادة من خدمات الحمامات المعدنية من ناحية، إلى جانب تخفيف مدة دراسة الملفات .– نظام يسعى للتحكم في التسيير إما عن طريق القوة الإنتاجية و الدقة في عملية المراقبة،بالإضافة لمكافحة مختلف التجاوزات و أشكال الغش من قبل الأعوان المتدخلين كالمؤمن له وذوى حقوقهم، والصيادية والأطباء

– يعد نظام ذو أبعاد اقتصادية و اجتماعية، بحيث من خلاله يمكن تحقيق التنمية الحقيقية،بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع الأمر الذي يؤدى للاستقرار و تدعيم التضامن الاجتماعي.

1 .2.**مراحل إحداث بطاقة الشفاء:** لقد مر برنامج نظام الشفاء بثلاثة مراحل و هى:

1–**المرحلة الأولى:** امتدت من 14 أوت إلى غاية سبتمبر2006، حيث كانت البداية بنشر الإعلان عن المناقصة [2]وفق الإجراءات المقررة في المرسوم رقم10–236و المتضمن قانون الصفقات العمومية[3] مع تجسيد و العمل بمبدأ المنافسة النزيهة، ثم استلام العروض، ثم انتقاء المتعامل المستوفى لمختلف الشروط القانونية.

وانطلقت الدراسات التقنية الخاصة **بمركز الشخصنة** الذي تم استلامه و تدشينه فى19 أفريل2007، ويحتل مكانة هامة فى العملية كونه ذو طابع وطني، يتمتع بصلاحيات واسعة .

---

[1]– قرار وزاري المشترك مؤرخ في 27 سبتمبر 1995 يتضمن نموذج الاتفاقية و الملحق المبرمة بين هياكل الضمان الاجتماعي و المراكز العامة الصحية، الجريدة الرسمية،عدد16.

2–الملتقى الوطني لمدراء الوكالات و هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، يوم 20 فبراير 2014، الجزائر.

3–مرسوم رئاسي رقم 10–236 المؤرخ فى 07/ أكتوبر 2010 يتضمن الصفقات العمومية، ج.ر عدد58 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11–98،ج.ر عدد14المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12–23 المؤرخ فى 18 يناير 2012، ج.ر عدد4 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 13–01 المؤرخ فى 13 يناير 2013، ج.ر عدد2، المعدل و المتمم.

3.1:اختصاصات مركز الشخصنة :

يحتل مركز التشخيص مكانة هامة في هيكل المنظومة الاجتماعية، نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به واستجابته للمعايير الدولية المعمول بها، لقد خولت لهذا المركز صلاحيات واسعة منها:

– التكفل بإنتاج بطاقات الشفاء وفق المقاييس الدولية المعمـول بها، و مفاتيـح مهني الصحة، و قد تصل قدرة إنتاجه 500 بطاقة فى الساعة الواحدة مما يعبر عن أهميته و مكانته فى الدولة .

– يعد من بين المراكز المجهزة بأحدث الوسائل و مختلف المعدات الضرورية التي من شأنها أن تضمن التكفل الجيد و النوعي لعمليات التشـخيص الكهربائي و البياني للبطاقات الالكترونية (بطاقة الشفاء) و مفاتيح مهني الصحة، و موظفي صندوق الضمان الاجتماعي، و ينتج أكثر من 500 بطاقة في الساعة.

2–المرحلة الثانية :لقد كانت انطلاقة المرحلة الثانية سنة2007، وانصبت على وضع المبادئ والمعايير المستند عليها نظام الشفاء،بالإضافة لضبط الآليات و الأدوات التي تضمن السير الحسن و الفعال للنظام سواء تعلق الأمر بمختلف التجهيزات، و إحداث الشبكة المعلومات، و استمرت العملية إلى غاية 2007، حيث تم توزيع البطاقات الأولية على المؤمن لهم اجتماعيا و ذوى الحقوق و كانت مرحلة تجريبية شملت بعض الولايات منها بومرداس، عنابة، وأم البواقى و تلمسان، إلى جانب استلام الفواتير الالكترونية، كما امتدت العملية لتوسيع الاستفادة من نظام الدفع من طرف الغير للمواد الصيدلانية الى مجمل فئات المؤمن لهم اجتماعيا الحائزين على بطاقة الشفاء فى اقليم الولاية.

3–المرحلة الثالثة:كانت انطلاقة المرحلة الثالثة يوم 03 فبراير 2013 و توسع استعمال بطاقة الشفاء عبر كل ولايات الوطن، و أصبح لكل مؤمن له اجتماعيا حق استعمال البطاقة لاقتناء الدواء من أى صيدلية متعاقد معها مهما كانت الولاية التي يقطن بها.كما امتد ليشمل كل من العمال الأجراء ة غير الأجراء، و مختلف الأمراض مزمنة أو غير ذلك.

مما لاشك فيه أن هذا الإجراء وفر على المؤمن له تعب التنقل من ولاية لأخرى كلما احتاج لشراء الدواء، إضافة لتخفيف من ثقل التكاليف التي تزيد من عنائه، و السرعة للحصول على التعويضات، التي كانت تستغرق وقتا طويلا و الانتظار لساعات بل لأيام في بعض الأحيان في حالة ما إذا كانت الدواء يحتاج لخبرة طبية، و هو الأمر الذي لقي استحسان أفراد المجتمع.

كما عملت الدولة على إحداث مركز احتياطي لتعزيز و تدعيم مركز الشخصنة الذي يحتل الصدارة، و ذلك لتفادى أي اختلال أو تأخر في تأدية و تلبية خدمات المؤمن له في حالة تعطل المركز

الأول . كما يسهر المركز من خلال تأدية وظائفه على ضمان الحماية و تأمين جل المعطيات التي تخزن بصفة مستمرة و انتظام كل يوم. إلى جانب تأمين معطيات القاعدة المركزية(الشبكة المعلوماتية المدعمة بالألياف البصرية و مختلف المعطيات التي ترسل مباشرة عبر الشبكة المعلوماتية الداخلية للصندوق الوطني للضمان. كما تم إدخال المعلومات المتعلقة بالمؤمن له،

و ذوى الحقوق و تلك الخاصة بالمهنيين، إلى جانب الجزاءات المقررة لمستعملي البطاقة.[1]

يعتبر القانون رقم 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية أهم النصوص الذى تضمن أحكام تتعلق بكيفية استعمال البطاقة الى جانب تقرير المسؤولية الجزائية لمرتكبي المخالفات. وقد تم تحديد فترة ثلاثة سنوات (03) لتطبيق القانون بصفة تدريجية، و تركت بعض الأمور للتنظيم كتحديد تسمية البطاقة، ومضمونها،و طرق الحصول عليها و كيفية استعمالها من قبل المؤمن له و مهني الصحة من أطباء وصيادلة و مخابر التحاليل الطبية و المستشفيات، و الأطباء المستشارين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و مختلف أعوان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،كما تضمن القانون جملة من التدابير الخاصة بطرق تجديد البطاقة و تحيينها و تعويضها فى حالة الضياع.ذلك ما تجسد بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 18 أفريل 2010، المحدد لمضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و لمهني الصحة و شروط تسليمها و استعمالها و تجديدها.[2]

يشترط للحصول على بطاقة الشفاء ضرورة تقديم لمركز الدفع ملف كامل يشمل الوثائق التالية: نسخة مطابقة لبطاقة التعريف الوطنية، و صورتين شمسيتين،بالإضافة لنسخة من فصيلة الدم.

تتضمن بطاقة الشفاء معلومات هامة منها الإدارية و الطبية، و تتخذ عدة صور.

3.: محتوى بطاقة الشفاء :

بالرجوع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-116 يتضح أهم المعلومات الواجب توافرها فى بطاقة الشفاء سواء كانت فردية أو عائلية، تتمثل في المعلومات الإدارية و الطبية،و أخرى تتعلق بطبيعة التعويض[3]، إلى جانب وجود ثلاثة أنواع من البطاقة.

1- قانون رقم 08-01 مؤرخ فى 23 يناير 2008 يعدل و يتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ فى 2 يوليو1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد04.

2- مرسوم تنفيذى رقم 10-116 مؤرخ فى 18 أفريل 2010، يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا و المفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج و لمهني الصحة و شروط تسليمها و استعمالها و تجديدها، الجريدة الرسمية،عدد26.

3-المواد 8 و 9 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

تسمح المعطيات المرئية المدرجة في البطاقة و تلك المخزنة فى التركيبة الالكترونية بالتكفل بمختلف الأداءات الطبية المقدمة للمؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق.[1]

1-.المعلومات الإدارية: تتمثل في تلك الخاصة بالحق فى أداءات الضمان الاجتماعي، منها رقم تسجيل المؤمن له اجتماعيا، تاريخ الميلاد اسمه و لقبه باللغة العربية و الفرنسية، تاريخ الميلاد مع الإشارة الى حرف (I) الذي يشير للطابع الفردي للبطاقة، إلى جانب الإشارة للرقم التسلسلي على ظهر البطاقة، و رقم الطبعة، مدة صلاحيتها، و معلومات خاصة بكل مستفيد من البطاقة ذوى الحقوق الاسم و اللقب و الترتيب، و مفاتيح حماية المعطيات التي تساعد للوصول للمعطيات المعطيات المخزنة، و مفاتيح التوقيع و الترقيم الالكتروني[2]، و الرمز السري .

تجدر الإشارة إلى حق المؤمن الاطلاع على المعلومات الواردة فى البطاقة، وتحيينها[3] و إدخال التغييرات اللازمة لدى مصلحة الضمان الاجتماعي فى حالة الإغفال،أو تغيير للحالة العائلية أو الصحية، عن طريق تقديم المستندات الثبوتية، قد تكون إدارية أو طبية . الى جانب إمكانية تجديد البطاقة بعد انتهاء مدة الصلاحية، من خلال تقديم شهادة عمل تثبت أن وضعية العامل لم تتغير[4]، أي عدم انقطاع علاقة العمل بسبب الاستقالة، أو غير ذلك.

نظرا لأهمية بطاقة الشفاء، كونها إحدى الوسائل الهامة الالكترونية التي تسمح بإثبات صفة المؤمن، حرص المشرع على تقرير جملة من التدابير الجزائية التي تكفل الحماية، و من ثم يقع على عاتق المؤمن في حالة الضياع أو السرقة التبليغ الفوري لدى مصالح الضمان الاجتماعي، تفاديا لسوء الاستعمال. و في هذا

1- قانون رقم 83-11،مؤرخ فى 2 جويلية 1983، و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد28، المعدل و المتمم بمقتضى القانون رقم 15-05 مؤرخ فى 01 نوفمبر 2015، الجريدة الرسمية، عدد07.

2- يتمثل **التوقيع الالكتروني** فى العديد من الضوابط و الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تساعد على تحديد شخصية من تعنيه هذه الإجراءات، و قبوله لمحتوى التصرفات محل التوقيع.

لم يعرف المشرع الجزائري للتوقيع الالكتروني، واقتصره على الإمضاء فقط، تطبيقا لنص المادة327 من القانون المدني . بينما ذهب المشرع المصري للقول بإمكانية التوقيع بمختلف الأشكال،منها الإمضاء أو بالختم أو ببصمة الأصابع.

و يشمل الإمضاء الاسم الكامل أو المختصر لمن يصدر منه الإمضاء، كما يتضمن أي إشارة خطية يتم اختيارها من قبل صاحبها بإرادته المنفردة للتعبير عن صدور المحرر منه و التصديق و الموافقة على مضمونه مع الالتزام به.

بودالي محمد، التوقيع الالكتروني، مجلة إدارة تصدر عن المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، عدد26، 2003، ص52.

- قانون رقم 75-58 مؤرخ فى 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، عدد 78.

3- المادتان 25 و 26 من القانون رقم 10-116.

4- المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

الصدد ميز المشرع بين حالتين[1]، حالة إذا كان سبب الضياع أو السرقة أو الإتلاف خارج عن إرادة ونطاق المؤمن، فهنا تجدد البطاقة مجانا، أما إذا كان تدخل و يد للمؤمن فى حصول السرقة أو الضياع، يتم تسليم نسخة من البطاقة مقابل دفع تكلفة الاستنساخ تطبيقا لنص المادة23 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

2.**المعلومات الطبية:** تتعلق بالمؤمن له اجتماعيا، فصيلة الدم، رمز المرض أو الأمراض التي تخول له نسبة معينة من التعويضات،أو التعويض الكامل، و الفحوصات التي قام بها مع تحديد تاريخها، و المعلومات الخاصة بالأعمال الطبية المعوضة، رمز الطبيب الذي قدم العلاج، بالإضافة للمعلومات تتعلق بالفاتورة،تاريخها، المجموع الاجمالى للأداء المقدمة، و طبيعة المرض مزمن أو طويل المدة،وحالات الاستعجال.

3.**المعلومات الخاصة بالحق في التعويض:** اشترط القانون للحصول على التعويضات ضرورة تحديد نوعية و طبيعة الأداءات التي يمكن لذوى الحقوق الاستفادة منها، وتاريخ نهاية الحق من الاستفادة، دون إغفال نسبة التعويضات.[2] و هيئة الانتساب أي الضمان الاجتماعي الذي ينتسب إليه، و الصنف ومعلومات حول الهيئة المستخدمة، و مداخل المؤمن له اجتماعيا.

.1.3.أنواع بطاقة الشفاء:

بالرجوع لأحكام القانون رقم 10-116، نص على نوعين من البطاقة و المعلومات الواجب توافرها فيها، و هي:

1.البطاقة العائلية:

تشمل البطاقة العائلية كل معلومات دقيقة تتعلق بالمؤمن و ذوى الحقوق، أي كل فرد من أفراد العائلة الذين لهم حق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

-بطاقة ذوى الحقوق الخاصة بالعائلة: يمنح هذا النوع من البطاقة للعائلة التي يكون عدد أفراد المستفيدين من الخدمات أكثر من ستة(06) بالإضافة الى المؤمن له اجتماعيا.

2.البطاقة الشخصية:

يشترط لمنح البطاقة الشخصية ضرورة توفر شرطين أساسين :

أ- إذا كان المريض مصاب بمرض مزمن،

1المادتان 22و23 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

2- المادة10 من المرسوم التنفيذى رقم 10-116

ب- ضرورة أن يقيما كل من المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق في مناطق مختلفة.

تسمح بطاقة الشفاء من تحديد هوية المؤمن، إمضائه و ذوى الحقوق، كما تعمل على حفظ مختلف البيانات الإدارية كنسبة الاستفادة من التعويض، و رمز المرض الذي يخول حق الاستفادة من التعويض100 % تطبيقا لأحكام القانون المتعلق بالتأمينات لسنة 1983. إلى جانب العمليات القابلة للتعويض، و المعلومات الطبية و التقنية الخاصة بالعملية التي قام بها الاخصائى.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن المدونة الواردة في القانون لقائمة الأمراض التي تستحق التعويض مائة بالمائة حصرية جدا، بحيث يوجد العديد من الأمراض التي تستدعى استعمال **أدوية مكلفة جدا** للمؤمن له اجتماعيا، و غير مقررة في المدونة نذكر على سبيل المثال الأشخاص الذين يعانون من مرض هشاشة العظام، و المجبرون بتناول الدواء باستمرار تفاديا للآثار المترتبة عن المرض فى حالة عدم تناول الدواء، مما يثقل كاهل المؤمن، و يجد نفسه أمام أمرين إما تحمل التكاليف تفاديا لتدهور صحته إذا كان ذلك في استطاعته (القدرة المالية) من جهة،و إلا الاستسلام و عدم اقتناء الدواء لضعف قدرته الشرائية مما يعنى تعريض حياته للخطر من جهة أخرى، بالتالي حتما الموت لبطئ.

ويعد هذا الأمر من المشاكل العويصة التي يتعرض لها المؤمن له اجتماعيا و ذوى الحقوق، بحيث توجد العديد من الأمراض غير المشمولة بتدابير القانون، و على الرغم من التعديلات التي أدخلت في سنة 2015، إلا أن هذا الأمر لم يؤخذ بعين الاعتبار، و من ثم مازال المؤمن له اجتماعيا يعانى صعوبات لاقتناء الدواء الباهظ التكاليف و المعوض بنسبة ضئيلة جدا. الى جانب تحديد سقف معين للتعويض و المقدر ب3000دج كل ثلاثة أشهر، أي يحق للمؤمن له اجتماعيا استعمال بطاقة الشفاء واقتناء الدواء المسجل في الوصفة الطبية لدى أي صيدلية مهما كان مكان تواجدها إذا كان مبلغها لا يتعدى 3000دج، وفي حالة إذا ما تجاوزت الوصفة السقف المحدد يقوم المؤمن بدفع الفرق المقرر. لا يسرى و لا يمتد هذا السقف لذوى الأمراض المزمنة، و الفئة الأشخاص الذين تجاوزوا سن سبعين سنة فلهم اقتناء الدواء متى استدعت الحاجة لذلك.

ما يمكن تسجيله أن تحديد هذا السقف أدى بالمستهلك إلى التفريط في شراء الدواء حتى إذا لم تستدعى الضرورة لذلك، لكونه على علم بأنه يمكن اللجوء إلى استعمال البطاقة في الحدود المرسومة، مما أدى لارتفاع فاتورة شراء الدواء من قبل الدولة.

مما لاشك فيه أن هذا التوجه و السلوك يعبر عن تدنى الوعي الحسي لأفراد المجتمع، مما يتطلب ضرورة إعداد دورات تحسيسية بأهمية المنظومة الاجتماعية، و النتائج المترتبة على الاستعمال للاعقلاني للدواء، سواء تعلق الآمر بالمستهلك أو الدولة التي تصرف مبالغ باهظة لتلبية احتياجات المجتمع.

2.3 .التنظيم الهيكلي لبطاقة الشفاء :

يضم نظام بطاقة الشفاء هياكل تقنية و المتمثلة فيما يلى:

-1بطاقة المؤمن: تعد بطاقة المؤمن بطاقة منجزة و مطابقة لمقاييس ازو 7810-7816، و هي من البلاستيك المقوى، و تسمح باستعمال الرمز السري، و قدرة استيعابها تصل الى 32 كيلوبايت، و هى قابلة للنظام البينى من خلال نظام تسيير البيانات، الى جانب مرونتها و قوة تأمين حفظ البيانات.

2-مفتاح ممتهني الصحة: يتولى صندوق الضمان الاجتماعي إصدار مفتاح ممتهني الصحة، الذي يتضمن مختلف المعلومات الخاصة بالممتهنين، الاسم، رقم التسجيل،و مكان مزاولة النشاط، إضافة لوضعتهم إزاء هيئة الضمان، أي وجود علاقة تعاقدية أم لا.

تسمح هذه المفاتيح بإعداد الفواتير الالكترونية و توقيعها من قبل الصيادلة [1]، أو مختلف مقدمي العلاج، من خلال تشغيل البرامج، و الاطلاع على المعلومات و البيانات الخزنة ببطاقة الشفاء، كما تساعد المهني على القيام بعملية تشفير الوصفات الطبية بشكل دقيق واستخراج حصص الفواتير المتكفلة بها من قبل هيئة الضمان الاجتماعي مما يوفر على المؤمن مدة الانتظار.

يكتسي **المفتاح** أهمية قصوى، حيث يسمح بالتحصيل على مختلف البرامج و المعلومات المخزنة فى بطاقة الشفاء، يتم تسليم المفتاح لمهني الصحة clé usb تشمل على معلومات تتعلق بالمؤمن منها، هويته المهنة، الاسم و اللقب و الرقم الاستدلالي، و رمز مركز الدفع والملحق به، والرقم التسلسلي للمفتاح الالكتروني، و الرمز السري (رقم التعريف الشخصي) [2]، ومكان مزاولة النشاط بالإضافة لمفاتيح التوقيع والتوثيق. تسلم المفاتيح الالكترونية مجانا من طرف هيئة الضمان الاجتماعي لمقدمي العلاج أو هياكل

1- المادة33 من القانون رقم 10-116.

يتم إدراج ضمن المفتاح الالكتروني تركيبة الكترونية يطلق عليها اسم "الدارة المصغرة" و تحتوى على معلومات إدارية و أخرى تتعلق بكيفية استعمال و المفاتيح و ضمانها.

المادتان 28و 29 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

2- المادة 31 من القانون رقم 10-116 .

العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج. الذين يقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ عليها، و في حالة ضياعها أو سرقتها أو إتلافها تسلم لهم نسخة من المفاتيح مقابل دفع تكلفة الاستنساخ.[1]

كما تضع هيئة الضمان الاجتماعي وسائل تقنية تسمح بتنفيذ جهاز إعداد و تشفير وتدقيق و توقيع وإرسال مؤمن للفواتير الالكترونية، طبقا لتشريع و التنظيم المعمول بهما.

كما تسهر على المسك الجيد و التحيين المستمر لبطاقات الشفاء(حصر البطاقات الصالحة، و عدد الملغاة..) و المفاتيح الالكترونية لمختلف المتدخلين في العملية، والعمل على ضمان نشرها و توسيعها على كل مستعملي نظام الشفاء.[2]

3-قارئات بطاقة الشفاء: يسمح جهاز قارئة البطاقة الالكترونية بقراءة البطاقة و الاطلاع على مختلف المعلومات و المخزنة بها.

تعتبر بطاقة الشفاء محرر الكتروني يسمح بإثبات صفة المؤمن له اجتماعيا، و صالحة للاستعمال على مستوى التراب الوطني،و ذلك تطبيقا لأحكام القانون رقم 01/08.

نظرا للمكانة التي يحتلها التوقيع الالكتروني في المنظومة القانونية و أهميتها لتوفير الحماية الفعالة و الأمان لتسيير مصالح مختلف مستعمليها حرص المشرع الجزائري على تعريف التوقيع الالكتروني في العديد من النصوص القانونية، منها المرسوم التنفيذي[3] رقم 07-162 لاسيما مادته 3 التي نصت على : التوقيع الالكتروني هو **معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من الأمر رقم 75-58 من القانون المدني."**

كما عرف أيضا بتلك البيانات في شكل الالكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا بيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة و توثيق."[4]

لم تتوقف مجهودات الدولة لضمان و تقرير الحماية الاجتماعية، بل امتدت بمقتضى قانون المالية لسنة 2015 لتقرير إجراءات استثنائية و تسهيلات للعمال غير الأجراء سمحت لهم بتسديد اشتراكاتهم

1- المادتان 35و 37 من القانون رقم 10-116.

2- المادتان 42و44 من المرسوم التنفيذى رقم 10-116.

3- مرسوم تنفيذى رقم 07-162 مؤرخ فى 30 مايو 2007 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذى رقم 01-123،مؤرخ فى 09 مايو 2001، و المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية على مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية، الجريدة الرسمية،عدد 37.

4- المادة 2 من القانون رقم 15-04، مؤرخ فى 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الالكترونى و التصديق الإلكترونين، الجريدة الرسمية، عدد 06.

بالتقسيط مع الإعفاء الكلى للزيادات و عقوبات التأخير بشرط أن يتم دفع اشتراكات سنة2015 قبل أول أفريل 2016، الأمر الذي مكن الدولة من استرجاع المستحقات .

4. الجزاءات المقررة لجريمة الغش الالكتروني(بطاقة الشفاء) :

مما لا شك فيه أنه من نتائج العولمة نواحي ايجابية حيث أدى التطور التكنولوجي لتسهيل عمليات التبادل أيا كانت و فترة وجيزة و بسرعة فائقة،مما وفر عناء الانتظار و قلص قيمة التكاليف، وتلبية مختلف الرغبات مهما ابتعدت المسافة بين طالبي التكفل بالحاجيات المختلفة، إلا أن ذلك لم يسلم من المساوئ بحيث برزت جرائم عديدة حديثة لم تكن معروفة من قبل،منها الجريمة الالكترونية.

لقد انتشرت **الجريمة الالكترونية**[1] بشكل مفزع واستفحلت في العالم، التي تعذر عنها التصدي لها، بالتالي حاولت السلطات منها الجزائرية تأطير ذلك للحد من الآثار المترتبة عن تلك العملية، التي تمس مباشرة المستهلك الذي يبقى دائما الطرف الضعيف و الذي يحتاج للحماية.

لقد سعى المشرع الجزائري لوضع منظومة قانونية وقائية تضمن الحماية من الجرائم ذات الاستعمال التكنولوجي[2]،و من ثم تم تقرير جزاءات صارمة على مستعملي بطاقة الشفاء، ويستوي الأمر سواء كان مرتكب الجريمة شخص طبيعي حامل البطاقة أو ذوى الحقوق،أو من قبل شخص معنوي، مستخدمي الصحة، كالمستشفيات الصيادلة... تتراوح العقوبة المسلطة على مرتكب الجريمة منها تلك المنصوص عليها فى قانون التأمينات إلى جانب تلك المكرسة في قانون العقوبات [3] و تتمثل في الحبس و الغرامة المالية إذا تعلق الأمر بشخص طبيعي، أما بالنسبة للشخص المعنوي لكونه لا يمكن تطبيق عقوبة الحبس عليه،

1-قانون رقم 04-15 مؤرخ فى 10 نوفمبر 2004، المعدل و المتمم للقانون رقم 66-156 مؤرخ فى 08 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، عدد 46 لسنة 1966 و عدد 71 لسنة 2004.

[2]-قانون رقم 09-04 مؤرخ فى 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، عدد47.

[3]- قانون رقم 04-15 مؤرخ فى 10 نوفمبر 2004 .

تعرف **العقوبة** على أنها جزاء يتم توقيعه باسم المجتمع تنفيذا لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة. وتتميز بالخصائص التالية:

- **شرعية العقوبة:** خضوع العقوبة لمبدأ الشرعية " لا عقوبة بغير قانون ."**وشخصية العقوبة:** توقع العقوبة على مرتكب الجريمة أو المشارك فيها، ولا يمكن أن تمتد الى الغير مهما كانت الصلة التي تربطه بهم.

-**عدالة العقوبة:** يقتضى المبدأ تطبيق العقوبة على من تقرر الجزاء لذلك، و لكن قد تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية و حالة الجانى لتخفيف العقوبة.

تهدف العقوبة لتحقيق جملة من الأهداف،منها الردع العام و الخاص و التأهيل.

بوسقيعة أحسن، **المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام و في المواد الجمركية بوجه خاص**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر،2001، ص.ص240و241.

يقتصر الجزاء على فرض غرامة مالية قد تصل لخمس مرات المبلغ المفروض على الشخص الطبيعي، الذي تتفاوت تبعا لنوعية و خطورة الجريمة، و ذلك تطبيقا لنص المادة 51 من القانون رقم 04-15المعدل و المتمم.

4..1. الجزاءات المقررة للشخص الطبيعي:

لقد تم تقرير في القانون رقم 08-01 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية لاسيما في مادته93 مكرر1و2و3 و4 العديد من الأفعال التي تشكل جريمة معاقب عليها، و تتمثل فيما يلي:

1-كل عملية تسلم أو استلام بنية الاستعمال غير المشروع للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو المفتح الالكتروني لهيكل العلاج أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة[1].يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى خمسة(05) سنوات بالإضافة لغرامة تتراوح مابين 100.000دج إلى 200.000دج.

2-قيام الشخص باستعمال الغش قصد التعديل الكلي أو الجزئي للمعطيات التقنية،أو البيانات والمعطيات الإدارية المدرجة بالبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو في المفتاح الالكتروني لمهني الصحة.يعاقب بالحبس لمدة سنتين(02) إلى خمسة (05) سنوات و بغرامة تتراوح ما بين 500.000دج الى 1.000.000دج.[2]

3-كل عملية نسخ أو تعديل بطرق غير مشروعة للبرمجيات التي تسمح بالوصول أو باستعمال المعطيات الموجودة بالبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو لمهني الصحة، تسلط عليه عقوبة الحبس من سنتين(02) إلى خمسة(05) سنوات، و غرامة مالية من 500.000دج إلى 1000.000دج.

4-كل عملية نسخ أو صناعة أو حيازة أو توزيع بطريقة غير قانونية للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة أو لهيكل العلاج،يعاقب بسنتين الى خمسة سنوات حبس، إضافة لغرامة[3] تقدر و تتراوح مابين 500.000دج و 5000.000دج.

ما يمكن تسجيله على هذه المادة(93) أنها كرست في كل الأفعال عقوبة الحبس من سنتين إلى خمسة سنوات، إلا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بالغرامة، التي تتصاعد بشكل تدريجي بالنظر لخطورة الفعل المرتكب. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حرص المشرع على توقيع العقوبات المقررة في قانون العقوبات في

[1]-المادة 93 مكرر2 من القانون رقم 04-15.

[2]- المادة 93 مكرر 3 من القانون رقم 04-15.

[3]- المادة 93 مكرر4 من القانون رقم04-15.

حالة المساس بمختلف الأنظمة المطبقة على المعاملات الالكترونية، و من ثم يعاقب مرتكبي الجريمة بعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة و بغرامة تتراوح ما بين 50.000دج إلى 100.000دج . و في حالة حذف المعطيات أو تغييرها كليا أو جزئيا تتضاعف العقوبة،أما إذا ترتب عن العملية غير المشروعة تخريب لنظام الاستعمال و الاستغلال، فيعاقب الفاعل بعقوبة الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين (02) و بغرامة تقدر من 50.000دج الى 150.000دج.[1]

4 .2. الجزاءات المقررة للشخص المعنوي:

لقد كان موضوع مساءلة الشخص المعنوي جزائيا عن الأفعال المرتكبة و التي تؤدى لإحداث ضرر بالغير من بين المواضيع التي شدت اهتمامات السلطة،لذلك حرص المشرع الجزائري على تقرير و تكريس ذلك صراحة في العديد من النصوص القانونية،خاصة كل من القانون رقم 04-15 المعدل و المتمم لقانون العقوبات، و القانون رقم 08-01، الذي حدد المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية التي ترتكب أفعال متصلة بالبطاقة الالكترونية تكيف بجرائم[2] تستوجب توقيع عقوبات مقررة قانونا، و تتمثل فيما يلى:

1- كل عملية تتعلق بإدخال تعديلات جزئية أو كلية،أو حذف للمعطيات التقنية أو الإدارية المدرجة في البطاقة الالكترونية(بطاقة الشفا)، للمؤمن له اجتماعيا أو في المفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو في المفتاح الالكتروني لمهني الصحة.فيعاقب بغرامة تساوى خمسة(05) مرات المبلغ المقرر للشخص الطبيعي، و المحددة من 500.000دج إلى 1000.000دج.

2- كل من يقوم باستنساخ أو صنع،أو حيازة أو توزيع بطرق غير مشروعة للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعي أو للمفتاح الالكتروني لهيكل العلاج أو المفتاح الالكتروني لمهني الصحة، يعاقب بغرامة تقدر خمس مرات المبلغ المفروض على الشخص الطبيعي، أي من 500.000دج إلى 5000.000دج مضروب في عدد 05.

إضافة إلى مبلغ الغرامة المقرر يمكن اتخاذ تدابير أخرى كعقوبة تكميلية و ردعية تتمثل في المصادرة لمختلف الأجهزة و الوسائل التي استعملت لارتكاب الجريمة، إلى جانب غلق المحل في حالة علم صاحب المحل بذلك[3]. ما يمكن استنتاجه من خلال نص المواد السالفة الذكر،أنه إذا كان مبلغ الغرامات لا يؤثر على

---

[1]- المادة394 من القانون رقم 04-15 ا لمتضمن قانون العقوبات.

[2]-المادة 93 مكرر5 من القانون رقم08-01.

[3]- المادة93 مكرر6 من القانون رقم 08-01.

ذمة الشخص المعنوي، إلا أن عملية المصادرة و الغلق الذي لم تحدد مدته، و إنما ترك الأمر للسلطة التقديرية للقاضي الذي يقرر ذلك تبعا لدرجة خطورة الفعل، و هو ما يعد عقاب ردعي ذو طابع معنوي، من شأنه أن يؤثر لا محالة على سمعة المؤسسة ووجودها مما يعنى موتها البطئ، إلى جانب الخسائر المادية التي قد تتحملها في حالة الغلق، و هو الأمر الذي أصاب فيه المشرع.

خاتمة : خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1-بروز أهمية نظام الشفاء الذي يعد العمود الفقري لكل مجتمع، نظرا لتعلقه بصحة و سلامة أفراد المجتمع دون تمييز،و من ثم فهو نظام شامل، يضم أدوات تقنية و دقيقة منها المفاتيح، البرامج و قارئات البطاقة.

2-نظام ذو أبعاد اقتصادية و اجتماعية، حيث سمح على تدعيم الاتصال الفعال و تقوية التعاون بين هيئات الضمان الاجتماعي و المؤمن له اجتماعيا و المتدخلين كالصيادلة لضمان الحصول على المعلومات الضرورية و المجددة في الوقت المناسب.

3-نظام سمح من الناحية الاقتصادية بتوفير الوقت اللازم و الكافي لعملية برمجة و إعداد
و تصميم النظام على أسس سليمة و ناجعة. مما يبعث الاطمئنان في نفس المؤمن و توثيق العلاقة والصلة بينه و بين الإدارة.

4-إن عصرنه قطاع الضمان الاجتماعي جعل نظام الشفاء ذو أبعاد مختلفة، حيث عمل على توفير أكبر قدر من الحماية لمختلف الشرائح الاجتماعية، من عمال أجراء و غير الأجراء، و طلبة و بطالين وغيرهم.و تتدخل عدة أطراف في العلاقة التعاقدية من مصالح الضمان الاجتماعي بهياكله المتعددة والمختلفة، و صيادلة و مهني الصحة الذين يسهرون على إنجاح العملية،
و تقديم الخدمات للمؤمن له اجتماعيا في فترة قصيرة جدا.

5- يعد نظام سمح بتوفير الجهد عبر مختلف المراحل المتبعة، ما أدى إلى تدريب الموظفين و العمال وتحسين طريقة العمل بما يضمن تحقيق المر دودية و الفعالية في الأداء.

6- الانقطاع المتكرر لخدمات الانترنت أثر بشكل مباشر على الخدمات المقدمة،و تعطيل مصالح الأفراد و الإدارة.

7-وجود مدونة للأدوية تعود لسنة 1966 غير محينة، و غير شاملة للأدوية مستعملة ضد أمراض برزت مؤخرا بسبب المواد المستهلكة من قبل الأشخاص و المعروضة في السوق دون احترام الشروط القانونية والمقاييس المعمول بها مثل المقادير، و نسب المواد المضافة منها الملونات و المحسنات.

8-وجود و توسيع قائمة الأدوية غير المشمولة بالتعويض، و من ثم يجد المؤمن نفسه يدفع الفارق بين مبلغ الفاتورة و السعر المرجعي للتعويض و هو مبلغ قد يصل فى بعض الأحيان إلى ضعف الفاتورة، قد لا يقوى الفرد عليه نظرا لضعف قدرته الشرائية.

9-عدم ثقة الأفراد في جدوى و فعالية نظام الشفاء،كونه يؤدى لتقل أعبائهم من خلال تحمل دفع سعر أدوية وصفت لهم دون أن يحق لهم تعويضها.

10- ارتفاع فاتورة الدواء و عدم الاقتصاد في النفقات بسبب قدوم الأشخاص على الاستهلاك المفرط للدواء نظرا لوجود سقف محدد لشراء الدواء و هو ثلاثة (3000)دج كل ثلاثة أشهر.

11- لقد سمح نظام الشفاء بتطوير و تنمية العنصر البشرى.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها توصى هذه الدراسة بما يلي:

على الرغم من أهمية نظام الشفاء كونه يعمل على ضمان المعطيات القاعدية و تلك المخزنة فى البطاقة الالكترونية،و الذي سمح للمؤمن للحصول على التعويضات النقدية و المعنوية عبر قطر الوطن، مهما كانت المسافة التي تفصله عن مكان إقامته و تواجد المصلحة المقدمة للعلاج، الا أن ذلك لم يخلو من المساوئ لذلك يتطلب الأمر ما يلى :

1- ضرورة مراجعة النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعى،

2- إعداد مدونة محينة لقائمة المواد الخاصة ببعض الأمراض المزمنة التي تمس فئة معينة يقل سنها عن 70 سنة، لكون الأدوية مكلفة جدا و غير معوضة.

3-إعادة النظر بالارتفاع للسقف المحدد للحصول على التعويض و هو ثلاثة (3000)دج.

4-ضرورة إعادة النظر في عملية البرمجة و تفادى انقطاع الانترنت، التي تؤثر على الخدمات.

5- ضرورة اعداد برنامج يسمح بإعلام المؤمن له اجتماعيا بتواريخ انتهاء مدة صلاحية البطاقة الالكترونية.

6- تقريب الادارة أكثر من المواطن من خلال تبسيط أكثر للاجراءات،مما يؤدى الى توثيق رابطة الاتصال و تفعيل العمل.

تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج logit ونموذج الاشارة

Estimating the efficiency of Algerian prudential systems in predicting banking crises using Logit model and reference model

أ.د. حسين بلعجوز أ. هدوقة حسيبة

جامعة مسيلة جامعة قسنطينة

Pr .Hocine Beladjouz Hadouga hassiba
Msila University constantine2uniersity
Algeria

ملخص:

لقد عرفت نظم الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية، كما أن البنوك الجزائرية هي الأخرى عرفت أزمات مصرفية، نخص بالذكر أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، والتي خلفت وراءها خسائر على مستوى النظام المالي والمصرفي، من هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية، وآثارها في تجنب الأزمات المصرفية، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية، الأزمات المالية، الأزمات المصرفية، أنظمة الانذار المبكر.

Abstract:

Early warning systems for predicting banking crises have developed considerably in recent years mainly due to the spread of the phenomenon of financial globalization، the world witnessed an increase in financial crises and was affected some countries have crises in other countries، and most economic studies have indicated that crises banking was a common element in most financial crises and was the risk of credit in addition to mismanagement of the main reasons for the failure of banks and the occurrence of crises، where it became different the countries of the world are keen to put in place effective banking control systems to stabilize the financial system and ensure the efficiency of the banking system and adapt to global developments،Algerian banks have also known bank crises، notably the crisis of the Bank of khalipha and the Commercial Industrial Bank، which left behind losses on the level of financial and banking system،from this point of view، our study aims at trying to identify the precautionary measures in force Algerian commercial banks، their effects in avoiding banking crises، and the comparison of these prudential systems with the regulations in force globally.

Key words: Commercial Banks، Financial Crises، Banking Crises، Early Warning Systems.

مقدمة:

تعد المصارف إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير لأجل من الأفراد و المشروعات و الإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وإذا عجز ت المصارف عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه المصارف، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف، و ترفض هذه المصارف منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي إلى اختلال في التوازن الداخلي والذي وجد صداه في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة تغذيه وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي .

مشكلة البحث: نظرا للأزمات المصرفية التي عرفتها البنوك التجارية الجزائرية، عمل الجهاز المصرفي الجزائري على تطوير خدماته، مواكبة للتطورات التي تعايشها الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة، ويعمل الجهاز المصرفي الجزائري، على خلق أنظمة إنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، خاصة بعد الأزمات التي عرفتها ومازلت تعرفها المصارف التجارية الجزائرية، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى كفاء ة الأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات خلال الفترة الممتدة مابين 2004-2014؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج logit .
- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج الاشارة.

أهمية الدراسة: ترجع هذه الأهمية إلى كون الموضوع استعراض لجانبين هما أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وكفاءة هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث يشكل هذين الجانبين والمؤسسة التي تقوم بهما، جزء من النشاط التنموي لخدمات الجهاز المصرفي، ويؤمنان شكلا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني من خلال ضمان حالة الاستقرار بالجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف المستوحاة من هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تحديد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وأهميتها.
- عرض أهم القواعد الاحترازية ومؤشرات وطرق قياس كل قاعدة.
- تقييم الوضع الحالي لأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي للتنبؤ بالأزمات المصرفية فيها.

تقسيمات الدراسة: تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية.
- مفاهيم عامة حول أنظمة الانذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
- تقدير النماذج واستخلاص النتائج.

أولا: مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية:

1_مفهوم الأزمة المالية : يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية : حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف[1].

2–تعريف الأزمات المصرفية: توجد تعاريف متعددة للأزمات المصرفية، ويمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية[2]، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية[3].

---

[1] إبراهيم، عبد العزيز النجار،" الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009، ص 13

[2] Taimur، Baigan lain Goldfajin "،) Finnancial market cotagion in the Asian crisis،" IMF staff papers، vol 46 N02،1999،p76

[3] Mannuel، Hinds،) " Economic Effects of Finnancial Crisis ،" A world bank pobiy، Desearch woking paper 104، 1998،p43.

3– أسباب الأزمات المصرفية: ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوثها يعود إلى عدة عوامل منها[1]: الاختلالات الهيكلية الكلية، التدفقات الرأسمالية والسياسية النقدية المتبعة[2]، عدم تماثل المعلومات، التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة[3]، التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول، تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق[4]، التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها، تحرر مالي غير وقائي[5]، ضعف النظام المجلسي والرقابي والتنظيمي، تشوه الحوافز، سياسات سعر الصرف[6]، خصائص النظام المصرفي[7].

ثانيا: مفاهيم عامة حول أنظمة الانذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية

سيتم في هذا المحور التعرض إلى مفهوم ودور أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، ثم عرض أهم أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفي والتي ستستخدم في الدراسة .

1–مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية: هي النظم التي تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر[8]، وذلك من اجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي، والقدرة على رصد السلامة المالية، بوجود مؤشرات التي تستخدم كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي.

2– أهمية ودور نظم الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية: تنبع أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، من قيمتها بأنها أداة دائمة و مستمرة للتوجيه و الإنذار و التحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لازمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ مايلزم من سياسات و اجراءات وقائية أو مانعة كما تساعد نظم الإنذار المبكر على مايلي:

_وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا و في الموقع.

---

[1] Manmohan، skumar et Als،) "Global financial crisis instituation vulnerability،" IMF working paper WP/00/105،2000، p33

[2] د سلطان،أبو علي،"كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات"، جريدة المدى، بيروت– لبنان، العدد 01، 2000،ص 13.

[3] محمد أحمد، عبد العزيز الستيمي،"دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 2006، ص 18.

[4] د– نبيل، حشاد،"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، إتحاد المصاريف العربية، لبنان،2004،ص 14.

[5] نيفين،الحلواني،"إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004،ص4.

[6] عبد المطلب، عبد الحميد،"الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط1، 2009،ص 6 .

[7] عثمان، بن موسى الشيخ،"السلامة المصرفية"،دار النشر والطباعة،السودان، 2003،ص 11.

[8] Berg Andrew، E. Borensztein، G.M. Milesi-Ferretti، and C. Pattillo. "Anticipating Balance of Payments Crises---The Role of Early Warning Systems." IMF Occasional،Papers 186، 1999.

-تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة و الجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية[1].

3 –نظم الانذار العالمية للتبؤ بالأزمات المصرفية :وسنعرض نظام الانحدار اللوجيستي، ونموذج الإشارة

3_1–النموذج اللوغارتمي المتعدد المتغيرات : يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة الماليةX كمدخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام نهج المقدر اللوجيستي، المناسب للإجابة على السؤال "ماهو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة"، حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيري، فاحتمال وقوع أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطى قيمة النموذج اللوغارتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك[2].

3_2–نموذج استخراج الاشارة: وهو نظام غير غير معلمي، يتبع سلسلة زمنية منفرد X قبل وأثناء نوبات الأزمة للرد على السؤال "هل هناك إشارة S لازمة في المستقبل أو لا"، فإذا كان سلوك متغير المدخلات المعرف كميا شاذ، واستمر في التحرك من السكون إلى نشاط غير طبيعي، هذا سينبأ بحدوث أزمة[3].

4–القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر: تتبع البنوك التجارية الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية وسنعرض أهمها تتمثل فيما يلي:

4_1–الحد الأدنى لرأس المال البنكي[4].

4_2–نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال)[5]: ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق+التشغيلية+ القرض}} \geq 9.5\ \%$$

[1] Kaminsky، Graciela and Carmen Reinhart. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems"، American Economic Review، 1999،p 89

[2] Davis، E. Philip and Karim، Dilruba. "Comparing Early Warning Systems for Banking Crises". Journal of Financial Stability، Volume 4، Issue 2، 2008، pp 89 – 120.

[3] Berg، Andrew، Borensztein، Eduardo، Pattillo، Catherine، Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper، WP/04/52. International Monetary Fund، Washington، 2004.

[4] Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004، article 2

[5] النظام 14 -02 المؤرخ في 16 فيفري 2014

4_3–نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، و تهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة[1].

ثالثا: تقدير النماذج واستخلاص النتائج

لتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سنقوم باستخدام نموذج اللوجيستي ونموذج الاشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك سوسيتي جنرال، ثم تتم المقارنة باستخدام المتغيرات المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري لتقدير كفاءة أنظمة الإنذار الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية .

1_صياغة نموذج logit:

وقمنا بإجراء الانحدار الاحتمالي للفترة 2004-2014 وفق النموذج الذي يأخذ الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Log_e\ L = \sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\left[\left(Y_{it}\log_e F\left(\beta' X_{it}\right)\right)+\left(1-Y_{it}\right)\log_e\left(1-F\left(\beta' X_{it}\right)\right)\right]$$

وقمنا بإجراء الانحدار على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المستقلة التالية:

GDP: يمثل معدل الناتج المحلي اجمالي TCA : يمثل نسبة القروض الى الاصول

TOT: يمثل معدل التبادل التجاري PROV: يمثل نسبة المخصصات الى الاصول

FSG: يمثل نسبة الفائض المالي FPRP: يمثل معدل الاحتياطي المالي

INF: يمثل معدل التضخم

TCN: يمثل معدل الصرف

1_1 _ تطبيق نموذج اللوجيستي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

فيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014، ومن خلال استخدام برنامج spss توصلنا إلى النتائج التالية:

[1] القانون رقم 90- 10، المادة رقم 93 لبنك الجزائر

الجدول رقم (1)يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجيستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FCG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000[a]	66.830000[a]	-.979000[a]	-.091000[a]
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		،420	15،042	،105	،007
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.03736364	.44681818	.00309091
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.002233109	.110506505	.000475864
Médiane		3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
Mode		1.640000[a]	.030000[a]	.009000[a]	.003000
Ecart type		2.021115803	.007406385	.366508613	.001578261
Variance		4،085	،000	،134	،000
Plage		7.260000	.021000	.861000	.005000
Minimum		1.640000	.029000	.009000	.001000
Maximum		8.900000	.050000	.870000	.006000
Somme		44.210000	.411000	4.915000	.034000
Percentiles	25	2.53000000	.03000000	.08000000	.00200000
	50	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
	75	4.80000000	.04500000	.78000000	.00400000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Estimated Equation Dep=0	Constant Probability Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)<=C	0	10	12	
P(Dep=1)>C	10	0	0	12
Total Correct				
% crisis	14.67 %	17.6%		
% Incrisis	17.6%	14.67 %		
Percent Gain	176			

c =≥≤:0.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (1)يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004 –2014

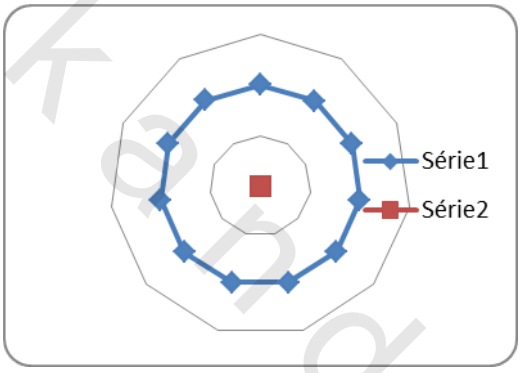

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه وحسب نموذج الانحدار اللوجيستي فإن فترات 2004، 2005، 2006 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ماتم تأكيده،فحسب نموذج اللوجيستي فان بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية في السنوات 2007، 2008 2009، 2010 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها ليعرف بعد ذلك بنك البدر فترات أخرى لبداية أزمة مصرفية خلال سنوات 2011،2012، 2013 ثم ليعود بنك البدر الدخول في فترات الأزمة المصرفية لنفس المسببات السابقة الذكر، وعلى العموم يمكن القول إن بنك البدر عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجيستي

obeikandl.com

1_2_تطبيق النموذج اللوجيستي على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي **للفترة** 2004-2014، ومن خلال نموذج spss توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (3) يمثل تقديرمعطيات النموذج اللوجيستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000[a]	66.830000[a]	-.979000[a]	-.091000[a]
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		،420	15،042	،105	،007
Asymétrie		،621	،136	-2،653	-1،752
Erreur standard d'asymétrie		،661	،661	،661	،661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.12350000	.00849364	.01694545
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.055562209	.001916470	.005610548
Médiane		3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
Mode		1.640000[a]	.015000[a]	.011000[a]	.000000[a]
Ecart type		2.021115803	.184279000	.006356213	.018608082
Variance		4،085	،034	،000	،000
Asymétrie		1،405	2،923	،039	،861
Erreur standard d'asymétrie		،661	،661	،661	،661
Plage		7.260000	.644000	.017100	.050000
Minimum		1.640000	.015000	.000900	.000000
Maximum		8.900000	.659000	.018000	.050000
Somme		44.210000	1.358500	.093430	.186400
Percentiles	25	2.53000000	.03900000	.00290000	.00410000
	50	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
	75	4.80000000	.13200000	.01400000	.03700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4)يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Estimated Equation Dep=0	Dep=1	Constant Probability Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)<=C	0	28	0	0
P(Dep=1)>C	28	0	0	0
Total Correct				
% crisis	0%	6.28 %		
% Incrisis	6.28 %	0%		
Percent Gain				

c =≥≤:0.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (2)يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في الفترة 2004-2014

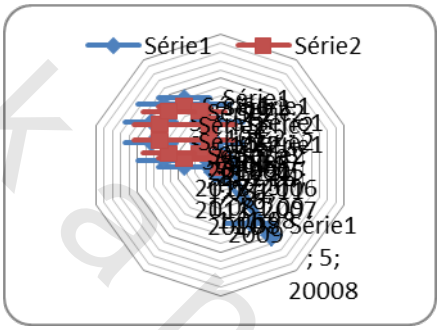

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه عرفت قيم نموذج الاحتمالي لوجيستي قيما مساوية للواحد طيلة فترة الدراسة، وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال وترجع هذه القيم إلى التحسن الطفيف الذي تعرفه المتغيرات المالية لنموذج الانحدار الاحتمالي وهذا على مستوى البنك، إلى انه وحسب نموذج الاحتمال اللوجيستي فهذه القيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

2- **صياغة نموذج الإشارة:** قمنا بإجراء نموذج الإشارة على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المؤشرات وهي :

متغير الاقتصاد الكلي: معدل الناتج المحلي الإجماليGDP ، **ومتغير مالي**: نسبة القروض إلى مجموع الأصول TCA و قد طبقنا عتبة % 75 في حالة ارتفاع قيمة المؤشر و عتبة % 25 في حالة انخفاض قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة 2004-2014

obeikandl.com

2_1–تطبيق نموذج الاشارة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم (5) يمثل تقديرمعطيات نموذج الإشارة

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		،0374	،1296
Erreur standard de la moyenne		،00223	،02587
Médiane		،0350	،1260
Mode		،03[a]	-،09[a]
Ecart type		،00741	،08579
Variance		،000	،007
Plage		،02	،32
Minimum		،03	-،09
Maximum		،05	،23
Somme		،41	1،43
Percentiles	25	،0300	،1010
	50	،0350	،1260
	75	،0450	،1930

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (6) يمثل نتائج تقدير نموذج الاشارة

Arbres de classificatio

TCA

Noeud 0	
Moyenne	0,037
Std. Ecart	0,007
n	11
%	100,0
Prévision	0,037

GDP

Noeud 0	
Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,086
n	11
%	100,0
Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه **و**بالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا اقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك البدر بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP , 3.7 % بالنسبة لمؤشر TCA

شكل رقم (3)يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة 2004-2014

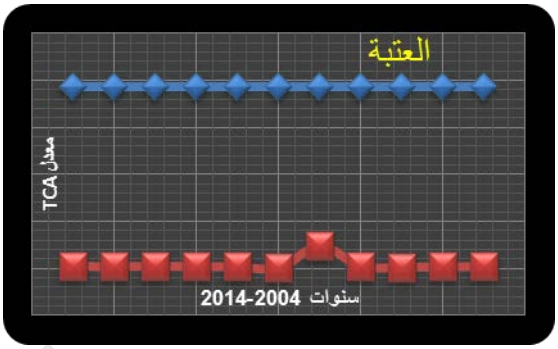

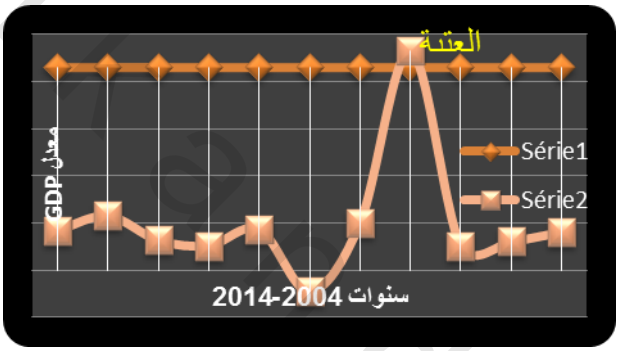

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج spss

2_2_تطبيق نموذج الاشارة على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك سوسيتي للفترة المدروسة

obeikandl.com

الجدول رقم (7) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة

Fréquences

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.12350000	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.055562209	.025865482
Médiane		.05450000	.12600000
Mode		.015000[a]	-.091000[a]
Ecart type		.184279000	.085786098
Variance		،034	،007
Asymétrie		2،923	-1،752
Erreur standard d'asymétrie		،661	،661
Plage		.644000	.321000
Minimum		.015000	-.091000
Maximum		.659000	.230000
Somme		1.358500	1.426000
Centiles	25	.03900000	.10100000
	50	.05450000	.12600000
	75	.13200000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج تقدير نموذج الاشارة

Arbres de classification

TCA

Noeud 0	
Moyenne	0,124
Std. Ecart	0,184
n	11
%	100,0
Prévision	0,124

GDP

Noeud 0	
Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,086
n	11
%	100,0
Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا اقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك سوسيتي جنرال بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 12.4 % بالنسبة لمؤشر TCA

الشكل رقم (4) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014

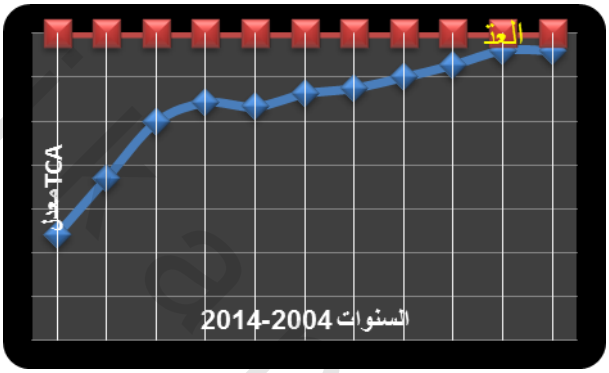

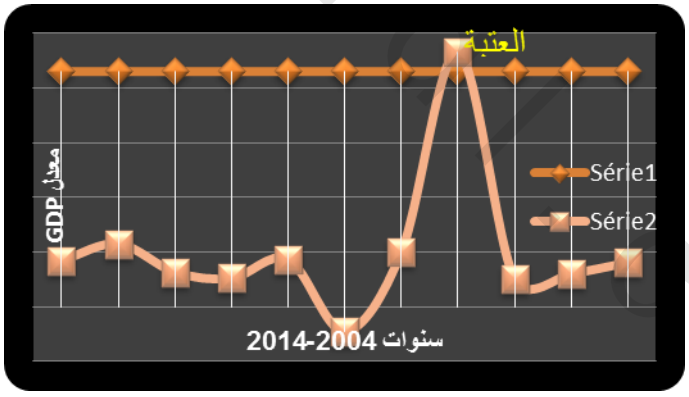

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

3

_مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن البنوك التجارية العمومية والخاصة تعرضت للأزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004-2014 وهذا وفقا لما جاء حسب تقديرات نموذج الانحدار اللوجيستي ونموذج الإشارة المعتمد في الدراسة، على عكس ماجاءت به الأنظمة الاحترازية الجزائرية، فهي تثبت أن البنوك قد حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق كفاية في رأس المال ونسب السيولة، وهنا نجد تناقضا بين الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية، وبين الأنظمة الاحترازية المطبقة في الجزائر، وعليه حتى يتم تقييم أداء الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سوف نلجأ إلى تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية، والحكم إن كانت من المؤشرات السببية لوجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وهي كالتالي:

3_1 **معدل الناتج المحلي الإجمالي** : عرف تذبذبا في نموه، فنجده أحيانا بقيم موجبة، وأحيانا بقيم سالبة، فظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الاستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ

3_2أسعار الفائدة: شهدت أسعار الفائدة تذبذب واضح خلال مدة الدراسة بعد أن كانت تتسم بالإستقرار التام للمدة التي سبقت ذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي والقاضي بالتحرير الكامل لسعر الفائدة إعتبارًا من عام(2004) ، وذلك للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي.

3_3 نسبة الديون المشكوك في تحصيلها: تمثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشرًا على صحة الإقتصاد القومي وسلامة السياسات الإئتمانية المتبعة وملاءة المقترضين، وعادًة ما تكون هذه النسب عالية في حالة سيادة ظروف سياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترضين ونتائجه فضلا

عن مجابهة العميل لأزمات طارئة وهذا ماشهدته البنوك التجارية الجزائرية من ارتفاعا واضحا في نسبة الديون المتعثرة، نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر

3_4نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمصرف والذي يعبر عادًة عن مدى قدرتها في الوفاء بإلتزاماته، إلا إنه يجب أن لايؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائمًا على أنه علامة صحة في أداء المصرف إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشرًا لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سببًا في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلبًا على مؤشرات السيولة، وقد شهدت معدلات نمو السيولة المحلية في البنوك التجارية الجزائرية ارتفاعا تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات 2009-2014 نتيجة اضطرار البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 32 بالمائة مدفوعا بالنمو القياسي في مستويات السيولة المحلية وتأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري .

3_5نسبة الملاءة: أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة المالية في السنوات القادمة فنتوقع استمرار البنوك الجزائرية الاعتماد على المنهج المبسط و المعروف بالمنهج المعياري، و هذا نظرا لعدم وجود أجهزة رقابية قادرة على بلورة و إدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة و التي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية، كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتها100%، و هو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي و بالتالي تصبح لجنة بازل من فرصة يمكن استغلالها للارتقاء بالأداء المصرفي إلى تحد يساهم في طرد التوظيفات لصالح الدول ذات المخاطر المتدنية،يمكن القول بأن الرقابة الاحترازية في الجزائر معرقلة أساسا بعوامل مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

4_نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقدير وتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية وبعد التحليل الاحصائي والاقتصادي للنماذج والمؤشرات المالية والاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

*عرفت البنوك التجارية الجزائرية أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004_2014، وهذا حسب تقدير نموذج logit ونموذج الاشارة .

*تقارير البنك الجزائري ألزمت على سلامة البنوك التجارية الجزائرية وتجنبها لمختلف المخاطر والأزمات المصرفية.

*حسب دراسة مقارنة المؤشرات المالية، أثبت وجود مخاطر وأزمات مست البنوك التجارية الجزائرية.

*حسب دراسة تقدير نموذج logit ونموذج الاشارة، والمقارنة بين المؤشرات المالية، والنتائج المبينة،أثبت عدم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى والثانية.

خاتمة:

وعليه فحسب تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة 2004-2014، كلها تثبت عدم كفاءة الأداء لهذة المؤشرات، وهو مايدل على وقوع البنوك التجارية الجزائرية في أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة المقدرة سابقا، وحسب التحليل المقارن السابق، وجدنا أن الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية أكدت على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ماأكده تحليل أداء كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية للفترة 2004-2014.

-التوصيات والاقتراحات: نقترح بعض التوصيات الخاصة بموضوعنا والمتمثلة في

*إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الائتمان أكثر دقة في البنوك الجزائرية.

*اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة للعمل في الجزائر بما يفيد البنوك الجزائرية في قياس المخاطر الائتمانية.

*استحداث وحدة لمعالجة القروض المتعثرة في كل بنك من خلال أساليب مبتكرة بدلاً من الإجراءات القانونية طويلة المدى.

*نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها العاملة بالجزائر و العمل على تكييف البنوك المحلية معها.

*تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، السوق، و المخاطر التشغيلية.

*تأسيس خلية خاصة بالبحث و التطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك.

*إجراء تكوينات مكثفة داخل و خارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر.

*التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية و البنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرق قياس والتنبؤ بالمخاطر والأزمات المصرفية.

obeikandl.com

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية (دراسة ميدانية)

The role of the internal control system in reducing corruption in commercial banks (field study)

الدكتور ملوكي أوس

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

Dr.Melouki Aouce
Chadli bendjdid University eltaref
Algeria
mamaci@yahoo.fr

ملخص :

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، وتم إتباع المنهج الوصفي و التحليلي، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و من بينها المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو الليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، و قبول فرضية الدراسة القائلة نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية. و من بين توصيات الدراسة على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك.، و على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين و الأنظمة الخاصة بالبنوك، و يجب الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية يالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، و الفساد المالي.

Abstract

The role of the internal control system in reducing corruption in commercial banks (A field study)

The objective of this study was to address the role of the internal control system in reducing financial corruption in commercial banks. The descriptive and analytical approach was followed. The study reached a number of results، among which the common level of study is 74.70. Accounting for 50.60 percent، and accept the study hypothesis that the internal control system works to reduce financial corruption in Algerian commercial banks.

Among the recommendations of the study is that bank officials should increase attention to the internal control of banks and give them a proper place to reduce financial corruption in banks، and internal auditors must abide by all the obligation to respect the laws and regulations of the banks. Bank Hapoalim has a special process of separating the functions within the bank، where it is the cornerstone of the audit process، with the encouragement of audit evaluation and performance evaluation.

Key words: internal control system، financial corruption.

مقدمة

إن الأزمات المالية التي هزت دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية سنة (1997) و الأزمة المالية العالمية، وفضيحة انرون للطاقة و ورلد كوم للاتصالات سنة (2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فضيحة بنك بارنخ، و إلى غيرها من الفضائح المالية و بالأخص في الميدان البنكي، و التي على إثرها أفلست العديد من المؤسسات و حول عمالها إلى البطالة، هذا الأمر شكل عبْ ثقيل على المؤسسات والدول، و في كثير منها شكلت العيد من اللجان والقوانين التي تدعوا إلى الشفافية في المعاملات المالية على غرار قانون الشركات الأمريكي المعروف بـ:(The sarbanes-oxley act) الصادر في سنة (2002)، ولتحقيق هذا الغرض يجب خلق إجراءات و تطبيق نظام رقابة فعال من أجل تجسيد الشفافية و المساءلة و ردع الفساد بكل أشكاله، و عليه نتطرق في هذه الدراسة إلى دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

إشكالية الدراسة

يتمثل تساؤل الدراسة في ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة

إن الاهتمام المتزايد بنظام الرقابة الداخلية جعل منه آلية من آليات الحوكمة الغير مستغنى عنها بالشركات بصفة عامة و بالبنوك بصفة عامة.

أهداف الدراسة

تتمل أهداف البحث في معرفة الأساس النظري و التطبيقي للفساد المالي و نظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية..

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في: نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و أهدافها التي سعت لتحقيقيها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة المصادر الأولية و الثانوية في مجالات الشفافية والفساد

المالي، والمدخل المسحي الذي تم من خلال استطلاع أراء المبحوثين و تحليلها وتفسيرها وصولا لأهداف من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث و كيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

1-زويلف أنعام و الجوهر كريمة، 2007، دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول، ص ص: 232-258 هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بعناصر الرقابة الداخلية وفقا للمعايير الحديثة، و بيان الدعائم الأساسية للحوكمة. و أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

-الرقابة الداخلية تستند إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تعزز من مصداقية التقارير المالية وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية و الالتزام بتطبيق القوانين و القواعد و التنظيمات.

-وجود بعض العوائق التشريعية التي تحول دون تحقيق فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية منها على سبيل المثال قانون الأوراق المالية الذي يمنح صلاحية تعيين أعضاء لجنة التدقيق إلى مجلس الإدارة وليس للهيئة العامة للمساهمين، الأمر الذي يقلل من استقلالية هذه اللجنة و يضعف دورها في الرقابة والحوكمة.

2-إبراهيم إسحاق نسمان، 2009، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة،دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة بفلسطين-، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة و أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم تطبيقات الحوكمة وأحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي.

3-فارس بن علوش بن بادي السبيعي، 2010، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والمساءلة، مع استنباط مستوى أنماط الفساد الإداري الشائعة في القطاعات الحكومية.

و أهم ما أوصت به الدراسة وضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية و المساءلة على مستوى جميع القطاعات الحكومية و مساءلة القيادات عن تنفيذه.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى جزأين، أحدهما نظري يتناول المفاهيم النظرية للفساد المالي، و الأخر دراسة تطبيقية لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

الجزء النظري

مفهوم الفساد

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته (أبو دية، 2004: 2)، و نجد القرآن الكريم تعرض للفساد في قول الله عز و جل (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الروم، الآية 41)، ويقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة او تنظيم كالتهرب الضريبي (خميسي، حليمي، 2012: 5).

مما سبق يمكن القول بأن الفساد هو سوء استخدام من أجل تحقيق منافع شخصية ضيقة لصالح شخص أو مجموعة، من خلال عدم إتباع السلوك الأخلاقي السوي، و مخالفة الإجراءات والقوانين بالبلد أو بالمؤسسة.

أشكال الفساد

حسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لخصت فيه أهم أشكال الفساد في الشكل رقم 1، والذي يبين يتخذ الفساد أشكالا متعددة من المحاباة، و الرشوة، و الاختلاس، والسياسة غير المشروعة، والابتزاز، و إساءة حرية التصرف، و المنافع الشخصية المتعارضة، والخداع و الاحتيال، كل هذه العوامل مجتمعة تعمل لصالح إساءة استخدام السلطة العامة للحصول على الكسب الشخصي، هذا الأمر يجعل من تطبيق إجراءات صارمة و تطبيق فعال لنظام الرقابة الداخلية ضرورة ملحة بغرض الحد من الفساد المالي في كل المؤسسات و خصوصا البنوك التجارية.

شكل رقم 1 يبين أشكال الفساد حسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

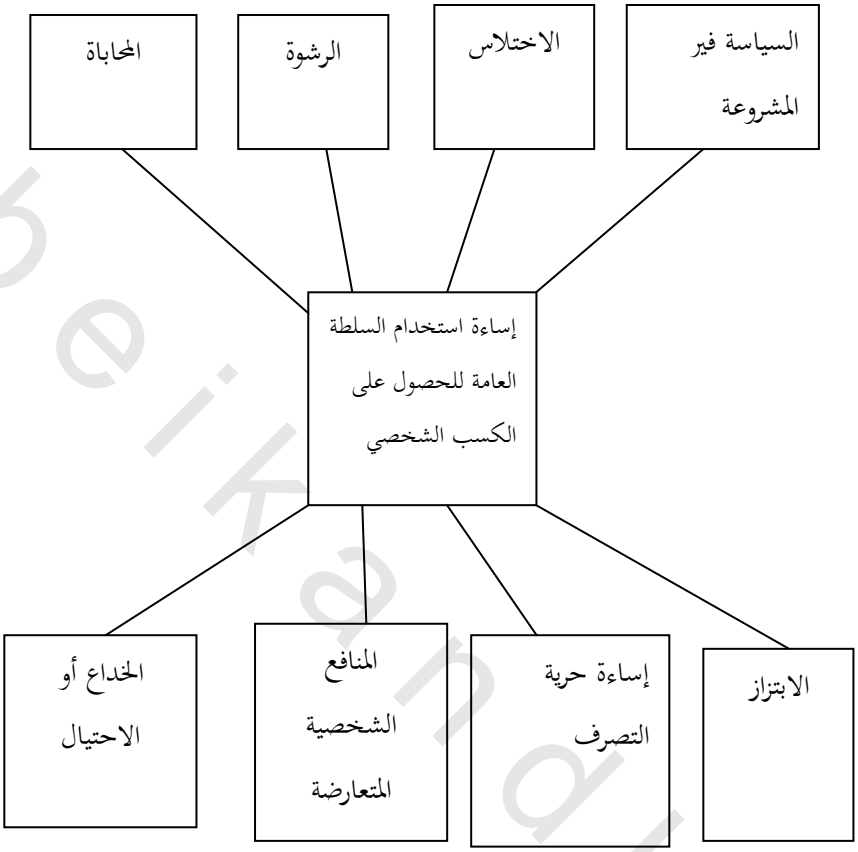

Source : Old Dynamics of Corruption، The Rôle of the United Nations Helping Member States BuildIntegrity to curb Corruption، CICP-3،Vienna،Oct،2002، p 3

تعريف نظام الرقابة الداخلية

عرف معهد المدققين الداخلين هيكل الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية و السجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة و ضمان كفاية استخدامها و التأكد من سلامة و دقة السجلات المحاسبية، بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها و محضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (التميمي، 2006: 81) و تعرف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية هيكل الرقابة الداخلية بأنه مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، و تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم و تطبيق طرق وإجراءات نشاطات من أجل الإبقاء على دوام العناصر

السابقة. (Gerard، Lionnel، 81 :1992 ، أما تعريف الرقابة الداخلية في البنوك هي رقابة هيكل وظيفي على آخر بطريقة متسلسلة، و بالتالي يجب أن تكون رقابة دورية لمتابعة النقائص، أضف إلى ذلك تعظيم الأهداف و الخيارات الإستراتيجية للبنك من خلال التحكم في التكاليف (رحيم، زكري، 2008: 5).

مراحل و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

في هذا العنصر نتناول مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

1-مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في العناصر التالية:

1-1-وصف الأنظمة و الإجراءات

في هذه المرحلة يتوجب على المدقق الداخلي فهم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك الأمر الذي يساعد المدقق الداخلي على الحكم على هذا النظام، دون إغفال القيام بسلسلة من الاختبارات للتأكد من التطبيق الجيد و المستمر للرقابة الداخلية، و على المدقق الداخلي احترام أمر جد هام و هو عند استجواب أي عامل بالبنك أن يخبر مسؤوله المباشر قبل القيام بهذا الإجراء و أن تكون الأسئلة المطروحة في مجال الاختصاص المهني لكل عامل مستجوب (شعباني، 2010، ص ص 218-219)

1-2-التحقق من فهم الأنظمة

في هذه المرحلة يستلزم على المدقق الداخلي ضمان فهم نظام الرقابة الداخلية و تلخيص إجراءاته بهدف التأكد من وجود الإجراءات و تفهمها و ليس التأكد من حسن تطبيقها (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

1-3-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

يعد الفحص المعمق للإجراءات الموضوعة يقوم المدقق الداخلي بتحديد نقاط القوة و الضعف لنظام الرقابة الداخلية مع إعطاء التصحيحات اللازمة (Chadefaux،191 :1987)

1-4-التأكد من تطبيق النظام

يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المسح الشامل أو عن طريق العينات، و هذا ما يسمح له من التأكد من تنفيذ الإجراءات و احترام المبادئ الموضوعة. (Chadefaux، 1987: 191)

1-5-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بتحرير تقرير يحدد فيه نقاط القوة و الضعف و أثرها على المعلومة المالية، مع تقديم توصيات لتحسين هذا النظام. (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

2-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

إدارة البنك هي المسؤولة عن وضع و تطبيق نظام الرقابة الداخلية و تطويره، هذا الأمر يستدعي تقييم دوري لهذا النظام و من أهم الطرق التي تلجأ لها المؤسسات في تقييم نظام الرقابة الداخلية نجد ما يلي:

2-1- التقرير الوصفي

نقوم بهذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة جدا و التي يكون فيها نظام الضبط الداخلي محدود ويقوم المدقق الداخلي بتحضير قائمة للأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية مع طرح أسئلة على الموظفين المسئولين عن كل عملية جزئية من هذا النظام، و على المدقق الداخلي عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق هذه الطريقة تقديم تقرير خاص يشرح فيه الإجراءات المتبعة في البنك لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الضبط الداخلي و المستندات الثبوتية، مع إدراج نقاط القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وما يعاب على هذه الطريقة الشرح المطول في الإجراءات التي تزيد من صعوبة اكتشاف الثغرات، و تصعب من عملية الفهم للأطراف الخارجية (بوطوة، 2007: 89)

2-2- دراسة الخرائط التنظيمية

تتم هذه الطريقة من خلال إعطاء صورة لدوران المعلومات و المستندات بطريقة تفصيلية تشمل تحديد الإدارات و أسماء المسؤولين و وظائفهم intitulé de poste و الأعمال التي يقومون بها من خلال وصف المهام، مع الحصول على معلومات دقيقة تخص النظام المحاسبي و الدورة المستندية لكل عملية من عمليات البنك على شكل رموز بيانية، و ما يؤاخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط الذي يتطلب مهارات عالية و وقت كبير و صعوبة فهمها (بوطوة، 89).

2-3- الاستقصاءات النموذجية

في هذه الطريقة يتم تحضير قائمة استقصاء تشمل جميع الإجراءات المتبعة لجميع الأنشطة بالبنك، مع صياغة الأسئلة بعناية تامة من خلال الوضوح في الأسئلة، و الإجابات تكون مختصرة، من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بالنواحي التفصيلية في البنك من حيث إجراء العمليات وتأدية الوظائف. من ايجابيات هذه الطريقة سهولة تطبيقها في جميع المؤسسات و بالأخص البنكية منها، ربح الوقت، تخفيض

التكلفة و يمكن من عدم إهمال أي جانب من جوانب الضبط الداخلي، إلا انه يعاب على هذه الطريقة عدم كفاية أجوبة المستجوبين التي هي على شكل (نعم) أو (لا) و التي لا تمدنا بصورة صادقة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية (جربوع، 2000: 116).

الجزء التطبيقي

أثر لجنة التدقيق في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية

بعد أن تناولنا في الجزء النظري الفساد المالي و لجنة التدقيق بالبنوك ارتأينا في هذا الجزء التعرض لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، من خلال توزيع استبيان على المدققين الداخليين بالإدارات العامة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، و قد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السابع عشر(17)، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي: معامل الارتباط Spearman، معامل الثبات Alpha Cronbach's.

مجتمع و أداة الدراسة الميدانية

- **مجتمع الدراسة الميدانية**

تم تحديد مجتمع الدراسة من المدققين الداخلين و المفتشين و المراقبين الداخليين والمديرين ورؤساء المصالح في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث تم تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية عمومية و بنوك تجارية خاصة، و تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة.

يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا (6 بنوك وطنية و 14 بنكا أجنبي) و تم استبعاد بنكين، وتم توزيع 101 استبيان على مستوى المديريات العامة، و تم استرداد 83 استبيانا بمعدل 82.18%، وبعد تفحص الاستبيانات المسترجعة لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة عليها.

جدول رقم 1:يبين توزيع الاستبيانات على المديريات العامة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والمستردة منها

العدد	اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المحصل عليها
01	بنك البركة	7	7
02	بنك التنمية المحلية	5	5
03	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20	15
04	البنك الوطني الجزائري	8	5
05	بنك خليج الجزائر	4	3
06	القرص الشعبي الجزائري	10	6
07	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	7	6
08	البنك العربي	3	3
09	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2	2
10	Société générale	4	3
11	City Bank	3	3
12	Bnp PARIBAS	2	2
13	Natexis bank	5	4
14	Trust bank	4	2
15	البنك الخارجي الجزائري	6	6
16	Fransa bank	4	4
17	Crédit agricole	3	3
18	بنك السلام	04	04
المجموع	-	101	83

المصدر: من إعداد الباحث

***أداة الدراسة الميدانية**

يحتوي الاستبيان على جزأين و هما:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة و المتمثلة في السن، الجنس، المستوى العلمي، والاختصاص العلمي.

الجزء الثاني: و يمثل مجالات الدراسة و تتكون من 8 فقرات ممثلة في محور واحد و هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.

و كانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكرت الخماسي بالجدول رقم 2

جدول رقم 2 يبين الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (القاضي، البياتي، 2007: 112-114)

حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1-الحدود المكانية: و تتمثل في المديريات العامة للبنوك النشطة في الجزائر.

2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 01 جوان 2013 إلى 30 ماي 2014 .

اختبار الاستبيان و تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

اختبار صدق الاستبيان

أولا الصدق الظاهري

تم إتباع الطريقة الآتية في بناء الاستبيان:

-التفحص الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

-عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين من أكاديميين و مهنيين حيث أرسلت إلى أساتذة محكمين، و ذلك للتأكد من مدى سلامة بناء الاستبيان و قد قاموا بتصفح مدى وضوح العبارات ومدى انتماءها للمحور و أهميتها مع حذف العبارات غير المفيدة و إضافة التعديلات اللازمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

صدق المقياس

1-نتائج اختبار الاتساق الداخلي

جدول رقم 3 يبين نتائج الصدق الداخلي الخاص بمحور الدراسة

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.830	0.000
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.870	0.000
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته و مناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.813	0.000
4	يقوم مسئولي البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.809	0.000
5	يلتزم التدقيق الداخلي على تجسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.673	0.000
6	هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات و المدفوعات بمقاربة شهرية وبدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.940	0.000
7	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.937	0.000
8	يعتمد البنك في رقابته اليوميه على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	0.991	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يوضح الجدول رقم 3 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الجزئي الأول و الخاص بالاستقلالية و الدرجة الكلية للمجال الأول، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية01. 0 =α حيث تراوحت ما بين (0.673 و 0.991) و عليه يعتبر المجال الجزئي الأول صادقا لما وضع لقياسه.

2- اختبار ثبات الاستبيان جدول رقم 4 يبين معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	محور الدراسة	0.721

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

لقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ويبين جدول رقم 4 أن معامل الثبات مرتفع وبلغ معامل الثبات لفقرات الاستبيان باستخدام طريقة كرونباخ 0.721 مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

أولا-توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول رقم 5 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	15	18.07
25-35 سنة	19	22.89
35-45 سنة	28	33.73
أكبر من 45 سنة	21	35.30
المجموع	83	100.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 18.07% من عينة الدراسة سنهم أقل من خمسة و عشرين سنة،و 22.89% من عينة الدراسة سنهم يتراوح ما بين خمسة و عشرين و خمسة و ثلاثين سنة، 33.73% من عين الدراسة محصور ما بين خمسة وثلاثين سنة و خمسة و أربعين سنة، 35.30% من عينة الدراسة سنهم

أكبر من خمسة و أربعين سنة، النتائج السابقة تبين لنا 81.93% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة و عشرين سنة و هو ما يبين نضج عينة الدراسة و تمتعهم بقدر كبير من الخبرة المهنية.

ثانيا– توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم 6 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	50	60.24
أنثى	33	39.76
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 39.76% من عينة الدراسة هم من النساء و 60.24% من عينة الدراسة من الرجال، و هذا ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في البنوك في مجال التدقيق الداخلي لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لطبيعة مهمة التدقيق، التي تحتم غالبا أن يقوم بها الرجال عوض النساء.

ثالثا– توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليميجدول رقم 7 يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	62	74.70
ماجستير	10	12.05
أخرى	11	13.25
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 74.70% متحصلون على شهادة الليسانس و تليها 13.25% متحصلون على شهادات أخرى وأخيرا 12.05% متحصلون على شهادة الماجستير، و نجد مجموع المتحصلين على شهادة الليسانس فأكثر إذ يمثلون 86.75% من مجموع العينة، إلا أننا نلاحظ انعدام حملة شهادة الدكتوراه و التي بإمكانها إعطاء دفع قوي للبنوك الجزائرية.

رابعا– توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي

جدول رقم 8 يبين توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي

الاختصاص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	42	50.60
بنوك	12	14.56
إدارة أعمال	16	19.28
أخرى	13	15.66
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 50.60% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة و 19.28% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، 15.66% من عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى و أخيرا 14.56% من عينة الدراسة تخصصهم بنوك، هذا ما يبين أن 84.34% من تخصصات عينة الدراسة ما بين المحاسبة وإدارة أعمال و بنوك و يمكن تفسير هذه النتائج نظرا لطبيعة العمل وحاجته لمثل هذه التخصصات.

تحليل و مناقشة آراء عينة الدراسة

تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60 %، و تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أقل من 60 %، و تكون أراء العينة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

تحليل و مناقشة نتائج فقرات محور الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية

جدول 9 يبين تحليل و مناقشة نتائج فقرات الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية و العمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	20،4	0.110	84.00
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	25،4	0.121	85.00
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	15،3	0.132	00،63
4	يقوم مسئولي البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	50،4	0.124	90.00
5	يلتزم التدقيق الداخلي على تجسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	11،4	0.108	82.20
6	هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات والمدفوعات بمقاربة شهرية و بدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	90،3	0.136	78.00
7	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	17،4	0.223	83.40
8	يعتمد البنك في رقابته اليوميه على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	30،4	0.106	86.00
جميع الفقرات		4.07	0.309	81.40

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ملاحظة: مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان يساوي 0.000

obeikandi.com

و النتيجة العامة لآراء أفراد الدراسة حول التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات للمحور الجزئي الأول تساوي (4.07) و الوزن النسبي لها يساوي (81.40%) و هي أكبر من الوزن المحايد (60%) مما يعني أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.

و عليه نقبل فرضية الدراسة القائلة نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

نتائج الدراسة

السن الشائع لأفراد الدراسة هي الفئة الأكبر من 45 سنة بنسبة 35.30، أما الجنس الشائع لأفراد الدراسة يمثل الذكور بنسبة 60.24%، و المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو الليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، والخبرة المهنية الشائعة هي من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 57.83%، أما في ما يخص وجهات نظر الأفراد المستجوبين فنجد أفراد العينة المستجوبة يعتبرون بأنه لنظام الرقابة الداخلية دور فعال في الحد من الفساد المالي بالبنوك.

توصيات الدراسة

1-يجب على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك.

2-يجب على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين والأنظمة الخاصة بالبنوك.

3-الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.

4-يجب خلق لدى كل العاملين بالبنك ثقافة الرقابة الداخلية، من أجل تفهم مهام المدقق الداخلي.

قائمة المصادر و المراجع

أولا- القرآن الكريم

ثانيا-الكتب

1. أحمد أبو دية، الفساد: 2004، أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة – أمان-، القدس
2. محمود يوسف جربوع، 2000، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن

3. دلال القاضي و محمود البياتي، 2007، منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الحامد، عمان

4. هادي التميمي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر، ط3، عمان

ثالثا–مذكرات الماجستير

1*فطيمة بوطورة، 2007، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي–بنك–)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

2*لطفي شعباني، 2004، المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة (مبيعات–مقبوضات)، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر

رابعا– الدوريات

1–حمد هادي العدناني، عبد الرحيم خلف راهي، 2007، فحص و تقويم أنظمة الرقابة الداخلية باستخدام المعاينة الإحصائية، جامعة البصرة، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق

المراجع الأجنبية

1-C. Lionnel et V.Gerard، Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers، Opération et stratégique، 04ème édition Dalloze، Paris، 1992

2-Chadefaux.M، l'Audit Fiscal، Litec، 1987، Paris

3-Old Dynamics of Corruption، The Rôle of the United Nations Helping Member States BuildIntegrity to curb Corruption، CICP-3،Vienna،Oct،2002

obeikandl.com

دور الأدوات المالية الإسلامية (الأسهم والصكوك الاسلامية) في تنشيط السوق المالية الإسلامية

The role of Islamic financial instruments (Islamic equities and instruments) in activating the Islamic financial market

د.شـــافية كتاف د. ذهبية لطرش

جامعة سطيف1 الجزائر

Dr. chafeya gattaf dr.dahbiya latreche
University of Setif 1 Algeria
chafia99@yahoo.fr

ملخص:

تحتل السوق المالية الإسلامية مكانةً هامّة ومميّزة في النظم الاقتصادية المعاصرة، وتُعتبر أحد العناصر المهمّة في القطاع المالي الّذي يمثّل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية خاصةً في الدول الإسلامية، ولذلك فقد أخذ موضوع إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية لها مميزاتها وخصائصها التي تختص بها، ومبادئها وضوابطها التي تتقيّد بها، وعناصرها ومؤسساتها التي تدعمها، وقوانينها وأنظمتها التي تنظّمها، وخاصّةً أدواتها المالية المتداولة فيها يحظى بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة. حيث تبيّن أنّ أولى الخطوات وأهمّها لإنشاء سوق مالية إسلامية تقوم على أسسٍ متينة ومنيعة، تكمن في مدى توفر و وجود الأدوات المالية الإسلامية التي تنضبط بالضوابط الشرعية إصدارًا وتداولًا، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على دور وأهمية الأدوات المالية الإسلامية وخاصةً منها الأسهم المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية والصكوك الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، حيث تبيّن أنّ نجاح هذه السوق وتطوّرها يعتمد اعتمادًا وثيقًا على مدى تنوّع وتطوّر الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيها.

الكلمات المفتاحية : المالية الاسلامية . الصكوك الإسلامية، سوق المالية الاسلامية

Abstract:

The Islamic financial market occupies a prominent place within contemporary economic systems. It is considered one of the crucial elements of the financial sector، which is the backbone of economic development، notably in Islamic countries. Consequently، the creation and development of an Islamic financial market with its own properties، its restrictive principles and norms، its own laws and rules of organisation، and particualrly its financial instruments in use، has become increasingly imoprtant in recent years.

The first steps for the creation of an Islamic financial market require solid foundations، such as the availability of Islamic financial instruments that comply with Sharia rules both in issuance and trading. This study aims to shed light on the role and importance of Islamic financial instruments، particularly stocks that are Sharia compliant and Islamic sukuk، in stimulating and promoting the Islamic financial market. The findings show that The Islamic financial market's success and development depend heavily on the diversification and the extent of the development of the Islamic financial instruments used in that market.

Keywords: Islamic Finance Islamic Sukuk، Islamic Finance Market

مقدمة:

تُعتبر الأسواق المالية ضرورةً عصرية وركيزةً أساسية من ركائز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال قيامها بتجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات مختلفة ومشاريع منتجة تسهم في عملية التنمية الاقتصادية خاصّةً في الدول الإسلامية، وذلك في ظل قصور المصارف الإسلامية وعدم قدرتها على تقديم الموارد المالية الكافية لتمويل التنمية من جهة، وعجز القنوات التقليدية على تعبئة المدخرات اللّازمة لتمويل التنمية من جهةٍ أخرى.

ولذلك فقد توجّه البحث والاهتمام نحو إنشاء وتطوير **سوق مالية إسلامية**، تنضبط بالضوابط الشرعية وتقوم على الالتزام الشرعي والأخلاقي في كافة عناصرها وهيئاتها ومؤسّساتها وتعاملاتها، خاصّة وأنّ السوق المالية التقليدية وهي بحالتها الراهنة والقائمة في إطار النظام الاقتصادي الوضعي، تكتنفها العديد من المخالفات الشرعية وتشوبها الكثير من الصفقات والمعاملات المحظورة، فضلاً عن السلوكيات اللّاأخلاقية التي باتت تميّزها.

ولعلّ أولى الخطوات وأهمّها لإنشاء سوق مالية تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية، تكمن في مدى وجود وتنوّع الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن تداولها في هذه السوق، إذ أنّ نجاح الأسواق المالية وتطوّرها، يعتمد اعتمادًا وثيقًا على مدى تنوّع وتطوّر الأدوات المالية المتداولة فيها، وهو ما يستدعي تكثيف الجهود والعمل على تطوير أدوات مالية إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة إصدارًا وتداولاً، والتي من شأنها توسيع وتنشيط السوق المالية الإسلامية، بما يساهم في تدعيم النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية.

ومن هنا تبرز إشكالية البحث الرئيسة التالية:

ما هو دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: تتبنّى هذه الدراسة الفرضية التالية:

تساهم الأدوات المالية الإسلامية وخاصّةً الأسهم الإسلامية والصكوك الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية.

ولغرض الإجابة على إشكالية البحث الأساسية، سيتم معالجة المحاور التالية:

1. **المحور الأوّل: المعالم الأساسية للسوق المالية الإسلامية؛**
2. **المحور الثاني: دور الأسهم في تنشيط السوق المالية الإسلامية –دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية؛**

3. المحور الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط وتفعيل الأسواق المالية.

المحور الأول: المعالم الأساسية للسوق المالية الإسلامية

تعتبر السوق المالية الإسلامية أحد العناصر المهمّة والأساسية في القطاع المالي الذي يمثّل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية خاصةً في الدول الإسلامية، ولأجل ذلك فقد حظي موضوع إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية لها مميزاتها وخصائصها التي تختص بها، ومبادئها وضوابطها التي تتقيّد بها، بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام بها.

أولاً: مفهوم وخصائص السوق المالية الإسلامية

لا يختلف مفهوم السوق المالية الإسلامية عن مفهوم السوق المالية التقليدية من حيث الجوهر وطبيعة العمل، إلاّ أنّها تتميز عنها بانضباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، وخلوّها من كافة المخالفات والمحاذير الشرعية.

1. مفهوم السوق المالية الإسلامية: لقد وردت تعريفات كثيرة بيّنت مفهوم السوق المالية الإسلامية، ومن هذه التعريفات نجد:

*عرفت السوق المالية الإسلامية بأنّها: "سوق منظّمة تنعقد في مكان معيّن وفي أوقات دورية، للتعامل الشرعي بيعًا وشراءً لمختلف الأوراق المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة"(1).

*وعُرفت بأنّها: "سوق منظّمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"(2).

*كما عرفت أيضًا بأنّها: "المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز، ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة على أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وذلك من أجل تثمير الأموال في إطار شرعي".

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السوق المالية الإسلامية على أنّها: الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدّخرة الراغبة في التوظيف اللاّربوي لمدخراتها، إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاّربوي لمشاريعها، من خلال أدوات مالية تتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية إصدارًا وتداولاً، فهي سوق تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها

وتعاملاتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها، وتهدف إلى المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصةً في البلدان الإسلامية.

2. **خصائص السوق المالية الإسلامية:** تختص السوق المالية الإسلامية بمميّزات وخصائص عديدة تميّزها عن غيرها من الأسواق المالية التقليدية، وتتمثّل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

1. **خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من كافة المحظورات الشرعية:** ينبغي أن تكون جميع عمليات السوق المالية الإسلامية خالية من أي محظور شرعي كالربا، الغرر، القمار والميسر.. إلخ، كما أنّها لا تُقيّد فيها إلاّ الشركات التي لا تتعامل في المحرمات بيعًا ولا شراءً ولا بالفوائد أخذًا ولا عطاءً.

2. **خضوع السوق المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية:** والتي تعمل على توجيه نشاطات السوق ومراقبتها والإشراف عليها، للتأكّد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة في جميع معاملاتها، وهو ما يعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين وجمهور المتعاملين بهذه السوق، لاطمئنانهم بأنّ جميع أنشطة السوق مطابقة لأحكام الشريعة.

3. **التعامل بالأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية:** تُتيح السّوق المالية الإسلامية الفرصة للوحدات ذات العجز التمويلي وحتى تتمكّن من الحصول على احتياجاتها المالية بطرق مشروعة، من إصدار أدوات مالية تنضبط بالضوابط الشرعية وقابلة للتداول بها، ومن أهمّها: الأسهم العادية والصكوك الإسلامية.

4. **الاهتمام بالسوقين الأوّلية والثانوية بشكل متوازن:** تهتم السوق المالية الاسلامية بالسّوقين الأوّلية والثانوية معًا وبشكلٍ متكافئ، وهذا نظرًا للعلاقة الوثيقة التي تربط بينهما، فكلٌ منهما مكمّل وضروري للآخر.

ثانيًا: مبادئ وضوابط السوق المالية الإسلامية

ينبغي أن تكون كل الصفقات والمعاملات التي تتم في السوق المالية الإسلامية منضبطة بالضوابط الشرعية ومتوافقة مع معايير الأخلاق المالية الإسلامية، وتتمثّل أهم هذه المبادئ في ما يلي:

1. – **الخلو من الربا:** يُشترط لخلو السوق المالية الإسلامية من الربا، أن تتم كافة عقود المبادلات أو أسواق العملات وفقا للضوابط الشرعية المتعلقة بأحكام الصرف وأحكام القبض، أي تتم خاليةً من كل أنواع الربا وهو ما يعني عدم جواز دفع أيّة عوائد نتيجة تأجيل دفع المبلغ.

2. – **الخلو من الغـرر:** يُشترط في جميع أشكال العقود والصفقات التي تتم في السوق المالية الإسلامية أن تكون خالية تمامًا من الغرر المنهي عنه أو عدم التأكد الكثير والمفرط، والذي يظهر في

التعاملات المالية التي تتم من خلال بيع أصول مالية غير مملوكة للبائع وقت إبرام العقود والصفقات أو ما يُعرف بالبيع على المكشوف، والذي ينطوي على بيع الإنسان ما ليس عنده المفسد لعقد البيع.

3. – **الخلو من القمار والميسر**: ينبغي أن تكون السوق المالية الإسلامية خالية تمامًا من كافة أشكال القمار والمكاسب التي تعتمد على ألعاب الحظ وتنطوي على دخل غير مكتسب (ميسر)، إذ أنّه وبفعل تصرّفات وسلوك المقامرين يتحوّل النّشاط الرئيس للسوق المالية في أغلب الأحيان، من الاستثمار الحقيقي المنتج إلى استثمار وهمي وعمليات صورية يؤجَّل فيها كل من الثمن والمثمن لغرض الاستفادة من فروقات الأسعار[0].

4. – **الخلو من النجش**: النجش هو من قبيل الكذب والخداع لما فيه من الإضرار بأحد المتعاقدين على سبيل الخديعة بزيادة في ثمن الشيء أو مدحه أو ذمّه، ويظهر في الأسواق المالية من خلال نشر المعلومات والإشاعات الكاذبة، والأوامر المتقابلة التي تهدف إلى خلق حركة مصطنعة في العرض والطلب، واستغلال نفسيّة المتعاملين الّذين يحرّكهم في هذه الحالات الخوف لا العقل، ولذلك فهو تصرف مرفوض ومنهي عنه.

5– الخلو من الاحتكار: وذلك من خلال رفع السعر للاستفادة منه وتحقيق مكاسب مالية من فروقات الأسعار، وهو ما يتعارض مع المنافسة الحرّة ويضرّ بالأفراد، وبالتّالي فهو سلوك منهي عنه وينبغي حظره في السوق المالية الإسلامية لما فيه من الجشع والطمع والتضييق على المستثمرين.

6– حرية التّعاقد: تُعتبر حرية التعاقد عنصرًا ضروريًا لصحة التعاقد، حيث لا يتم ولا يصح التعاقد إلاّ برضا الطرفين، ويجب ألاّ يتعرّض أحد أطراف التعاقد لأي نوع من الإكراه أو الإجبار على الدخول في صفقة معيّنة أو حرمانهم منها[0]، فالصفقة العادلة هي التي تكون بإرادة ورغبة جميع الأطراف؛

7– حرية المنافسة: يحق لجميع المستثمرين التجارة بأسعار يرون أنّها كفؤة وصحيحة، وهذا هو مفهوم العدالة المتأصّلة في مصطلح "**سوق عادل ومنظم**"[0]. إذ ينبغي أن تتحدّد أسعار الأوراق المالية بفعل قوى العرض والطلب، لتتيح المجال بذلك للتنافس المشروع بين المتعاملين في هذه السوق.

8– الشفافية والإفصاح الدقيق والمتساوي للمعلومات: ينبغي أن تُبنى السوق المالية الإسلامية على الشفافية التّامة والإفصاح الكامل وتساوي جميع المتعاملين من حيث الحقوق والواجبات، إذ من أخطر ما يصيب الأسواق المالية هو إخفاء المعلومات والبيانات أو إظهارها لفئة معيّنة وكتمها عن الآخرين.

رابعًا: وظـائـف وأهمية السوق المالية الإسلامية

تحظى السوق المالية الاسلامية وعلى غرار نظيرتها التقليدية بمكانة كبيرة وأهمية بالغة في النظم الاقتصادية المعاصرة، ويأتي الاهتمام المتزايد بهذه السوق من خلال الوظائف المختلفة التي تقوم بها، ويتمثّل أهمّها في:

1. **– تعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية:** تقوم السوق المالية الإسلامية بدورٍ هام وبطرقٍ شرعية بتعبئة وتجميع المدخرات بكافة أشكالها وآجالها، وإعادة توزيعها واستثمارها بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف المشاريع الاقتصادية الحيوية المنتجة وذات العائد الأمثل.

2. **– تـوفـيـر الـسـيـولـة:** تُتيح السوق المالية الإسلامية للمستثمرين إمكانية تحويل كل أو جزء من أصولهم المالية إلى سيولة نقدية في أي وقت بأفضل سعر ممكن وبأدنى تكلفة ممكنة، باعتبار أنّها سوق مستمرة دائمة وحرّة.

3. **– التحديد المناسب لأسعار الأوراق المالية الإسلامية** :تُساهم السوق المالية الإسلامية في جعل أسعار الأدوات المالية المتداولة فيها عادلة وأقرب ما يمكن للقيمة الحقيقية لها، باعتبار أنّها سوقٌ تتم فيها الصفقات بشفافية كبيرة، أي أنّ تحديد الأسعار يتم على أسس موضوعية وبصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة.

4. **– تنويع الخيارات الاستثمارية وتنشيط سوقي الإصدار والتداول:** تحرص السوق المالية الإسلامية على تنويع الخيارات الاستثمارية وتوفير تشكيلة متنوّعة من الأدوات الاستثمارية الاسلامية الخالية من كافة الشُبُهات والمحظورات الشرعية، حيث تمنح كل مستثمر فرصة اختيار ما يرغب الاستثمار فيه من تلك الأدوات الإسلامية، وبما يتناسب مع حاجته لتحقيق الربحية والسيولة والأمان.

5. **– توفير التمويل اللّاربوي والتخلّص من التبعية المالية والاقتصادية:** تعتبر السوق المالية الاسلامية الحل الأمثل الذي تلجأ إليه الحكومات والمؤسّسات الإسلامية للحصول على التمويل اللّاربوي اللّازم لمشاريعها، كما تساهم في تدعيم اقتصاديات الدول الإسلامية وتحقيق التكامل فيما بينها، ممّا يساهم في بناء اقتصاد إسلامي يُمكن من خلاله التخلّص من السيطرة وقيود التبعية الاقتصادية والمالية التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

6. **– إعادة توطين الأموال الإسلامية المستثمرة في الخارج:** يمكن للسّوق المالية الإسلامية أن تقوم بدورٍ هام في مجال إعادة توطين الأموال الإسلامية المستثمرة في الخارج، خاصّة بالنسبة للاستثمارات الخارجية التي تعود للمصارف والمؤسّسات المالية الإسلامية، كما يمكنها أيضًا أن تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في المشاريع المحلية التي لا تتعامل بالمحرمات الشرعية.

المحور الثاني: دور الأسهم في تنشيط السوق المالية الإسلامية– حالة سوق الكويت للأوراق المالية–

تُعد الأسهم المشروعة التي تُصدرها الشركات ذات النشاط الحلال والغرض المباح، من أهم الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية الإسلامية، كما أنّها تشكل في الوقت ذاته أهم أدوات تمويل رأس المال في شركات المساهمة الإسلامية، حيث يعتبر وجود هذه الأسهم وجود لهذه الشركات.

أوّلاً: الضـوابـط الشـرعية لإصـدار وتداول الأسـهم

1–ضوابط إصدار الأسهم: إنّ عملية إصدار وتملّك الأسهم لها ضوابط شرعية ينبغي الالتزام والتقيّد بها، ومن هذه الضوابط يُكن ذكر ما يلي:

*يجوز إصدار الأسهم إذا كان الغرض الذي من أجله أنشئت الشركة مباحًا ونشاطها مشروعًا ويحقّق مصلحة المجتمع، أمّا إذا كان غرضها غير مباح، فيحرُم إنشاء الشركة ويحرُم تبعًا لذلك إصدار الأسهم التي تتكوّن منها هذه الشركة.

*ينبغي أن تكون الأسهم صادرة عن شركة معروفة لدى الناس، بحيث تتّضح سلامة تعاملها ونزاهته، فلا يجوز التعامل في أسهم شركات يجهل المساهم فيها حقيقة الشركة[0].

*أن لا يترتب على التعامل بالأسهم أي محظور شرعي كالربا والغرر والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل.

*يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أُصدرت بالقيمة العادلة للأسهم القديمة، إمّا حسب تقويم الخبراء لموجودات الشركة، وإمّا بالقيمة السوقية [0].

*لا مانع شرعًا من فرض الشركات **رسم الإصدار** عند طرح أسهمهما للاكتتاب، إذا كان مقدّرًا تقديرًا مناسبًا يتوافق مع التّكاليف الفعلية للإصدار.

*ينبغي أن تكون الأسهم صادرة عن شركة تتوافر فيها قواعد الشركة من المشاركة في الأعباء وتحمّل المخاطر، ولذلك ينبغي أن يكون مقدار الربح لكل شريك مذكور عند التعاقد، فإن كان مجهولا فسد العقد.

2. ضوابط تداول الأسهم: ينبغي لجواز تداول الأسهم بالبيع والشراء ضرورة توافر عدّة شروط وضوابط شرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

*يمثّل السّهم حصّة شائعة في شركة المساهمة وما يترتب لها أو عليها من حقوق، ومحل العقد عند تداول الأسهم هو هذه الحصة الشائعة؛

*يجوز تداول الأسهم بالشروط التالية:

- ألاّ تكون في الشركات ذات الأغراض والأنشطة المحرّمة؛
- ألاّ تكون في الشركات المتخصّصة في بيع وشراء الديون على وجهٍ محرّم؛
- ألاّ تكون الأسهم ذاتها أسهمًا محرمة كالمحرّم من الأسهم الممتازة؛
- يجوز شراء أسهم الشركات وبيعها إذا كان نشاط الشركة مباحًا سواء كان استثمارًا أو متاجرةً.

*لا يجوز شراء الأسهم بقرض ربوي يقدّمه السّمسار أو غيره للمشتري مقابل رهن السّهم، لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن، كما لا يجوز بيع أسهم لا يملكها البائع أو البيع على المكشوف أو البيع القصير، لما يترتّب على ذلك من بيع الإنسان ما لا يملكه المنهي عنه شرعًا؛

*لا يجوز إبرام عقود المبادلات والمستقبليات والخيارات على الأسهم لما تتضمّنه من محاذير شرعية عديدة.

*لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقودًا فقط، سواء في فترة الاكتتاب أو بعد ذلك، قبل أن تبدأ الشركة نشاطها أو عند التصفية إلاّ بالقيمة الاسمية وبشرط التقابض؛

*لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها ديونًا فقط إلاّ بمراعاة أحكام التعامل بالديون.

ثانيًا: دور أسهم الشركات الإسلامية في تطوير سوق الكويت للأوراق المالية

تحتل الشركات الإسلامية المدرجة بسوق الكويت مكانةً هامّةً ولها الدور البارز في تنشيط هذه السوق، ذلك أنّها تمثّل حوالي ثلثي إجمالي الشركات المدرجة، كما تحوز تداولات أسهمها على اهتمامٍ كبير من المستثمرين.

1. أهمية ومكانة الشركات الإسلامية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية: تُصنّف الشركات المدرجة في السوق المالية الاسلامية من وجهة نظر شرعية الى ثلاثة أصناف: شركات إسلامية تتعامل وفقًا للشريعة الاسلامية وذلك من خلال النص على ذلك في النظام الأساسي، وشركات أسهمها متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، وشركات أسهمها غير متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، ومن بين الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها 199 شركة خلال سنة 2015، يوجد منها 60 شركة نظامها الأساسي إسلامي تمثّل حوالي 30% من إجمالي السّوق، و72 شركة متوافقة مع متطلبات التداول الشرعية، تشكّل 36 %من عدد شركات السوق، وهي موزّعة على كافة قطاعات السوق، فإذا ما تمَّ جمع الإسلامية والمتوافقة نجد أنّ السّوق الإسلامي يستحوذ على نسبة ما يقارب 66 % من مجموع الشركات المدرجة بالسوق، وهو يعطي نقطة قوة للشركات الإسلامية لتقترب من إمكانية إنشاء بورصة إسلامية كويتية خاصّة.

ولقد ضمّت كل قطاعات السوق الثلاثة عشر بدون استثناء شركات إسلامية أو موافقة للشريعة، اختلف عددها ووزنها النسبي من قطاع لأخر، ومن المتوقّع أن تشهد سوق الكويت إدراج المزيد من الشركات الاسلامية، وهو الأمر الذي يؤكّد أنّ الغلبة ستكون لأسهم هذه الشركات، خاصةً وأنّ معظمها من الشركات القيادية المدرجة في قطاع الاستثمار الّذي يعتبر المحرّك لأداء السوق الإسلامية، بسبب دخول هذه الشركات في مشروعات محلية وإقليمية تتجاوز قيمتها مئات الملايين.

2 – نشاط تداول أسهم الشركات الإسلامية والمتوافقة: بالإضافة إلى أنّ الشركات الإسلامية تشكّل النسبة الغالبة من إجمالي السوق، فقد كان لها كذلك دور كبير ومهم في التأثير على نشاط التداول في سوق الكويت

شكل رقم(01): الوزن النسبي للشركات الإسلامية والموافقة للشريعة والتقليدية المدرجة بسوق الكويت خلال سنة 2015

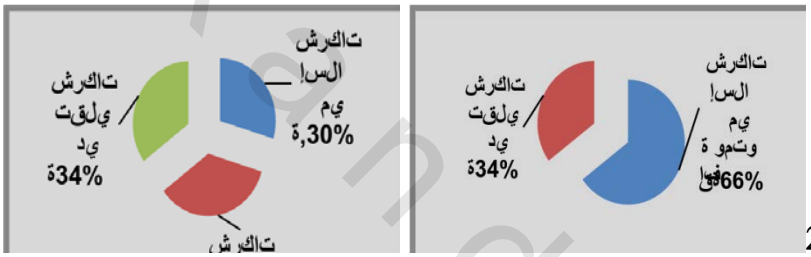

المصدر: بالاعتماد على النشرة الشرعية لبنك الأهلي المتحد، متوفر على:
www.aubtrade.com.kw/Al_Mutahed_Kuwait_Islamic_Filter.pdf

obeikandi.com

شكل رقم (02): نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال سنة 2015

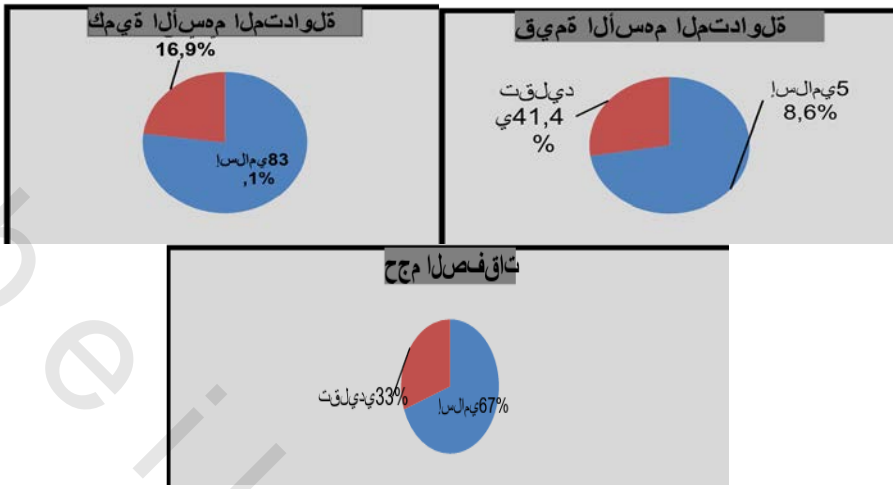

المصدر: - بالاعتماد على:النشرة الشرعية لبنك الأهلي المتحد، متوفر على الرابط: www.aubtrade.com.kw/Al_Mutahed_Kuwait_Islamic_Filter.pdf- التقرير السنوي لسنة 2015، سوق الكويت للأوراق المالية، متوفر على الرابط: www.kse.com.kw/A/KSE

لقد استحوذت أسهم الشركات الإسلامية والموافقة لأحكام الشريعة على حوالي 1،83% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة، بقيمة إجمالية بلغت 603،32 مليون سهم وذلك على حساب الأسهم التقليدية التي لم تتعد نسبة كمية أسهمها المتداولة سوى 9،16% من مجمل السوق، وقد شملت التداولات الأسهم الإسلامية في كافة قطاعات السوق، وفي ما يتعلّق بحجم السيولة، فقد استحوذت أسهم الشركات الإسلامية والموافقة لأحكام الشريعة على أكثر من 6،58% من إجمالي قيمة التداول، أي بنحو 2180 مليون دينار، في حين لم تبلغ قيمة تداول أسهم الشركات التقليدية سوى 41% من مجمل قيمة التداول، كما أنّه ومن مجمل الصفقات التي تمّ تنفيذها بسوق الكويت للأوراق المالية خلال سنة 2015، استحوذت الشركات الاسلامية والموافقة على حوالي 67% منها، أي ما يعادل 816،604 ألف صفقة، في حين كانت 33% من الصفقات من نصيب الشركات التقليدية، وقد شملت الصفقات المنفّذة على الأسهم الإسلامية جميع قطاعات السوق دون استثناء.

3 - القيمة السوقية لأسهم الشركات الإسلامية: لقد بلغت القيمة السوقية للشركات الإسلامية فقط، أي التي تتعامل وفقًا للشريعة من خلال النص على ذلك في نظامها الأساسي سنة 2007 نحو 565،11 مليار دينار، تستحوذ على نسبة 5،20% من إجمالي قيمة السوق، ارتفعت سنة 2011 إلى حوالي 26% من إجمالي قيمة السوق، في حين بلغت منتصف 2013 نحو 22% من إجمالي قيمة

السوق التي بلغت نحو 049،30 مليار دينار، وهو ما يؤكّد أهمية ومكانة وثقل الأسهم الإسلامية في التأثير على أداء سوق الكويت، فضلاً عن الإقبال الكبير الذي تشهده الأسهم الإسلامية من جانب المستثمرين الأفراد والصناديق والمحافظ الاستثمارية.

وممّا سبق يتّضح أنّ دولة الكويت تمتلك وتزخر بمستثمرين يفضّلون العمل المالي الإسلامي على نظيره التقليدي، وهو ما يدل على أنّه خلال السنوات المقبلة ستزداد نسبة الإقبال على أسهم الشركات الإسلامية في السّوق، ممّا يعزز وضع الكويت التي تحتضن ثاني أنشط أسواق المال في المنطقة، وعليه يمكن القول أنّ الشركات المالية الاسلامية وخلال الفترة المقبلة، سيكون لها الدور الأساسي والقيادي في الأسواق المالية العربية خصوصًا والإسلامية عمومًا وبما يشكل ثقلاً مؤثرًا على أدائها ونشاطها.

المحور الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط وتفعيل الأسواق المالية

تمثّل الصكوك الإسلامية عنصراً أساسيًا ورئيساً لسوق رأس المال الإسلامي وإحدى الأدوات المالية الإسلامية التي سيكون لها دور مهم في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية خاصّةً في الدول الإسلامية.

أوّلاً : أهمية إدراج الصكوك الإسلامية في تفعيل وظيفة الأسواق المالية

تتّضح الأهمية الكبيرة للصكوك الإسلامية المدرجة في بورصات الأوراق المالية في النقاط التالية:

1-إنّ ابتكار وتداول الصكوك الإسلامية في بورصات الأوراق المالية، له دور مهم في خلق فرص الاستثمار وتوجيه المدخرات إلى مختلف قنوات الاستثمار، وهو ما يُعد أمرًا حيويًا لدفع النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد؛

2-تقدّم الأدوات الاستثمارية المعتمدة على الصكوك الإسلامية التي يمكن تداولها في البورصات بديلاً قريباً للمعاملات المصرفية، فهي تعتبر أكثر إغراء للمدخرين ومصدرًا أفضل لتمويل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين؛

3-إنّ تنوّع وتعدّد الصكوك الإسلامية يسمح بتوسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق، التي تشمل: صكوك الشركات والمؤسّسات، صكوك المصارف الإسلامية، الصكوك الحكومية، على تنوّع في أشكالها.

4-إنّ إدراج الصكوك الإسلامية وتداولها في بورصات الأوراق المالية من شأنه توسيع قاعدة المؤسّسات المشتركة في الأسواق المالية والتي تتعامل في الصكوك الإسلامية إصداراً وتداولاً؛

5-تُعد الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات الواعدة والبديل الشرعي للسندات التقليدية، ويمكن أن تساهم وبشكلٍ كبير في تطوير عمل المصارف الإسلامية وتساعد في اندماجها في النظام المالي العالمي، من خلال تداول الصكوك الإسلامية في الأسواق المحلية والدولية؛

6-إنّ تبنّي خطط التنمية الاقتصادية يستدعي ضرورة العمل على التوسّع في إصدار الصكوك الإسلامية وخلق سوق ثانوي لتداولها، بما يساهم في تعظيم وتوطين المدخرات وتوسيع دائرة الاستثمار؛

7-زيادة كمية ونوعية الصكوك الإسلامية سيؤدّي إلى ارتفاع كفاءة السوق المالية لما يترتب عليها من تعميق السوق واتّساعه، حيث ستزداد كميات التداول لهذه الصكوك، ويكون من صالح السوق المالية تنوّع إصدار الصكوك والتعامل بها في تغطية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية..

ثانيًا: واقع الصكوك الإسلامية المدرجة في الأسواق المالية

إنّ عملية إدراج وتداول الصكوك الإسلامية لها دور مهم في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية، ولذلك فإنّ الأسواق المالية العالمية تتنافس للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الصكوك، وعليه وفي سنة 2015، فقد احتل سوق دبي المالي المركز الأوّل في إدراج الصكوك الإسلامية بقيمة 7،36 مليار دولار، تليه في المرتبة الثانية بورصة ماليزيا بمبلغ 6،26 مليار دولار، ثمّ تأتي بورصة إيرلندا في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الصكوك المدرجة فيها نحو 5،25 مليار دولار، ثم بورصة لندن بقيمة 25 مليار دولار.

شكل رقم (03): إجمالي الصكوك المصدرة عالميا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 (مليار دولار)

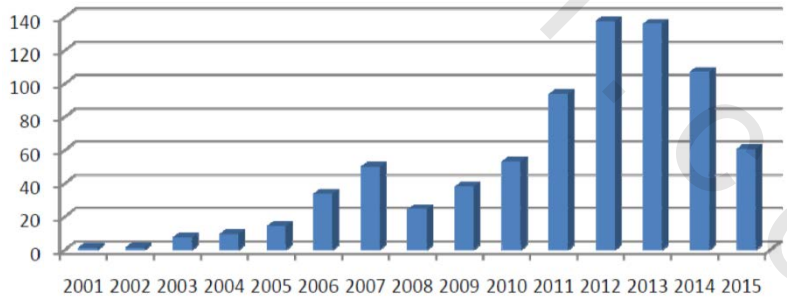

Source:- International Islamic Financial Market، **"A comprehensive study of the global Sukuk Market"**، Third edition، March 2016، p:05.

لقد بلغ إجمالي الصكوك المصدرة عالميا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 حوالي 737 مليار دولار، إلاّ أنّه ومن إجمالي الصكوك المصدرة عالميًا من سنة 2001 إلى غاية 2012، والتي تُقدَّر بنحو

426 مليار دولار وبعدد إصدارات بلغ 2923 إصدار، فإنّ 23 % منها فقط تمَّ إدراجها خلال هذه الفترة، حيث وصلت القيمة الإجمالية المتراكمة للصكوك المدرجة وعددها 224 صكاً إلى 26،100مليار دولار، وبالتالي فإنّ حوالي 77% من الصكوك وعددها 2570 صكاً، التي تم إصدارها في هذه الفترة، غير مدرجة وتفوق قيمتها 296 مليار دولار.

ورغم أنّ ماليزيا سيطرت وبقوّة على إصدارات الصكوك خلال هذه الفترة، إلاّ أنّه ومن مجمل الصكوك المصدرة والبالغ عددها حوالي 1408 صك وقيمتها نحو 183مليار دولار، تمّ إدراج 46 صك فقط تمثّل نحو 03% من عدد الصكوك القابلة للتداول والتي لا تمثّل سوى 12% من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة، ويعود سبب ضعف عدد وحجم الصكوك المدرجة مقارنةً بالصكوك المصدرة في ماليزيا إلى الحجم الكبير للصكوك غير القابلة للتداول شرعًا، في حين بلغ عدد الصكوك المدرجة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً في نفس الفترة نحو 58 صك بقيمة 8،41 مليار دولار من مجمل 91 صك بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 2،62 مليار دولار.

ثالثًا: معوّقات تطوّر الأسواق الثانوية للصكوك الإسلامية

إنّ عملية إصدار وإدراج وتداول الصكوك الإسلامية تكتنفها بعض العراقيل والصعوبات التي تحول دون نجاحها وانتشارها بالدرجة التي هي عليها السندات التقليدية، وتتمثّل أهم هذه المعوّقات في:

1. صغر حجم السوق الأوّلية للصكوك الإسلامية مقارنةً بسوق السندات التقليدي، وهو ما يُساهم إلى حدٍ كبير في ضعف نسبة التداولات المسجّلة على مستوى الأسواق الثانوية للصكوك؛

2. أغلب الصكوك المصدرة غير قابلة شرعًا للتداول في الأسواق المالية إلاّ بتوفر شروطٍ معيّنة، وخاصّة منها صكوك المرابحة التي تصدّرت الصكوك المصدرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2015 بقيمة 684،45 مليون دولار أو ما يمثّل حوالي 25% من إجمالي قيمة الإصدارات؛

3. انتهاج استراتيجية "**الشراء والاحتفاظ**" من قِبل شريحة كبيرة من المستثمرين، ممّا يؤدّي إلى انخفاض أحجام التداول على الصكوك عالمياً ممّا يؤثّر سلبًا على سيولة الأسواق الثانوية لها، **وذلك لأسباب أهمّها:**

1-إنّ جاذبية الصكوك تدفع المستثمرين لتفضيل هذه الأداة والاحتفاظ بها باعتبارها أداة استثمارية شرعية ذات عائد مستقر وشبه ثابت مقارنة ببدائل التوظيف الأخرى المتاحة في الأسواق الثانوية؛

2-إنّ درجة تعقيد هيكلة الصكوك الإسلامية كان سببًا في صعوبة تقييمها بالنماذج الكمية المشتركة، إذ يتطلّب تقييم الصكوك إجراء تحليل دقيق للأصول الحقيقية وللتدفق النقدي المتأتي منها، وبالتّالي فمن الصعب اكتشاف واغتنام المتداولين لفرص بيع الصكوك في السوق الثانوية؛

3-تباين الآراء الفقهية في بعض أنواع الصكوك، ونقص الشفافية حول طبيعة ملكية الأصول واسترجاع الحقوق في حالة تخلّف أو عجز الجهات المصدرة عن السداد، تُعد من بين الأسباب التي تنفر المستثمرين وتدفعهم للاحتفاظ بالصكوك التي يتملّكونها إلى غاية تاريخ استحقاقها؛

4. هيمنة الإصدارات القصيرة والمتوسطة الأجل على النسبة الأكبر من الإصدارات، بسبب تفضيل المؤسّسات والمستثمرين الأدوات التمويلية قصيرة الأجل، وهو ما يُساهم إلى حد كبير في ضعف نمو السوق الثانوية للصكوك؛

5. تحتاج سوق التداول إلى تنشيطٍ من قبل الشركات والصناديق ذات السيولة الكبيرة، والتي عادةً ما يفضّل مدراءها الاستثمارات المستقرة والطويلة الأجل التي تمثّل العمود الفقري للأسواق الثانوية للسندات، ولا يولون أهمية كبيرة للأسواق الثانوية للصكوك بسب قلّة الصكوك طويلة الأجل.

رابعًا: سُبُل وإجراءات تطوير الأسواق الثانوية للصكوك الإسلامية

من أهم العوامل الأساسية التي تساعد في نجاح تجربة إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها وانتشارها وتطوير سوقها الثانوية، يمكن ذكر ما يلي[0]:

1. وجود سوق ثانوي متكامل ومتطوّر يتم فيه تداول الصكوك الإسلامية، مع ضرورة العمل على نشر الوعي والترويج والدعاية اللّازمة للصكوك الإسلامية؛

2. ضرورة وجود بنى تشريعية تنظّم عمل الصكوك الإسلامية، مع محاولة سن القوانين اللّازمة لتخفيض الضرائب على معاملات بيع وشراء الصكوك للمساعدة على تنشيط الأسواق الثانوية للصكوك؛

3. ضرورة الالتزام بالقرارات الفقهية في ما يتعلّق بإصدار الصكوك الإسلامية، والعمل على وضع وتبنّي معايير شرعية موحّدة متّفق عليها دولياً؛

4. قيام وكالات تصنيف إسلامية بتقييم وتصنيف الصكوك الإسلامية المصدرة، مع ضرورة توسيع نطاق الإدراج المزدوج للصكوك لتوسيع انتشارها في مختلف الأسواق الثانوية خاصّةً فيما بين الدول الإسلامية؛

5. إعداد مؤشر **Yield curve** يتم بموجبه تحديد القيمة الحقيقية للصكوك الإسلامية المصدرة، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات موثوقة للصكوك، مثل: "مؤشر داو جونز للصكوك" و"مؤشر تومسون رويترز العالمي للصكوك"؛

6. العمل على تدريب وتوفير الكوادر البشرية المؤهّلة العاملة في مجال الصكوك الإسلامية.

7. قلّة ومحدودية الصكوك المدرجة والمعروضة في الأسواق المالية سيُوسّع من فئة المستثمرين الذين ينتهجون استراتيجية "**الشراء والاحتفاظ**"، وهو ما يُؤدّي الى إضعاف حجم السوق الثانوية، ولذلك ينبغي على الجهات المصدرة تنويع إصدارات الصكوك من حيث:

*تنويع إصدارات الصكوك الإسلامية من حيث الآجال؛

*تنويع إصدارات الصكوك الإسلامية سواء من حيث العوائد أو من حيث مقدار المخاطر التي يكون المستثمر على استعداد لتحمّلها.

*وعمومًا، ورغم أنّ سوق الصكوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي قد تبطئ من وتيرة نموّها وتطوّرها، إلاّ أنّه من المتوقّع أن تشهد سوق الصكوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية على حد السّواء رواجاً كبيراً خلال السنوات القادمة، خاصّةً مع توجّهات دول المنطقة لإصدار تشريعات تسمح للمؤسّسات المالية الإسلامية بإصدار صكوك إسلامية، ممّا يبشّر بمستقبل واعد للسوق الثانوية للصكوك الإسلامية.

خاتمة:

أنّ نجاح وتطوّر الأسواق المالية الإسلامية يعتمد اعتمادًا وثيقًا على مدى توفّر وتنوّع الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيها، إلاّ أنّ الأسواق المالية عمومًا تعاني من قلّة ومحدودية هذه الأدوات، وهو ما يستدعي ضرورة توافر العديد من المتطلّبات والإجراءات اللاّزمة، والتي تمكّن هذه الأدوات التي تتّفق وأحكام الشريعة إصدارًا وتداولاً من القيام بدورها بفعّالية ووِفق ما نُظِّر لها، ومن أهمّها يمكن ذكر ما يلي:

1-ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تختص بتأسيس السوق المالية الإسلامية وتنظّم إجراءات التعامل فيها، حتّى لا تتعرّض للمقامرات والمضاربات التي تؤدّي إلى الانحراف بالمدخرات عن الاستثمار في المشروعات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية؛

2-ضرورة إصدار التشريعات اللاّزمة ووضع وصياغة قوانين متكاملة من قبل الدول الإسلامية، للتعامل مع الأدوات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إصدارًا وتداولاً؛

3-ضرورة إنشاء مراكز متخصّصة تتكفّل بإدارة وتنظيم الأدوات المالية الإسلامية ووضع معايير فنية موحدة بين كافة المؤسسات المالية الإسلامية، مع ضرورة إعداد البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات في قضايا المعاملات المالية المعاصرة لتقييمها وبيان الحكم الشرعي لها لتعديلها أو إيجاد البدائل الشرعية لها؛

4-ضرورة توحيد الفتاوى والمعايير المحاسبية تلبيةً لمقتضيات التعامل في السوق المالية الإسلامية؛

العمل على تقديم دورات تدريبية وورشات عمل خاصّة للعاملين والمتعاملين في الأسواق المالية في الدول الإسلامية، مع ضرورة الاهتمام بتأسيس معاهد خاصّة للتدريب لغرض تطوير الكوادر البشرية، ويمكن في هذه الحالة الاستعانة ببعض الخبراء من الدول ذات التجربة في هذا المجال.

obeikandl.com

اثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري

The impact of the use of tourism promotion through the Internet to determine the tourist destination of the Algerian tourist

بن حملاوي نونة

جامعة الجزائر3

Ben Hamlawi Nona

Algeria3 University

ملخص

تعتبر خدمة الانترنت وسيلة جد مهمة في توجيه سلوك السائح نظرا للدور الذي تقوم به في التعريف والترويج للمنتج السياحي ومساعدته في تحديد وجهته السياحية. وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الترويج السياحي، عبر الانترنت، على تحديد الوجهة السياحية للسائح. ولهذا تم توزيع استبيان على عينة من السياح لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ولقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغيرين إذ يوجد تأثير كبير للانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح عن طريق عناصر المزيج الترويجي الإعلان والدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات الدخل والوظيفة ومتغير العمر، فيما لم تكن هناك فروق بالنسبة لبقية المتغيرات الأخرى المتمثلة في المستوى التعليمي والجنس.

الكلمات المفتاحية: الانترنت، الوجهة السياحية، الترويج عبر الانترنت

Résumé

Le service internet est considéré comme un moyen très important pour guider le comportement des touristes، en raison du rôle qu'il joue sur la définition، la promotion du produit touristique et lui aider à déterminer sa destination touristique. Par conséquent، cette étude vise à étudier l'impact de l'utilisation de la promotion touristique par Internet pour déterminer la destination du touriste. Pour cela un questionnaire a été distribué à un échantillon de touristes، pour collecter les données sur les variables de l'étude. Les résultats montrent l'existence d'une corrélation entre les deux variables، où il y a une grande influence du service internet sur la détermination de la destination touristique des touristes par le mix promotionnel qui sont la publicité، les relations publics، la promotion des ventes et le marketing direct. Les résultats ont également montré la présence des différences statistiquement significatives pour les variables revenus، la fonction et le variable âge، alors qu'il n'y avait pas de différence pour le reste des variables niveau d'instruction et le sexe.

Mots clés: Internet، destination touristique، la promotion en ligne

openkandil.com

مقدمة

لقد طرأت تحولات كبيرة على المجتمع و الاقتصاد بسبب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات من تطور ونمو وتكامل وتعقيد. فقد أصبح الحاسوب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر والآني رغم تباعد المسافات بينها. وهذا التواصل يتحقق عبر شبكات عالمية أهمها الانترنت.

إن قطاع السياحة هو من بين القطاعات الاقتصادية العالمية الأكثر استخداما لفكرة الأعمال الإلكترونية وتطبيقاتها وغالبا ما يطلق على الترويج السياحي عبر شبكة الانترنت بالسياحة الإلكترونية (E-Tourism). ويضم قطاع السياحة العديد من الشركات منها (الفنادق، وشركات الطيران، ومنظمو الرحلات، و وكالات السياحة والسفر، إضافة إلى ذلك السياح أنفسهم). وبذلك أصبحت تكنولوجيا الانترنت جزءا أساسيا من هيكل هذه الصناعة.

فالتطور السريع الذي حصل في مجال الخدمات السياحية جعل المنظمات السياحية تتبنى استخدام شبكة الانترنت من أجل تحقيق أهدافها التسويقية و المتمثلة في التعريف بمنتجاتها و تقديم خدماتها السياحية وضمان جودتها للزبائن لزيادة نصيبها من الحركة السياحية الدولية التي تشهد نموا مستمرا

ومن هنا أصبح بإمكان السائح الحصول على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها عن المنتج السياحي من خلال شبكة الانترنت، إذ بإمكانه إجراء العديد من المقارنات بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الأنسب منها دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان إلى آخر، وتحديد وجهته السياحية وتصميم البرنامج السياحي الذي يرغب فيه دون التقيد ببرنامج مُعد سلفاً ووفقاً للتكلفة التي يستطيع دفعها .

لذلك فالتحدي الذي تواجهه المنظمات السياحية ليس هو ثورة المعلومات، بل هو ضعف السياسات الترويجية السياحية المستندة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في المزيج الترويجي السياحي المتمثل في البيع الشخصي والإعلانات والعلاقات العامة والدعاية وتنشيط المبيعات.

مشكلة الدراسة: تأتي هذه الدراسة للمساهمة في توضيح أثر استخدام الانترنت من أجل تحديد الوجهة السياحية للسائحين. إن السؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو:

" ما مدى استخدام الانترنت من طرف السائح الجزائري كأداة في تحديد وجهته السياحية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال المتعلق بمشكلة الدراسة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للترويج السياحي عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تتفرع فرضيات فرعية كالتالي:

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للإعلان عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للدعاية عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للعلاقات العامة عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للتنشيط المبيعات عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للتسويق المباشر عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنه كونها تتناول تكنولوجيا ثورة المعلومات (الانترنت) التي تعد إحدى أهم الأعمدة في مجال الاقتصاد العالمي، ودورها المهم في الترويج للسياحة وتلبية احتياجات السياح على المستوى المحلي والعالمي لاجتذاب أكبر عدد من السياح. و تبرز كذلك أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لقطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا اقتصاديا فعالا يساهم في التنمية الاقتصادية، حيث يشكل هذا القطاع جزءا أساسيا من الدخل القومي ومصدرا من مصادر توفير العملة الأجنبية. ويساهم بشكل كبير في النهوض بالمشروعات التنموية بصفة عامة والعمل على خلق فرص للعمل. فلابد من الاهتمام بهذا القطاع لجذب السياح وإشباع رغباتهم خاصة وأن طرق التسويق السياحي في تغير مستمر نظرا للتطور والتقدم التكنولوجي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الانترنت وبيان أهميته والتعريف بالأثر الذي يحدثه تطبيق هذه التكنولوجيا على توجيه السياح، من خلال الكشف عن السياسة الترويجية لعناصر الترويج السياحي المتمثلة في الإعلانات والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات وتقديم النتائج الإيجابية التي تتحقق للسياح من استخدام الانترنت.

اولا_الإطار النظري

1_الانترنت: هي شبكة عالمية تربط الشبكات المنتشرة عبر العالم ببعضها البعض عن طريق خطوط الهاتف والأقمار الصناعية. تعود بدايات هذه الشبكة إلى عام 1969 عندما طرحت وزارة الدفاع الأمريكية مشروعها الخاص بتبادل المعلومات مع مراكز البحث العلمي في مختلف أرجاء العالم عن طريق

خطوط الهاتف، حيث كانت جامعة كاليفورنيا أول من ساعد في تطوير هذا المشروع، وأطلقت عليه تسمية (Arpanet). وقد وصل عدد مراكز البحث العلمي المرتبطة ببعضها عن طريق هذه الشبكة في عام 1971 إلى (15) مركزا [1].

ولقد برز التفكير في استخدام الإنترنت في الترويج السياحي لأول مرة عام 1999 من خلال الدراسة التي عرضتها منظمة السياحة العالمية في اجتماع الجمعية العامة في (سانتياغو) بتشيلي، والتي ركزت على إمكانية استخدام الانترنت في ترويج منتوجات وجهات السفر واستخدام طريقة تعاونية ما بين القطاعين العام والخاص لإبراز وجهات السفر والمشاريع الصغيرة.

أصبح الانترنت المصدر الأول للمعلومات عند التخطيط للسفر وقضاء الإجازات في الدول المتقدمة، متفوقا بذلك على الوسائل التقليدية [2]، مثل إعلانات وكالات السياحة وبرامج التلفزيون، وإعلانات الصحف والمجلات. وأصبح بإمكان السائح الحصول على معلومات سريعة ودقيقة وشاملة عن البيئة المحيطة لمساعدته في عملية اتخاذ القرار، خاصة مع التغير في الخدمات السياحية و التغير في الطلب على السياحة، إضافة إلى الشركات السياحة المتعددة و المتنوعة.

يمكن الانترنت السائح التعرف على المنتجات السياحية وطلب المعلومات وشراء المنتجات والخدمات السياحية في أي وقت وأي مكان، كما تسمح خدمات الانترنت للمسافرين بشراء خدماتهم ومنتوجاتهم بسهولة[3].

2_ التسويق السياحي عبر الانترنت: من الصعوبة تحديد معنى واضح و دقيق لمصطلح التسويق عبر الانترنت، ذلك لأن الكثير من الشركات تقوم بأداء العديد من النشاطات المختلفة التي يمكن أن توصف بأنها نشاطات تتم بواسطة الانترنت. ولقد عرف بوك وسين التسويق عبر الانترنت بأنه نظام لبيع المنتوجات والخدمات إلى الجمهور المستهدف، الذي يستخدم الانترنت والخدمات التجارية على الخط Internet and commercial online services باستخدام الوسائل والخدمات على الخط بأسلوب إستراتيجي متماسك مع برنامج التسويق العام في المؤسسة[4] .أما بلاتبورغ ودايتون فقد أطلقا عليه التسويق التفاعلي لأنه يتضمن عملية الاتصال التفاعلية الفورية بين المستهلكين ومزودي المحتوى الذي يتيح معرفة حاجات المستهلك ورغباته غير المشبعة و إجراء التعديلات لإشباعها[5]. وعليه فالتسويق السياحي عبر الانترنت يشمل تطبيقات الانترنت المختلفة في أنشطة التسويق السياحي، لاسيما التطبيقات المتعلقة بتخطيط المنتج وتنفيذه وتسعيره وترويجه وتوزيعه بهدف خلق تفاعلات وعلاقات مباشرة وغير مباشرة بين المؤسسة وأسواقها بما يضمن تحقيق أهدافها. فالتسويق بات أحد الموارد الهامة

للدول. فقد بينت دراسة صدرت حديثا عن منظمة السياحة العالمية أن الشركات السياحية التي تمارس التسويق عبر الانترنت تتمتع بالقدرة على الوصول إلى كافة أرجاء العالم، وذلك بأقل تكلفة من طباعة المنشورات والصور المتعلقة بالأماكن السياحية، كما يساهم في زيادة حجم المبيعات، ومنه تنبع أهمية الاعتماد على الانترنت في التسويق السياحي مقارنة بالتسويق التقليدي من النقاط التالية:

- يؤدي التسويق عبر الانترنت إلى توفير الوقت واختصار بعض خطوات العملية التسويقية وخاصة موقع الانترنت المتاح للسياح كل الأيام والأوقات. فهو يساهم في إيصال المعلومات على مدار الوقت للمعلنين بالعمل 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع دون تكاليف إضافية.
- طبيعة الانترنت التفاعلية تمكن المنشآت السياحية في تحديث المعلومات التي يجرى تزويدها للسياح، إضافة إلى تبادل الآراء بين زوار الموقع مما يزيد إهتمامهم و إرتباطهم به.
- يستفيد مستخدم الانترنت من التحكم في عملية الشراء عبر الانترنت، فهي توفر له معلومات وخيارات، مما يزيد من براعته وقدرته على الحصول على خدمات أفضل، أي أنها حولت موازين القوى من رجل التسويق إلى السائح الذي أصبح على بعد كبسة زر من عدد هائل من المنافسين[6]
- إن الترويج السياحي عبر الانترنت يساعد المنظمة السياحية في إيجاد سائح /مستهلك بسرعة وسهولة من خلال مواقع الويب أو الأنشطة أو المزيج الترويجي كالإعلان والبيع الشخصي والعلاقات العامة وترويج المبيعات.

ولهذه الأسباب يزداد الإقبال على الانترنت يوما بعد يوم، إذ أصبح السائح من منزله يخطط لجولته السياحية دون التحرك من مكانه.

3_الترويج السياحي عبر الانترنت :تكمن أهمية استخدام الانترنت في الترويج السياحي من خلال قدرته الواسعة على الوصول إلى الأسواق السياحية المختلفة بصورة تختصر الكثير من الجهد والوقت والمال، وبأساليب ترويجية بالغة التأثير والفاعلية تزيد من المنافسة لاجتذاب أكبر عدد من السائحين. ومن عناصر الترويج عبر الانترنت نذكر مايلي:

3_1_الإعلان عبر الانترنت: يشكل الإعلان أهم عنصر من عناصر المزيج الترويجي والإعلان عبر الانترنت، إذ يعتبر فضاء مدفوع الثمن Paid for space على الموقع الشبكي أو على شكل بريد إلكتروني[7]. لقد تزايد اعتماد الشركات على الانترنت في إيصال رسائلها الإعلانية لجمهورها وهذا لانخفاض تكلفته والتخلص من محددات الوقت، إذ يرتبط وقت دخول المتصفح بالوقت الذي يجري فيه الإعلان، إضافة إلى ذلك سهولة وسرعة تغيير الإعلان.

3_2_ الدعاية عبر الانترنت: تقسم الدعاية السياحية إلى الدعاية السياحية الداخلية حيث توجه للسائح عن طريق التركيز على تحسين نوعية المنتوج داخل البلد وإرضاء الأذواق كافة وكذلك حسن معاملة السائح من قبل المواطنين، وهذا النوع من الدعاية السياحية غير المباشرة أنفع من الدعاية المباشرة إذ يعود السائح بانطباع حسن عن البلد المزار. والدعاية السياحية الخارجية إذ يقدم هذا النوع الصورة الجذابة والمتكاملة عن البلد إلى الأسواق السياحية، أي تقديم العرض السياحي وإيجاد طلب لذلك العرض عبر وسائل الإعلام وشبكات الانترنت .

3_3_ العلاقات العامة عبر الانترنت: تستخدم العلاقات العامة لبناء صورة ذهنية لدى الجماهير المختلفة حيث تقوم المؤسسة بتزويد وسائل الإعلام المختلفة بكافة نشاطاتها وفعالياتها، وبتوفير المعلومات عن المؤسسة على الشبكات (جديدها، منتوجاتها، خدماتها) التي تمثل إستراتيجية جذب للصحافيين الذين يأتون بأنفسهم للبحث عن المعلومات بسرعة والتي تتميز بالدقة والحداثة، وهذا بدوره يعزز صورة المؤسسة أمام الجمهور[8]. وعلى ضوء ذلك أصبحت المؤسسات العالمية تخصص مواقع شبكية لعرض نشاطاتها كما تقوم بالاتصال بزبائنها وإرسال المعلومات وأخذ آرائهم مما يجعلهم يشعرون وكأنهم ينتمون للمؤسسة ويعملون لحسابها ويدافعون عنها وينشرون الأخبار الجيدة عنها.

3_4_ التسويق المباشر عبر الانترنت: التسويق المباشر يعد من أكثر الأدوات الترويجية لمزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة التي وظفت شبكة الانترنت لخدمة أهدافها إذ يتمثل في كافة الاتصالات التسويقية المباشرة مع عملاء مستهدفين من المنظمة بهدف توليد استجابتهم بصورة فورية أو سريعة وبناء علاقات فورية معهم. ومن أشكال التسويق المباشر عبر الانترنت الكتيبات المصورة على شبكة الانترنت والتي تتيح استخدام تقنيات الطباعة والألوان وإعطاء وصف تفصيلي أكثر وضوحا عن المنتوج السياحي ومواصفاته. بالإضافة إلي البريد الصوتي حيث يستخدم للوصول إلى السياح المستهدفين من خلال إرسال رسالة شفهية على الانترنت من المؤسسة إلى السائح يمكن سماعها[9].

3_5_تنشيط المبيعات عبر الإنترنت: تقدم المؤسسات حوافز ومكافآت للسياح المتوجهين لبلدها من خلال الانترنت. بالإضافة إلى المسابقات الموجودة على المواقع الإلكترونية وتخفيض الأسعار وغيرها من أساليب تنشيط المبيعات.

ثانيا_ منهجية الدراسة

1_جمع و تحليل البيانات : اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باتباع أسلوب الدراسة النظرية من خلال الاستفادة من المراجع لبناء الإطار النظري عن طريق البحث المكتبي والإستعانة

بشبكة الانترنت. بالإضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات عن طريق الاعتماد على الاستبيان الموزع على السياح الذين تسنى لهم القيام بجولة سياحية خارج الوطن. والتحليلي بالاعتماد على التحليل الإحصائي بهدف التعرف على ممارسات الانترنت من قبل السياح في تحديد وجهتهم السياحية.
فيما يخص الاستبانة للتأكد من سهولة عباراتها و قدرة السياح على فهمها، قمنا أوّلا بتوزيعها على فئة مكونة من 10 أفراد واستبعدنا بذلك العبارات غير المفهومة وعوضناها بأخرى مناسبة.
تتكون الاستبانة من 24 عبارة مقسمة إلى معلومات خاصة بالسائح، وعبارات حول عناصر الترويج السياحي عبر الانترنت كالإعلان، الدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر. هذا وقد تم استخدام سلم ليكرت بخمس نقاط يمتد من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة.
أما عن عينة الدراسة، فقد تم توزيع 120 استمارة استبيان في مدينة قسنطينة بمطار محمد بوضياف، وتعتبر العينة قصدية وغير احتمالية، باعتبار أن المجيب يجب أن يستجيب لشرط لازم وهو تعوده على استعمال خدمة الانترنت، وتمكنا من استرجاعها كلها. أما عن تحليل البيانات فهو مبين في العنصر الموالي.

2_تحليل نتائج الاستبيان

2_1_ اختيار التوزيع الطبيعي Kolmogorov.Smirnov:

سنعرض اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. والجدول رقم (01) يوضح نتائج الاختبارات لجميع فقرات الاستبيان وبالرجوع إلى مستوى الدلالة لجميع المحاور نجده مساويا ل 200،0 وهو أكبر من 05،0، وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

الجدول رقم (01):اختبار التوزيع الطبيعي

N مفردات العينة	عدد فقرات المحور	مستوى الدلالة
120	19	200،0

المصدر: مخرجات spss

2_2_صدق الاتساق البنائي الجدول رقم (02):معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان.

المحور	عنوان المحور	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
الأول	الإعلان عبر الانترنت	845،0	000،0
الثاني	الدعاية عبر الانترنت	862،0	000،0
الثالث	العلاقات العامة عبر الانترنت	754،0	000،0
الرابع	تنشيط المبيعات عبر الانترنت	737،0	000،0
الخامس	التسويق المباشر عبر الانترنت	941،0	000،0

المصدر: مخرجات spss

يبين الجدول أن كل معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 05،0 حيث أن مستوى الدلالة لكل محور هو 000،0 وهو أقل من 05،0 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل محاور الدراسة صالحة لما وضعت لقياسه.

2_3_ثبات فقرات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وتبين النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	محتوى المحور	عدد فقرات المحور	معامل ألفاكرونباخ
الأول	الإعلان عبر الانترنت	3	739،0
الثاني	الدعاية عبر الانترنت	3	789،0
الثالث	العلاقات العامة عبر الانترنت	3	600،0
الرابع	تنشيط المبيعات عبر الانترنت	2	663،0
الخامس	التسويق المباشر عبر الانترنت	8	865،0
جميع فقرات الاستبيان		19	926،0

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي معاملات الثبات فاقت النسبة المقبولة 60،0 فقد تراوحت بين 600،0 في حدها الأدنى و هي المحور الثالث و 868،0 في محورها الخامس و بلغ معامل الثبات الإجمالي 926،0 مما يدل على أن هذه المعاملات مرتفعة و مناسبة لأغراض الدراسة و هناك اتساق داخلي لأسئلة الاستبيان.

2_4_اختبار فرضيات الدراسة: نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار (t_test)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

_إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H1)، وبالتالي الفرضية البديلة (H0) مرفوضة.

_إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية نرفض الفرضية (H1)، وبالتالي الفرضية البديلة (H0) مقبولة.

_إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة أصغر من مستوى الدلالة (Sig) المعتمد (0،05) نقبل الفرضية (H1) .

_إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة أكبر من مستوى الدلالة (Sig) المعتمد (0،05) نرفض الفرضية (H1) .

نص الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى (H1) على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للإعلان عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

نص الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية (H2) على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للدعاية عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح"

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة H3 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للعلاقات العامة عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

_نص الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة H4 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 لتنشيط المبيعات عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

نص الفرضية الفرعية الخامسة: تنص الفرضية الفرعية الخامسة H5 على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0،05 للتسويق المباشر عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح".

و قد كانت نتائج التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):نتائج اختبار T-test للفرضيات الفرعية

الفرضيات	قيمة Tالمحسوبة	قيمةTالجدولية	(Sig-t)القيمة الاحتمالية	القرار
H1	088،10	9799،1	000،0	مقبولة
H2	455،6	9799،1	000،0	مقبولة
H3	651،3	9799،1	000،0	مقبولة
H4	939،9	9799،1	000،0	مقبولة
H5	209،9	9799،1	000،0	مقبولة
درجة المعنوية المعتمدة α=0.05 DF=N-1=119				

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أن قيم T المحسوبة تساوي على التوالي 088،10، 455،6، 651،3، 939،9، 209،9 و هي أكبر من قيمةT الجدولية و التي تساوي 9799،1،كما أن القيم الاحتمالية تساوي 000،0 وهي أقل من 05،0، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضيات الفرعية H1،H2، H3، H4، H5.

الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية (H1) على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=05،0 للترويج السياحي عبر الانترنت في تحديد الوجهة السياحية للسائح".

و قد كانت نتائج التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية

الفرضية	المحسوبةT قيمة	الجدوليةTقيمة	(Sig-t)القيمة الاحتمالية	القرار
H1	609،9	9799،1	000،0	قبول
درجة المعنوية المعتمدة α=0.05 DF=N-1=119				

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أن قيمة T المحسوبة تساوي 609،9 و هي أكبر من قيمةT الجدولية والتي تساوي 9799،1،كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 000،0 وهي أقل من 05،0، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة α=05،0 للترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح.

2_5_اختبار الفرق

2_5_1_اختبار الفروق بالنسبة للجنس: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها جنس المستجوبين.

الجدول رقم (06):اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

العنوان	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	ذكر	78	6923،3	57123،0	945،2	074،0
	أنثى	42	3383،3	72288،0	745،2	

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الدلالة يساوي 074،0 وهو أكبر من 05،0 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الجنس حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 05.،0

2_5_2_اختبار الفروق لمتغير العمر:الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها عمر المستجوبين.

الجدول رقم (07):اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة T قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	650،7	3	550،2	989،6	000،0
	بين المجموعات	320،42	116	365،0		
	المجموع	970،49	119	-		

المصدر: مخرجات spss

بما أن متغير العمر له أثر من خيارين فقد اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء المبحوثين لعينة الدراسة حول الترويج عبر الانترنت و دوره في تحديد الوجهة السياحية، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 000،0، وهو أقل من 05،0 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزي لمتغير العمر حول أثر استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 05،0.

2_5_3_اختبار الفروق بالنسبة للدخل: من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 000،0 وهو أقل من 05،0، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الدخل حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 05،0.

ونتائج اختبار إمكانية وجود فروق في أراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية مردها دخل المستجوبين مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم (08):اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الدخل

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةT قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	732،6	2	366،3	108،9	000،0
	بين المجموعات	238،43	117	370،0		
	المجموع	970،49	119	–		

المصدر: مخرجات spss

2_5_4_اختبار الفروق بالنسبة للمستوى التعليمي:الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية مردها المستوى التعليمي للمستجوبين.

الجدول رقم (09):اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبةT قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	208،2	2	104،1	704،2	071،0
	بين المجموعات	763،47	117	408،0		
	المجموع	970،49	119	-		

المصدر: مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 071،0 و هو أكبر من 05،0 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي حول أثر استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 05،0

2_5_5_اختبار الفروق بالنسبة لعنصر الوظيفة: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار إمكانية وجود فروق في آراء عينة الدراسة حول تأثير استخدام الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح مردها مهنة المستجوبين.

الجدول رقم (10):اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة T قيمة	مستوى الدلالة
أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري	داخل المجموعات	128،10	4	632،2	673،7	000،0
	بين المجموعات	444،39	115	348،0		
	المجموع	970،49	119	-		

المصدر: مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 000،0 وهو أقل من 05،0 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير المهنة حول أثر استخدام الانترنت في تحديد الوجهة السياحية عند مستوى دلالة 05،0.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعينة الدراسة:

_ وجود تأثير للترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح، فلخدمة الانترنت أهمية كبيرة حيث توفر للسائح كل المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها عن المنتوج السياحي وبذلك تلبي حاجاته ورغباته. فالمواقع الإلكترونية تحفز السائح على زيارة مناطق سياحية مختلفة بفضل الحملات الإعلانية و الدعاية والنصح والإرشاد التي توفره هذه المواقع.

_يوجد تأثير للإعلان عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح حيث يحفز الإعلان السائح على زيارة مناطق سياحية مختلفة.

_ يوجد تأثير للدعاية عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح لما توفره الدعاية من برامج ووقائع وأحداث هامة تحفز السائح على زيارة هذه المناطق السياحية.

_ يوجد تأثير للعلاقات العامة عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح وهذا من خلال الانطباعات والتصورات التي تتوفر عليها المواقع الإلكترونية.

_يوجد تأثير لتنشيط المبيعات عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية من خلال المسابقات والتخفيضات في الأسعار وهذا العنصر من عناصر المزيج الترويجي عبر الانترنت المؤثرة جدا في تحديد الوجهة السياحية للسائح.

_يوجد تأثير للتسويق المباشر عن طريق الانترنت على تحديد الوجهة السياحية، فالمواقع الالكترونية توفر كافة المعلومات وفي كل الاوقات والظروف التي يحتاجها السائح في تخطيطه لتحديد وجهته السياحية . وتأكدت هذه النتيجة في الدراسة law حول أهمية توفير الموقع الإلكتروني المعلومات حول الخدمة السياحية.

_ توجد فروق في آراء عينة الدراسة بالنسبة لمتغيرات العمر والدخل والوظيفة.

التوصيات

النتائج المتوصل إليها تقودنا إلى وضع جملة من التوصيات يمكن أن تستفيد منها المنشآت السياحية، إذ يستحسن عليها :

_ على المنشآت السياحة محاولة زيادة الاهتمام بمواقعها الإلكترونية، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجها السائح حول مستويات الخدمة السياحية من أجل زيادة التفاعل والتواصل معه لضمان ترويج صورة إيجابية عن عروضها ومنه استهداف سياح من مختلف أنحاء العالم.

_ العمل على ترجمة المواقع الإلكترونية إلى جميع اللغات حتى يتسنى للسائح سهولة تحديد وجهته السياحية.

الملاحق

الاستبيان

إخواني أخواتي السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

في إطار تحضير مقال دكتوراه علوم متعلقة بـ(**أثر استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت على تحديد الوجهة السياحية للسائح الجزائري**)، نرجو منكم المساهمة والمساعدة في إتمام هذا البحث، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الواردة أدناه بوضع دائرة في الخانة المناسبة، كما نعلمكم أن إجاباتكم سوف تستخدم في إطار البحث العلمي لا غير، لذلك نأمل منكم حسن التعاون معنا.

أولا_أسئلة الدراسة: ما مدى موافقتك على العبارات التالية:

الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر الإعلان عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	اتعرف على المناطق السياحية من خلال أشرطة الفيديو والنشرات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت					
02	تساعدني الكاتلوغات و المعلقات و الملصقات الموجودة على شبكة الانترنت في تحديد وجهتي السياحية					
03	للحمالات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت أثر كبير في تحفيزي على زيارة مناطق سياحية مختلفة					

الرقم	العبارات المتعلقة بعنصر الدعاية عبر الانترنت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تحفزني مجمل الأخبار و الدعاية المنشورة على على شبكة الأنترنت لزيارة مناطق سياحية مختلفة					
02	تعرفت على خصائص و مزايا المناطق السياحية التي زرتها من خلال البرامج الدعائية المصممة على الانترنت					
03	تؤثر التقارير والإيضاحات المتوفرة على شبكة الانترنت إيجابيا في قرار زيارتي للمناطق السياحية					
الرقم	**العبارات المتعلقة بعنصر العلاقات العامة عبر الانترنت**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعلن المنشأة السياحية عن مشاركتها في المعارض عبر الانترنت مما يساعدني على زيارتها					
02	تعرفت على المنشآت السياحية من خلال رعايتها للتظاهرات الرياضية والثقافية					
03	يعود الفضل الأكبر للانترنت في اهتمامي وتصوراتي وانطباعاتي عن المناطق السياحية التي زرتها					
الرقم	**العبارات المتعلقة بعنصر تنشيط المبيعات عبر الانترنت**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تحفزني تخفيضات الأسعار المتوفرة على الانترنت كثيرا في تحديد الوجهة السياحية					
02	يعود الفضل الأكبر للعروض الترقوية الموجودة على شبكة الانترنت في تحديد الوجهة السياحية					
الرقم	**العبارات المتعلقة بعنصر التسويق المباشر عبر الانترنت**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعرفت على كثير من المعلومات الخاصة بشركات الضيافة من خلال الانترنت					
02	استفدت كثيرا من الكتيبات المصورة على شبكة الانترنت في إعطائي وصفا تفصيليا و أكثر وضوحا على المنتوج السياحي					
03	استخدمت البريد الإلكتروني للتواصل مع شركات الضيافة					
04	تؤثر سهولة الوصول إلى الموقع الإلكتروني على اختياري للوجهة السياحية					

05	أستطيع زيارة الموقع الإلكتروني للحصول على على ردود حول التساؤلات التي تجول في خاطري					
06	أستخدم الانترنت للمقارنة بين تكلفة كل المناطق السياحية					
07	أستطيع من خلال الانترنت تحديد الوجهة السياحية دون تحمل أي تكاليف					
08	يؤثر الانترنت بشكل كبير في قرار اختياري للوجهة السياحية					

ثانيا_ معلومات خاصة بالسائح

_الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

_ العمر: أقل من 18سنة ☐ 18 إلى أقل من 36 سنة ☐

من 36 إلى 54 سنة ☐ سنة فأكثر ☐

_الدخل: أقل 18000دج ☐ من 18000 إلى أقل 36000 دج ☐ من 00 ☐دج فأكثر

_المستوى التعليمي: ☐قل من الثانوي ☐ ☐ ☐

_الموظيفة: مهنة حرة ☐ موظف ☐ قاعد ☐

طالب ☐ بطال ☐

الهوامش

[1] _محمد عبده حافظ، التسويق عبر الانترنت،دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص.55

[2] _Buhalis . D،Tourism in an Era of information technology،in tourism in the 21st Centry : Lessons from experience، B. Faulkner، G .Moscardo and E.Laws، 7_ 32، London، 2OOO .

[3] _Olmedal .I، Sheldon،Data Mining « Technique and Applications for Tourism Internet Marketingé »، Journal of Travel and Tourism Marketing، Vol 11، no 2_3، 1_20 .

[4] _Bock.H، Senne. J، Cyberpower forBusiness، New Jersy،NJ : Career Press، 1996، P48.

[5] Blattberg.R، Deighton.J، Interactive Marketing : Exploiting the age of addressability، Sloan Management Revieru، vol 32، No 3، PP 5_ 14.

[6] _ نصير محمد الطاهر، التسويق الإلكتروني، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2005، ص ص .40،41

[7] _ بشير عباس العلاق، الاتصالات التسويقية الإلكترونية، مدخل تحليلي تطبيقي،مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان،2005،ص.118

[8] _Lanno .P،Ankri.C، E_Marketing et E_Commerce، Vuebert،Paris،2007.P

[9] _ محمد فريد الصحن،طارق طاهه احمد،إدارة التسويق في بيئة العولمة والأنترنت،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007،ص ص 467_466

تصور نظري لنموذج محاسبي لتقييم الأداء من خلال التكامل بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونموذج بطاقة العلامات المتوازنة

Conceptualization of an accounting model for performance appraisal through the integration of the activity-based costs system with the balanced scorecard model

الباحثة: سارة عزايزية

جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

Sara Azizaiz

University Badji moktar of Annaba، Algeria

ملخص:

استهدفت الدراسة البحث في تطوير الأداء عن طريق تبيان كيفية استخدام مخرجات نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) كمدخلات لنموذج بطاقة العلامات المتوازنة (BSC)، وخلصت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها: إن تطبيق نظام (ABC) يمنح معلومات كلفوية دقيقة عن تكلفة المنتجات مما يسمح بالرقابة على التكاليف وتحقيق مستويات ربحية أعلى، كما يسمح بترشيد القرارات الإدارية المختلفة المرتبطة بخفض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات والتطوير المستمر للعملية الإنتاجية، كما خلصت الدراسة إلى أهمية نموذج (BSC) لتقييم الأداء الشامل للمنظمات المعاصرة خاصة وقد أغناه نظام (ABC) من خلال توفيره لمعلومات تشغيلية مساندة للمعلومات المالية بهدف تكوين صورة واضحة وشاملة عن الأداء.

Abstract :

The study aimed to search performance developpement using the outputs of Activity Based Costing (ABC) as an inputs for the Balanced Scorecard Model، the study has reached the following results: the application of (ABC) provides more accurate cost information which could control costs and achieving higher profitability levels، also it drives to more appropriate manageable decisions correlated to cost reduction and development of quality products and continuous improvement of to the production process، the research has also reached the importance of (BSC) method for an overall performance measurement for modern business organizations especially that the (ABC) system has reached it by providing an operational informations that supports the financial informations to create a clear and overall image about performance.

الإطار المنهجي للبحث:

مقدمة:

انعكست متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة على تصميم النظم المحاسبية وبشكل خاص نظام محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، حيث زاد الاهتمام بتحسين وتطوير تخصيص التكاليف وخصوصا غير المباشرة منها، وذلك نتيجة لزيادة الضغوط على تسعير المنتجات، ويعتبر نظام التكاليف على

أساس الأنشطة (ABC) نظاما جديدا لتخصيص التكاليف غير المباشرة وذلك على اعتبار أن المنتج بصورته النهائية لا يقوم على استهلاك التكلفة وإنما يستهلك النشاط، كما يعتبر نموذج بطاقة العلامات المتوازنة (BSC) من أهم أدوات تقييم الأداء والذي يسعى لقياس الأداء الشامل للمنظمات، وتقوم فكرته على قياس الأداء من خلال طريقة المقاييس المحاسبية التقليدية التي تنظر لأداء الماضي، لكن تضيف إليها قياس عوامل مؤثرة على الأداء المستقبلي.

إشكالية البحث: تتمثل في ما يلي:

هل يمكن الاستفادة من مخرجات (ABC) ضمن نموذج (BSC) لقياس وتقييم شامل للأداء؟

أهمية البحث: يتناول البحث أداة لقياس وتقييم الأداء الشامل بواسطة بطاقة العلامات المتوازنة لما لها من أهمية في عكس صورة صحيحة عن الأداء الفعلي، بالإضافة إلى ضرورة إجراء تغييرات على الأنظمة الكلفوية والمحاسبية التقليدية المطبقة من خلال تبني نظام (ABC).

أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

*البحث في إمكانية تطبيق نظام (ABC) باعتباره نظاما كلفويا أكثر ملاءمة لتخصيص التكاليف من تلك النظم التقليدية.

*بيان أهمية نظام (ABC) حيث يزود الإدارة بمعلومات مالية وغير مالية تساعدها في التطوير والتحسين المستمرين.

*التعرف على تقنية بطاقة العلامات المتوازنة كأداة لقياس الأداء المالي وغير المالي.

*بيان محور التكامل والترابط بين مخرجات نظام (ABC) والتي تمثل مدخلات تمثل مقاييسا للأداء ضمن محاور نموذج (BSC) بوصفها نظاما شاملا لتقييم الأداء.

فرضيات البحث: تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في:

تفيد المعلومات والبيانات المالية وغير المالية الناتجة عن تطبيق نظام التكاليف أساس الأنشطة في بناء بطاقة العلامات المتوازنة بوصفه نظاما شاملا لتقييم الأداء.

ويمكن عرض الفرضيات الفرعية كما يلي:

*تطبيق نظام (ABC) يمنح معلومات كلفوية أكثر دقة عن تكلفة المنتجات.

*يوفر استخدام بطاقة العلامات المتوازنة تقييما شاملا للأداء.

*تطبيق نظام (ABC) يوفر مخرجات مفيدة تستخدم ضمن محاور تقييم الأداء الشامل وفقا لبطاقة العلامات المتوازنة.

الإطار النظري للبحث:

لقد أولت المنظمات الاهتمام منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم وإلى الآن بالاهتمام بتطبيق محاسبة التكاليف وإجراءاتها المعاصرة ضمن النظم المحاسبية المطبقة لديها، وذلك للاستفادة من مخرجاتها في محاور متعددة، منها السيطرة على عناصر التكاليف وإيجاد أسس موضوعية لها وتقليل مدة إنتاج المنتج وأداء الخدمة واستنتاج مؤشرات تستخدم ضمن محاور تشغيلية ومالية لتقييم كفاية الأداء وفقا لبطاقة العلامات المتوازنة، وهذا الأمر يرتكز على دراسة وتحليل نظام التكاليف على أساس الأنشطة التي أثبتت الدراسات الأكاديمية أهميته وشمولية المعلومات المستخرجة منه ودقتها.

أولا– دور نظام (ABC) ونموذج (BSC) استراتيجيا: من أهم الشروط التي يجب أن تتوافر في مقاييس الأداء أن تعكس متطلبات أصحاب المصلحة لتعظيم رضاهم، وتحسين الوضع التنافسي للمنظمة، وتنمية الإستراتيجية، وتعزيز فهم العلاقات السببية بين مختلف المقاييس وسرعة الاستجابة للمتغيرات، كما تعتبر من التحديات الرئيسية لقياس الأداء قياس الأصول غير المادية، مثل رأس المال البشري والمعلومات والابتكار والذي وجد أنه يشكل جزءا رئيسا من مهمة المنظمة، لكن مقاييس الأداء أقل من كافية في هذا المجال.

يتبين مما ورد أعلاه أن ضرورة إيجاد أدوات تقييم أداء وتصميم نظام جديد يعتمد على نموذج بطاقة العلامات المتوازنة للأداء التي تهتم بالعملاء والعمليات والمراحل الداخلية للمنظمة وإعطاء أهمية للسياسات المحفزة للنمو والتعليم للأفراد العاملين داخل المنظمة وأحيانا خارجها، وتبدأ قاعدة البيانات الرئيسية بإعداد نظام التكاليف على أساس الأنشطة، ويوضح الشكل رقم (01) إطارا لفهم دور كل من نظام التكاليف على أساس الأنشطة وبطاقة العلامات المتوازنة لتخطيط وإدارة رسالة، أهداف و إستراتيجية المنظمة.

شكل (01): يمثل علاقة نظام التكاليف على أساس الأنشطة

وبطاقة العلامات المتوازنة

باستراتيجيات، رسالة وأهداف المنظمة

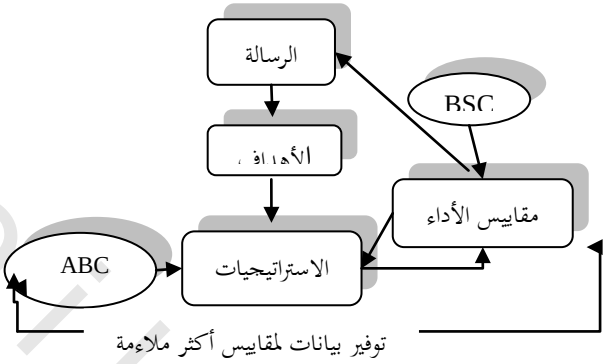

Source: Mattew Liberatore and Tan Miller، **A framework for Integrating ABC and the BSC into the logistics strategy development**، Journal of Business logistics، vol (19)، no (02)، 1998، p: 137.

يتضح من خلال الشكل دور بطاقة العلامات المتوازنة كمقياس لأداء المنظمة اتجاه إستراتيجيتها، أهدافها ورسالتها فهي بطاقة تقرير عن الأداء من محاور مختلفة (مالي، زبائن) اتجاه تطور المنظمة نحو إستراتيجيتها، أهدافها، ورسالتها، كما يظهر الشكل دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة تجاه رسالة، أهداف وإستراتيجية المنظمة حيث يمنح مدخلا مهما لمناطق مختلفة لتطوير إستراتيجية المنظمة، فهو بديل عن النظام التقليدي لمحاسبة التكاليف يسمح بتحديد التكاليف الصحيحة لإنتاج وإيصال المنتجات والخدمات للزبائن، فقدرة النظام على تقييم التكاليف الحقيقية هو من المدخلات المهمة لتطوير الإستراتيجية[1]، والشكل رقم (02) يوضح آلية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة ضمن نموذج بطاقة العلامات المتوازنة:

[1]Mattew Liberatore and Tan Miller، A framework for Integrating ABC and the BSC into the logistics strategy development، Journal of Business logistics، vol (19)، no (02)، 1998، p: 137.

شكل (02): تطبيق نظام (ABC/M) ضمن بطاقة العلامات المتوازنة

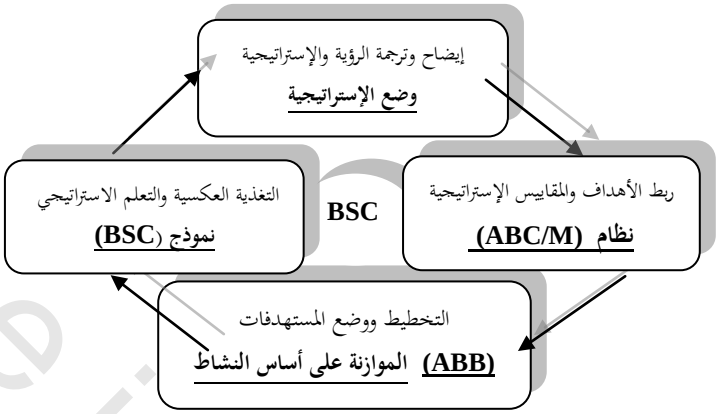

Source :Andrew Lim، **The Importance of Activity Based Costing، Management to the Balanced Scorecard**، p : 04.

ويوضح الشكل رقم (02) دور كل من نظام التكاليف على أساس الأنشطة واستخداماته الإدارية (والمتمثلة في نظام الإدارة على أساس الأنشطة) ونظام الموازنة على أساس النشاط بنموذج بطاقة العلامات المتوازنة ضمن العملية الإستراتيجية، حيث يتم البدء بإيضاح لرؤية المنظمة وإستراتيجيتها، مما يسمح بعد ذلك بوضع الأهداف الإستراتيجية وربطها بالمقاييس وهنا يظهر دور نظام (ABC) من حيث تحديد المقاييس الملائمة التي ستستخدم نتائجها بالمرحلة الرابعة (ضمن بطاقة العلامات المتوازنة)، ويتم بالمرحلة الثالثة التخطيط وإعداد الموازنات باستخدام نظام الموازنة على أساس النشاط، أما بالمرحلة الرابعة يتم إدارة الأداء فاستخدام بطاقة العلامات المتوازنة يوفر تغذية عكسية عن أداء المنظمة الاستراتيجي، مما يسمح بتحديد التغييرات الضرورية بالإستراتيجية ومنه استبدال المقاييس[1].

ثانيا–ربط نظام التكاليف على أساس الأنشطة ببطاقة العلامات المتوازنة: نظرا لقصور مقاييس الأداء المالي فإن بطاقة العلامات المتوازنة تترجم أهداف المنظمة إلى أهداف ومقاييس منظمة بأربع محاور: مالي، زبائن، عمليات داخلية، نمو وتعلم، حيث يوفر المحور المالي (الموازنة أو الكلفة) ومحور الزبائن (الأداء أو الكفاءة) الرقابة على الجهود السابقة، ويكشف المحوران معلومات عن الأرباح والتكاليف تساعد على التخطيط للأداء والموازنة المستقبليين، ويسلط محور العمليات الداخلية الضوء على الوظيفة الإنتاجية بالمنظمة وهي الأنشطة الداخلية التي تقوم بها لتحويل المدخلات إلى مخرجات لغايات إرضاء الزبائن، كلفة

[1]Andrew Lim، The Importance of Activity Based Costing، Management to the Balanced Scorecard، p : 04.

العمليات الداخلية بالمنظمة (مدخلات، أنشطة، مخرجات) يتم الكشف عنها طريق نظام (ABC) حيث يساعد المنظمة على فهم أرباح وتكاليف كل منتج وكل زبون لغايات إدارة هاته التكاليف وتقييم استثمارات جديدة.

يوضح الشكل رقم (03) أهمية استخدام نظام (ABC) حيث يساعد على فتح الصندوق الأسود (محور العمليات الداخلية ببطاقة العلامات المتوازنة)، حيث يكشف أنشطة المنظمة الداخلية ويعرض التكاليف الحقيقية (الصحيحة) لمخرجات هذا المحور فبمجرد ربط المدخلات، الأنشطة، المخرجات بشكل واضح سيوجه التركيز نحو تطوير الكفاءة (أو إدارة التكاليف) فنظام (ABC) سيوفر مزيدا من الشفافية والكفاءة عن أنشطة المنظمة[1].

إن المحور الرابع ببطاقة العلامات المتوازنة (محور النمو والتعلم) مرتبط بالتحسين المستمر حيث يتضمن التعلم ربط محور الزبائن (الربح) والمحور المالي (الكلفة) للمساعدة في اختيار استثمارات بمنتجات تكون فعالة في ما يخص الزبائن، واستثمارات بعمليات تكون كفأة في ما يخص الكلفة وهو ما سيكون كخطوة نحو الأداء والنمو المستقبليين

[1]Francois Melese and Others، A New Management Model for Government : Integrating ABC، BSC and Total Quality Management With the Planning، Programming and Budgeting System، International Public Management Review، vol (05)، Issue (02)، 2004، p : 110. Avaible at : www.IPMR.net

obeikandl.com

شكل رقم (03): دور نظام ABC ببطاقة العلامات المتوازنة

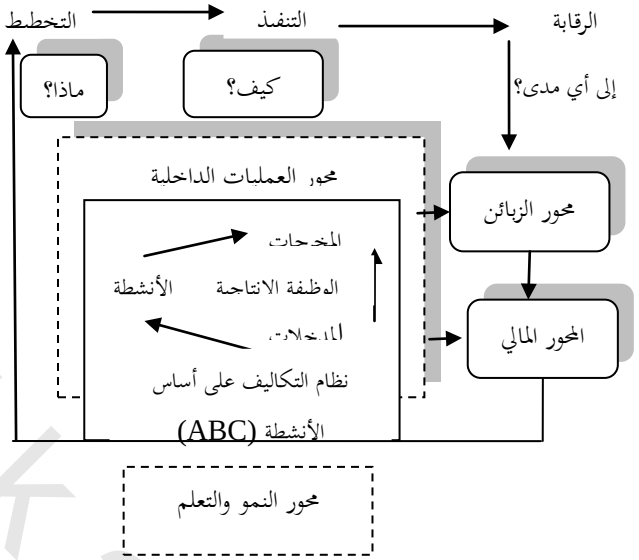

Source: Francois Melese and Others، **A New Management Model for Government : Integrating BSC and Total Quality Management With the Planning، Programming and Budgeting System**، tional Public Management Review، vol (05)، Issue (02)، 2004، p : 110. Avaible at : www.IPMR.net

وبالإضافة لعرض أهمية نظام (ABC) بمحور العمليات الداخلية يمكن إيجاز أهمية استخدامه بالمحاور الأربعة لـ (BSC) كما يلي [1]:

*__بالمحور المالي__: يسمح بمعرفة مصدر الأرباح (المنتجات والزبائن الأكثر ربحية)، وهو ما لا يمكن تحديده بجدول حساب النتيجة التقليدي الذي ينتهي إلى حساب الربح/الخسارة الكلي للمنظمة ومع غياب المعلومة سينتهي الأمر بافتراض أن كل المنتجات/الزبائن بنفس مستوى الربحية أو العكس وهو أمر غير صحيح.

*__بمحور الزبائن__: يسمح بمعرفة ربحية الزبائن مما يمكن من تحديد إستراتيجية أكثر ملاءمة للزبائن، فالمنظمات تحتاج لمعرفة ما يجعل الزبائن راضين، وبنفس الوقت مربحين، يمنح نظام (ABC) المنظمة هذا التوازن.

*__محور العمليات الداخلية__: يوفر معلومات حول كلفة العمليات، وهو أمر ضروري لتطوير عمليات المنظمة، فبطاقة العلامات المتوازنة تحدد العمليات الأكثر أهمية لتنفيذ ناجح للإستراتيجية، ونظام التكاليف على أساس الأنشطة يعمل على التأكد من تأديتها بشكل ملائم، حيث يوفر مقاييسا حول الكلفة، الوقت، الجودة للأنشطة الحرجة ضمن العمليات.

[4] Andrew Lim، **Op-cit**، p: 03.

محور النمو والتعلم: عادة يحوي هذا المحور على أقل مدخلات من نظام (ABC) فالمعلومات الناتجة عن مقاييس الكلفة لا تظهر عادة بهذا المحور.

ثالثا– أهمية استخدام مخرجات نظام (ABC) كمدخلات لبطاقة العلامات المتوازنة: باستخدام بيانات نظام التكاليف على أساس الأنشطة يمكن تقييم الأداء الماضي وكذا دعم القرارات المستقبلية، حيث يؤثر على سلوك المنظمة واستهلاكها لمصاريفها، تمثل مخرجاته مدخلات ممتازة لنظام قياس الأداء سواء كانت بيانات (ABC) تقيس تكاليف النشاط أو العمليات التي تتضمن الأنشطة أو المخرجات فهو يجعل من السهل وضع بطاقة العلامات المتوازنة حيز العمل، هذا لأنه يوفر أرقاما صحيحة وحقيقية وبشكل ملائم لدعم عملية اتخاذ القرار، فتصميم بطاقة العلامات المتوازنة دون وجود نظام كلفوي ملائم سيترك فجوات أو تخصيصات غير صحيحة ستعطل قياس النتائج[1].

شكل (04): يوضح تكامل نظام (ABC) وبطاقة العلامات المتوازنة

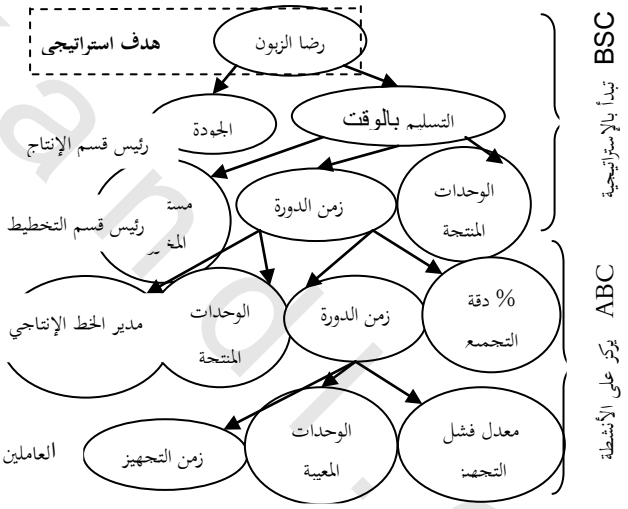

Source : Gary Cookins، **Activity Based Cost Management –an executive's guide–**، Jhon Wiley and Sons، Inc، 2001، p : 208.

ويوضح الشكل رقم (04) آلية تكامل نظام التكاليف على أساس الأنشطة وبطاقة العلامات المتوازنة حيث توفر الأخيرة إطارا لقياس الوظائف الأكثر أهمية للمنظمة، حيث توجه المدراء والعاملين بالبحث المستمر عن الإجابات والتفسيرات عن الأداء، إن كل مقياس للأداء يمكن أن يصبح مجموعة من المقاييس لفريق العمل ونتائج تلك المقاييس تجمع لتخدم إستراتيجية المنظمة.

[1]Gary Cookins، **Activity Based Cost Management –an executive's guide–**، Jhon Wiley and Sons، Inc، 2001، p : 208.

وتمثل مقاييس الأداء وفقا للأداء المتوازن جزءا من سلسلة علاقات السبب–الأثر التي تعكس إستراتيجية المنظمة والتي ينبغي أن يتم تحديدها في ضوء محركات الأداء التي تؤثر إيجابيا على الأهداف الإستراتيجية[1].

ويوضح الشكل مثالا لتأثير العاملين على الأداء مما يؤثر بالنهاية على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمر الذي يمكن العاملين من معرفة مدى مساهمتهم بنجاح المنظمة، فمقاييس الأداء الفعالة تربط سلوك العاملين باستراتيجيات المنظمة وهو ما يوفره نموذج (BSC)[2].

نتائج ومقترحات البحث:

نتـائـج البحث:

*يوفر تطبيق نظام (ABC) مزايا عديدة كتحديد تكلفة المنتجات، عملية التسعير، الرقابة على التكاليف مما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة.

*تطبيق نظام (ABC) يساعد في تفعيل الدور الرقابي حيث يساعد على فهم إيرادات وتكاليف كل منتج وزبون لإدارة هذه التكاليف.

*يوفر نظام (ABC) رؤية أفضل للتكاليف حيث يمكن من تحديد التكاليف منخفضة القيمة، الطاقة غير المستخدمة.

*البيانات الناتجة عن نظام التكاليف على أساس الأنشطة تمنح فهما أفضل لمقاييس الأداء كصافي الربح.

*على عكس المقاييس المالية التقليدية للأداء، فإن بطاقة العلامات المتوازنة تترجم أهداف المؤسسة إلى أهداف ومقاييس منظمة بأربع محاور متوازنة: المالي، الزبائن، العمليات الداخلية، نمو وتعلم.

*أغنى نظام (ABC) نموذج بطاقة العلامات المتوازنة من خلال توفيره لمعلومات تشغيلية مساندة للمعلومات المالية بهدف تكوين صورة واضحة وشاملة عن الأداء.

مقترحات البحث:

استخدام مخرجات نظام (ABC) كقاعدة لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات السليمة.

*السعي نحو تبني تطبيق نموذج (BSC)، ذلك عبر إعادة تشكيل الثقافة التنظيمية.

*استخدام نموذج (BSC) كوسيلة لترشيد قرارات المديرين وتوجيه سلوكهم وتقييم أدائهم.

*تعزيز معرفة مديري المنظمات لأهمية تطبيق نموذج (BSC) وربطها بنظام (ABC) .

---

[1] سماسم كامل إبراهيم، **تدعيم الاستراتيجيات التنافسية في بيئة التصنيع الحديثة من منظور تقييم الأداء المتوازن –دراسة ميدانية–**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (×)، العدد (04)، 2005، ص ص: 24-25.

[2] **Ibid**، p : 209.

دعم الابتكار الوطني كآلية لتطوير الصناعات المعرفية دراسة حالة الدول العربية

Support national innovation as a mechanism to develop knowledge industries Arab Countries Case Study

عنان فاطمة الزهراء جامعة باجي مختار عنابة

Anan Fatima Al - Zohra
Badji Moktar university Anaba Algeria
annanefatma@yahoo.fr

ملخص:

على ضوء المتغيرات العالمية تواجه الدول العربية العديد من التحديات الصعبة، و من اجل مواجهتها يجب عليها تنويع اقتصادها و تطوير القاعدة الصناعية ليس فقط بسبب الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ و لكن أيضا لنجاح التصدير في الأسواق العالمية، خاصة و أن الاتجاهات العالمية تتوجه نحو اقتصاد المعرفة، و هذا يحتاج إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة و خاصة الصناعات القائمة على المعرفة.

و لذلك يتعين على الدول العربية بناء نظام للابتكار الوطني وتعزيز العلاقة بين الشركات و مراكز البحوث و الجامعات التي تتعاون فيما بينها للاستفادة من المعرفة العلمية و استيعابها و من تم تكيفها وفقا للاحتياجات المحلية القائمة على صناعات كثيفة المعرفة .

الكلمات المفتاحية :الصناعات كثيفة المعرفة، صناع المعرفة، نظم الابتكار الوطني .

Abstract

In the light of global changes on a world scale، Arab countries are facing many difficult challenges. In order to confront these challenges، these countries must diversify their economies and، further، broaden their industrial base، not only because natural resources are exhaustible but، also، because export success in world markets are intrinsically oriented towards knowledge economy، the dynamics of which needs a concentration of various economic activities، especially knowledge-based industries (KBI) .

It is، therefore، necessary for the Arab countries to build a national innovation systems (NIS) by strengthening the relationship between firms، research centers، universities، and think tanks which would work together to take advantage of global knowledge (assimilating and adapting it to local needs based on knowledge-intensive industry).

Keywords: knowledge-based industries، Knowledge Workers،national innovation systems.

مقدمة :

أدت العولمة والتطورات التقنية المعرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى قفزة معرفية كبيرة كما ونوعا جعلت الاقتصاد العالمي يتغير ليتمركز حول الصناعات المعرفية، أين انتقلت نقاط الارتكاز في الصناعة من الثروات الطبيعية إلى الثروات المعرفية التي تعتمد على أفكار إبتكارية وتكنولوجية غير تقليدية مستفيدة من الفرص الجديدة التي يتيحها الاقتصاد القائم على المعرفة.

والعالم العربي كغيره من الدول المتقدمة، يتطلع إلى الاستفادة ما أمكن من المعرفة المتراكمة التي يحظى بها إذا عزز الاستثمار في رأس المال البشري بتنمية المهارات الإبتكارية له و تفعيل دوره في المنظومة الاقتصادية الوطنية، و بما أن الابتكار أساس تطوير الصناعات المعرفية فلقد أصبح عاملاً مشتركاً في خطط التميز سواء على مستوى القطاع الخاص أو الخدمات الحكومي .

كما أضحى تنويع الإنتاج الصناعي المعتمد على المنتجات الفكرية المعرفية خياراً استراتيجياً هاماً للدول العربية المعتمدة في صادراتها على المحروقات و الذي تعتبره مصادرا رئيسيا للدخل، و بالتالي تقوية القدرات التنافسية لاقتصادياتها.

و لأجل توضيح أهمية الابتكار في النهوض بالصناعات المعرفية في الدول العربية تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسات المعتمدة لدعم الابتكار الوطني لتنمية الصناعات المعرفية في الدول العربية ؟

و للإجابة على الإشكالية سيتم مناقشة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما أهمية الصناعات المعرفية في تطور اقتصاديات الدول في ظل اقتصاد المعرفة ؟؛
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه الابتكار الوطني في النهوض بالصناعات المعرفية ؟؛
- ✓ ما هو موقع الدول العربية في خريطة تطور الصناعات المعرفية من خلال دعمها للابتكار الوطني ؟.

فرضيات الدراسة :

- ✓ تتميز اقتصاديات الدول الرائدة في الصناعات المعرفية بقوة تنافسية تخولها أن تحتل الصدارة في الترتيب العالمي ؛
- ✓ يعتبر الابتكار الوطني أساسي للنهوض بالصناعات المعرفية لأي دولة ؛
- ✓ الدول العربية تحاول مواكبة التطور من خلال تنمية منظومة الابتكار الوطني لتدعيم الصناعات المعرفية لديها و بالتالي تنويع اقتصادها .
- ✓ أهداف الدراسة :
- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :
- ✓ تهدف الدراسة إلى توضيح مدى تسارع الدول المتقدمة لإرساء قاعدة للصناعات كثيفة المعرفة من اجل النهوض باقتصادياتها.
- ✓ يعتبر الابتكار أساس تدعيم تنافسية اقتصاديات الدول في ظل اقتصاد المعرفة و لهذا تسعى الحكومات إلى تبني سياسات تحدث تغيرات جذرية من شانها تعزيز و تنمية منظومة الابتكار الوطني.

✓ تعزيز الابتكار الوطني يهدف إلى النهوض بالصناعات المعرفية في الدول العربية و يجعلها بذلك تواكب التقدم.

المحور الأول : الإطار النظري للصناعات المعرفية و الابتكار الوطني

أولا: مفهوم الصناعات المعرفية

من غير المنطق إعطاء مفهوم واضح للصناعات المعرفية من دون الانعراج على المفاهيم الفرعية و المتمثلة فيما يلي :

I- مفهوم المعرفة :

إن المعرفة **Knowledge** التي تشكّل حجر الزاوية في الاقتصاد الجديد هي معرفة ذات طبيعة خاصة وليست تلك الشائع استعمالها بشكل مطلق ففي المجال الاقتصادي تعرّف المعرفة على أنها سلعة غير منظورة **Intangible** متميزة في مضمونها، منافية لقوانين السلع المنظورة؛ فهي لا تخضع لقانون الندرة **Scarecity** كونها تعتمد على العقل البشري، ولا تخضع لقانون تناقص الغلة بل بالعكس فهي تحقق عوائد متزايدة، وتنقسم المعرفة إلى معرفة باطنية، أو ضمنية و أخرى ظاهرة أو مقيدة ؛ حيث يقصد بالأولى المعرفة التي محلها العقل والتي تشكّل جانبا من الرأسمال البشري، بينما يقصد بالثانية المعرفة التي تتمثل في الكتب، براءات الاختراع، قواعد المعلومات، الأقراص المضغوطة وغيرها والتي تثير مشكلة الملكية الفكرية [(1)]

وتعتبر المعرفة محرك الإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى التركيز على دور المعلومات والتكنولوجيا، وهي تعلم كيف يكون الأداء الاقتصادي [(2)].

II- اقتصاد المعرفة :

اقتصاد المعرفة "الذي رافق صعوده تطور كبير في التكنولوجيا الرقمية والشبكية والاتصالات عن بعد ويمكن تعريفه كما يلي :

"الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بوصفها المنصة الأساسية التي منها ينطلق" [(3)]

III- تعريف الصناعة كثيفة المعرفة: knowledge-based industries (KBI) :

إن الصناعات المعرفية ليست اختراعاً جديداً، فكل الصناعات معرفية رغم تفاوت المحتوى المعرفي من حرفة ومهنة وصناعة وأخرى، وبصورة أكثر تقنينا فالصناعات المعرفية هي التي تكون المعرفة و رأس المال البشري أهم مدخلاتها.

وهنا يكون التلازم بين الصناعات المعرفية والخبرة و المهنة والتمكن المهني، واقتصادياً فقد تطور تعريف الصناعات المعرفية مع مرور الوقت، إذ حدثت قفزة للمعلوماتية في الثمانينيات، وأخذ مصطلح الصناعات المعرفية يستخدم على نطاق واسع في التسعينيات، لكنه كان يعكس فهماً مبسطاً تقليدياً مستخرجاً من توصيف السلع مما هو متاح ضمن قوائم "النظام المنسق "[4]

و ترتكز الصناعة المعرفية على القدرات والمهارات الابتكارية البشرية المتطورة، من خلال التعليم، والتدريب، والثقافة والخبرات، كما يعتمد على التقاطع بين العلوم، كذلك تعتمد الصناعة المعرفية بشكل كبير على عملية تجهيز المعلومات، والتكامل في تحويل المعلومات إلى أنشطة أخرى، وتوليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة و المنتجات. [5]

و يمكن تعريف الصناعات المعرفية كما يلي :

تعريف 1 OCDE : هي الصناعات الكثيفة نسبيا في مدخلاتها التكنولوجيا ورأس مالها البشري وتشمل هذه الصناعات : المواد الكيميائية / التكنولوجيا الحيوية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والخدمات، و الالكترونيات الاستهلاكية و صناعة البيئة ؛ [6]

تعريف 2 Frank Lee et Handan Has (1997) :

إن المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تصنيف الصناعات المعرفية حسب ما اقترحه كل من **Frank Lee et Handan Has** سنة (1997) و هما باحثين في الصناعة الكندية تنقسم إلى مجموعتين رئيستين هما :البحث و التطوير (R & D)، و رأس المال البشري أو ما يعرف بصناع المعرفة .

و تتميز الصناعات المعرفية بميزان الأصول الغير ملموسة، و وجود الأنشطة ذات المحتوى المعرفي العالي واستخدام القوى العاملة من ذوي المهارات العالية . و ببساطة، هذا التصنيف يحدد صناعات عالية المعرفة كتلك المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيات الجديدة، و من جهة أخرى يمكن تعريف الصناعات متوسط المعرفة بأنها تتمتع بالإنتاج الضخم والقطاعات الناضجة (السيارات، المنتجات الكهربائية، والمعادن الأساسية، والمنسوجات والورق والبلاستيك والمواد الغذائية والمشروبات، الخ)، أما بالنسبة لصناعات منخفضة المعرفة فهي عادة ما تكون الأنشطة كثيفة العمل (الخشب والأثاث، وتجارة التجزئة، والملابس، الخ). [7]

الصناعة المعرفية هي الصناعات التي تعتمد على المعرفة في تخطيط وتنفيذ أنشطتها الجوهرية أو التي تشكل المعرفة جزءاً جوهرياً من توليفة منتجاتها وخدماتها المقدّمة للمستفيدين. [8]

هذا ويمكن القول بأن الصناعات المعتمدة على تقنيات المعلومات هي الصناعات التقنية المتقدمة التي تضم المجالات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية و التي تعتمد أساسا على الفكر أي الجهد البشرى الخلاق وهى تضم على سبيل المثال لا الحصر:

– الإلكترونيات والاتصالات – تكنولوجيا المعلومات – الطاقة الجديدة والمتجددة – تكنولوجيا المواد الجديدة (النانو) – الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية — أدوات الإنتاج عالية التقنية — مراكز التدريب– الأجهزة والمعدات الطبية– تكنولوجيا تصنيع الخامات الدوائية وكيماوياتها الوسيطة – التصميم – تكنولوجيا الزراعة – صناعة البحوث والتطوير.[9]

ثانيا: خصائص الصناعات القائمة على المعرفة [10]

✓ كثيرا ما تقاس أهمية الأنشطة القائمة على المعرفة من خلال حصة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في التصنيع ومع ذلك، يركز هذا النهج فقط على المنتجين الرئيسيين لسلع التكنولوجيا العالية؛

✓ تهدف الأنشطة كثيفة التكنولوجيا و / أو التي لديها قوة عاملة ماهرة نسبيا إلى الاستفادة الكاملة من الابتكارات التكنولوجية، و تحقق مخرجاتها معدلات عالية من الربحية وتفوقا واضحا للميزة التنافسية؛

✓ الصناعات القائم على المعرفة هي أكثر السائد في الاقتصاديات الكبرى حيث شكلت هذه الصناعات أكثر من 50٪ من قيمة الأعمال OECD في منتصف 1990؛

✓ كل الصناعات في اقتصاد المعرفة تعتمد إلى حد ما على مدخلات المعرفة وذلك حسب نوعية مخرجاتها إلا أن " الصناعات القائمة على المعرفة" تعتمد بشكل أساسي على المعرفة و تتميز بكثافة مدخلاتها من التكنولوجيا و/ أو رأس المال البشري.

ثالثا: استراتيجيات النهوض بالصناعات المعرفية

لا يمكن الحديث عن الصناعات المعرفية من دون التطرق إلى تجربة الدول الآسيوية الرائدة في هذا المجال في مراحل مختلفة من مراحل انتقالها إلى اقتصاديات المعرفة يعكس حقيقة أن هذه الدول لديها رؤية مختلفة لكيفية تطوير اقتصادها، فضلا عن اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والإمكانيات المختلفة لإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و السياسات الحكومية المعتمدة لإدارة التحدي المتمثل في تطوير الصناعات كثيفة المعرفة.

و تتمثل جملة الاستراتيجيات المعتمدة لتطوير الصناعات المعرفية في هذه الدول فيما يلي : [11]

- إنشاء المبكر للبنية تحتية للمعلومات و الاتصالات؛
- زيادة الإنتاجية والشفافية على مستوى الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك منظمات الأعمال و الحكومة و الأفراد وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة؛

- تشجيع الأعمال الجديدة وخلق فرص عمل جديدة تتميز بالمهارة العالية؛
- تخصيص المنتجات و الخدمات المعرفية التنافسية على أنها منتجات التصدير الرئيسية.

و عموما يمكن توضيح مستويات النهوض بالصناعات المعرفية في الهرم التالي:

شكل رقم (01) : مستويات النهوض بالصناعات المعرفية

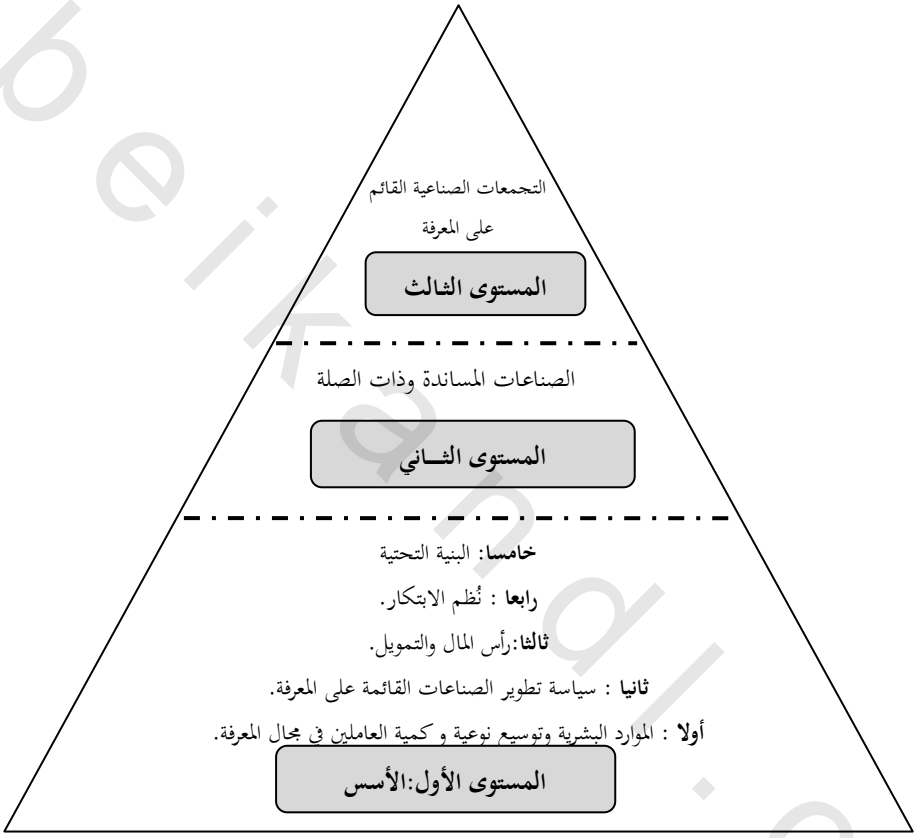

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع :"جويك": تعزيز ثقافة الإنتاج من أبرز ركائز الولوج إلى الصناعة المعرفية في الخليج، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10، من الموقع:http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_223_AR.html

و لما كانت نظم الابتكار تقع في المستوى الأول(الأسس الاقتصادية) لقاعدة هرم تطوير الصناعات المعرفية فان الدول الساعية لتطوير مثل هذه الصناعات تهتم بداية بالنهوض بمنظومة الابتكار الوطني لاقتصادياتها.

obeikandl.com

رابعا : مفاهيم أساسية حول الابتكار الوطني :

الابتكار هو تطبيق بدائل في التكنولوجيا أو تطبيق توليفات في التكنولوجيا تؤدي إلى حدوث تغيرات في المنتج و في أساليب الإنتاج و في التنظيم، و الابتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل الفرد أو إدارة المؤسسة أو السوق، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو طريقة عمل مفيدة، و الابتكار هو إنتاج سلعة جديدة باعتماد طريقة عمل جديدة وإدخال هيكلة إنتاج جديدة وفتح سوق جديد والحصول على مورد جديد" . (12)

و يمكن توضيح عمليات الابتكار على ثلاث مستويات هي:

✓ يشمل الابتكار و التطوير المتعلق بالمنتجات، إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة، ثبت نجاحها تجاريا، كما يشمل تجديد و توسيع مجموعة المنتجات و الخدمات و الأسواق اللازمة لها؛

✓ الابتكار و التطوير في العمليات و الأساليب، يتمثل في استغلال أو تطوير عملية أو أسلوب في الإدارة أو الصناعة أو التوزيع، أو اعتماد طريقة جديدة للخدمة. ويشمل هذا النوع من الابتكار اعتماد على طرق جديدة في الإدارة، والإنتاج، و العرض، والتوزيع؛

✓ الابتكار والتطوير في مجال التنظيم، فهو الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة التي تزيد من كفاءة الإدارة، وكفاءة استخدام الموارد البشرية ويعنى هذا النوع من الابتكار بإدخال تغيرات على الإدارة، وتنظيم العمل، و ظروف العمل، ومهارات القوى العاملة.**(13)**

المحور الثاني: سياسات دعم الابتكار الوطني لتنمية الصناعات المعرفية و واقعها في الدول العربية:

تطلب تنمية الصناعة القائمة على المعرفة إتباع نهج شامل يجمع بين الباحثين و رجال الأعمال وصناع القرار، وإزالة الحواجز بين الشركات والأفراد لزيادة التعاون بينهم في مختلف التخصصات والقطاعات، وذلك من خلال إنشاء مناطق و مدن تتميز بقاعدة بحث و تطوير **R & D** قوية، ناهيك عن قاعدة صناعية تضم المهارات والكفاءات، والبنية التحتية المادية والإلكترونية القوية، وإطار تنظيمي ملائم للأعمال التجارية. (14)

و يستوجب تحقيق ذلك النهوض بمنظومة الابتكار من خلال تبني رؤية شمولية في تطوير **منظومة العلوم والتقنية و الابتكار** بالتنسيق بين مكونات و خطط هذه المنظومة و توثيق روابطها وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وذلك يتم من خلال إتباع السياسات الآتية: (15)

– تبني آلية على المستوى الوطني لتعزيز فعالية إدارة وتخطيط وتنسيق ومتابعة أنشطة العلوم والتقنية والابتكار ودعم مواردها؛

– الاستمرار في استكمال وتقوية البنية التحتية اللازمة لتنمية المنظومة ورفع كفاءة عملها؛

– إيجاد المؤسسات الوسيطة بين مكونات المنظومة المختلفة من جهة، و بينها وبين القطاعات المختلفة من جهة أخرى، كمراكز التطوير التقني وحدائق العلوم والحاضنات التقنية وصناديق التمويل؛

– إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسية للمنظومة، مثل مؤسسات البحث والتطوير والتعليم والتدريب والشركات و المستثمرين و المبتكرين و موردي التقنية والمكاتب الاستشارية والإعلام العلمي وغيرها؛

– تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية وتحديد البرامج البحثية وتقييمها واستثمار نتائجها؛

– توجيه وسائل التوعية المختلفة لتعميق إدراك أفراد المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة بالدور الحاسم للعلوم والتقنية والابتكار في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن.

و لقد اكتشفت الدول المتقدمة أهمية الابتكار في كل المجالات و خاصة في تطوير الصناعات المعرفية، فارتقت به ودعمته بقوة وهذا ما انعكس على اقتصادياتها بان أصبحت تتقلد الصدارة في كافة مؤشرات التنافسية العالمية في حين أن الدول العربية تسعى جاهدة للحاق بركب التطور و تصحيح منظومة الابتكار الوطني ودعمها بانتهاج كل السياسات الرائدة في هذا المجال.

ويناقش تقرير مؤشر الابتكار العالمي أداء الدول في مجال القدرة على الابتكار وتطور السوق، وينشر التقرير من طرف كلية إدارة الأعمال الدولية الرائدة **INSEAD** والمنظمة العالمية

للملكية الفكرية**WIPO**، ويصنف مؤشر الابتكار العالمي 141 دولة لسنة 2015 من بينهم 14 دولة عربية شملتها هذه الدراسة. (في حين أن الدول العربية الأخرى فلم يتم إدراجها بسبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات الداخلية التي تعرفها).

وانطلاقا من تقرير مؤشر الابتكار العالمي يوضح الشكل التالي ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر لسنة 2015:

شكل رقم (2): ترتيب مؤشر الابتكار للدول العربية لسنة 2015

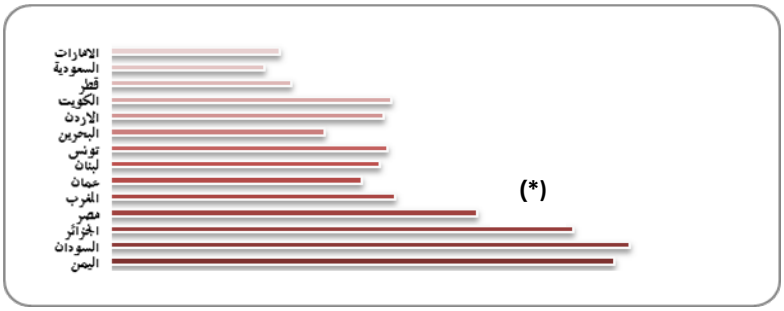

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Soumitra Dutta، Bruno Lanvin، and Sacha Wunsch-Vincent،The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development،the World Intellectual Property Organization (WIPO)، Geneva، 2015،p xxx .

(*) سنة 2015 ترتيب الدول في المؤشر هو: (1-141)

انطلاقا من الشكل يتضح جليا و جود تفاوت بين الدول العربية في ترتيبها في مؤشر الابتكار فهناك المجموعة الأولى تشمل الإمارات، السعودية، قطر تحتل مراتب متقدمة أي ضمن 50 الدول الأولى عالميا خلال السنوات الثلاث و تحاول هذه المجموعة التقدم أكثر و تحقيق الصدارة و سيتضح ذلك جليا في المؤشرات الفرعية الأخرى التي سيتم التطرق لها في هذه الدراسة، في حين أن المجموعة الثالثة و تشمل كل من مصر، الجزائر، اليمن، و السودان و هي تحتل المراتب الأخيرة و بدون منازع خلال السنوات الثلاث محل الدراسة . لتبقى المجموعة الثانية و تضم باقي الدول و تقع في وسط الترتيب العالمي و تعرف تدبدبا في مؤشراتها بين الصعود تارة و الانخفاض تارة أخرى.و فيما يلي سيتم التطرق إلى السياسات الداعمة للابتكار الوطني للنهوض بالصناعات المعرفية و واقع ذلك في الدول العربية انطلاقا من تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2015

I - تنمية القدرات التعليمية لصناع المعرفة وتهيئه البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات: صناع المعرفة Knowledge Workers يمثلون القوى العاملة التي تملك المعارف والمهارات الذهنية والتقنية النسبية الأكبر من قوة العمل الموجودة، و يشكل صناع المعرفة الجزء الأهم من الأصول الثمينة في تنمية الصناعات المعرفية و ازدهارها من خلال الاستثمار في هذه الأصول وتوظيفها، حيث أن هذه القدرات والكفاءات تمكنهم من اشتقاق المعرفة العلمية المبتكرة والأصيلة وتطبيقها في مجالات الابتكار و الإبداع والتفكير الخلاق، وفي البحوث والتطوير على المستوى النظري والعملي.[16] و تسعى الصناعات المعرفية والتكنولوجية إلى خلق وظائف جيدة (القيمة) نظراً للتخصص الدقيق و الطبيعة الابتكارية لها من خلال استثمار موارد

المعرفة أو أصول المعرفة من خلال الاهتمام برأس المال الفكري و بإدارة أصول المعرفة **Knowledge Assets** الموجودة داخل المنظمة أو خارجها. بالنسبة إلى الصناعات المعرفية فإن رأس المال الفكري (أو أصول المعرفة) لها أهمية أكبر ودور فاعل أكثر في تكوين أو إنتاج القيمة المضافة، و يمكن القول بوضوح أن رأس المال الفكري هو العامل الحيوي والقوة الديناميكية الدافعة للنمو و هو الذي ينتج رأس المال المالي في الصناعة كثيفة المعرفة. [17] و الشكل التالي يوضح كيف يمكن للابتكار من تنمية القدرات البشرية :

شكل رقم (03): دور الابتكار في بناء القدرات البشرية

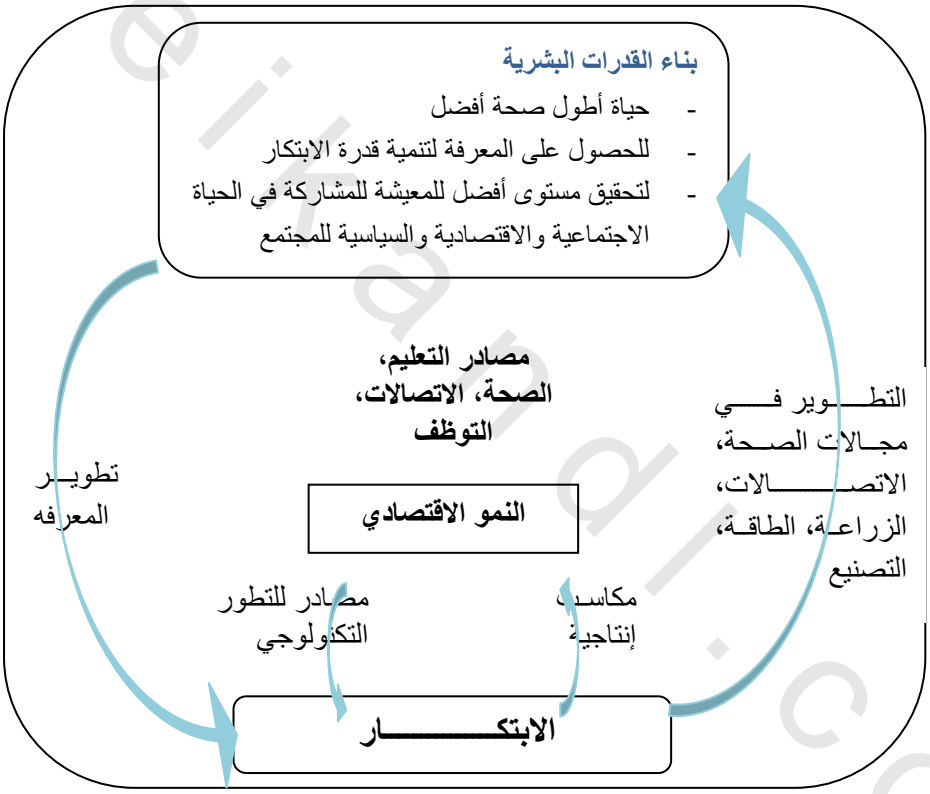

SOURE : United Nations development program، Human development Report 2001 Transformation – Cresting the Network Age، p28 (مع الترجمة بتصرف)

يعزز الابتكار التقدم البشري و يتضح ذلك جليا من خلال التطورات الحاصلة في مجال الصناعات المعرفية بداية من أول استخدام للبنسلين إلى استخدام على نطاق واسع للقاحات، بالإضافة إلى ابتكار أدوات و خلق إمكانيات جديدة من شانها تحسين مستوى الصحة و التغذية، زيادة الإنتاجية، تسهيل طرق

التعلم و تطور شبكات التواصل، فالابتكار اليوم يدفع بالاختراعات الرقمية، الوراثية و الجزيئية في مجالات مختلفة أهمها الزراعة، الطب، الطاقة، الصناعة التحويلية و الاتصالات إلى حدود لا متناهية بهدف توسيع نطاق المعرفة وتحفيز النمو الاقتصادي و بالتالي تحسين ظروف المعشية و القضاء على الفقر . و الدول العربية على يقين تام بالأهمية البالغة لتنمية صناع المعرفة باعتبارهم منبع الابتكار، و لا يتحقق ذلك إلا بتهيئه البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع وضع آلية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث تلك البنية وخاصة شبكات الاتصالات و تخفيض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات، الأمر الذي يتطلب وضع خطط لرفع معدل انتشار خطوط الهاتف مع التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية وتسهيلات الخدمات التليفونية وخاصة خدمات الهواتف الخلوية (المحمول) والهواتف عبر الأقمار الصناعية مع زيادة استخدامات خدمات شبكة الإنترنت و الخدمات الإلكترونية الأخرى. [18] ناهيك عن ذلك فان التعليم بجميع مراحله و خاصة التعليم العالي يلعب دورا مهما في خلق المعرفة الجديد، و نقلها إلى الطلبة، كما يساهم في تدعيم الابتكار و الإبداع في المجتمع. فمؤسسات التعليم العالي فاعل رئيسي لا غنى عنه في إنتاج المعرفة و نشرها من خلال التدريس و البحث العلمي والتطوير، كما تؤدي هذه المؤسسات الدور الرئيسي في إعداد و تهيئة الرأس المال البشري. [19] و الشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر الرأس المال البشري : **شكل رقم(04): ترتيب البنية التحتية لتقنية المعلومات و الاتصالات، التعليم العالي، و الراسمال البشري و البحوث في الدول العربية لسنة 2015**

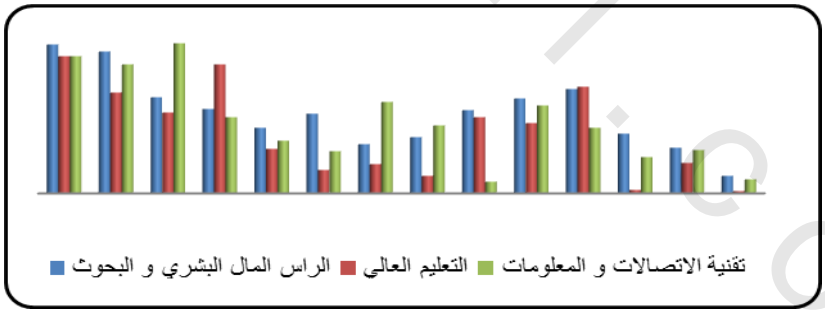

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta، Bruno Lanvin، and Sacha Wunsch-Vincent،The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development،the World Intellectual Property Organization (WIPO)، Geneva، 2015، p 163-302.(مع الترجمة بتصرف)

يوضح الشكل ترتيب الدول العربية في مجال النهوض بالموارد البشرية فبالنسبة للتعليم العالي فتحتل الإمارات المرتبة الثانية عالميا و الأولى عربيا، و تليها في ذلك قطر في المرتبة الثالثة عالميا و الثانية عربيا، أما تونس فتحتل المرتبة 15 عالميا و الثالثة عربيا، في حين بقية الدول العربية تقع في مراتب مختلفة اغلبها متأخرة عالميا و هذا ينعكس بطبيعة الحال على تنمية الرأس البشري و البحوث المنجزة من طرف الباحثين العرب، حيث تحتل الإمارات العربية المرتبة 15 عالميا و الأولى عربيا، و تليها في ذلك السعودية بترتيب 39 عالميا و الثانية عربيا، نفس الشيء بالنسبة للتهيئة البنية التحتية لتقنية المعلومات و الاتصالات فتحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا و 12 عالميا، أما المرتبة الثانية عربيا فتحتلها البحرين و إن كانت عالميا تقع في المرتبة **10**، و لكن عموما فان المؤشرات الأخرى تشير إلى تقدم دول من مجلس التعاون تتصدرهم في ذلك الإمارات العربية، حيث أنها حرصت على تطوير قطاعها التعليمي ليضاهي ارقي المعايير العالمية، وشهد القطاع تطورا كبيرا من حيث إنشاء المدارس الحكومية و الخاصة التي وصل عددها ما يقارب مدرسة 1300 عام 2012، و لقد أسهم الاهتمام بالتعليم و الاستثمار في الموارد البشرية وتنميته إلى اعتماد التعليم الذكي من خلال التوجه إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في المراحل التعليمية المختلفة، حيث انه في سبتمبر 2012 تم إطلاق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي على مستوى الجامعات الاتحادية في الدولة بحيث يستفيد من البرنامج نحو أربعة عشر طالب و طالبة يدرسون في المؤسسات التعليمية العليا. **(20)**

II - دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الابتكار في الصناعات المعرفية :

تمثل حاضنات الأعمال التقنية أداة تربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الصناعية حيث تساهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتساهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف بـ**University Startups**، و تساهم أيضا في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها لتنويع الاقتصاد الوطني، فهي تلعب دورا أساسيا في ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية، وتعمل على توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم من خلال البحوث لتحويلها إلى منتج، أي انتقال الأفكار من معامل الأبحاث إلى السوق وليس انتقال المعدات و الآلات. **(21)**و هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتوجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز للابتكار و تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية، و هي دائما تركز على الابتكار و التجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل

لهذه الأخيرة، و عادة ما تنمو حاضنات الأعمال التقنية بجانب الجامعات ومراكز البحث، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها، وبالتالي فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة. (22)

و الشكل التالي يوضح مراحل تطور الحاضنات عبر الزمن :

شكل رقم (05): مراحل تطور حاضنات الأعمال

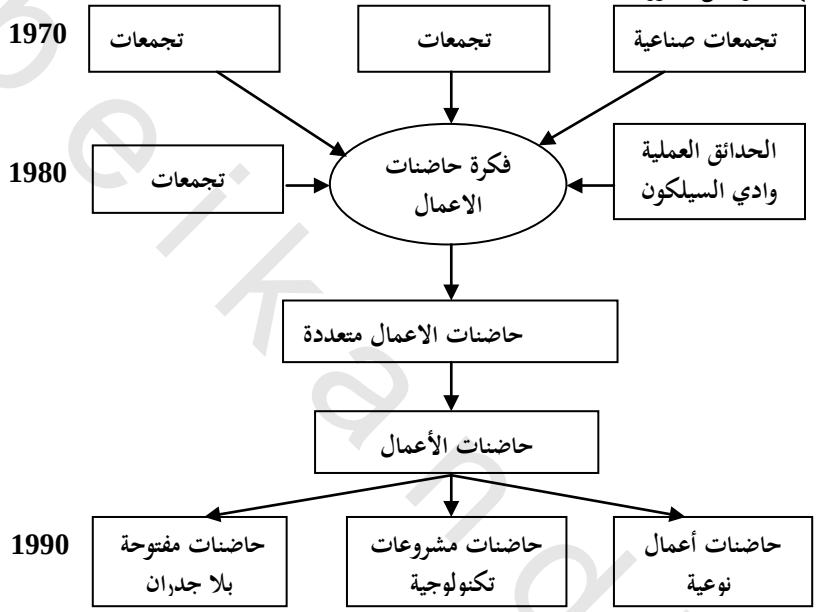

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم،حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك، الرباط، المغرب، 2005،ص 73.

لقد عرفت حاضنات الأعمال تطورات عديدة ارتبطت مع التغيرات العالمية خاصة مع ظهور ثورة المعلومات و الاتصالات، أين شهدت نقلة نوعية عرفت بمرحلة الجيل الثالث للحاضنات و التي تهدف إلى تعظيم الربح بالاعتماد في مدخلاتها على المعرفة، و لم تتوقف عند هذا الحد بل أدت التطورات الحاصلة إلى ظهور العالم الافتراضي في الحاضنات لتصبح حاضنات عديمة الحدود أو ما يعرف بحاضنات افتراضية.

شكل رقم (06): ترتيب الدول العربية في مؤشر روابط الإبتكار

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta، Bruno Lanvin، and Sacha Wunsch-Vincent،The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development،the World Intellectual Property Organization (WIPO)، Geneva، 2015،p 163-302

يعتبر مؤشر روابط الابتكار عاملا هاما يعكس نجاح حاضنات الأعمال و ذلك بالاعتماد على مؤشري التعاون البحثي بين الصناعة و الجامعة و أيضا حالة تنمية العناقيد، و في هذا المجال فان الدول العربية كغيرها من المؤشرات في مجال الصناعات المعرفية تنقسم بين دول تتقلد الصدارة باختلاف ترتيبها في مختلف العوامل، و أخرى تحتل مراتب متأخرة، فبينما تحتل الإمارات العربية المرتبة الثانية عالميا و الأولى عربيا في مجال روابط الابتكار، و البحرين تحتل المرتبة 19 عالميا و الثانية عربيا، فان المغرب تحتل المرتبة 124، و الجزائر 125 المرتبة عالميا و الأخيرة عربيا حسب الدول المدروسة في تقرير مؤشر الابتكار العالمي.

و يعكس ترتيب دولة الإمارات العربية جهودها الرامية إلى إقامة الصناعة المعرفة و تنميتها، حيث انه مؤخرا تم إطلاق برنامج حاضنات الأعمال للرواد والمبتكرين يتماشى مع رؤية جامعة الإمارات لترسيخ نهج الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وأهدافها الطموحة لتكون قبلة المبدعون والمبتكرون حول العالم، ولتكون دولة الإمارات في مصاف الـ10 دول الأكثر ابتكارا وتميزا بحلول عام 2021، وتهدف الجامعة من تأسيس هذا البرنامج إلى توفير بيئة حاضنة للإبتكار تقدم الدعم لرواد الأعمال والمبدعين عبر منتزه جامعة الإمارات للعلوم والابتكار. (23)

III - البحث العلمي و دوره في تعزيز الابتكارات في الصناعات المعرفية

يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن، مكاناً بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافتهم المبتكرة في رصيد المعرفة، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي، و التي يتم تطبيقها على مستوى القطاع الخاص من خلال الحصول الشركات على هذه البحوث و بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة يتم تجسيدها في اكتشافات مختلفة، فالبحث و التطوير لا بد أن يتم بصورة مخطط لها و منظمة وفق مناهج متعارف عليها، كما انه يتطلب مجهودات فكرية معتبرة من اجل إعداد بحوث تفضي في الأخير إلى اختراعات و ابتكارات، وعادة ما يتم تقسيم البحث و التطوير إلى بحوث أساسية و بحوث تطبيقية و دراسات تجريبية . [24] وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية دور البحث العلمي في التقدم والتنمية والابتكار الصناعي، أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث إن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور و الابتكار الصناعي. و في دراسة كندية أتبث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسجل مستوى أداء عالي، من بين 50مؤسسة نجد 341 عامل يشاركون في نشاطات البحث و التطوير بمعدل 6.8 فرد في كل مؤسسة، و أن 40% من هذه المؤسسات تفكر في تدعيم نشاط البحث و التطوير في السنوات الآتية و تخصص لذلك أكثر من 10% من رقم أعمالها، وتوصلت الدراسة كذلك أن البحث و التطوير هو نشاط يتم في شكل فرق. [25]

شكل رقم (07) : ترتيب مؤشر البحوث و التطوير للدول العربية لسنة 2015

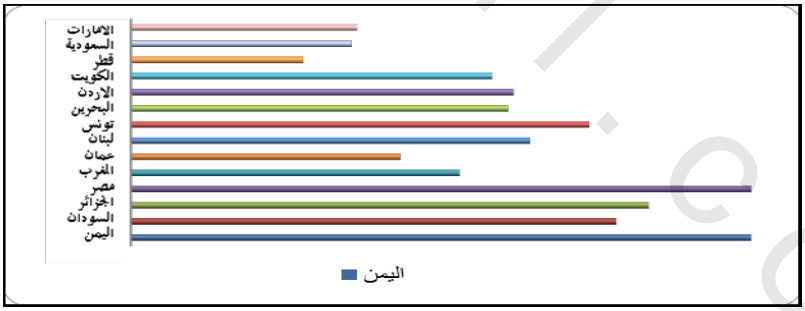

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع

Soumitra Dutta، Bruno Lanvin، and Sacha Wunsch-Vincent،The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development،the World Intellectual Property Organization (WIPO)، Geneva، 2015،p 163-302

كغيرها من المؤشرات فان المراتب الأولى عربيا في مؤشر البحوث و التطوير تتقلدها دول الخليج العربي فتحتل قطر المرتبة 32 عالميا و الأولى عربيا و السعودية تليها في الترتيب عربيا و إن كانت تحتل المرتبة

41 عالميا أما في المرتبة الثالثة عربيا فتحتلها الإمارات العربية و عالميا تقع في المرتبة 42 أما بالنسبة للدول الأخرى فهي تعاني من تأخر شديد في مراتبها عالميا و هذا زاد من اتساع الفجوة المعرفية بين المنطقة العربية و الدول المتقدمة.

و إن كان هذا لا ينقص من أهمية الجهود المبذولة من طرف الكثير من الدول العربية، فهناك العديد من المؤسسات والمراكز البحثية العربية قد تخصصت في مجالات محددة بناءا على متطلبات فعلية مثل بحوث النخيل في العديد من دول الخليج، والبحوث الزراعية والمصادر المائية في دول مثل مصر وسوريا والمغرب والسودان .كما بدأت البحوث الصناعية المعرفية كالنانو تكنولوجية والبيئية وحماية الموارد الطبيعية والعلوم الطبية والصحة العامة والبيو تكنولوجي، تأخذ أولوية ملفتة في أغلب الدول العربية.[26]

انطلاقا من ترتيب الدول العربية في العديد من المؤشرات الفرعية السابقة فانه تم التوصل إلى تقسيم الدول العربية في مجال التوجه نحو إقامة صناعة معرفية من خلال تعزيز و تنمية قاعدة الابتكار الوطني إلى أربع مجموعات هي :

المجموعة الأولى: دول كبيرة نسبيا و غنية بالموارد الطبيعية: الجزائر المغرب العربية السعودية و مصر (باستثناء مصر التي تفتقر للموارد الطبيعية) و لكن ذلك لا يمنع أنها من بين الدول التي تتميز بنظم بحوث كبيرة و لكنها تميل إلى الجمود في معظمها من جهة و من جهة أخرى تعاني هذه النظم بطء نموها وضعف تعزيز تعاون مؤسسات البحوث على الصعيد العالمي، و إن كانت السعودية العربية تعرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة على مستوى أنظمتها التعليمية و توجهها الحثيث نحو إقامة صناعة معرفية لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

المجموعة الثانية: دول صغيرة نسبيا وديناميكية ومتكاملة: تونس والأردن و لبنان

تتميز بنظم بحوث صغيرة و ديناميكية بكل المقاييس، تتميز بأعلى درجات لنشر المطبوعات ونمو الإنتاج العلمي. و رغم أنها صغيرة نسبيا غير إن هذا لا يمنع قدرتها على تحقيق أرقام عالية نسبيا من الباحثين والإنتاج العلمي و لكن إذا ما قورنت مع غيرها من الدول المتقدم فإنها تعاني من درجات منخفضة في الابتكار الشامل و إن كانت تميل سياساتها لتعزيز منافذ الحصول على الأنشطة الإبتكارية، من خلال سعيها الحثيث لتعزيز البحث العلمي من خلال تدعيم نظم التقييم داخل جامعاتهم و تعتبر الأردن البلد الذي حقق تغير في الآونة الأخيرة نتيجة انتهاجه سياسات تدعم التعليم الجامعي و نظم البحث العلمي و هذا ما يترجم زيادة الإنتاج العلمي لها

الكويت، تقع بين المجموعة الأولى والثانية؛

المجموعة الثالثة: دول صغيرة جدا و سريعة النمو على صعيد جميع المستويات: الإمارات العربية المتحدة، البحرين و قطر

و هي تمثل دول الخليج رغم أنها صغيرة جدا إلا إنها غنية، مع سياسة نشطة في تطوير التقنيات و السعي النشط نحو استراتيجيات "العلامات التجارية" لجامعاتهم، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد رفيعة المستوى الخاصة بهم.

المجموعة الرابعة: جميع البلدان الأخرى:

تعاني من نظم بحوث صغيرة نوعا ما، وأقل اندماجا و إن كانت بعض الدول تسعى إلى تطوير جامعاتها ولكن الأرقام تبقى منخفضة لعدة أسباب.

نتائج الدراسة :

ومن أهم أسباب ضعف نظم الابتكار في الدول العربية بصفة عامة و بالتالي ضعف قاعدة الصناعات المعرفية يمكن تلخيصه في النتائج التالية انطلاقا من هذه الدراسة:

✓ ضعف البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع عدة مشاكل تعانيها نظم الاتصالات في الدول العربية أهمها نقص الموارد المالية وعدم امتلاك الهيئات القانونية والتنظيمية،مع ضعف تدفق الاستثمارات العامة والخاصة و خاصة التبادل الأفقي بين البلدان العربية في مجال المعلوماتية يكاد يكون غائباً؛

✓ ضعف الروابط بين مؤسسات البحث و التطوير و مخرجات مؤسسات التعليم العالي و بين ما تتطلبه قطاعات الإنتاج خاصة القطاعات المعرفية التي تتميز بها التوجهات الحديثة و التي تتطلب مهارات بشرية متميزة و مبدعة و هذا ما يظهر ضعف روابط حاضنات الأعمال بالمراكز الإبتكارية – ضعف البنية التحتية البحثية –؛

✓ التعليم العالي في الدول العربية يعاني من كون السياسات المعتمدة على تطويره لا تواكب متطلبات رأس المال البشري اللازمة لإنشاء قاعدة للصناعات المعرفية تضاهي تلك التي تتميز بها الدول المتقدمة والسبب لا يرجع إلى توسيع فرص الالتحاق بمقاعد التعليم و إنما المشكلة هي القصور الواضح في المقررات الأكاديمية التي تفتقر لسياسات البحث العلمي و أيضا ضعف سبل ترقية معارفهم و مهاراتهم لعدم وجود برامج عملية رامية إلى تنمية الجوانب الإبداعية و الإبتكارية؛

✓ غياب ثقافة إنتاج المعرفة و توطينها في المجتمعات العربية، و العقلية السائدة هي شراء للقدرات الإنتاجية من الدول المتقدمة المنتجة لها مع التقادم المستمر لتقنياتها، و بالتالي إهمال تام للقدرات

والمهارات الوطنية و عدم الاهتمام بها ما يدفع بهجرة الأدمغة العربية إلى مؤسسات عالمية تقدر تميزهم وتستثمر قدراتهم الإبتكارية لإنتاج صناعات معرفية تتماشي و متطلبات عصر المعرفة؛

الخاتمة :

يتميز الابتكار بكونه وسيلة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني و المضي قدما نحو المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية التي تحققها الصناعات المعرفية، كما يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية من خلال التعامل مع التحديات العالمية والاجتماعية،و هذا يتطلب نهج أكثر تنسيقا لتسريع تطوير التكنولوجيا ونشرها وتوفير منتجات مبتكرة ذات الصبغة المعرفية و الإبداعية.

التوصيات :

و حتى يتحقق ما سبق ذكره يتطلب من أصحاب القرار رؤية مستقبلية شاملة تضم التوصيات التالية :

✓ توجه الحكومات العربية إلى تطوير رؤية مشتركة بين أفراد المجتمع و وضع سياسات فعالة تهدف لإنشاء مجتمع افتراضي للصناعات كثيفة المعرفة يدعمه الترابط و التكامل بين المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛

✓ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة درجة الوصل بين صنّاع المعرفة و وكلائها ومستثمريها من الجامعات ومراكز البحوث والأفراد والمؤسّسات والشركات، الأمر الذي أدّى إلى تغيّر جذري في قواعد اللّعبة وساعد على تعميم المعرفة بتكثيف منابعها، وأعداد متلقّيها، وانتشار قواعدها في كلّ قطاع إضافة إلى إصلاح وإعادة هيكله المراكز التكنولوجية العربية وربطها من خلال تعاون بحثي وتقنى تكاملي من خلال قاعدة بيانات عربية تعتمد على قاعدة المعلومات الصناعية العربية؛

✓ تنمية الوعي بالدور الأساسي للبحث العلمي في تمكين الابتكار الجذري مع تعزيز ثقافة الإبداع للمجتمعات العربية و ذلك بصنع بيئة حيوية محفزة له من خلال الأنظمة والسياسات الضريبية ملائمة مع حماية حقوق الملكية الفكرية... الخ ؛

✓ تطوير المناهج التعليمية بالجامعات و المدارس العربية و تكييفها وفقا لاحتياجات المجتمع، واحتياجات السوق الدولية، و وضع معايير تعليمية عالية، من خلال دعم المؤسسات التي تنمي المهارات المتخصصة و تستثمر في رأس المال الفكري خاصة و انه أهم مدخلات الصناعات المعرفية؛

✓ دعم الاقتصاد الوطني و دفعه بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية بالنسبة للدول التي ترتكز على المحروقات و تحقيق نقلة علمية ومعرفية من خلال الاستفادة ما أمكن من التجارب العالمية بغرض بناء قاعدة معرفية للصناعات الإبداعية.

الهوامش:

(1)P.Schwartz، E.Kelly، & N.Boyer، The remerging global knowledge economy، Proceedings of the future of the global economy، OECD، 1999، p85.

(2) Organization for Economic co-operation and development (OECD)، The Knowledge – base Economy، GENERAL DISTRIBUTION، Paris، 1996،p3.

(3) هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية،دار جرير للنشر،الطبعة الأولى،عمان،2010، ص 64 .

(4) إحسان بوحليقة، تحسين فرص تنويع الاقتصاد وجذوة نموه هل الصناعات المعرفية في متناولنا ؟، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10، من الموقع:http://www.alyaum.com/article/4060762

(5) "جويك": تعزيز ثقافة الإنتاج من أبرز ركائز الولوج إلى الصناعة المعرفية في الخليج، تم الاطلاع بتاريخ : 2016/07/10، من الموقع:

http://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_223_AR.html

(6) OECD، Knowledge-based industries in Asia، Science technology industries، Paris، 2000، p12

(7) Julie Chartrand-Beauregard، Sylvie Gingras، L'économie du savoir au Québec، Ministère du Développement économique de l'Innovation et de l'Exportation، Mai 2005،P2 .

(8) Barnrd، H. A.، Short History of Education، University of London Press،1968، P 366.

(9) خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري– الإسكندرية جامعة الدول العربية.

(10) OECD STAN database and Main Industrial Indicators، 1999.

(11) OECD، Knowledge-based industries in Asia، op.cit، p13

(12) علي فريد عبد الكريم، دعم الإبتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية، المديرية العامة للاستثمارات، البنك المركزي العراقي، ص 2 .

(13)عبد الله بلوناس وآخرون، لإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المجلة الجزائرية للتسيير،،العدد الرابع، 2008، الجزائر، ص115

(14) Keith Smith What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases، Prepared as part of the project "Innovation Policy in a Knowledge-Based Economy"، commissioned by the European Commission، May 2000، p1.

(15)علي فريد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(16)خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره .

(17) Barnrd، H. A.، Short History of Education، University of London Press، 1968، P 366

(18)خالد مصطفى قاسم،مرجع سبق ذكره.

(19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، 2015،ص59.

(20) وزارة التربية و التعليم العالي و البحث العلمي، انجازات الإصدارات في أرقام، الإمارات،ص 8

(21) حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول :تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس،12 . 14 /10 /2015، ص 7

(22) أحمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: المقاولاتية :التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06- 08 افريل 2010، ص 19.

(23) جامعة الإمارات تطلق برنامج حاضنات الأعمال،تم الاطلاع بتاريخ : 12-08- 2016، من الموقع : **https://www.uaeu.ac.ae/ar/news/2015/november/startup_program.shtml**

(24) أحمد طرطار، سارة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(25) عبد الله بلوناس وآخرون، "الإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المجلة الجزائرية للتسيير، نشرية سداسية للمعهد الوطني الإنتاجية و التنمية الصناعية،ا لعدد الرابع،2008،الجزائر، ص115.

(26) التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص28.

obeikandl.com

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية
بين الاستمرارية، الاستقلالية و النمو

Organizational characteristics of Algerian small and medium-family enterprises Between continuity، independence and growth

د.كربوش محمد الباحثة تليسة أمينة د.بلميمون عبد النور

جامعة معسكر الجزائر

Dr karbouche Mohamed tlissa amina Dr Belmimoune abedelnour
Mascara University Algieria

ملخص

من خلال بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية و بالأخص المالك المسير . في الجانب التطبيقي للدراسة و الذي شمل 41 مؤسسة صغيرة و متوسطة عائلية جزائرية، خلصنا الى مجموعة من العوامل و الخصائص التي تميز هذه المؤسسات .بعد تحديد مختلف الخصائص التنظيمية للمؤسسات العائلية محل الدراسة حاولنا دراسة العلاقة بينها و بين الفعالية التنظيمية و أظهرت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية مع العديد من المتغيرات المكونة للخصائص التنظيمية لهذه المؤسسات

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية، الخصائص التنظيمية، الفعالية التنظيمية

Abstract

Through our research، we tried to study the organizational characteristics of the family small and medium. In the empirical study، which included 41 small & medium family enterprises on the northwest of Algeria. We concluded a variety of factors and characteristics that distinguish these organizations**.** After selecting the various organizational characteristics of family SME under the study we tried to study the relationship between these characteristics' and the organizational effectiveness، the results showed a significant correlation with many variables، consisting organizational characteristics with organizations effectiveness.

Keywords: Family SMEs، Organizational Characteristics، Organizational Effectiveness.

1. مقدمة

انشاء المؤسسات و تطويرها و المحافظة على استمراريتها يشكل قضية وطنية و عالمية كبرى، سواء كانت المؤسسة كبيرة او متوسطة او صغيرة، حيث تعد هذه الاخيرة (م ص و م) جزء فقط من المجال العام للمقاولاتية (Torres 2007)، كما و اثبتت عديد الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انها و في مجملها مؤسسات مملوكة و مسيرة من طرف كبار العائلات (Scott 1986) مما يجعل عددها في تزايد مستمر و يعطيها دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و بالرغم من

اقدمية المؤسسات العائلية الا ان هناك قلة في الدراسات و الابحاث التي تناولت الموضوع و التي ظهرت في الثمانينات و كانت من اصول انجليزية، اذ يرى الباحثون ان هذا النوع من المؤسسات يتكون من تفاعل نظامين فرعيين هما المؤسسة و العائلة لكل منهما قواعده، اهدافه و مصالحه الخاصة يربط بينهما شخص وحيد يلعب دورا رئيسيا في كل نظام فهو رب العائلة و الاب الروحي لجميع افرادها يسعى لتحقيق الثروة مما يسمح له بتوفير الامان المالي له و لأسرته (Morris et al 2006)، كما و يهدف لتحقيق نمو مستمر قائم على امتلاك مؤسسة مهيكلة بشكل جيد و اكثر تطورا قادرة على التكيف مع المحيط الخارجي (Gundry et Welsch 2001) .

2. الإشكالية

الجزائر و كغيرها من الدول تحاول أن تعتمد على استراتيجية واضحة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتبين هذا من خلال مختلف السياسات و الإجراءات التشجيعية التي تنتهجها الدولة إلا أنها غير كافية، حيث أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تدخل في إنشاء و نمو هذه المؤسسات، المتمثلة في المحيط الخارجي و المحيط الداخلي(الهيكل التنظيمي، الإستراتيجية، أسلوب القيادة .....) و لدراسة هذه المتغيرات سنقوم بتسليط الضوء على مختلف الاعمال المنجزة و التي اهتمت بدراسة خصائص المالك المسير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معتمدين على المقاربات المأخوذة من مجال علم النفس و التي كانت تحت اسم" مقاربة السمات " (approche des traits) و التي اهتمت و ركزت على شخصية المقاول، بالإضافة الى المقاربات المأخوذة من مجال التسيير و التي كانت تحت اسم " المقاربة السلوكية " (approche des behavioristes) . و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما علاقة خصائص المالك _ المسير بفعالية المؤسسة ؟

3. فرضيات الدراسة

من أجل تحليل الإشكالية أكثر فإن هذا البحث ينطلق من فرضيتين،تعتمد على دراسة الخصائص الفردية و الإدارية للمالك المسير و التي سنحاول اسقاطها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية حيث كانت فرضيات الدراسة كالتالي:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الفردية للمالك المسير و الفعالية التنظيمية
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الإدارية للمالك المسير و الفعالية التنظيمية.

4. اهداف و أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة الحالية في تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على ما يمكن للمالك – المسير ان يقدمه لمؤسسته مما يساهم في نجاحها واستمرارها و كذلك ايجاد العلاقة بين كل من الخصائص الفردية و الإدارية و تأثيرها على الفعالية التنظيمية.

5. الاطار النظري للدراسة

تعددت التيارات الفكرية التي اهتمت باعطاء مفهوم لمصطلح المؤسسة العائلية فذهب العديد من الباحثين (Banes . r et Hersho s.a 1976 _Rogoliky et Lansberg . i _ Perrows . s 1988) الى اعتبار المؤسسة العائلية هي التي تسير او ملكيتها في يد العائلة او احد افرادها، و اعتبروا ان العائلة العنصر الاساسي في تكوينها . و على هذا الاساس فانهم يرون انه من غير الممكن ان يتم اشراك شخص اخر من غير العائلة داخل المؤسسة كلما كانت العائلة قادرة على تمويلها. و عملية التسيير داخل هذا النوع من المؤسسات تكون كما تسير العائلة مما ينجر عن ذلك ما يسمى بالسلطة الابوية، اما عملية الرقابة فتكون حكرا على العائلة . و هذا التعريف اعتمد على ما سمي بمعيار الملكية، اما من جهة اخرى و بالاعتماد على معيار ادارة العائلة للمؤسسة فالمؤسسة عائلية عندما تكون تحت سلطة و ادارة العائلة (Barry . b 1975 _ Beckhard . r _ Deyer . w 1983 _Keppner . e 1983) فالمحدد الرئيسي لهذه العلاقة (مؤسسة — عائلة) يتمثل في مجلس الادارة، غير انه و نتيجة لتاثير العائلة على المؤسسة و نظرا لصعوبة الفصل بين هذين النظامين فالمؤسسة العائلية حسب (Sterm m،1986 h) هي " كل مؤسسة مملوكة و مسيرة من طرف اعضاء عائلة واحدة او عائلتين ". و المقصود بأعضاء العائلة هم من يملكون او يحملون نفس اسم العائلة و يشتركون بالاغلبية في ملكيتها و ادارتها (Davis j،Taguiri _ a ،Anderson _ r 1982 ، r _m et Johnson 1985). و من خلال ما سبق يتضح لنا ان هناك اتفاق بين الباحثين على ان المؤسسة العائلية : هي التي يمتلك معظم اسهمها اعضاء العائلة الواحدة و التي تسيطر على مجلس ادارتها، و من هنا فقد راى الباحثون انه من الضروري وضع ثلاثة مداخل لتعريف المؤسسة العائلية :

فالمدخل الاول يقوم على ملكية المؤسسة بحيث يعتبر ان المؤسسة التي تمتلك فيها العائلة الواحدة غالبية الاسهم هي مؤسسة عائلية (Donckels et Frohlich 1991)، اما المدخل الثاني فهو المتعلق بالادراك العاطفي أي ان اعضاء العائلة مقتنعين بان هذه المؤسسة هي ملك يجب المحافظة عليه Gasson et al،

Ram and Holliday 1988)، اما المدخل الاخير فيركز على عملية التسيير Binder 1994،Carsrud 1994(بحيث يرى انها عائلية اذا كانت عملية التسيير من طرف اعضاء العائلة (Daily et Dollinger 1992) .

كمت أن الادبيات النظرية التي تحدثت عن المؤسسة العائلية قد اعتمدت على معيار التفاعل بين العائلة والمؤسسة باعتبار ان هذين الاخيرين نظامين لكل منهما قواعده الخاصة، استراتيجياته و طريقته في التسيير (Hurgon 1991)، هذه الوضعية الخاصة تخلق نوعا من الصراع ما يكون مصدرا للتوتر و القلق الذي تخلقه العائلة للمؤسسة . ما من شانه ان يؤثر على استمراريتها و هذا الاخير يعتبر كهدف رئيسي للمالك – المسير، لذا فمشاركة افراد العائلة في اعمال المؤسسة يجب ان يتم وفقا لسلوك معين يتوافق والسياق العائلي او سياق المؤسسة . و بالرجوع الى المؤسسة العائلية باعتبارها نظامين (مؤسسة – عائلة) نجد ان هناك المقاربة العقلانية التي تؤكد صحة ذلك بحيث ان المنطق العقلاني الذي يقوم على اساس عناصر المدرسة الكلاسيكية للادارة و مدعم من طرف اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الحديثة، ان تدخل اللاعقلانية قد يضر المؤسسة خاصة من جانب الربحية و على ذلك يتوجب اتباع مبادئ عقلانية ثابتة .(Chan Song Hong 1994 _ Lapierre1994)

في حين يرى البعض انه يتوجب انتقال المؤسسة الى جيل اخر، حيث يتم نقل التسيير و الادارة الى جيل جديد يسعى الى الاحتفاظ بالمؤسسة (Ward j، k،n et Hatten،Cherchill _ 1987،j 1987 l) غير ان الدراسات المنشورة اظهرت ان تغيير المسير من شانه التأثير بشكل كبير على المؤسسة بحيث ان عملية انتقال الملكية و الادارة تتم بطريقة خاصة و محددة اين تكون عملية الانتقال ناتجة عن اسباب مختلفة التي يمكن ان تؤدي الى تاثيرات معقدة هذه الاسباب تعتمد على نوع التغيير و يمكن حصر هذا التغيير في :

التغييرات الادارية، التغيير اللاارادي وكذا **التغيير الارادي** .

كما يرى التيار العقلاني ان اختيار مالك – مسير جديد يجب ان يتم وفقا لقواعد واضحة و معينة نظرا لانه و حسبهم تتميز المؤسسات العائلية بادارة غير صحية و قيادة غير فعالة نتيجة المحسوبية و العاطفة الا انه و من زاوية اخرى فان العقلانيين يرون ان هذا المسير الجديد يجب ان يتمتع بالمهارات و الكفاءات المطلوبة لشغل منصب الادارة غير انه في حال عدم وجوده ضمن نطاق العائلي فانهم يقترحون انتقال عملية التسيير الى شخص اجنبي . و من هذا المنظور يسعى رب العائلة جاهدا لتفادي هذا الاشكال لانه يعتبر المؤسسة التزام دائم هدفه ان تبقى المؤسسة ملكية خاصة لاصحاب العائلة، و عليه فان هذا الانتقال السلطوي من جيل الى جيل بين افراد العائلة يخلق ما تم تسميته بالنظام المتكامل الذي يجمع بين

نظامين فرعيين (مؤسسة – عائلة)، بحيث تؤثر العائلة على سياسة المؤسسة و ثقافتها في حين تؤثر المؤسسة على مصالح و اهداف العائلة (Donnelly 1964) .

ان الترابط القائم بين المؤسسة و العائلة يكون في غالب الاحيان محوره رب العائلة او الشخص القائم عليها و الذي يراه **الاقتصاديون** : " ذلك الشخص المبتكر (innovator) "، اما بالنسبة **للمختصين في السلوك** هو " ذلك الشخص المبدع (creatif)، اما بالنسبة **لمهندسي الدولة** فيعتبرونه " منسق الموارد (coordinator) "، اما **الماليين** فيعتبرونه " الشخص القادر على السيطرة على الخطر " (Filion 2001) .

بمعنى اخر فالمقاول يحمل جملة من الصفات الشخصية و الدوافع التي تصنع شخصيته حيث تؤثر هذه الاخيرة على سير مؤسسته نتيجة تدخل الجانب غير رسمي و النفسي، و هو ما وضحه باحثون في مجال المقاولة و الذين ولوا اهتمامهم للمسير _ المالك، فحسب انصار المقاربة المبنية على المؤسس (Hollander et Elman 1988، Jolicoeur 1999، Beckhard et deyer 1983) تصبح المؤسسة العائلية مرآة لاحتياجات المؤسس (المالك) فيصنع ثقافتها، حيث تحتل هذه الاخيرة مكانة هامة في كل نظام فرعي (المؤسسة _ العائلة) و التي تتشكل من قيمه الخاصة (Hollander Elman 1988). مما يجعله يندمج مع مؤسسته ويعيش مع سيرها(Kets et Vried 1977) . و هذا ما يجعل المؤسسة العائلية حسب انصار هذا التيار تبدو و كأنها انعكاس لشخص واحد و الذي يعتبره افراد العائلة بمثابة الاب الروحي الذي يجب اطاعته في كل الظروف فهو المرجع الذي يرضي حاجاتهم التي يطمحون لتحقيقها . و لكن لا تتوافق احتياجات و اهداف المؤسس دائما مع المؤسسة خاصة في جيلها الاول، حيث قدم Danco 1975 العلاقة بين المؤسسة و الفرد من خلال تقديم مقاربة (المقاربة النظامية) تركز على التفاعل بين احتياجات المؤسس و تطور المؤسسة من خلال اربعة مراحل : مرحلة العجب (stage Wonder) المقاول يواجه المجهول و المؤسسة تمر بمرحلة صعبة، مرحلة الخطا (Blunder stage) تسمح للمؤسسة بمعرفة نمو غير متوقع مما يجعل المقاول واثق من نفسه قادر على تحقيق النجاح في المرحلة الموالية، مرحلة الصدى (Thunder stage) يحقق المقاول احتياجاته الخاصة، مرحلة الانهيار (Sunder or Plunder stage) تمثل مصادرة الشركة، وتختلف اهداف المالك _ المسير بين الاهداف الشخصية : رغبته في ان يكون سيد نفسه، قدرته على اعالة عائلته، الحصول على المعيشة الكريمة و المحافظة على الارث العائلي، اكتساب مكانة اجتماعية هامة، اما الاهداف الاقتصادية : تحقيق الارباح، نمو المؤسسة، المردودية _ ارضاء الزبائن، المساهمة في الاقتصاد المحلي و الوطني...، في حين الاهداف الاجتماعية و البيئية : توفير مناصب شغل،

حماية البيئة، التكيف مع سلوك اخلاقي ... ان هذا التنوع في الاهداف يخلق و يجعل ظاهرة الصراعات اكثر ظهورا في المؤسسة العائلية (Beckhard et Dyer 1983)، وهذا ما جعل نظرية المراتب العليا (The Upper Echelons Theory) لكل من (Hambrick et Mason1984) تقر و تؤكد وجود تاثير كبير للمسير على نتائج المؤسسة حيث سمحت بادخال التاثير الشخصي للمسير في محاولة لتفسير التنوع في اوضاع اداء المؤسسة.

فحسب هذه النظرية فان كل من الخبرة، القيم، المبادئ و شخصية المسير تؤثر الى حد كبير في تفسيراتهم لحالات النمو المرتفع و تؤثر على خياراتهم. فدراسة ل (Mc Mahon 2001) في مؤسسات صغيرة ومتوسطة استرالية وجد ان 70% منها كانت تحت ادارة مالك – مسير و الذي لا يهدف بالضرورة الى نمو المؤسسة و انما ضمان دخل و عمل على المدى البعيد و هذا ما يجعلها توظف اقل من 20 عامل، في حين 25 % مسيرة من طرف قائد يملك فكرة متواضعة حول النمو، و حسب الباحث هذا النمو الموجه قائم على نشاط او قطاع المؤسسة او على المحيط الذي تشتغل فيه و بعد 15 سنة تصل هذه المؤسسات الى توظيف ما يقارب 100 عامل، اما 5 % المتبقية من المؤسسات هي مؤسسات مسيرة من طرف قائد له طموح كبير تجاه النمو، هذا النوع من المؤسسات تكون في الغالب مؤسسات مبتكرة، تخترق اسواق عالمية و تعطي مؤشرات كبيرة لان تصبح كبيرة و هذا النوع الاخير من المؤسسات ذات النمو الكبير ودائما حسب تقديرات (Mc Mahon 2001) قد يصل بعد 15 سنة الى توظيف اكثر من 100 عامل. و بلتالي ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة ان النمو ليس الهدف الرئيسي بالنسبة للمالك – المسير و انما توجهه و رغبته في البقاء و الاستمرار.

و هذا ما اكده (Greenbank 2001) في دراسة اجراها على 55 مالك مؤسسة في مجال المحاسبة، الطباعة و البناء وجد 85 % منهم يهدف الى تحقيق دخل مرضي يلبي الاحتياجات العائلية، 21 % منهم يهدف الى تحقيق نمو المؤسسة و 2 % منهم يهدف الى تحقيق الارباح .

و كمحاولة لتطوير نظرية المراتب العليا، اهتم الباحثان بعلاقة المسير بالخيارات الاستراتيجية أي بوجود تاثير للمسير على اختيار الاستراتيجية الامثل للمؤسسة (Andrews 1971 Child 1972) و كذا على المحيط (Hannan et Freeman 1977)، فقد قام Hambrick بادخال مصطلح السلوك الاداري (managerial latitude) والذي عرفه على اساس الموقف تجاه العمل (latitude d'action) فحسب هؤلاء الباحثين، الموقف تجاه العمل يعتمد على درجة التنوع و التغيير المسموح به في المحيط و كذا السياق التنظيمي و لتحديد السلوك الاداري اعتمد على ثلاث محددات اساسية تتمثل في : **محددات ترتبط**

بظروف بيئية او بالمحيط، محددات ذات طبيعة تنظيمية، محددات لها علاقة بالمسير نفسه هذه الأخيرة تتعلق بصفاته و خصائصه الشخصية و التي يمكن حصرها في المتغيرات التالية :

_ **متغيرات شخصية** الجنس، العمر، النوع، الثقافة، الديانة، العرق، البيئة الاجتماعية، بحيث خلصت دراسة قام بها (Peter et al 1999) الى اثبات انه كلما تقدم المالك المسير في العمر استطاع توفير موارد مالية للمؤسسة.

_ **متغيرات المسار المهني** : الخبرات _ التكوين...، اقرت العديد من الدراسات وجود علاقة بين الخبرة التي اكتسبها صاحب المؤسسة في قطاع المؤسسة و ادائها. كما و يساعد التكوين المتخصص او المستوى الدراسي للمسير على الحصول على المعارف، زيادة الكفاءات، القدرة على حل المشاكل وتبني الاستراتيجيات المناسبة(Julien 2000، Woywood et Lessat 2001).

_ **متغيرات تحفيزية** : الحاجة الى الاستقلالية، النجاح، الامان ...، فحسب دراسة ل (Wang 1990) فان المقاول الصيني يبحث عن الابتعاد عن الاستدانة من البنوك او الاسواق المالية فهو يبحث عن الاستقلال.

كما اضافت المقاربة السلوكية (the behavioral approach) متغير الكفاءة، حيث قام (Mintzberg 1974) بدراسة كفاءة المسير من خلال دراسة الارتباط و العلاقة بين كفاءة المسير و الاداء، غير ان الاهتمام بموضوع الكفاءة كان انطلاقا من التسعينات حيث تم تعريفها بشكل مفصل على انها: " مجموع المهارات و القدرات و المعارف ". (Petterson et Jacob 1992)، او تلك الخصائص السلوكية التي يملكها بعض الناس و التي تجعلها فعالة " . (Petterson et Jacob 2009)

6.الدراسة التطبيقية

– عينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مختلف القطاعات التي تمارس فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نشاطها و ذلك على مستوى الجهة الشمالية الغربية للجزائر، التي تضم الولايات التالية:

(تلمسان، وهران، معسكر، غليزان، عين تموشنت، مستغانم و سيدي بلعباس) .

يتجزا المجتمع الكلي الى 7 عينات على حساب عدد الولايات التي تم ذكرها سابقا، و قد تم توزيع 80 استبانة على اساس نسبة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل ولاية، على مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمنطقة محل الدراسة.

من خلال الاستبانات الموزعة و المسترجعة، يتبين لنا ان اجمالي الاستبانات التي تم استرجعها يقدر ب 41 و كانت نسبة المستجبيين في كل الولايات تفوق او تساوي 50 ما عدا ولاية غليزان التي سجلنا نسبة استجابة تساوي 44، وقد تم توزيع الاستبيان على مستوى الادارة العليا و التي شملت مالك المؤسسة او المسير لها .

❖ **متغيرات الدراسة و التعريف بالعينة**

- **متغيرات الدراسة** لتحديد اهم الخصائص التنظيمية للمالك _ المسير للعينة المدروسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات و التي يمكن ابرازها في الجدول التالي :

جدول رقم 03 المتغيرات الرئيسية و الفرعية

متغير رئيسي	متغير فرعي
المؤسسة	حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، الشكل القانوني للمؤسسة، نوع النشاط
صاحب المؤسسة	السن، الجنس، المستوى الدراسي
نوع المقاول	الاستمرار، الاستقلال، النمو
	النمو، الاستقلال، الاستمرار
اسلوب القيادة	ادارة الصراع، شخصية المدير، الحصول على المعلومة
اسلوب اتخاذ القرار	اسلوب التكيف، اسلوب المقاولاتية، اسلوب التخطيط
الاتصالات	من الاعلى الى الاسفل، من الاسفل الى الاعلى، افقي، رسمي

المصدر: من اعداد الباحثين

- **التعريف بالعينة**

1 _ نوع النشاط : فيما يخص نوع النشاط قد تعمدنا سحب عينة عمدية ذات نشاطات متنوعة، بحيث نجد ان هناك 1،34 % من المؤسسات محل الدراسة هي ذات طابع تجاري، في حين نجد هناك 3،7 %من العينة هي مؤسسات ذات طابع خدماتي و النسبة الاكبر كانت خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الصناعي و التي تمثل 5،58 % .

2 _ رقم الاعمال : من حيث الحجم تم الاعتماد على معيار رقم الاعمال في تصنيفها و يتضح لنا ما نسبته 6،36% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات مصغرة لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دج في حين 5،58 %هي مؤسسات صغيرة يتراوح بين 20 _ 200 مليون دج، و في الاخير نجد ما نسبته 9،4 % من العينة هي مؤسسات متوسطة و يتراوح رقم اعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دج .

3 _ السن : من خلال إستبيان الذي تم توزيعه فان المالكيين او المسيرين الذين تم استجوابهم تتراوح اعمارهم بين 21 _ 60 سنة و كانت العينة التي تتراوح اعمارهم بين 31 _ 50 سنة هي النسبة الاكبر و التي بلغت 1،78 في حين مثلت العينة التي تتراوح اعمارهم بين 21 _ 30 سنة 8،9، اما العينة التي تتراوح اعمارها بين 51 _ 60 سنة فيمثلون 2،12 من العينة الاجمالية محل الدراسة .

4 _ الجنس : بالنسبة الذكور فهي التي تأخذالحلقة الاكبر في تسيير او امتلاك المؤسسات بحيث نجد ما قيمته 6،75 % من العينة محل الدراسة هي ذكور، اما نسبة الاناث تمثل 4،24 % من العينة . هذا ما يوضح دائما التوجه المقاولاتي للذكور مقارنة بالنساء .

5 _ المستوى الدراسي : يتضح من خلال الإستبيان الذي تم توزيعه ان هناك اختلاف في المستوى الدراسي بين المسيرين و ملاك المؤسسات محل الدراسة، الا اننا نجد ما نسبته 39 بالمئة من العينة هي ذات مستوى جامعي (ليسانس) و هذا ما اعطى الاستبيان اكبر مصداقية، و ذلك حسب معيار الفاكرونباخ، في حين تراوحت النسب الاخرى بين 7،31 % للمستوى الثانوي، 6،14 % بالنسبة للتكوين المهني، 9،4 % بالنسبة للمتوسط و في الاخير نجد ما قيمته 7،9 % بالنسبة للماستر والدكتوراه .

6 _ الشكل القانوني : من حيث الشكل القانوني للمؤسسات محل الدراسة نجد ان شركات تضامن قد بلغب 22% اما الشركات ذات المسؤولية المحدودة للشخص الوحيد فقد بلغت نسبتها % 56و هذا ما يجعلها في اطار المؤسسات العائلية .

4-2 دراسة الخصائص التنظيمية للمالك _ المسير

❖ **تحديد نوع المقاول الجزائري** يتم تحديد نوع المقاول الجزائري على حسب تصنيف (Jullien et Marchesnay) من خلال جملة من الاسئلة موضحة في الجدول التالي :

❖ **الجدول رقم 05 ترتيب نوع المقاول**

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
كسب ربح عالي	59،3	51،1	42،0	03
تحقيق مستوى عالي في نمو المبيعات و المداخيل				
عدم الرغبة في فتح راس مال المؤسسة	58،3	42،1	37،0	02
الرغبة في الاستمرار في نفس النشاط الصناعي	34،4	13،1	26،0	01

المصدر: من اعداد الباحثين

من اجل ترتيب الاهمية المكونة لنوع المقاول تم استعمال معامل الاختلاف و هذا بالاعتماد على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري. و الجدول رقم (05) يوضح معامل الاختلاف و ترتيب العناصر المكونة لتصنيف المقاول. ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول ان عنصر الاستمرار قد احتل المرتبة الاولى بمعامل اختلاف يساوي (26،0) و هذا يدل على ان العينة المبحوثة تولى اهمية بالغة لهذا العنصر مقابل العناصر الاخرى، و نجد ان عنصر الاستقلالية قد حل في المرتبة الثانية بمعامل اختلاف يساوي (37،0)، اما عنصر النمو فقد جاء في المرتبة الثالثة بمعامل اختلاف يقدر ب (42،0) . هذه المؤشرات تقودنا الى تصنيف المقاول الجزائري في خانة المقاول الذي ينتمي للنوع الاول حسب تصنيف (Julien et Marchesnay) أي المقاول من نوع الذي يفضل **الاستمرار** في اعماله و نشاطاته ومن ثم **الاستقلال** لياتي في المرتبة الاخيرة **النمو**.

❖ **اسلوب القيادة** : من خلال هذا المتغير حاولنا دراسة طرق و انماط القيادة داخل هذه المؤسسات و ذلك بتسليط الضوء على ادارة الصراع، شخصية المدير و الحصول على المعلومة، من خلال نموذج الشبكة الادارية ل (Blake et Mouton) و الذي قاما بتصنيف الانماط القيادية الى خمس انواع وهي النمط القيادي السلطوي، النمط القيادي الانساني، النمط القيادي للفريق، المتساهل و المعتدل.

***ادارة الصراع** :

تم قياس هذا المتغير باستخدام الوسط الحسابي و ذلك باختبار الانماط القيادية الخمسة و هي النمط القيادي للفريق، المعتدل، السلطوي، الانساني و المتساهل .

الجدول رقم 6 المتوسط الحسابي لمتغيرات ادراة الصراع

المتغيرات	المتوسط الحسابي
يتخذ موقفا محايدا و لا يتدخل مطلقا	88،1
يعطي حلولا ان يتعايش معها كل طرف من اطراف الصراع	83،1
يبحث عن اسباب الصراع و يعمل على حلها	39،2
يبحث عن المتسبب في الصراع من بين العاملين و يقوم بمعاقبته	20،4
يسترضي الاطراف المتصارعة و يعمل على مصالحتها	34،3

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (07) يتضح ان النمط القيادي السلطوي احتل المرتبة الاولى، بحيث بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (20،4) و كانت اعلى قيمة مقارنة بباقي الاسئلة و تلاه النمط القيادي الانساني

بمتوسط حسابي (34،3) بعد ذلك نجد الانماط القيادية الثلاثة الاخرى و هي النمط القيادي للفريق، المتساهل و المعتدل باوساط حسابية بلغت (39،2)، (88،1)، (82،1) على التوالي.

شخصية المدير :على غرار ادارة الصراع تم اختبار هذا العنصر عن طريق الانماط القيادية الخمسة و من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ان النمط القيادي السلطوي حقق اعلى متوسط حسابي مقارنة مع الانماط الاخرى بحيث بلغ متوسطه (07،4)، و هذا يتناسق و بشكل كبير مع النمط القيادي الخاص بادارة الصراع و تاتي الانماط القيادية الاخرى الفريق، المعتدل، المتساهل و الانساني لتسجل متوسطات حسابية تقدر ب (44،3)، (32،2)، (20،2)، (88،1) على التوالي.

جدول رقم 07 حساب الوسط الحسابي لانماط شخصية المدير

المتغيرات	المتوسط الحسابي
تقوم بالحد الادنى من العمل بفضل عدم المجازفة و ذلك خوفا من الفشل	20،2
توضح اجراءات العمل بوضوح الا انك تفرض ارائك و ارادتك على العمال	07،4
تقوم بالمهام التي تحظى برضا اغلبية العمال	32،2
تقوم بالاعمال المقبولة لدى مختلف رؤساء الاقسام	88،1
تقوم بتشجيع المهام الجديدة التي ترفع الانتاجية و تحقق الرضى الوظيفي و تشجع الابداع	44،3

المصدر: من اعداد الباحثين

الحصول على المعلومات :من خلال هذا المحور تم التطرق الى طرح مجموعة من الاسئلة الخاصة ايضا بالانماط القيادية و ذلك لمعرفة اسلوب الحصول على المعلومة في العينة محل الدراسة و نلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (08) .

الجدول رقم 08 الوسط الحسابي لمتغيرات الحصول على المعلومة

المتغيرات	الوسط الحسابي
تبحث عن المعلومات الكاملة و تتحقق منها و تستمع للعاملين و تناقشهم فيها	68،3
تسعى للحصول على اكبر قدر من المعلومات عن الانتاجية و تتاكد من عدم خطا العاملين ليكون كل شئ تحت سيطرتك	39،4
يبحث عن المعلومات الايجابية فقط لان المعلومات السلبية تضايق العاملين	07،2
يحصل على المعلومات بطرق غير مباشرة ليتاكد من صحة اعتقاده	15،2
لا تجهد نفسك بالبحث عن المعلومات تكتفي باقل قدر ممكن من المعلومات حتى و لو كانت مكررة	88،1

المصدر: من اعداد الباحثين معتمدا على مخرجات برنامج Spess 20

فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الوسط الحسابي للسؤال الخاص بالنمط السلطوي قد بلغ (39،4) و هو اعلى متوسط مقارنة مع بقية الاسئلة الاخرى مما يفسر ان النمط القيادي المطبق في هذه المؤسسات هو النمط السلطوي اما النمط الثاني فهو نمط الفريق بمتوسط حسابي يقدر ب (68،3) وبعد ذلك نجد الانماط القيادية الاخرى .

❖ **اسلوب اتخاذ القرار**

من خلال الجدول (09) قمنا بترتيب الاهمية الخاصة باساليب اتخاذ القرار و هذا باستعمال معامل الاختلاف حيث ما يمكن ملاحظته من خلال هذه المعاملات ان اسلوب المقاولاتية قد احتل المرتبة الاولى بمعامل الاختلاف يساوي (21،0) و تلى ذلك اسلوب التخطيط بمعامل اختلاف يساوي 55،0 واحتل اسلوب التكيف المرتبة الاخيرة بقيمة (58،0)، وهذا ما يتناسب ايضا مع هذا النوع من المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها و بالتالي فان صانع القرار فيها يتسم بسلطة و تاثير كبير داخل المؤسسة .

جدول رقم 09 ترتيب اسلوب اتخاذ القرار

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف لمعياري	معامل لاختلاف	الترتيب
الطريقة الاولى التكيف	68،2	56،1	58،0	03
الطريقة الثانية اسلوب المقاولاتية	15،4	85،0	21،0	01
الطريقة الثالثة اسلوب التخطيط	49،2	36،1	55،0	02

المصدر: من اعداد الباحثين

❖ **الاتصالات** تطرقنا الى هذا العنصر و ذلك من اجل تحديد اسلوب و طريقة الاتصال داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية الجزائرية، و جاءت الاسئلة لدراسة اسلوب الاتصالات العمودية (اعلى الى اسفل)، (اسفل الى اعلى) او طريقة الاتصال الافقية او غير الرسمية .

الجدول رقم 10 حساب الوسط الحسابي لاسلوب الاتصال

المتغيرات	الوسط الحسابي
تتم عملية الاتصال في المؤسسة عادة وفقا لهيكل عمودي من اعلى سلطة الى غاية العمال	93،3
يتم عقد اجتماعات ادارية خاصة بالاقسام و بالجهاز التنفيذي و ذلك للسماح للمرؤوسين في تقييم و ايصال النتائج المحققة في المؤسسة	59،2
يتم عقد اجتماعات دورية بين رؤساء الاقسام و ذلك لتبادل وجهات و ايفاد كل قسم بالمعلومات الضرورية	32،2
تتم عملية الاتصال داخل المؤسسة باستخدام قنوات الاتصال الغير الرسمية	49،3

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (10) نجد ان الوسط الحسابي للسؤال الخاص باسلوب الاتصال العمودي قد بلغ (93،3) و هو اعلى معدل مقارنة مع بقية الاسئلة الاخرى الخاصة بمحور الاتصال و بعد ذلك ترى ان السؤال الخاص بعملية الاتصال الغير الرسمي قد حل في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي (49،3) و هذين الاسلوبين يتفقان بدرجة كبيرة مع حجم المؤسسات محل الدراسة، و بعد ذلك نجد اسلوب الاتصال من الاسفل الى الاعلى بمتوسط يساوي (59،2)، وفي الاخير اسلوب الاتصالات الافقية بمتوسط حسابي يساوي (32،2)

❖ **الرقابة** :فيما يخص عنصر الرقابة فقد تم استجواب الملاك _ المسيرين من منطلق استعمالهم لمختلف اساليب الرقابة لتقييم مؤسساتهم و من خلال 10 اساليب التي تم طرحها على ملاك _ مسيري هذه المؤسسات، نجد اسلوبين فقط يتم الاعتماد عليهم للرقابة و هما التقييم الرسمي للعمال و التدقيق الداخلي، بحيث متوسطاتهما الحسابية سجلت اعلى قيمة ب (54،3) و (15،4) على التوالي و الجدول التالي يوضح قيم المتوسطات الحسابية لمختلف اساليب الرقابة .

الجدول رقم 11 الوسط الحسابي لبنود الرقابة

المتغيرات	الوسط الحسابي
الرقابة الادارية الشاملة و نظام المعلومات كل من النظامين يتضمن بيانات حول التكاليف و المنتجات	90،1
استعمال مراكز التسعير أي جمع وحدات السعر الاجمالية من القسم او المصنع وذلك من اجل المراقبة	00،2
استخدام الارباح لمراقبة التكاليف	93،3
مراقبة جودة المنتجات عن طريق اخذ العينات	78،2
مراقبة التكاليف عن طريق وضع تكاليف معيارية و تحليل الفروقات	73،2
تقييم رسمي للعمال	54،3
التدقيق الداخلي	15،4
تحليل نقطة التعادل عند القيام بالاستثمار او وضع قرار التسعير	15،2
حساب القيمة الحالية او المعدلات الداخلية للعوائد و ذلك لتقييم الاستثمارات	63،1
مراقبة الجرد، النقديات، و جدول العمليات بطرق رياضية مثل البرمجة الخطية	20،2

المصدر: من اعداد الباحثين معتمدين على مخرجات برنامج Spess 20

قياس علاقة الفعالية التنظيمية بالمتغيرات الداخلية : من أجل دراسة العلاقة بين الفعالية التنظيمية في المؤسسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية، تم الإعتماد على معامل الإرتباط لسبيرمان و لتحديد هذه العلاقة تم تقسيم المتغيرات إلى مجموعة من محاور. المحور الأول يتمثل في

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الجزائرية (أسلوب إتخاذ القرار المقاولاتي، أسلوب القيادة السلطوي، عملية الإتصال وفقا لهيكل عمودي، نوع المقاول الذي يفضل الإستمرار، الإستقرار ثم النمو، والرقابة) أي تم دراسة العلاقة بين الخصائص التنظيمية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الفعالية التنظيمية .أما المحور الثاني سنهتم بالمحددات الخاصة بصاحب المؤسسة أو المسير و التي تتعلق بالسن، المستوى الدراسي، الجنس، المنصب. و متغيرات أخرى لها علاقة بالمؤسسة و هي عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، الشكل القانوني و نوع النشاط. و الجدول التالي يوضح علاقة هذه المتغيرات مع الفعالية التنظيمية.

الجدول رقم14 حساب معامل سبيرمان بين الفعالية التنظيمية والمتغيرات الداخلية .

المتغيرات	معامل الإرتباط لسبيرمان	القيمة الإحتمالية
أسلوب المقاولاتية	805،	0.000
يبحث عن المتسبب في الصراع من بين العاملين ويقوم بمعاقبته (إدارة الصراع)	828،-	0.000
توضح إجراءات العمل بوضوح إلا أنك تفرض آرائك وإرادتك على العمال(شخصية المدير)	883،-	0.000
تسعى للحصول على أكبرقدرمن المعلومات عن الإنتاجية وتتأكد من عدم خطأ العاملين ليكون كل شيءتحت سيطرتك. (الحصول على المعلومة)	818،-	0.000
تتم عملية الإتصال في المؤسسة عادة وفقا لهيكل عمودي من أعلى سلطة إلى غاية العمال	924،-	0.000
الإستمرار الإستقلال النمو	925،	0.000
المراقبة	760،	0.000
السن	120،-	0.454
الجنس	216،-	0.174
المستوى الدراسي	038،-	0.813
نوع النشاط	037،-	0.820
الشكل القانوني	212،	0.183
عمرا لمؤسسة	211،	0.185
حجم المؤسسة	200،	0.211

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول يمكن ابراز العلاقة بين المتغيرات و الفعالية التنظيمية في المحاور التالية:

- **العلاقة بين الخصائص التنظيمية و الفعالية التنظيمية**

من خلال الجدول رقم(14) ظهرت علاقة إرتباط ذو دلالة معنوية بين كل من أسلوب إتخاذ القرار المتمثل في الأسلوب المقاولاتي، أسلوب القيادة(النمط السلطوي) المتمثل في أبعاده (إدارة الصراع،

شخصية المدير،و الحصول على المعلومة)، نوع المقاول (الإستمرار الإستقلال،النمو)،،الرقابة، و بين الفعالية التنظيمية حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذه المتغيرات أقل من 5%.

وجدناعلاقة إرتباط قوية و موجبة بين أسلوب إتخاذ القرار (الأسلوب المقاولاتي)،نوع المقاول، الرقابة، وبين الفعالية، حيث كانت قيمة معاملات الإرتباط لسبيرمان(0.850،0.925،0.760) على التوالي هذا من جهة.من جهة أخرى نلاحظ أيضا أن هناك علاقة إرتباط قوية بين أسلوب القيادة(النمط السلطوي) المتمثل في أبعاده (إدارة الصراع، شخصية المدير،و الحصول على المعلومة) و الفعالية التنظيمية حيث بلغت معاملات الإرتباط (0.828-، 0.883-، 0.818-) إلا أن هذه العلاقة عكسية أي أن كل زيادة في النمط السلطوي سيؤدي إلى إنخفاض الفعالية التنظيمية، إن هذا النمط السلطوي المطبق في المؤسسات محل الدراسة يفرض هيكل تنظيمي مركزي،و هذا ما تأكده أغلب الدراسات .

*** المحددات الخاصة بصاحب أو مسير المؤسسة**

– السن :الجدول رقم(14) يوضح بأنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن صاحب المؤسسة و الفعالية بحيث بلغ معامل الإرتباط قيمة 0.120- و على الرغم من وجود علاقة إرتباط إلا أنها ضعيفة.و هذا ما توصلت اليه الدراسات السابقة ل Davidsson 1991و Weinzimmer1993 والتي تدل على وجود علاقة إما عكسية أو طردية بين السن و النمو و تحقيق الفعالية.

– **الجنس** :من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الإرتباط تساوي0.216-و هنا أيضا يمكن القول أن هناك علاقة إرتباطبين هذا المتغير و الفعالية التنظيمية إلا أنها غير معنوية و هذا ما يتماشى مع دراسات Delman 1999.

– **المستوى الدراسي**: نلاحظ بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي و علاقته مع الفعالية التنظيمية تكاد تكون منعدمة بحيث بلغ معامل الإرتباط بين هذين المتغيرين-0.038 و هذا ما يتعارض مع أبحاث Woywood& lessat2001،Taylor 1994Julien 2000 و التي ترى أن هناك علاقة إرتباط كبيرة بين المستوى الدراسي و نمو المؤسسات و تحقيق الفعالية. و يمكن إرجاع هذا التعارض إلى كون أن المقاول الجزائري من النوع الذي يفضل الإستمرار، الإستقلالية ثم النمو.

*** المحددات الخاصة بالمؤسسة** : فيما يخص المحددات الخاصة بالمؤسسة و المتمثلة في الشكل القانوني، عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، و نوع النشاط، فكلها متغيرات ليس لها دلالة إحصائية مع الفعالية التنظيمية، هذه النتائج لا تتوافق إلى حد ما مع الدراسات التي قدمت من قبل، فأعمال Piergiovanni أثبتت على وجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسة و معدل نموها و فعاليتها كما نجد أيضا دراسات اخرى مثل دراسة Blau&Meyer اثبتت وجود علاقة عكسية بين المركزية و حجم

المؤسسة الا أنه و من خلال دراستنا ثبت وجود علاقة طردية بين الفعالية و حجم المؤسسة و كانت قيمة الإرتباط ضعيفة و بلغت 0.185، كما أن أعمال1987 Evens أثبتت على وجود علاقة كبيرة بين عمر و حجم المؤسسة و نمو المؤسسات و تطورها.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها خاصة الجانب التطبيقي قادتنا الى مجموعة من النتائج و التي تبرز في أن الخصائص التنظيمية المكونة للمالك المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية الجزائرية تتمثل في الأساس من أن المقاول الجزائري من النوع الذي يفضل الإستمرار، الإستقرار ثم النمو،كما أن اسلوب اتخاذ القرار من النوع المقاولاتي، في حين نجد أسلوب القيادة المنتهج هو الأسلوب السلطوي لقيادة المجموعة، كما أن اهتمام المالك المسير يكون بالجانب الخاص بالعمال و التدقيق الداخلي من أجل الرقابة وفي الأخير عملية الإتصال تكون بأسلوب عمودي.

خاتمة

يضحى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن و في معظم اقتصاديات العالم بمخططات و سياسات اقتصادية و اجتماعية للارتقاء به،و اجمع كل الباحثين في هذا المجال ان التنمية الاقتصادية تتوقف على حيوية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .لكن للارتقاء بهذا القطاع لابد من فهم العنصر الاساسي فيه و هو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الغير عائلية و العائلية هذه الأخيرة التي تعتبر طبيعة جد معقدة تتميز بالشمولية و هذا ما جعل أمر تعريفها جد صعب الأمر الذي حتم على الباحثين وضع مجموعة من المعايير لضبط مفهوم هذه المؤسسات.

فالمؤسسة العائلية بمكوناتها الوظيفية المختلفة هي قلب البيئة الاقتصادية الدينامكية و التي ميزها التطوير والتغير اذ لا يمكن التحدث عن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة العائلية كعنصر فعال إلا اذا حددنا و بدقة درجة فعالية الاسس التي تم بنائها عليها و مدى نجاعة هذه القواعد، من حيث الكفاءة و قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، مع تجنب تهديدات المحيط، اي أن نموها مقرون بامتلاكها للموارد و استخدامها بالفعالية و الكفاءة الضرورية بالاضافة الى ذلك تمسكها بالأخلاقيات المهنية الي تحرص عليها الادارة العليا أو صاحب المشروع.

Bibliographie :

- Allouche . J et Amann . B (2000) : L'entreprise familiale : un état de l'art، la revue finance – contrôle – stratégie، volume 03 n 1، mars 2000، pp 33 – 69،
- Barnes L،J and Hershon S.A (1985) : Transfering power in a family business . Harvard business review، 1985، P 105،
- Beckhard . r et Dyer g، w (1983) : Managing change in the family firm issues and stratégies ; Stoon Management review، 4 (3)، 59 – 65،
- Bernard . Y ; Gadard . L et Zouaoui، M : L'impact des changements de dirigeants sur la performance RSE des entreprises françaises cotées،

- Bertand‹ M et Schoor‹ A (2003) : Managing with style : The effects of managers on firm policies Qquartely Journal of Economics ; vol 118 n°4 pp 1169 _ 1208‹
- Carpenter M‹A‹ Geleikanyez M‹A et Sander W‹ G (2004) : Upper Echelons Research : Antécédents ; Eléments and Conséquences of Top management team composition ; Journal of Management ; vol 30 n°6 ; pp 749_ 778‹
- Charreaux . G (2008) : A la recherche du lien perdu entre caractéristiques des dirigeants et performance de la firme : gouvernance et latitude managériale‹ FARGO (centre de recherche en finance – architecture et gouvernance des organisations) ; mai 2008 ;
- Chan Song Hong (1994) : Les entreprises chinoises à Madagscar : profil et processus successord‹ Ecoles des hautes etudes commerciales ; Université de Montéreal ; Montéreal ; Quebec
- Churchill N‹C et HAtten K.J (1987) : Non – Market Based Transfert of Wealth and power : A Research framework for Family Business American‹ Journal of Small Business‹ 11(3)‹ 51- 64‹
- Daily C.M ; Dollinger ; M‹J (1992) : An Empirical Examination of Ownership structure and family and professionally managed firm‹ family Business Review ; 5 ; 1992‹
- Daily C.M ; Dollinger ; M‹J (1993) : Alternative méthodologies for identifying family _ vers un non family managed business ; journal of Small Business Management‹1993‹
- Filion L‹T(1997) :‹ le champ de l'entrepreneuriat : historique‹ évolution‹ tendances‹ revue internationale PME‹ 10 (2)‹ 129 – 172‹
- Filion L‹ T(2001) : Entrepreneurs et propriétaires – dirigeants de PME‹ cahier de recherche n° 3 ; 2001
- Gasson R‹ Crow G‹ Errington A‹ Huston‹ J‹ Marsden‹T‹ Winter D‹M (1988) : The farm as a family business : a review‹ journal of Agriculture Economics‹ 1988‹
- Goffee R : Understanding Family Business : issues for further research ; International journal of Entreprenrial Behaviour and Research ; vol 2 (1) 1996‹
- Hambrick D‹ C et Finkelstein‹ S : Managerial Direction : a bridge between polar views of organizational outcomes‹ Research in Organizational Behavior‹ 9‹ 369 – 406‹
- Hambrick D‹C ; Finkelstein‹S et Moony A‹C (2005) : Executive Job Demands ;new insights for eplaining stratégic décisions and leader behaviors ; Academy of Management Review ; vol 30 n° 3 ; pp 472 _ 491
- Hambrick D.C et Mason P‹A (1984) : Upper Echelons‹ The organization as a reflection of its top managers‹ Academy of Management Review ; vol 9 n 2 ; p 193- 206
- Handler ; W‹C (1989) : Methodological issues and considération in studying family business ; Family Business Review‹1989‹
- Hollander ; B et Elman N (1988) Family – Owned business : An Emerging field of inquiry family business review‹ 1(2)‹ 145 – 164‹
- Jose st pierre et Cadiens‹ L : La conception de la performance : quels leurs avec le profil entrepreneurial de propriétaire – dirigeants de PME ? ; Revue de L'entrepreneuriat ; vol 10 ; 2011
- Kets de Vries‹ M‹F (1977) : The Entrepreneurial Personality : A person at the crossroads‹ Journal of management studies‹ 14 (1) ; 34 _ 57‹
- Lanserg I ; Perrow S‹ et Rogolsky S 1988 : Family Business as an emerging field of inquiry‹ family business review‹ 1_8‹
- Lee‹ D – K et Tsang E‹W (2001) : The effects of entrepreneurial activities on venture growth‹ Journal of management studies ; 38 (4)‹ pp 583 – 602‹
- Petterson‹ N et St – pierre‹ J (2009) : Un instrument mulrisouce pour mesurer les compétences des dirigeants ; journal of Small Business and Entrepreneurship . 22 (04)‹
- Scott‹ J(1986) : Capitalist Property ahd Financial Power ; Hossocks ; Harester ; 1986‹
- Sharma ; P (2004) ; An overview of the field of family business studies current status and direction for the future‹ Family Business Review‹ 17(1)‹ 1 – 36

الاستثمار في راس المال البشري كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة في منظمات الاعمال

Investing in human capital as an entry point to gain competitive advantage Sustainable in business organizations

د. بوراس فايزة

جامعة باتنة 1 الجزائر

Dr. Bouras Faiza
University of Batna 1 Algeria
titagrh@yahoo.com

ملخص :

لقد أصبح ينظر إلى رأس المال البشري باعتباره ممثلا حقيقيا لقدرة المؤسسات على المنافسة وتحقيق النجاح، وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فرأس المال البشري هو الأصل الجديد وهو أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى.

ويلعب رأس المال البشري دورا مهما في دعم الميزة التنافسية المستدامة، وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية ونجاح المؤسسات بمختلف أنواعها.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمارفي رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في راس المال البشري، الميزة التنافسية المستدامة.

Abstract:

It has become seen as human capital as a true representative of the ability of institutions to compete and succeed، and this after turning the economy into a knowledge-based economy، Human capital is the new origin is the latest production، which is recognized as a key resource to create wealth factors but the most important of the factorsof production Other traditional.

Human capital plays an important role in support of sustainable competitive advantage، and achieves organizational efficiency، effectiveness and success of the institutions of various kinds.

This study aims to identify the role of investment in human capital to achieve sustainable competitive advantage.

Key words: investment in human capital، sustainable competitive advantage.

مقدمة :

يشهد القرن الحالي تطورات هائلة في مختلف المجالات ومن أهمها مجالات الأعمال والاقتصاد، حيث أصبحت تمثل تحد كبير لمنظمات الأعمال، ومن أبرز هذه التطورات ظاهرة العولمة والتحول نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي لم تعد فيه الأرض واليد العاملة ورأس المال الموارد الأساسية بل ظهر عنصر

رابع أصبح يعتبر المورد الأهم للاقتصاد والمتمثل في المعرفة باعتبارها نوع جديد من رأس المال القائم على المعرفة والخبرة، وهو رأس المال البشري الذي يتجدد ويتطور باستمرار.

فرأس المال البشري يوفر للمنظمة مجالا لتحقيق التميز ويعزز موقعها التنافسي وبالتالي يجب على المنظمات أن تعمل على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري.

مشكلة البحث:

سنحاول من خلال هذه المداخلة التعرف على رأس المال البشري واهمية الاستثمار فيه مع إبراز دوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة، لهذا حاولنا طرح الإشكالية التالية :

" كيف يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الاستثمار في راس المال البشري؟ ما هي اهم محدداته؟

2- ما مفهوم الميزة التنافسية المستدامة؟ وما هي اهم متطلباتها؟

3- ما هي آليات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث مايلي:

- أهميةا لميزة التنافسية المستدامة.
- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحديث الميزة التنافسية المستدامة

أهداف البحث:نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- الوقوف على ماهية الاستثمار في راس المال البشري من حيث توضيح المفاهيم والمصطلحات،وسماته وخصائصه،و انماطه.
- الكشف عن كيفية الاستثمار في راس المال البشري لتحقيق وتحسين الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات في اطار اقتصاد المعرفة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي عن طريق اداة التوصيف لتحليل مفاهيم الاستثمار في راس المال البشري وعلاقته بالميزة التنافسية المستدامة، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات

والدراسات والكتب المتوفرة التي أتيحت للباحث الاطلاع عليها اضافة الى الاستعانة ببعض مواقع الانترنيت.

ومن خلال طرح مشكلة البحث وتحديد اهمية واهدف البحث وبغية التفصيل الاكثر في موضوعنا، سيتم تقسيم بحثنا الى ثلاث محاور رئيسية وهي:

- بيان مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري .
- بيان مفهوم الميزة التنافسية المستدامة واهم متطلباتها .
- بيان العلاقة بين رأس المال البشري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات.

المحور الأول: رأس المال البشري

1-تعريف رأس المال البشري:

رأس المال البشري هو مجموعة القدرات والمهارات والمؤهلات والتجارب المتراكمة في الموارد البشرية، والتي تحدد قدرتهم على العمل والإنتاج لهم وللغير.

كان شولتر أول من أدرج مصطلح رأس المال البشري، وأكده بعد ذلك بيكر، وذلك من أجل تفسير النتائج الاقتصادية الناتجة عن تراكم المعارف والقدرات من طرف الفرد أو المنظمة وهو يضم كل من:

- المعارف والمعلومات والتجارب والمهارات والتي تسمى برأس مال المعرفة
- الصحة الجسمية والنفسية والعقلية

يعرف بيكر رأس المال البشري على أنه:

* **سلعة استهلاكية:** وهي طويلة المدى بحيث يستطيع الفرد التعلم والتكوين في كل زمان ومكان.

* **سلعة خاصة:** وذلك لان كل فرد يمتلك كفاءاته الخاصة به والتي تتعدد حسب قدرته العقلية والجسمية والتي لا يمكن استغلالها بدون رضى مالكها.

* **سلعة إنتاجية:** حيث أن هذه الكفاءات والمهارات تحدد إنتاجية الفرد، وبالتالي يمكن اعتبارها عنصرا إنتاجيا مثلها مثل باقي العناصر الإنتاجية الأخرى كالموارد المالية والمادية والأرض. ويعرف رأس المال البشري كذلك بأنه مجموعة الكفاءات والمؤهلات ومختلف القدرات الممتلكة من طرف الفرد والممكن استخدامها من أجل تحقيق إنتاج وإنتاجية أكبر، وهي تكون موجودة في الفرد منذ ولادته أو تكون مكتسبة عن طريق المسار التعليمي والجامعي، وأثناء التجارب والخبرات المهنية عن طريق تنقل المعارف والمؤهلات[1]

2- **مكونات رأس المال البشري:** يتكون رأس المال البشري من ثلاث عناصر أساسية وهي كالآتي:

–الكفاءات: هي مجموعة المعارف، والاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة.

– **التجارب والخبرات:** وهي مختلف التجارب والخبرات العلمية والعملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة.

– المعارف والمؤهلات: وهي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين والتعليم.

3– خصائص رأس المال البشري: يتميز رأس المال البشري بمجموعة من المميزات ومن أهمها:

أ–خصوصية رأس المال البشري: إن رأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد، وهو يتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه، وتنازله عن جميع العوائد المالية التي كان سيحمل عليها في الحاضر، مقابل إرادات مالية أكبر في المستقبل.

ب–محدودية رأس المال البشري: إن إمكانيات تراكم رأس المال البشري ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية والعقلية للفرد، وبما أن تكلفة الاستثمار تتزايد مع مرور الوقت، نجد أن تحصيل عوائد الاستثمار محدودة بدورة حياة الفرد، حيث أن قابلية الفرد للتكوين مرهونة بمدى تنازله عن العوائد المالية التي يمكن أن يتحصل عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.

ج–عدم مرئية رأس المال البشري: عدم مرئية رأس المال البشري من أول وهلة، نعني به أن المعارف والقدرات الممتلكة من قبل الأفراد، لا يمكن تمييزها أو معرفتها من أول وهلة حيث أنه في بداية علاقة العمل لا تستطيع المنظمة أن تتعرف على القدرات والكفاءات الحقيقية لإفرادها إلا بعد التعرف على الشهادات العلمية للفرد، إلى جانب الخبرات والكفاءات والتجربة المهنية التي يتمتع بها الفرد والتي تظهر من خلال مستويات الأداء والإنتاجية [2]

4–أهمية رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، حيث يشير ماك كيلوش إلى أن أهمية رأس المال البشري تتمثل في التطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال الإبداع والاكتشافات التي يحققونها، إلى ذلك ذهب أيضا كيزني مستندا على ما ذهب إليه ويليام بيتي(WilliamPetty) من أن العدد الكبير للسكان شيء ايجابي لا لشيء إلا أن احتمال وجود العبارة

فيه أكبر من عدد أقل، فتوفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين والتعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيا والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والاستفادة منها.

ولأن النوعية التكوينية ومستوى رأس المال البشري في المجتمع يعتبر ذا أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فان هذا يستدعي التدخل في هذا المجال لضمان التعليم والتكوين للأفراد وتحقيق تراكم رأس المال البشري بهدف دعم مسيرة النمو.[3]

ويمكن حصر أهمية الكفاءات على سبيل المثال في النقاط التالية:

- إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة، هي مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتاجاته.
- المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار والتي تعتبر أساس التنافسية.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.
- يمكن المورد البشري من تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في التنافسية الاقتصادية.
- يمكن المورد البشري من خلق مصادر جديدة للتدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط.[4]

المحور الثاني: الإطار العام للاستثمار في المال البشري

بات محتما على المنظمات الحديثة الاستثمار في رأس المال البشري في شكل الانفاق على التعليم والتدريب على العمالة، وهذا من أجل تطوير إدارة الموارد البشرية في ظل التحولات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، ومن أجل مواجهة حدة المنافسة المتنامية في ظله.

1**-مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:** يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه الأنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته.

ويعرف كذلك بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات، الخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات، السلوكيات، المثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.

كما يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه: «استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه ».

2- نظريات الاستثمار في رأس المال البشري: إن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري، تحديد ماهية رأس المال البشري، وإدخال مهارات الفرد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد، تقدير قيمة راس المال البشري، تحديد الربح الاقتصادي لرأس المال البشري الناتج عن تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ان صح هذا التعبير، و الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والصحة[5].

أ-الاستثمار في التعليم وفق نظرية شولتز:

وقد ركز شولتز مفاهيمه على عملية التعليم باعتبارها استثمارا ضروريا لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال المال، ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشري، لأنه يصبح جزءا لا يتجزأ من الفرد الذي يتلقاه، وبما أن هذا الجزء أصبح جزاء من الفرد في حد ذاته، فإنه لا يمكن بيعه أو شراؤه، أو معاملته كحق مملوك للمنظمة، وبالرغم من ذلك فإن هذا الجزء أي التعليم يعتبر شكلا من رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية[6].

لقد ركزت دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري على التعليم والتربية، إلا أن الكثير من تلك المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري ومنها التدريب، وقد وجد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهو:

-الإرادات الضائعة للفرد والتي كان من الممكن الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.

-الموارد المالية اللازمة لإتمام عملية التعليم في حد ذاتها.

وقد بين شولتز أن الاستثمار في التعليم والتدريب هو الذي يحدد هيكل الأجور والمرتبات في المدى البعيد، ويتطلب التعليم كعملية استثمار توفر حجم كبير من الموارد، وتتمثل تلك الموارد في كل من إيرادات الطالب الضائعة أثناء فترة التعليم، والموارد اللازمة لتوفير المدارس، ومن جهة أخرى فإنه من الضروري دراسة كل من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم. وتمثل الإيرادات أهمية خاصة حيث يرجعها إلى:

-أهمية الإيرادات الضائعة للطالب أثناء فترة تعليمه.

-تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدم، فهي عبارة عن تقدير لقيمة ممتلكات المدرسة المستقلة في التعليم، إلى جانب النفقات الجارية كالمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

وقد أشار شولتز إلى تطبيق هامشين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

-تجاهل اهمال دراسة رأس المال البشري.

-العامل النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الموارد البشرية.

ورأى شولتز أن أكبر خطأ ارتكب في التحليل الاقتصادي لرأس المال هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل، ويرجع ذلك لاعتقاد البعض بأن اعتبار التعليم وسيلة لخلق المال هي من الأمور التي تسيء نفسية الفرد، وقد بنى بعض الاقتصاديين اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي من التعليم هو ثقافي وليس اقتصادي، فهم يرون بأن التعليم يقوم بتنمية الأفراد ليصبحوا مواطنين صالحين مسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم المبادئ والقيم التي يؤمنون بها.

ويرى شولتز بأن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا يعني انتفاء الغرض الثقافي له، فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية، يوجد هناك بعض أنواع التعليم التي تساهم في تحسين طاقات [7]وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم، ومثل هذا التحسين ينتج عنه زيادة في الدخل القومي ويمكن من خلال مفاهيم تلك النظرية، تفسير العديد من الظواهر مثل الاختلاف في مستوى اجور الافراد، هجرة العمالة، الزيادة في مداخيل الافراد، وكذلك تفسير النمو البطيء للدول النامية.

ب-الاستثمار في التدريب وفق نظرية بيكر في الاستثمار في رأس المال البشري:

يعد بيكر من أهم الباحثين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري، إذ أنه حول تركيزه إلى دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري، حيث أنه بدأ دراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من التعليم والصحة وركز أبحاثه ودراساته على التدريب.

ويعد التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية من حيث توضيح تأثيرات رأس المال البشري على كل من الإيرادات. وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كما يعد معدل الاستثمار هو العامل الرئيسي والأهم في تحديد حجم المال المستثمر في رأس المال البشري، حيث أنه إذا تساوت القيمة الحالية

لصافي الإيرادات لوظائف مختلفة فإن تكاليف الاستثمار ومعدل العائد على الاستثمار يمكن تقديرها من خلال المعلومات عن صافي الإيرادات.

وقد افترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة والمشجعة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن أمثلة هذه المتغيرات هو العمر المتوقع للفرد، والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر والسيولة والمعرفة، وقد حاول بيكر أيضا إيجاد العلاقة بين عمر الفرد والإيرادات المحققة. فأشار إلى أن الفرد غير المتدرب حصل على نفس الايرادات بغض النظر عن عمره، أما الفرد المتدرب، وإن كان يحصل على إيرادات أقل أثناء التدريب، نتيجة تحمل جزء من تكلفة التدريب، إلا أنه سوف يحقق إيرادات أكبر في عمر لاحق، ويرجع هذا لكون إيراداته المستقبلية تتكون من الأجر مضافا إليه العائد على التدريب بعد تحسين مهاراته وكفاءاته وزيادة إنتاجيته.

أظهر بيكر أهمية التدريب وتأثيره على الايرادات المحصل عليها من طرف الفرد، وكذا أهمية الاستثمار في الموارد البشرية في السن المبكرة، لأن معدل زيادة الايرادات يتأثر بدرجة أكبر في فترة شباب الفرد[8].

3- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر "أدم سميت في كتابه الشهير" ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد "الفريد مارشال "أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ على طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. [9]

4- محددات الاستثمار في رأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي:

-**التخطيط**: ويعني وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

- التنمية: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط، وانجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية تشمل تنمية القدرة الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

- التوظيف: ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.(10)

المحور الثالث: التنافسية

تسعى المؤسسة إلى التقدم على منافسيها، وعليه فهي مطالبة بالمعرفة الدقيقة للتنافسية، والإلمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تشكيلها.

1- تعريف التنافسية:

يصعب تقديم تعريف دقيق للتنافسية باعتبار هذه الأخيرة يكتنفها نوع من الغموض؛ و يرجع ذلك إلى الاختلاف في وجهات النظر و تجربة الممارسين في الميدان. و بالرغم من ذلك يعرّفها (Pottier)«بأنّها قدرة المؤسسة على تحمّل المنافسة بشتى أشكالها لفترة أطول». أما(Percerou) « فإنّه يقدم ثلاثة تعاريف للتنافسية، حيث يستند الأول إلى العوامل المتمثلة في السّعر، الجودة والتكلفة. وعليه، فالتنافسية تعني تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مقبول. أمّا التعريف الثاني فهو يرتكز على السوق، ومفاد هذا التعريف أنّ التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بأداء نظيراتها وذلك بالاعتماد على حصة السوق النسبية.أما التعريف الأخير فهو يعتبر التنافسية كسلوك، وهذا يعني أنه ينظر للتنافسية من زوايا مختلفة، فمنهم من يرى أنها قيد تحول دون النّمو في السوق و منهم من يرى أنّها محفّز قوي يدفع نحو بذل المزيد من الجهد؛ قصد التحسين المتواصل للأداء على كل المستويات، وعليه فإنّ التنافسية تخضع لتقويم ذاتي من قبل الممارسين».

على ضوء ما سبق، يمكن تقديم صورة التنافسية كمفهوم متعدّد الأبعاد، تجتهد المؤسسة في تحقيقه؛ قصد احتلال موقع تنافسي في السوق. فهي –التنافسية– حالة ذهنية تدفع إلى التفكير في الكيّفيات التي تجعل المؤسسة تطّور موقعها في السوق وتحافظ عليه أطول فترة ممكنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التميز بين المنافسة والتنافسية،فالأولى تعنى بالضروف التي تنشط ضمنها المؤسسات، أما الثانية فتتعلق بالضروف الذاتية و قدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق. [11]

2– أنواع التنافسية:

يمكن تصنيف التنافسية إلى نوعين وهما:

2–1–التنافسية وفق الموضوع:

وتتضمّن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة[12]

أ– تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطًا لازمًا لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف، فكثيرًا ما يُعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، ويعدّ ذلك أمرًا مضلِّلاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة، كالجودة وخدمات ما بعد البيع. وعليه يجب اختيار معايير معبِّرة تمكّن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

ب– تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج؛ حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في المستوى نفسه من النتائج. في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير. أما تنافسية المؤسسة، فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، والأعباء الإجمالية، التي نجد من بينها: تكاليف البنية، النفقات العامة، نفقات البحث والتطوير، والمصاريف المالية...الخ من جهة أخرى. فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش، واستمر ذلك مدة أطول، فإن ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة، يصعب على المؤسسة تحملها. ومن ثمة فالمؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت قد حققت قيمًا مضافة في كل مستوياتها.

2–2–التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية.[13]

أ– التنافسية الملحوظة :

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحقّقة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألاّ نتفاءل بشأن هذه النّتائج؛ لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السّوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية. فالنتائج الإيجابية في المدى القصير، قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب– القدرة التنافسية :

أظهرت الدراسة التي تمت على 28مؤسسة فرنسية، أن القدرة التّنافسية تستند إلى (08)معايير وهي: الموقع في السوق، المرونة، معرفة كيفية العمل، الجودة، الخدمات، التكاليف، الإنتاجية و مردودية رأس المال، حيث أن هذه المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري؛ لأنه يوضح جانبًا من القدرة التنافسية، ويُبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده. وعلى خلاف التنافسية الملحوظة، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

3– الميزة التنافسية ومحدداتها الأساسية:

من أبرز سمات العصر الحديث هي التنافسية كحقيقة واقعة لتحدد نجاح أو فشل الشركات، بحيث أصبح يتحتم على الشركات العمل الجاد المستمر لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها لتحسين موقفها السوقي وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين.

3–1 – تعريف الميزة التنافسية:

لا يوجد تعريف متفق عليه للميزة التنافسية، وذلك نظراً لاختلافها باختلاف طبيعة القطاع محل الدراسة، ونظراً لأن البحث يتطرق للدراسة على مستوى الاقتصاد الجزئي فعلى مستوى الشركة يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها "ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس" كما يعرفها آخر بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".

بينما يعرفها آخرون بأنها "هي التي تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين"[14].

ومن التعريفات السابقة نلاحظ أن التعريف الأول ينصب على استراتيجية التنافس ودورها في تحقيق التميز، بينما يركز التعريف الثاني على الجودة في الإنتاج والسعر وفي تلبية احتياجات المستهلكين، والثالث يركز على الإبداع ودوره في التميز على المنافسين، وترى الباحثة في هذا السياق أن الميزة التنافسية يمكن أن تكون مزيج من التعريفات الثلاثة السابقة، وبالتالي يمكن تعريفها بأنها "عنصر التفوق للمنظمة الذي ينشأ من اتباعها لاستراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء بطريقة أفضل من طرق المنافسين".

3–2 – أنواع المزايا التنافسية:

لكي تحقق الشركات التميز يمكنها إتباع إحدى هاتين الاستراتيجيتين:

أ– استراتيجية الريادة في التكلفة:

حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، وتنشأ هذه الميزة من قدرة الشركة على تخفيض تكلفة منتجاتها أو خدماتها مع المحافظة على جودة المنتج.

ب – استراتيجية التمايز:

تعني تميز الشركة بقدرتها على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات متميزة، لها قيمة لدى العملاء وتتفرد به عن المنافسين، أي تستطيع من خلالها العمل على جذب واستقطاب أكبر عدد من العملاء.

وفي هذا الصدد ترى الباحثة أنه حتى يكون للميزة التنافسية فعالية فلابد أن تتيح للشركة التفوق على المنافسين، وأن يصعب تقليدها مع ضرورة ضمان استمراريتها.

والتميز يتمثل من وجهة نظر الباحثة في قدرة الشركة على تقديم منتج أو خدمة يصعب تقليدها من قبل المنافسين، ومن ثم استقطاب أكبر عدد من العملاء وزيادة النصيب السوقي للشركة مقارنة بالمنافسين، وكذلك في تحسين اتجاهات العاملين والصورة الذهنية الخارجية تجاه الشركة.

3–3 – مصادر الميزة التنافسية:

هناك عدة مصادر يمكن أن تتفوق الشركة من خلالها ومنها:

أ– الابتكار والذي يعني التحسين المستمر بإدخال الأفكار الجديدة دائماً على المنتج أو الخدمة المقدمة، مما يضمن استمرارية الشركة في التنافس.

ب– الوقت حيث يعتبر الوقت سواء في إدارة الإنتاج أو في الخدمات ميزة تنافسية كبيرة في الآونة الأخيرة، ويتحقق ذلك من خلال تخفيض زمن دورة تصنيع المنتج، وتخفيض زمن الانتظار الذي يقضيه العميل من وقت طلب المنتج أو الخدمة إلى وقت تلبيتها.

ج– المعرفة والتي يقصد بها الخبرة والتجارب المتراكمة لدى الأفراد العاملين في الشركة[15].

وترى الباحثة أن جوهر هذه العناصر يتمثل في رأس المال الفكري الذي هو محور الدراسة الحالية، وبالتالي سوف تتناول الباحثة فيما يلي رأس المال الفكري من الناحية التنافسية.

4.3.معايير الحكم على جودتها: تتحدد جودة الميزة التنافسية بثلاثة ظروف وهي: [16]

أ– مصدر الميزة: يمكن ترتيب الميزة التنافسية وفق درجتين:

–مزايا من مرتبة منخفضة، مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الخام، وبحيث يسهل –نسبيا– تقليدها ومحاكاتها من قبل المؤسسات المنافسة.

– مزايا من مرتبة مرتفعة مثل، تميز المنتج،السمعة الطيبة بشأن العلامة استنادا إلى مجهودات تسويقية

متراكمة، أو علاقات وطيدة مع الزبائن محكومة بتكاليف تبديل مرتفعة.

يتطلب تحقيق المزايا من الرتبة المرتفعة ضرورة توافر مهارات وقدرات من مستوى مرتفع، وكذا على تاريخ طويل من الاستثمارات المستمرة و المتراكمة في التسهيلات المادية، والتعلم المتخصص، والبحوث والتطوير، والتسويق. ويترتب على أداء هذه الأنشطة خلق مجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة وفي شكل سمعة طيبة، علاقات وثيقة مع الزبائن، وحصيلة من المعرفة المتخصصة.

ب–عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: في حال اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة مثل تصميم المنتج بأقل تكلفة أو القدرة على شراء مواد أولية رخيصة الثمن، فإنه يمكن للمنافسين التغلب على أثار تلك الميزة.أما في حال تعدد مصادر الميزة، فإنه يصعب على المنافس تقليدها جميعا.

ج–درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: تتحرك المؤسسات نحو خلق مزايا جديدة وبشكل أسرع قبل قيام المؤسسات المنافسة بتقليد الميزة القائمة حاليا.لذا يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير الميزة القديمة وخلق مزايا تنافسية جديدة ومن مرتبة مرتفعة.

لا يكفي أن تحوز المؤسسة على ميزة تنافسية فحسب، بل يجب أن يكون بمقدورها معرفة أداء هذه الميزة والحكم على سدادها، ويتم ذلك بالاستناد إلى معايير معبرة تختار وفقا للقواعد المعمول بها في قطاع النشاط.

تمارس البيئة التنافسية ضغوطا مستمرة على المؤسسة، فتدفعها للبحث عن اكتساب ميزة أو مزايا تنافسية، تؤهلها إلى ضمان استمرارية نشاطها أولاً والأسبقية على منافسيها ثانيا. وينجم كل ذلك عن عمليتي الجذب والدّفع بين الثنائية بيئة/ميزة، باعتبار أن البيئة تدفع إلى إنشاء الميزة، و تضيف هذه الأخيرة بدورها عناصر جديدة للبيئة تزيد من تعقيدها وترفع من شدة قواها التنافسية.

4– مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

هي الخصائص الفريدة التي تميز منظمة الاعمال عن منافسيها الحاليين والمحتملين، كما يقصد بها الميزات الجديدة التي تحصل عليها منظمة الاعمال، مما يجعلها في مركز متقدم باستمرار بالعلاقة مع منافسيها، كما تم وصف الميزة التنافسية المستدامة بانها المنافع او الفوائد التي تحصل عليها المنظمة لأبعد مدى ممكن، والتي لا يمكن تقليدها او استنساخها من قبل المنظمات الاخرى، بل ان بعض الباحثين قد ربط بين الميزة التنافسية المستدامة وبين تحقيق أعلى العوائد، أي قدرة المنظمة على تحقيق أعلى العوائد في الاستثمار وفي الصناعة والاستمرار في المحافظة على هذا التقدم.

- **متطلبات الميزة التنافسية المستدامة:**

ينظر للميزة التنافسية المستدامة من خلال خصائصها واستراتيجياتها، وهي عبارة عن نتاج الاستراتيجية التي تؤطر وتوجه الموارد والنشاطات التي تساهم في تكوين هذه الميزة، لذا تم وصف الموارد والنشاطات التي تساهم في تكوين الميزة التنافسية المستدامة بأنها الموارد التي تتصف (بالندرة والقيمة وصعوبة التقليد وصعوبة الاحلال)، وصنفت الموارد المحتملة للميزة التنافسية على اساس الموارد (المادية، والقانونية، والمالية، والبشرية، والتنظيمية، والاتصالية) واتخذت هذه الميزة ثلاثة مجالات رئيسية (التكنولوجية، الجغرافية، القانونية)، وتساهم الموارد غير الملموسة أو غير المادية كثيرا في بناء الميزة التنافسية المستدامة. (17)

المحور الرابع: آليات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري: في بيئة الأعمال الحالية المبدأ الثابت هو التغير، وحيث القاعدة الوحيدة في النمو والتطور هي المنافسة وتنوع استراتيجيتها ومداخلها وأساليبها، وحيث تزداد في هذه البيئة الشركات بشكل لم يسبق له مثيل، وتتحول الأسواق، وتتطور التكنولوجيا، وتتقادم المنتجات، وتتغير العمليات بسرعة فائقة، فالعالم يعيش اليوم عصر المعرفة، وقد كان من أخطر آثار العصر الجديد هو بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل منظمات الأعمال بدرجة غير مسبوقة، وسمات وملامح وآليات ومعايير هذا العصر تختلف جذرياً عن كل ما سبقه، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة، وتشكل الموارد التي تقوم على المعرفة في البيئة الحالية المصدر الأساسي والحقيقي لاستمرارية الميزة التنافسية للمؤسسات.

وترى إحدى الدراسات أن بناء المجتمعات الحديثة وتطويرها يعتمد إلى حد كبير على تنمية مواردها البشرية في قطاعات العمل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، باعتبار أن الإنسان وسيلة التنمية وأداتها وغايتها، وقد ازدادت أهمية العنصر البشري في الجهود التنموية في العقود الأخيرة في ضوء التطورات المذهلة في العلوم والمجالات الحياتية المختلفة وفي تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، فانتقل بذلك مركز الثقل للنمو الاقتصادي و الاجتماعي إلى عنصر المعرفة والموارد البشرية بدلاً من الموارد المادية والمالية.

ومن هنا أصبحت المؤسسات الاقتصادية المعاصرة مبنية على العلم والمعرفة أو على المعلومات وإن ذلك فرض عليها إتباع إدارة الأداء وبطرق مختلفة عما كان سائداً في الماضي، وذلك عن طريق انتهاج مجموعة من مداخل التطوير والتحسين، ويعتبر الاستثمار في المجالات المعرفية أو العناصر غير الملموسة ذو أهمية كبيرة لما يحققه من وفورات في التكلفة ورفع الكفاءة والإنتاجية، خاصة مع تشجيع روح الابتكار والإبداع

الموجودة في عملية تطوير الموارد البشرية، ومن هنا كان الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

ويشير أحد الباحثين إلى أن قدرة المنظمة على تطوير رأس المال البشري، تعتمد على نوعية القيمة التي ترغب المنظمة في تحقيقها من استثمارها في رأس المال البشري، والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال منها:

- تحقيق الأرباح.
- تحقيق الميزة التنافسية من خلال زيادة القدرات الإبداعية والابتكارية.

*تحسين العلاقات بين العملاء والموردين. *تحسين الإنتاجية وتخفيض التكلفة.

تحسين اتجاهات العاملين والصورة الذهنية الخارجية. زيادة الحصة السوقية وبناء مركز تنافسي قوي.

ويمكن توضيح كيفية تحقيق ودعم الميزة التنافسية للشركات من خلال رأس المال البشري في النقاط التالية:

4-1 – رأس المال البشري كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

ويقصد به رأس المال البشري المتميز والذي يضم الأفراد ذوي المواهب المتميزة والذين لديهم القدرة على التفكير الإبداعي الذي يؤثر في أنشطة الشركة الحيوية ويعمل على جذب العملاء وخلق قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة المقدمة، مما يؤدي في النهاية إلى تميز الشركة على منافسيها.

4-2 – الابتكار كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

حيث يعد الإبداع والابتكار هو العامل الرئيسي في قدرة الشركة على الاحتفاظ بمكانتها بين الشركات المنافسة، فكلما زادت سرعة وجودة الابتكارات التي تقدمها الشركة كلما احتفظت الشركة بتفوقها على المنافسين، وبالتالي لابد أن تحرص الشركات على تحفيز العاملين بها وحثهم على الإبداع المستمر الذي يضمن تحسين مستويات جودة المنتجات والخدمات.

4-3 – التعلم كآلية لدعم الميزة التنافسية المستدامة:

يرى أحد الكتاب أن التعلم هو السبيل الوحيد لنشر المعرفة والذي يمكن اعتباره الوجه الآخر المكمل للابتكار بحيث لا يمكن الحديث عن الابتكار بدون نشره في أرجاء الشركة عن طريق التعلم الذي يعرف بأنه "ظاهرة جماعية لاكتساب وإعداد الكفاءات التي تتيح تغيير طريقة ممارسة الأعمال" أي أن التعلم لابد وأن ينعكس إيجابياً على نتائج الأعمال بما يجعله أداة فعالة في تحقيق ودعم الميزة التنافسية.

من الجدير بالذكر أنه لكي يكون التعلم مصدراً للميزة التنافسية لابد وأن يتسم بالاستمرارية وأن يكون مسئولية الجميع وأن تتعدد مصادره، وأن يكون هو نمط الثقافة السائد في الشركة.

وفي ضوء ذلك ترى الباحثة أن هناك عاملاً هاماً يعطي المنظمة القدرة على الاستمرارية في امتلاك القدرة التنافسية هو المعرفة، لذلك تسعى الشركات بشكل دائم إلى معرفة كيفية الوصول إلى هذا العامل، وكيفية إدارته وبالتالي يجب على المنظمة معرفة كيفية امتلاك وإدارة وقياس رأس المال البشري، وكذلك ضرورة المحافظة عليه بتنمية القدرة الإبداعية المتجددة[18]

خاتمة

تواجه منظمات الاعمال الخاصة والعامة على حد سواء تحديات كبيرة في ظل المتغيرات المستمرة والسريعة التي يشهدها العالم، ومنها التغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح على الاسواق العالمية واستخدام التسويق والتجارة الالكترونية، لذلك يتعين على هذه المنظمات أن تستجيب لهذه التغيرات برؤية استراتيجية واضحة تمكنها من اكتشاف أهمية الفرص وتجنب التهديدات، لتتمكن من البقاء وتحقيق النمو في هذه الاسواق، وفي زمن هذه الفرص برزت فكرة الاهتمام براس المال المعرفي وعلى رأسها رأس المال البشري والاستثمار فيه ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الحديثة.

وعليه فان الاستثمار في رأس المال البشري لاسيما في مجال التعليم والتدريب يعني الاسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص بها المنظمة مبلغ معين بغية تكوين جهازها البشري بشكل علمي، خبير، كفئ وسليم بما يساهم ذلك في تحقيق أهدافها خلال فترة الخطة ويتطلب ذلك وجود مقومات الاستثمار في هذه الموارد ومعرفة مبررات وكيفية استخدامها كما يتطلب ذلك وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار.

مما سبق يمكن توضيح أهم النتائج المستخلصة على النحو التالي :

*يعتبر رأس المال البشري أكثر أهمية من رأس المال المالي وباقي عناصر الإنتاج الأخرى.

*أصبح يمثل رأس المال البشري في ظل الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة أهم مصدر للميزة التنافسية المستدامة، والأصل الأكثر قيمة، وعامل الإنتاج الأكثر أهمية.

*بخصوص المؤسسات يبدو أن هناك حركية جديدة في بعض القطاعات، حيث المنافسة بلغت مستويات عالية كقطاع الاتصالات،غير أن هذه الحركية غير كافية بالنظر إلى وجود أسواق لم تستنفذ كل قدراتها، ومن ثمة محاولة التطور من خلال اعتماد الاستثمار في رأس المال البشري كبعد استراتيجي لابد منه ؛قصد الحيازة على مزايا تنافسية من درجة عالية تؤهلها للمنافسة والصمود أمام التحديات الآنية والمستقبلية.

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بمايلي:

*على المنظمات المعاصرة أن تحاول رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج لتنمية واستثمار رأس المال البشري في إبداع حلول مبتكرة ومنتجات جديدة وخدمات متميزة تحقق مزايا تنافسية أعلى و وصولا أسرع إلى المستهلكين بمختلف أنواعهم.

*على المنظمات أن تدرك أن كل الأفراد ليسوا متشابهين، بل إن قيمهم تختلف بمدى قدرتهم على خلق وتحديد مستقبل المنظمة،

*ضرورة بناء منظمات قائمة على المعرفة.

*ضرورة العمل على تطوير الهيكل التنظيمي باستمرار وجعله أكثر مرونة بما يسمح بتوفير بيئة داعمة لتنمية رأس المال البشري.

قائمة الهوامش:

[1]Simonnet، **le capital Humain**، Paris، 2002، p 3 www .capitalhumain .Fr

[2]- بن عمار حسيبة، **تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2009، ص 18

[3]- شريفي إبراهيم، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية في الفترة 1964- 2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 8- 2012، الشلف (الجزائر)، ص 34.

[4]- فرعون أمحمد، **الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة**، من موقع: iefpedia. Com، تاريخ التحميل: 2013/02/01، ص 6.

[5]- الكبيسي صلاح الدين، **إدارة المعرفة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 82.

[6]- رياض مشرف، **نظريات الاستثمار في رأس المال البشري**، على الموقع:
WWW.hrdiscussion.com/hr 2598.html

[7]- رياض مشرف، مرجع سابق.

[8]- بن عمار حسيبة، **تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 37- 38.

[9]- رابح عرابة – حنان بن عوالي، **ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري**، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف- الجزائر- ص 10.

[10]- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية،**الاستثمار في رأس المال البشري**، الرياض،

-[11]P. Pottier، introduction à la gestion، éd . 2001، p.70

-[12]Roger PERCEROU، Entreprise، gestion et compétitivité /.Paris: ed. ECONOMICA، 1984،pp.53-58

-[13] H.LESCA، Structure et système d'information: Facteurs de compétitivité /. Paris: éd. MASSON، 1982. .pp.11-13، pp. 30-34

- [14]G.GARIBALDI. Stratégie concurrentielle: choisir et gagner. éd. d'organisation. 1994. pp. 95-96.

-[15] PORTER Michael l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avancé /. Paris: Inter-édition، 1986، p85، pp129-136

[16]- مرسي نبيل خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**.- الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص ص90- 100.

[17]- زكريا مطلك الدوري- أبوبكراحمد بوسالم،**راس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستديمة**،ملتقى دولي، الشلف،2011،ص 9.

[18]- عادل زايد، الأداء التنظيمي المتميز :**الطريق إلى منظمة المستقبل**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2003، ص 39

النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

Population Growth and Economic Development Efforts in Algeria During the Period 2000-2017

أ.حميد عبد الله الحرتسي د.شعبان فرج أ.علي توبين

الجزائر

Ali TOUBINE Chabane FEREDJ Hamid ABDALLAH EL HIRTSI
algeria

ملخص:

يعتبر النمو السكاني السريع أحد المشاكل والعقبات الرئيسية لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كثير من دول العالم. على غرار الدول النامية؛ تعرف الجزائر نموا سكانيا كبيرا، مما يفرض على الحكومة تحديات كبيرة لمواجهة هذه الزيادة كما يستدعي دراسة وتحليل الوضع السكاني.

تندرج هذه الورقة البحثية في سياق تحديد حجم مشكلة النمو السكاني في الجزائر وما يترتب عنه كإنعكاسات سلبية على جهود التنمية الاقتصادية، في سبيل الخروج بتوصيات حول هذا الموضوع.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في محاولة لتحديد الإنعكاسات التي يمكن أن تترتب عن النمو السكاني في الجزائر.أهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال الدراسة تتمثل في غياب توافق مستوى النمو السكاني مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية الاقتصادية، السياسة السكانية، مستوى المعيشة، الجزائر.

Abstract:

The fast population growth is considered one of the principale problems and obstacles for economic and social development policies in almost countries of the world. Instead of other developing countries; Algeria recognizes a great population growth، which implicates on government a huge challenges to tackle this increase، it also necessitates a study and analysis of population conjuncture.

This research paper falls within the context of determining the extent of the population growth problem in Algeria، and what could result in as negative implications on economic development efforts، in order to have recommendations on this subject.

Descriptive and analysis methodology were used in an attempt to identify the implications which could result from population growth in Algeria.

The main result found by the study is the absence of population growth level harmony with economic development requirements an Algeria.

Keywords: Population growth، economic development، population policy، standard of living، Algeria.

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات إلى ضرورة مراعاة نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية لتفادي مواجهة مجموعة من التحديات على رأسها الضغط على الموارد التي تعتبر أساس عملية التنمية

الاقتصادية. ونظرا للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية لم تلقى مسألة إدارة النمو السكاني القدر الكافي من العناية مقارنة بما تقدمه الدراسات الأكاديمية، من خلال التطرق إلى السياسات السكانية التي تحد من تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق قدرة الحكومات على استيعاب الحاجات العمومية المتولدة عنها.

أضحت مسألة النمو السكاني ذات تبعات ليس فقط وطنية وإنما دولية، بموجب ما يمكن أن يترتب على الزيادة المفرطة في السكان من هجرات غير منتظمة نحو البلدان المجاورة واستهلاك للموارد يفوق قدرتها على التجدد، ناهيك عن الدخول في حلقة مفرغة من التخلف (البطالة، الفقر...).

تتندرج هذه الدراسة في أطار تحديد حجم مشكلة النمو السكاني وتبعاتها على جهود التنمية الاقتصاية في الجزائر، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالي:

هل يشكل النمو السكاني في الجزائر عقبة أمام التنمية الاقتصادية؟ حيث سيتم تحديد الإطار الزماني بالفترة 2000-2017، من خلال دراسة مؤشرات عن متغيرات الدراسة المتمثلة في: النمو السكاني كمتغير مستقل -يفترض أن يكون له إنعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية من خلال تقويض قدرة الحكومة على توفير الموارد الكافية لسد الحاجات المتزايدة- وجهود التنمية الاقتصادية كمتغير تابع من جهة ثانية.

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجهود الحكومة الجزائرية لإحداث طفرة تنموية في المجال الاقتصادي. سيكون لفهم هذه العلاقة أهمية بالغة في توجيه السياسات السكانية والاقتصادية في آن واحد بالشكل الذي يعمل على تقليص عوامل التثبيط التي يمكن أن تنشأ جراء النمو السكاني وتحقيق نمو سكاني مثمر.

أولا. أفكار ونظريات النمو السكاني:

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة والفلاسفة والاقتصاديين منذ أقدم العصور ومازالت تحتل عناية من طرف الباحثين من الناحية النظرية والتطبيقية.

1. **الفكر اليوناني:** لقد انشغل كل من أفلاطون وأرسطو بمشكلة حجم السكان حيث يقرران أن المجتمع يجب أن يبلغ حجمه الأمثل من الكبر بالدرجة التي تجعله مكتفيا بذاته واقتصاديا وقادرا على الدفاع عن نفسه، ولكن لا يجب أن يبلغ حجما يجعل مهمة الحكومة صعبة ومن هنا كان موضوع الحجم الأمثل للسكان (الدولة المدينة) هو الشغل الشاغل لفلاسفة اليونان (السيد، 1999).

2. **الفكر الصيني**: إن الفكرة العامة التي تكمن وراء التفكير الصيني القديم هي فكرة التناسب بين السكان والموارد أو بعبارة أخرى هي تصور علاقة مثالية نموذجية بين الأرض ومواردها وبين السكان، بحيث أن الإنحراف عن هذه العلاقة يؤدي في نهاية الأمر إلى تدهور الاقتصاد، وكان حكماء الصين وعلى رأسهم "كونفوشيوس" أول من أشار إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان (السيد، 1999).

3. **فكر إبن خلدون 1332–1406**: في القرن الرابع عشر جاء إبن خلدون ليوجه مزيدا من العناية إلى دراسة مظاهر التفاعل بين الإنسان والبيئة والطبيعة. حيث يرى أن الكثرة السكانية المناسبة تعتبر عائقا لمتوسط دخل فردي مرتفع، كما يرى أن الزيادة السكانية تتسم أكثر بتقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن وشعور بالأمن سياسيا وعسكريا (الغزالي، 1973).

4. **الفكر التجاري (المركنتالية)**: يرى التجاريون أن الحجم الكبير والمتنامي للسكان يؤدي بالضرورة إلى العديد من المزايا الاقتصادية والعسكرية للدولة، ذلك لأن تراكم الثروة والقوة في نظرهم ونجاعة قدرة الدولة على إمتلاك المعادن النفيسة أمر لا يتحقق إلا بزيادة عدد السكان (السيد، 1999).

5. **نظرية مالتوس***: تعتبر من النظريات السباقة التي عالجت مسألة النمو البشري للسكان، وملخص رأي صاحبها أن هناك خطورة في زيادة السكان؛ خاصة أن هذه الزيادة تسير بمعدل هندسي (1، 2، 4، 8، 16...) بينما تزايد الموارد الغذائية بمعدل حسابي (1، 2، 3، 4، 5...) فإذا تضاعف عدد السكان في 25 سنة فإن الموارد الغذائية لا تزيد بنفس النسبة بل أقل، وهذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام فتسوء الصحة العامة وتتفشى الأمراض وتنتشر المجاعات والحروب وهذه العوامل هي العوامل الطبيعية التي تحد من تزايد السكان (رمزي، 1984).

6. **نظرية كينز**: ليس هناك في نظريته العامة (سنة 1936) تفصيل خاص عن السكان و لا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ومع ذلك فالمشكلة السكانية عند كينز عولجت ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظيف الكامل في إطار من الإستقرار النقدي أي بدون تضخم أو إنكماش (رمزي، 1984).

7. **الفكر السكاني المعاصر**: لقد عوجلت قضية النمو السكاني في العديد من المؤتمرات العالمية من بينها مؤتمر روما (سنة 1964)، المؤتمر العالمي للسكان (بوخاريست سنة 1964)، مؤتمر مكسيكو (سنة 1984)، ومؤتمر السكان بالقاهرة (سنة 1994). ومن بين أهم النقاط المتوصل إليها نذكر (صبحي، 1996):

* ولد توماس روبير مالتوس سنة 1766 وتوفي سنة 1844، وكان مقاله يبحث في أصول مشكلة الاسكان الذي صدر سنة 1798.

- يجب الربط بين السكان والتنمية فالأكثر فقرا في العالم هم الأكثر إنجابا؛
- التنمية المستدامة كمنطلق لأي سياسة سكانية؛
- التشديد على دور التكنلوجيا والبحث والتطوير لإيجاد علاقة أفضل بين السكان والتنمية والموارد البشرية والبيئة؛
- التطوير يوفر خيارا أفضل لخفض حجم الأسرة.

8. **النظريات السكانية والحجم الأمثل للسكان**: لقد تطرقت العديد من النظريات إلى مفهوم الحجم الأمثل للسكان مثل الفكر اليوناني و مالتوس...الخ والحجم الأمثل للسكان لا يتصل بالعدد فقط وإنما يتصل بالعدد وموارد الثروة من جهة أخرى، ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية والفنية القائمة.

الشكل (01): علاقة المستوى المعيشي بتعداد السكان

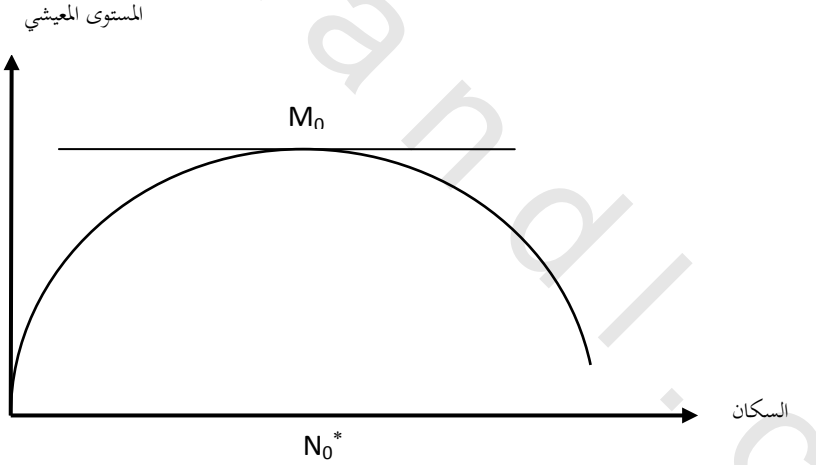

المصدر: توبين، ع. (2004). النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.

حسب الشكل يظهر أن تزايد عدد السكان يرافقه إرتفاع في المستوى المعيشي حتى يصل إلى حده الأقصى (M_0، N_0^*) ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو N_0^*، وبإعتبار أن الحجم الأمثل يتعلق كذلك بمستوى الإنتاج الكلي والحدي سيصبح الشكل السابق كالتالي:

obeikandi.com

الشكل (02): العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي

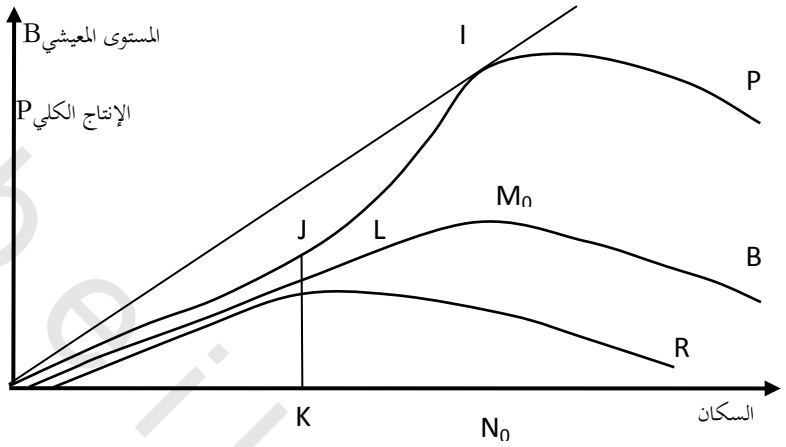

Source: Sauvy، A. (1977). Théorie Générale de la Population. Paris: PUF.

من الشكل يتضح أنه لدينا الحد الأعلى للإنتاج الحدي هي النقطة L وهي تمثل نقطة إنعطاف بالنسبة للمنحنى P (الإنتاج الكلي النقطة J)، حيث تمثل المساحة [OK] تعداد السكان الذي بإمكانه إنتاج حد من الثروة. كما يبين الشكل أن الإنتاج الكلي إبتداء من النقطة I التي تقابل الحجم الأمثل للسكان يبدأ في التناقص.

وعموما تشير النظرية النيوكلاسيكية إلى أن عنصر السكان تابع ومتبوع في نفس الوقت (أوكيل، 2005: 23)، و يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$Q = \frac{f(R,L,K,T)}{P} \ldots (1)$$

حيث:

f(R،L،C،T) تمثل دالة الإنتاج الكلي Y والتي تضم عوامل الإنتاج المتمثلة في:

(الأرض R، العمالة L، رأس المال K والتكنلوجيا T)؛

P: عدد السكان؛

Q: الإنتاج المتوسط للفرد.

إذا قمنا بإعادة صياغة المعادلة (1) سنحصل على المعادلة (2) كما يلي:

$$\text{عدد السكان } P = \frac{\text{حجم الإنتاج } Y}{\text{متوسط الإنتاج الفردي } Q} \ldots (2)$$

هذا يعني أن نمو السكان يرتبط عكسيا بالنمو في نصيب الفرد من الناتج القومي حسب المعادلة التالية:

$$\dot{P} = \dot{Y} - \dot{Q} \ldots (3)$$

ثانيا. السياسات السكانية

تعتبر السياسة السكانية جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول، وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أو غير المباشر على نمو السكان، وتختلف السياسات السكانية من بلد لآخر حسب الوضعية السكانية السائدة التي يصبوا إليها كل بلد (بلمير، 2000).

-1 تعريف السياسة السكانية:

يمكن تعريف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في حاضرها ومستقبلها، أي أنها تشمل مجموع الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير كميا وكيفيا في المتغيرات البنائية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير (عوض، 1997).

2مقومات السياسة السكانية:

تتضمن السياسة السكانية مجموعة من العناصر التالية (السيد، 1999):

- بحث الإتجاهات الديمغرافية السابقة والراهنة وتحليل أسبابها؛
- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية؛

-تقدير وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الانماط المتوقعة من المتغيرات السكانية وتحديد أهميتها من منظور المصالح و الإهتمامات القومية.

-تبني وتطوير المقاييس والإجراءات اللازمة التي تصمم لإحداث التغيرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها.

3-الاتجاهات السكانية:

تعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية للعلاقة المتغيرة بين القوى الديمغرافية، وتتحدد الاتجاهات السكانية بـ:

- الهجرة والسياسات السكانية؛
- الوفيات والسياسات السكانية؛
- السياسات السكانية في مجال الخصوبة والإنجاب؛

1- نماذج من السياسات السكانية:

تنقسم السياسات السكانية إلى نمطين: الأولى السياسات المدعمة للإنجاب والثانية السياسات المناهضة للإنجاب، وفيما يلي عرض لنماذج بعض الدول في هذا المجال:

أ- السياسة السكانية في السويد: تبنت السويد سياسة سكانية مدعمة للإنجاب بهدف المحافظة على معدلات المواليد، كما تولي السياسة السكانية في السويد إهتماما أكبر بمسائل الرفاهية الفردية والحرية الشخصية من خلال المعونات والخدمات الحكومية والاجتماعية الموفرة للأسر (السيد، 1999).

ب- السياسة السكانية في فرنسا: حددت السياسات السكانية في فرنسا هدفين أساسيين هما: تشجيع تكوين إنشاء الأسر وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية ومناهضة التشيخ العام للسكان من ناحية أخرى، ولضمان تحقيق هذه الأهداف وضعت البرامج اللازمة لذلك منها معونات مالية وإجراءات اقتصادية وأخرى ردعية وتشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديمغرافية للبلاد (السيد، 1999).

ج- السياسة السكانية في الهند: توجه السياسة السكانية في الهند نحو تقييد معدل الزيادة السكانية من أجل التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

د- تجربة اليابان: لقد عملت اليابان على تقييد معدل الزيادة السكانية حيث انبثقت هيئات عديدة خاصة بمساعدة الصناعة على نشر معلومات تحديد النسل بإعتبارها سياسة الشركة (مؤسسة معهد الأبحاث في مشكلات السكان).

هـ- السياسة السكانية في البلدان العربية: رغم اختلاف الدول العربية في نظرتها إلى النمو السكاني بإختلاف مواردها وبيئتها، تلتزم حكوماتها -في الأغلب- بسياسة تنظيم النسل على غرار الدول الغربية التي تطبق سياسة الحد من النسل. غير أن أدوات تنظيم النسل تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول ذات سياسة معلنة لتخفيض النمو السكاني مثل مصر، كما توجد دول بدون سياسة معلنة ولكنها توفر الخدمات الصحية وتقدم تنظيم الأسرة مثل الجزائر والمغرب، وهناك دول تعطي أولوية للبرامج الاقتصادية مثل الصومال وموريطانيا.

و تتأثر السياسة السكانية بالعديد من المتغيرات الثقافية على غرار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال ثقافة نسبة إسم الوالدين إلى المولود الذكر "أبو فلان" غالبا ما تدفع إلى الإنجاب حتى الحصول على الطفل الذكر. كما قد يدفع حب التفاخر بالأولاد إلى دفع بعض العائلات أوالقبائل

أوالأعراق إلى التكاثر. لذا تجد الحكومات نفسها أمام العديد من التحديات التي تعيق برامجها وسياساتها السكانية.

يجب أن تأخذ السياسات السكانية بعين الإعتبار المتغيرات التي تتحكم في زيادة وتوزيع السكان لتضمن قدرة أكبر على توجيهها خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية.

ثالثا. أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية للنمو المتزايد للسكان على جهود التنمية الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الآثار السلبية: ومنها:

أ- الادخار والاستثمار: كلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات ومن ثم الاستثمارات في الوقت الذي تزيد فيه الاحتياجات الاستثمارية لمقابلة العدد الأكبر من السكان.

ب- تكوين رأس المال: زيادة عدد السكان تؤثر على نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تتفاقم مشكلة تكوين رأس المال (عجمية و الليثي، 1994).

ج- التركيب العمري للسكان وحاجات الاستهلاك: هناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الاستهلاك فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة؛ حيث يميل فيها الإنتاج إلى الإنخفاض بينما يميل الإستهلاك إلى الإرتفاع إضافة إلى توسع حجم الأسرة الذي يجعل من المنطقي أن يتوسع الإستهلاك الأسري.

د- التركيب العمري وعبء الإعالة: يحسب عبء الإعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية بإستهلاكها، وعليه نجد أن التركيب العمري للسكان في الدول النامية أقل ملاءمة منه في الدول المتقدمة نتيجة:

-نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة؛

-إرتفاع عدد الوفيات يمثل هدر لموارد الدولة.

هـ- البطالة: النمو السماني السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة والذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة.

و- السكان والخدمات الاجتماعية: التزايد السريع للسكان في البلدان النامية وانخفاض مداخيلها وعجز أغلب ميزانياتها وتعدد مجالات الإنفاق فيها يجعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة للسكان بها في الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة.

ز- الآثار السياسية: إن التطلعات الشعبية والشبانية على وجه الخصوص للعيش على وتيرة الدول المتقدمة يعتبر محرك وسبب في كثير من الأحداث حول العالم (لعل أبرزها ما يعرف بالربيع العربي) خاصة مع انتشار وسائل الإعلام والاتصال. إذ وصل الأمر نتيجة هذا الحراك السكاني إلى حد الإنهيار التام في البنية الداخلية لبعض الدول مثل سوريا، ليبيا.

ح- المواليد وقدرة الإعالة الأسرية: هناك علاقة عكسية بين عدد المواليد والقدرة على الإعالة، فزيادة عدد الأطفال المعالين في الأسرة الواحدة يقوض ويحد من قدرة الوالدين على الوفاء بالحاجيات خاصة ما تعلق منها بالتربية والتعليم. وهو ما ينعكس على فرص الأولاد في تلقي التعليم الكافي ويزيد من حدة المشكلة. وهذا ما يفسر زيادة النمو السكاني في المجتمعات الفقيرة؛ حيث يؤدي نقص الوعي والجهل أحيانا إلى عدم الموازنة بين متطلبات القدرة على الإنجاب والقدرة على الرعاية والتكفل بحاجات الزوجة والأطفال المعالين.

2- الآثار الإيجابية: تتمثل الآثار الإيجابية للنمو السكاني والتركيب العمري في:

أ- **نمو القوى العاملة:** يساهم النمو السكاني في نمو القوى العاملة التي لها عائدات اقتصادية بارزة إذا كانت تتميز بجانب من التعليم والصحة الجيدة (الأمم المتحدة، 2003).

ب- **إتساع حجم السوق وتحفيز الإستثمار:** تعمل زيادة السكان على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجات الناس وفرص العمل مما يؤثر ويحفز على الإستثمار (العيسوي، 1984). كما يبين الشكل التالي:

ج- الشكل (03): زيادة السكان وتحفيز الإستثمار

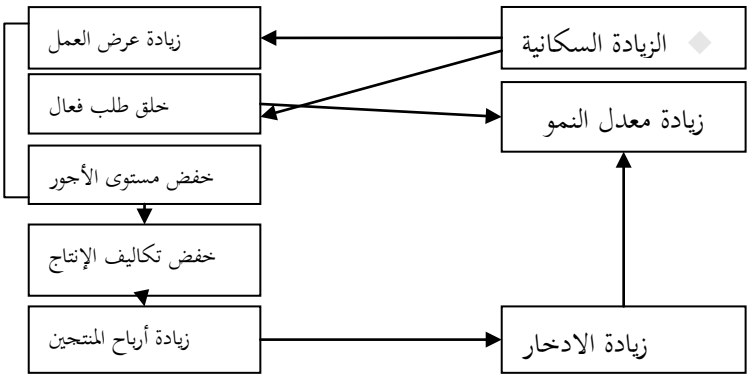

المصدر: النجفي، س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

د- **أثر الهيكل الشاب للسكان:** يؤدي النمو السكاني السريع إلى هيكل شاب يمتلك القدرة على الإبتكار والإبداع والتجديد المستمر.

رابعا. اتجاهات النموالديمغرافي في الجزائر وتطوره

إن التعرف على الوضع السكاني في أي بلد يعد أمرا هاما لا سيما النمو الديمغرافي وذلك من حيث اتجاهاته وتطوره.

1- النمو الطبيعي للسكان: في هذه الفقرة سيتم التركيز على النمو السكاني في الفترة 1999-2017 من خلال دراسة كل من الولادات والوفيات، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول (01): تطور معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية

الوحدة: الآلاف.

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	عدد السكان	معدل النمو (%)
2000	589	140	449	30416	-
2002	617	138	479	31357	1.546883
2005	703	147	556	32906	1.646629
2008	817	154	663	591.34	1.706882
2009	849	159	690	35268	1.957156
2010	888	157	731	35978	2.013156
2011	910	162	748	36717	2.054033
2012	978	170	808	37495	2.118909
2013	963	168	795	38297	2.138952
2014	1014	174	840	39114	2.133326
2015	1040	182	858	39963	2.170578
2016	1067	280	787	40836	2.184521

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017، du site web: http://www.ons.dz

من خلال الجدول يظهر الزيادة المستمرة لعدد السكان؛ حيث قدر سنة 2016 حوالي 8،40 مليون ساكن بزيادة سنوية قدرها 2.2%؛ وهذه الزيادة راجعة إلى الإرتفاع المستمر للمواليد مقارنة بالوفيات التي هي في إنخفاض نسبة إلى عدد السكان نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والرعاية الصحية.

2- تركيب السكان حسب السن: تختلف الدول إختلافا كبيرا من حيث توزيع فئات السن، الأمر الذي يعكس الوضع السكاني للمجتمع وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية واقتصادية حيث:

*ارتفاع نسبة كبار السن نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتراجع نسبة المواليد؛ وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر من 5،72% سنة 2000 إلى 1،77% سنة 2015 (ONS، 2017) ؛

*ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع يكون نتيجة ارتفاع نسبة المواليد وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الشباب وارتفاع معدلات الزواج؛ وحسب الديوان الوطني للإحصاءات إنتقل معدل الزواج من 8،5‰ عام 2000 إلى 9،9‰ سنة 2014 وهو ما يعني أن نسبة المتزوجين حوالي 20 في الألف سنة 2014 مقارنة بـ 12 في الألف خلال سنة المقارنة (ONS، 2017)؛

*تختلف الخدمات المؤداة من طرف الدولة من حيث طبيعتها وحجمها وكذلك نوع الصناعات وذلك وفقا لاختلاف نسبة الأعمار المختلفة؛ فوفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول توزيع السكان حسب السن لسنة 2016 في الجزائر (ONS، 2017)، فإن نسبة 3،29% من مجموع السكان يشكلون الفئة من 0 إلى 14 سنة ونسبة 9،8% من مجموع السكان هم السكان الأكثر من 60 سنة، أما البقية والذين يمثلون مجموع السكان من 15 إلى 60 سنة فيمثلون 61% ومن خلال هذه الإحصائيات يظهر جليا إرتفاع نسبة الشباب في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة بالنسبة للحكومة من حيث توفير مناصب العمل وارتفاع معدلات الزواج والمواليد مما يحتم ارتفاع التحويلات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها.

فيما يلي مقارنة لهرم الأعمار في الجزائر خلال الفترتين 2008 و 2015.

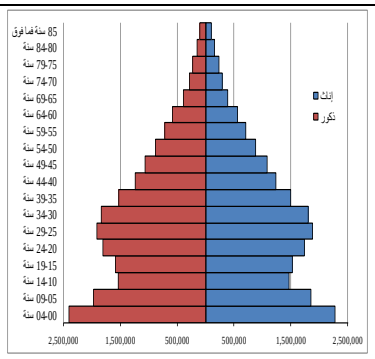

الشكل (04): هيكل السكان حسب السن والنوع في 2008

الشكل (05): هيكل السكان حسب السن والنوع في 2015

Source: ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017، du site web: http://www.ons.dz

من خلال المقارنة لتوزيع السكان حسب الأعمار والجنس بين الفترتين يتضح ما يلي:

*يشهد النمو السكاني في الجزائر عملية تحول يمكن تفسيرها بتراجع مستويات الخصوبة؛

*يتخذ توزيع السكان شكل الهرم ذو القاعدة المتوسطة "الجرس"، والإختناق على مستوى القاعدة يمكن تفسيره أساسا بإنخفاض معدلات الزواج (حيث انتقلت من 97،5‰ سنة 1990 إلى 84،5‰ سنة 2000)، إضافة إلى تراجع معدل الزيادة الطبيعية نتيجة تراجع نسبة الولادات (من 94،30‰ إلى 36،19‰ خلال نفس الفترة) وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (حيث قدرت بـ40‰ خلال التسعينات)، ويأتي ذلك كنتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي مرت به الجزائر؛

-يتجه التحدب في طبقة الشباب نحو الأعلى مما سيرفع من مستوى الشيخوخة -بعد حوالي 25 سنة- ويزيد من عبء الخدمات الاجتماعية كالصحة والمعاشات.

3- تركيب السكان إلى ريفيين وحضريين: هناك توجه عالمي من حيث زيادة نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف وذلك لأن نسبة التحضر ترتبط بقضايا التنمية، حيث ترتفع نسب التحضر أكثر في الدول المتقدمة في العالم بينما نجدها أكثر إنخفاضا في المناطق المتخلفة.

الجدول (02): عدد السكان وتوزيعهم بين الحضر والريف في الجزائر

السنة	1987		2000		2011		2016	
الاقامة	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
عدد السكان	11894693	11444249	12803834	17869493	12377256	24339744	-	-
النسبة %	50.33	49.67	41.7	58.3	33.7	66.3	32.5	67.5

Source: ONS. (2017).

يتضح من الجدول مدى الإطراد في زيادة نسبة الحضر في الجزائر بمرور الزمن، حيث انتقلت نسبة الحضر من 67،49% سنة 1987 إلى أكثر من الثلثين (3/2) سنة 2016، ويمكن تصور المشاكل الناتجة عن ذلك ومدى تأثيرها على التنمية من حيث إهمال زراعة الأرض ونقص الأيدي العاملة في الأرض وتلاشي بعض الصناعات التقليدية ونقص تربية الحيوانات...الخ، إضافة إلى ارتفاع مشكلات المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المختلفة كالإسكان والتعليم والصحة والمواصلات.

خامسا. آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية

إن التداخل والتشابك بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومعقدة؛ لذلك يجب الإلمام ببعض بدراسة آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.

1- الآثار الاقتصادية:

أ- التركيب العمري وحاجات الاستهلاك: تؤدي زيادة السكان بمعدلات مرتفعة إلى تكوين مجتمع شاب أكثر استهلاكا، بالإضافة إلى تزايد عدد أفراد الأسرة الواحدة مما يدفع باتجاه زيادة استهلاك العائلات. والجدول التالي يوضح ذلك: **الجدول (03): تطور الاستهلاك الكلي للعائلات في الجزائر 2000-2016**

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2004	2008	2012	2015
الاستهلاك الكلي للعائلات	1684862.8	2333218.5	3231318.2	5211235.4	2615143.8

Source: ONS. (2017).

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة استهلاك العائلات منها ارتفاع مستويات الدخل وتغير الأذواق إضافة إلى زيادة عدد الأفراد في العائلات وزيادة السكان بصفة عامة، ومن خلال الجدول يبدو جليا الإرتفاع الكبير للاستهلاك الكلي للعائلات الذي ارتفع من حوالي 1684 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 26151 مليار دج سنة 2015. إن هذا الارتفاع الكبير في الاستهلاك الكلي للعائلات يتطلب زيادة الجهود من أجل تلبية هذه الحاجيات.

ب- عبء الإعالة وحاجات الاستهلاك:

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان وتقوم على أساس أن كل فرد من المجتمع مستهلك أما المنتجون فهم بعض أفراده.[*] **الجدول (04): نسبة الإعالة في الجزائر 2000-2016**

السنة / فئات السن	2000	2004	2008	2012	2016
14-0	57.1	47.2	43.5	43.5	47.4
60 فأكثر	11.3	11.3	11.5	12.7	14.4
المجموع	68.5	58.5	55	56.2	61.8

Source: ONS. (2017).

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الإعالة والتي تعني عدد الأفراد والمعالين في المجتمع منسوبا إلى عدد الأفراد القادرين على ممارسة العمل والنشاط الاقتصادي أنها عالية جدا وتعتبر من أعلى النسب مقارنة مع دول أخرى، وذلك لأن حجم كل من فئة الصغار وفئة الشيوخ تمثل أكثر من 38% من مجموع عدد السكان العام وهذه الأخيرة يترتب عليها أعباء وتكاليف كبيرة على كاهل التنمية الاقتصادية من حيث:

- تقليل نسبة العاملين المنتجين إلى مجموع السكان؛

[*] معدل الإعالة الديمغرافية هو حاصل قسمة مجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (من 15 إلى 59 سنة).

- تخصيص جزء كبير من الموارد لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الصحية والتعليمية والثقافية؛

لكن رغم ذلك لا يجب إغفال تحسن نسبة الإعالة في الجزائر وانتقالها من 68.5% سنة 2000 إلى 60% سنة 2016 بإنخفاض قدره 8%.

التغطية الغذائية:

حسب وتيرة النمو الديمغرافي يتزايد عدد سكان الجزائر سنويا بحوالي 800 000 نسمة ينبغي أن يوفرلهم الغذاء؛ فضلاعن ذلك فإن التعمير السريع والتصنيع وإرتفاع مداخيل جميع فئات السكان أدت إلى إدخال تغذية أكثر تنوعا وبكمية أوفر، مما يشكل تحديا للأمن الغذائي في الجزائر وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة إستيراد الغذاء سنويا؛ حيث بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 8،3 مليار دولار في الخمسة أشهر الأولى لعام 2017 مقابل 36،3 مليار دولار في السداسي الأول لعام 2016 بزيادة قدرها 13% (وزارة التجارة، 2017) .

لذلك وجب العمل وبجهود أكبر ونظرة مستقبلية هادفة لتوفير الغذاء من خلال الإهتمام بالمجال الفلاحي وتطويره وحتى نتخلص من التبعية الغذائية.

2- الآثار الاجتماعية:

أ- البطالة:

نتيجة ارتفاع عدد السكان بوتيرة متزايدة فإن هناك طلبات إضافية سنوية تضاف إلى سوق العمل كما يبين الجدول ذلك.

الجدول (05): تطور سوق العمل خلال الفترة 2000-2016

السنة	طلبات العمل	مناصب العمل المفتوحة
2008	1176156	213194
2009	963016	235606
2010	1090963	234666
2011	1647047	253605
2012	1939377	287110
2013	2048531	349179
2014	2050230	400500

Source: CNES (2016). Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015. Consulté le 10/07/2017، du site web: http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf
Consulé le 29-09-2017 à 03:43

من خلال الجدول يتضح الارتفاع المستمر لطلبات العمل في سوق العمل حيث انتقلت من1176156 طلب سنة 2008 إلى أكثر من 2 مليون طلب سنة 2014، وهذا ما يفرض تحديا كبيرا على في توفير مناصب الشغل حيث يظهر جليا أن نسبة التغطية للمناصب المفتوحة هي في حدود 20% فقط وهذا رقم قليل جدا.

الضغط على منظومة الضمان الاجتماعي: تتكفل صناديق الحماية الاجتماعية بـ20 مليون جزائري وجزائرية في مجال التأمين والتقاعد وتغطية المنح الموجهة للعمال العاجزين عن العمل، ونتيجة زيادة عدد المتقاعدين وارتفاع حوادث العمل وعدم التصريح بعدد العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي والذي يمثل حوالي 25% من الأجراء في الجزائر، كذلك عدم التصريح بجميع أيام العمل وعدم الانتظام في تسديد مستحقات الصندوق جعلت قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر يعرف مجموعة من الاختلالات والمشاكل خاصة منها المالية والتنظيمية التي أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية بالبلاد (بن دهمة، 2016)،الأمر الذي تطلب التدخل بإلغاء التقاعد النسبي و إشتراط بلوغ العمال سن 60 سنة للحصول على التقاعد.

ب- الضغط على الموارد المائية: تقدر الموارد المائية الجزائرية بأقل من 20 مليار م^3 وبعدد سكان يفوق 40 مليون نسمة لعام 2016، يكون نصيب الفرد الواحد 500 م^3 / سنويا، هذا الرقم أقل من الرقم الذي طرحه فركمناك (العالم السويسري) الذي يقدر بـ 1000 م^3 / سنويا مع إتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى مقبول لنصيب الفرد من الموارد المائية، ومع زيادة السكان المستمرة وارتفاع الطلب المتزايد للماء وارتفاع الاحتياجات الزراعية والصناعية يزيد تفاقم الأزمة المائية كما يوضح الشكل التالي: **الشكل (06): نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر 1990–2050**

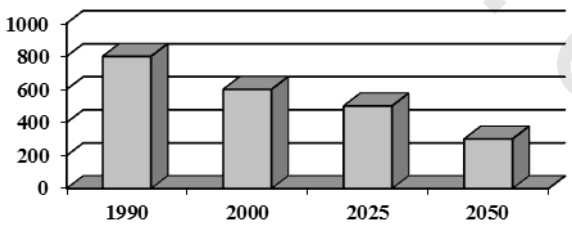

Source: ONS. (2017).

من الشكل يظهر التناقص الكبير لنصيب الفرد من الموارد المائية حيث كان في حدود 600 م^3/سنة خلال سنة 2000 ليصل إلى 500 م^3 في حدود سنة 2025 ومن المتوقع أن يصل هذا الإنخفاض إلى 300 م^3 / سنة في حدود 2050.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة التي تناولت النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية بجانبيها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

*إن دراسة الوضع السكاني لأي بلد يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية بإعتبار أن التداخل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومتشابكة ومعقدة.

*هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية كما أن هناك آثار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوضعية السكانية لأي بلد.

*تعرف الجزائر ارتفاعا كبيرا في تعداد سكانها إذ يقارب واحد مليون نسمة سنويا وهذا يعتبر عبء إضافي على الحكومة إذا لم يرافق هذه الزيادة زيادة في الإنتاج.

*هناك عدة آثار سلبية للزيادة السكانية في الجزائر، يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي للعائلات، زيادة معدلات الإعالة، الضغط على الموارد الطبيعية.

*هناك إتجاه في تغير تركيب السكان بين ريفيين وحضريين حيث أصبح يشكل السكان الحضريون أكثر من ثلثي السكان وهذا يزيد من الضغوط على المدن فيما يخص توفير السكن والمرافق العامة، إضافة إلى فقدان عوامل وصناعات مهمة بالنسبة لسكان الريف.

التوصيات: بناء على نتائج الدراسة تتلخص التوصيات فيما يلي:

*رسم وتحديد معالم واضحة للسياسة السكانية في الجزائر لتكون أداة لنجاح سياسات التنمية في المستقبل؛

*الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التعليم والتربية والصحة؛

*ضرورة توفير إطار عمل واضح وجيد لإجراء البحوث العلمية في مسائل السكان والتنمية مع توافر آليات تنفيذ فعالة.

*تكييف وسائل الإعلام والوسائل التنظيمية لتنظيم النسل.

المراجع:

1. الأمم المتحدة .(2003) .أهداف التنمية للألفية :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية .نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. أوكيل، ح .(2005) .أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي–دراسة حالة الجزائر .رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي .الجزائر :جامعة الجزائر 3.
3. بلمير، ب .(2000) .الديمغرافيا منظومة من المعارف .مجلة العلوم الإنسانية، 14: 232.

4. بن دهمة، ه .(2016) .الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان. رسالة ماجستير .تلمسان :جامعة تلمسان.

5. توبين، ع. (2004) .النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.

6. رمزي، ز .(1984) .المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية .الكويت :منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

7. السيد، ع .ا .(1999) .علم اجتماع السكان .الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

8. صبحي، ع .ا .(1996) .النشاط الدولي في مجال السكان .عالم المعرفة،213: 7-16.

9. عجمية، م.ع. و الليثي، ع. (1994). التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها. الإسكندرية: مؤسسة شهاب.

10. عوض، ح .(1997) .المشكلة السكانية وتحديات البقاء .الإسكندرية :الدار الجامعية.

11. العيسوي، إ .(1984) .إنفجار سكاني أم أزمة تنمية .القاهرة :دار المستقبل العربي.

12. الغزالي، ع .ا .(1973) .اقتصاديات السكان .الكويت :وكالة المطبوعات.

13. النجفي، س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

14. وزارة التجارة .(2017) .إحصائيات وحصائل. تاريخ الإطلاع 2017/07/10، من الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-2017

15. CNES (2016). Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015. Consulté le 2017/07/10، du site web: http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf

16. Sauvy ،A. (1977) Théorie Générale de la Population. Paris: PUF.

17. ONS. (2017). Consulté le: 10 /07/2017، du site web: http://www.ons.dz

obeikandi.com

تقييم آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Evaluation of mechanisms to improve the performance of small and medium enterprises in Algeria

ا.نوري سميحة أ.د.هوام جمعة

جامعة باجي مختار عنابة

Nouri Samiha Pr..Hawam djoumaa
Badji Moktar University Annaba
algeria

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات العملية لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال تحليل بعض الإمكانيات المتاحة لآليات الرفع المعتمدة من طرف الدولة و المؤسسات في حد ذاتها .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فرق كبير بين الآليات المعتمدة من طرف الدولة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث (كثافة رأسمال، الأساليب المعتمدة) رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تخصص مبالغ بالحجم الذي وفرته الدولة من خلال برامج التأهيل إلا أنها حققت نتائج جد ايجابية والسبب حسب الدراسة أن الرغبة في رفع الأداء من خلال جماعة العمل مجسدة في روح الانتماء إلى المؤسسة هي عنصر مهم يستجيب لأي برنامج تضعه المؤسسة تهدف من خلاله إلى رفع أدائها.

الكلمات المفتاحية : الأداء، التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التقييم

Abstract

This study aims to identify and analyse practical mechanisms to raise SMEs performance by the state and the Enterprises .

We found that there is a great difference between the mechanisms adopted by the state and that adopted by small and medium enterprises in terms of (capital density، methods adopted) despite the fact that small and medium-sized enterprises did not allocate funds as provided by the state through rehabilitation programs، but it has achieved positive results and the reason according to the study lie behind the desire to increase performance by working group and the feeling of belonging to the organization is an important element whichresponds to any program established for raising performance of the Enterprise.

Key words: performance، rehabilitation، small and medium enterprises، the assessment

مقدمة :

مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بثلاث محطات رئيسية من 1967 إلى 1980 كأداة لتدعيم عمليات التصنيع، فترة الثمانينات وهي مرحل الانتقال إلى اقتصاد السوق، والفترة الحالية والتي كانت بدايتها سنوات التسعينات و التي شهدت حقيقة الانطلاقة المنسجمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محيطها وفي كل هذه المراحل لعبت الدولة دورا هاما في إعادة بعث هذا القطاع ودعمه ليواكب مثيلاته في الدول المتقدمة التي نود الاندماج في اقتصادياتها، غير أنه وفي كل مرحلة تبرز العديد من العراقيل تحول دون بلوغ أهداف البرامج المسطرة سواء كانت من قبل الدولة أو من قبل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة نفسها، وأهم عنصر يبرز كمؤشر للإخفاق هو عدد المؤسسات الذي لم يتجاوز عتبة 659309 سنة 2011، [1] و عدم القدرة على تخفيض فاتورة الواردات، وهذا يؤكد القصور الواضح الذي تعانيه البرامج المعدة للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة البحث : كيف نفسر المفارقة بين نتائج رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من قبل المؤسسات و الدولة رغم اختلاف الإمكانيات المتاحة؟.

- ما هي آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات و الدولة؟.
- ما هو الفرق بين آليات رفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبرامج التأهيل؟.
- ما هي النتائج التي حققتها كل من آليات رفع الأداء وبرامج التأهيل؟.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعريف بآليات التأهيل التي اعتمدتها الجزائر للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البرامج التي طبقت محليا أو بشراكة أجنبية، وكيف كان تأثير العنصر البشري في النتائج.

أهمية البحث : إن انفتاح السوق الجزائري على العالم الخارجي ضرورة حتمية كمحاولة جادة للتخلص من التبعية البترولية غير أن هذا الانفتاح أدى إلى زوال عديد القطاعات ومن تم تفكيك النسيج الإنتاجي، نتيجة دخول منتوجات لم يتمكن المنتوج المحلي من منافستها، وكاستجابة سريعة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها الدولة عمدت على بعث برامج للتأهيل تهدف إلى رفع أداء مؤسساتها العامة والخاصة لتتأقلم مع السوق الجديد المتاح للمستثمر الأجنبي .

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى : أدت آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نتائج إيجابية انعكست على المتغيرات الكلية .

الفرضية الثانية : تؤثر الإمكانيات المستخدمة في التأهيل على طبيعة النتائج .

أولا : التحليل النظري للأداء

1- تعريف الأداء: اختلفت كثيرا وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين حول تحليل مصلح الأداء لما له من دلالات اقتصادي، تسيرية كمية ...إلخ.

- إصدار حكم على الشرعية الاجتماعي لنشاط ما[2] (D)، (kaiserguber et handrieu)، أي درجة قبول النشاط من الناحية الاجتماعية وهو تحليل اجتماعي

- النتائج المحققة عند تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها لتحقيق أهداف المؤسسة(zahra & pearce)[3]، تحليل يربط بين البعد البيئي الخارجي والبعد الداخلي للمؤسسة.

-انعكاس لكيفية استخدام الموارد المالية و البشرية، واستغلالها بكفاءة و فعالية مما يجعلها قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة (Miller et bromily)، أي تفاعل عنصرين وهو استخدام أمثل لموارد المؤسسة أي الكفاءة،والنتائج المحققة من الاستخدام أي الفعالية وهو تحليل من الناحية الوظيفية أو التسييرية.

- الفرق بين القيم المقدمة للسوق و تكاليف مختلف الأنشطة (P .lorrino)، أي هو الفرق بين ما تم إشباعه من طلبات السوق وما تم استهلاكه من موارد بمختلف أشكالها أولية، مالية، بشري ...الخ وهو تحليل من الناحية الاقتصادي.

ومنه نستنتج أن الأداء هو استخدام أمثل لموارد المؤسسة مع تطويرها لبلوغ الأهداف المسطر أهمها البقاء والاستمراري في محيط شديد التغير.

2-**مكونات الأداء:** يتكون بالأساس من عنصرين وهما الكفاءة و الفعالية.

2-1 الفعالية : القدرة على تحقيق نشاط مرتقب و الوصول إلى نتائج محددة مسبقا[4] Vincent) plauchet)، وعليه نستنتج أن الفعالية هي الفرق بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة.

2-2 الكفاءة : كيفية استعمال الموارد بطريقة أمثل وهو ترجمة للثنائية (تعظيم الأرباح، تخفيض التكاليف)، وعليه فالكفاءة هي الاستعمال الأمثل لموارد المؤسسة.

3- معايير تصنيف الأداء:

3-1 معيار البيئة: وتتكون بالأساس من العناصر التالية:

شكل رقم (1-1): مكونات معيار البيئة.

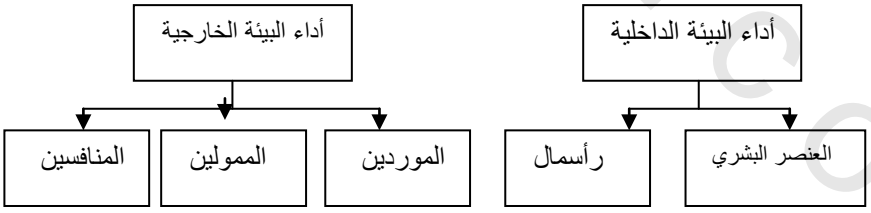

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مراجع.

obeikandi.com

2-3 معيار الزمن : وتتكون بالأساس من العناصر التالية:

شكل رقم (1-2) : مكونات معيار الزمن وأهداف كل مدى.

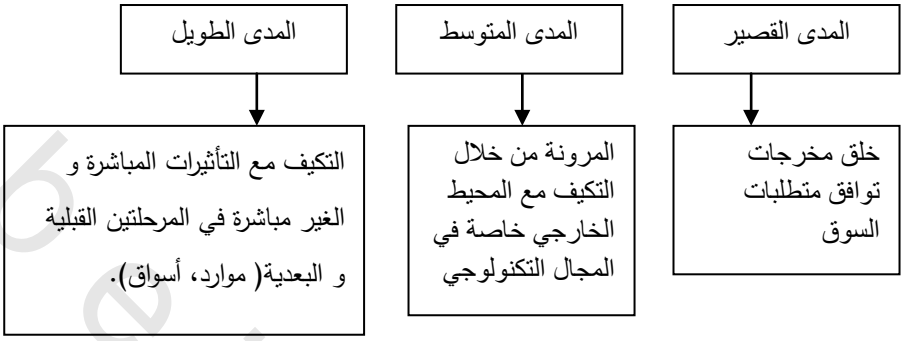

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عدة مراجع.

3-3 معيار الشمولية [5]: .

- الأداء الكلي : ويمثل تذاؤب المؤسسة أي النتيجة الكلية لترابط أداء وحدات هيكلها التنظيمي، ومن خلاله يمكن الحكم على نقاط قوة وضعف المؤسسة.

الأداء الجزئي:وهو أداء كل وظيفة معينة بشكل منفصل عن الأخرى، ومن خلاله يمكن الكشف عن جميع الاختلالات الموجودة داخل الأقسام.

4-3 المعيار الوظيفي : ويتكون بالأساس مما يلي

شكل رقم (1-3) : مكونات المعيار الوظيفي وأهداف كل وظيفة.

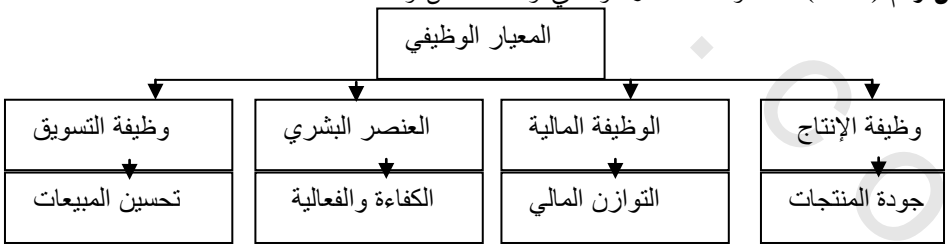

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عدة مراجع.

obeikandi.com

3-5 معيار طبيعة الأداء[6] : ويتكون بالأساس مما يلي

شكل رقم (1-4): مكونات المعيار الطبيعي للأداء وأدوات القياس المستخدمة لكل نوع.

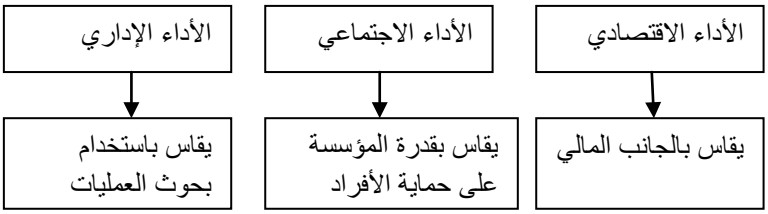

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عدة مراجع.

ثانيا :آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- آليات رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة: اعتمدت الدولة على برامج للتأهيل سعت من خلالها لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف عملية التأهيل : مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف المتغيرات العالمية [7](منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وتم التعريف من منطلق نظرة الأمم المتحدة للدول التي ترغب في مواكبة التطور والهدف هنا هو ترقية المؤسسات للدخول في منافسة مع الدول المتطورة .

1-1 البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : بالأساس تم الاعتماد على ثلاث برامج أساسية وهي:

- 1-1-1 برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية: اقترح خلال قانون المالية لسنة 2000 عند إنشاء حساب خاص لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان " صندوق ترقية التنافسية الصناعية "، ويتم تسيير هذا الصندوق من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

أهـــداف البرنامج : بالأساس يهدف لتحقيق التأهيل عبر ثلاث مستويات

obeikandi.com

الشكل رقم (2–1) : أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

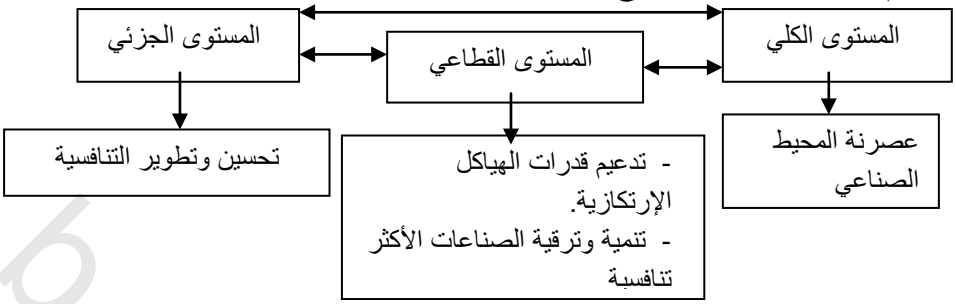

المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطية، السنة الجامعية 2010/2009، ص 35

الهيئات المكلفة بالتنفيذ :

شكل رقم (2–2) : الهيئات المكلفة بالتنفيذ ومهامها.

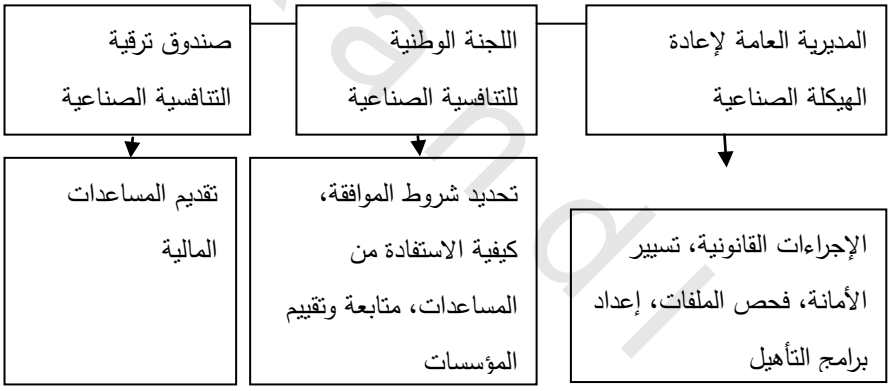

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على عدة مراجع.

التشخيص الاستراتيجي الشامل لإعداد مخطط التأهيل.

- الاستثمارات المادية وتتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق زيادة الإنتاج و التحكم في التكاليف.
- الاستثمارات اللامادية : ويتعلق الأمر بتطوير الموارد البشرية(تكوين، تدريب، استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، اكتساب المعارف العلمية، اعتماد أساليب حديثة في التنظيم والتسيير و الإنتاج.

obeikandi.com

1-1-2 برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج ميدا:
وهو برنامج مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الصناعات التقليدية مدة البرنامج 5 سنوات بداية من 2002، بتكلفة 62.9 مليون أورو حيث ساهمت كل من اللجنة الأوروبية ب 57 مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة ب 2.5 مليون أورو، وساهمت الحكومة ب 3.4 مليون أورو موجه خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة واستفادت 716 مؤسسة من البرنامج .

أهداف البرنامج[8] :

- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الهيئات المستفيدة من البرنامج:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة** : مع ضرورة استيفاء شروط تخص، العمالة أكثر من 20، نوع النشاط صناعية أو خدمية، الفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، رأسمال 60 % من مسجل باسم شخص طبيعي أو معنوي، مسجلة على الصعيد الجبائي، منخرطة في الضمان الاجتماعي لفترة لا تقل عن 3 سنوات، تلتزم بدع 20% من مبلغ التأهيل.
- **الهيئات المالية والمشرفين الخواص:** وتتمثل في البنوك والهيئات المالية والمتدخلين بأدوات جديدة مثل القرض الايجاري، ورأسمال المخاطر، أو أي أداة يختارها البنك موجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **هيئات وأجهزة الدعم:** ويضم كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية ودعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-1-3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يسعى البرنامج لمرافقة مجموعة معتبرة من القطاعات للرفع من أدائها وبالتالي رفع قدرتها التنافسية من خلال تطبيقها للمعايير الدولية للتنظيم والتسيير .

أهداف البرنامج :

- **أهداف عامة:** الحفاظ على استمرارية هذا النوع من المؤسسات في السوق الوطني وضمان حصة سوقية دولية .

–أهداف خاصة: تحليل وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية، تأهيل المحيط عبر إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسة ومحيطها، وتحسين القدرات التقنية لوسائل الإنتاج .

هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**[9].
- **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**[10]: وهو الأداة المالية لتنفيذ البرنامج، وخصصت له الحكومة مبل 1 مليار دج سنويا.
- **اللجان الجهوية للقيادة**

2– الآليات الذاتية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وتناول التحليل جانبين مهمين هما العنصر البشري والذي يعد كأهم فاعل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجانب الثاني وهو الأداء الكلي للمؤسسة.

2–1 أداء العنصر البشري:

2–1–1 استخدام التكنولوجيا المعلومات كآلية لرفع أداء العاملين : تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات[11] .

أهمية تكنولوجيا المعلومات:

- السرعة و الدقة في انجاز المهام نتيجة توفر خدمة حفظ واستخراج المعلومات.
- تخفيض التكاليف والحد من استخدام الورق بصور مفرطة نتيجة الإرساليات الاليكترونية.
- تحسين الكفاءة وزيادة الفعالية من خلال القيام بالأعمال بالطريقة الصحيحة، مع رفع مستوي التنسيق بين الأقسام.

*مواكبة التطور العالمي فيما يتعلق بأساليب خدمة الزبائن.

2–1–2 التقييس الدولي(ISO) كآلية لرفع أداء العاملين: يعرف (ISO -1800)على أنه المواصفة التي تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات لإنشاء نظام للحفاظ على الصحة السلامة المهنية[12] .

أهمية نظام الصحة والسلامة المهنية

- القضاء أو التخفيض من حوادث العمل، من خلال تحديد الأخطار المهنية وتقديرها.

تحديث نظام تسيير الصحة و الأمن .

- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال توفير بيئة عمل آمنة نتيجة التطبيق الفعلي للبرنامج.

2-1-3 التكوين كآلية لرفع أداء العاملين: عرفه Pierre casse على أنه العملية التي تهدف إلى تنمية قدرات و مهارات الأفراد المهنية و التقنية أو السلوكية من أجل زيادة كفاءتهم وفاعليتهم في إطار تنفيذ المهام والأدوار، المتصلة بوظائفهم الحالية أو المستقبلية، فهو وسيلة فعالة لترقية وتنمية الموارد البشرية، أو ضرورة للتكيف مع التقنيات الجديدة والقيود الاقتصادية، الأمر الذي يسمح بنمو وتطور المؤسسة وهو عملية مستمرة من أجل تجديد المعلومات[13].

شكل رقم (2-3) : نموذج الفجوة لتحديد ضرورة التكوين :

نموذج الفجوة التكوينية ل David osborne

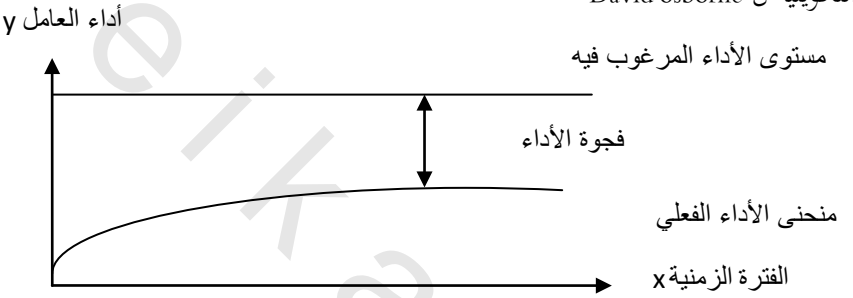

المصدر: بختة هدار : دور معايير الصحة و السلامة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة– مذكرة ماستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011 .ص 34.

حيث يبين المنحنى أن مستوى أداء العامل يتزايد في بداية حياته العملية لكن هذا لا يستمر أي أنه يستقر دون الوصول إلى منح المؤسسة كل ما يمكن أن يحقق رضى المتعاملين معها، ويبدو أن التكوين وحسب David osborne يمكن من تقليص الفجوة بين الأداء الفعلي المستوى المرغوب فيه.

أهمية التكوين :

- تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي و علاقات الاتصال بين الأفراد.
- تطوير إمكانيات الأفراد لقبول التكيف مع المتغيرات الحاصلة.
- توثيق العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين بها.

2-2- الأداء الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-2-1 التنظيم الإداري كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يتكون التنظيم الإداري من قسمين يمثل القسم الأول التنظيم الرسمي وهو التنظيم المقنن و المحدد رسميا، والذي يهتم

بالهيكل التنظيمي وتحديد العلاقات والمستويات و تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات، ويعتبر ماكس فيبر البيروقراطية هي النمط النموذجي للتنظيم الرسمي، ويمثل التنظيم الغير رسمي القسم الثاني وهو ذلك التصرف العفوي نشأ دون تدخل الإدارة، نجد أن 68% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهيمن في تسييرها التنظيم الغير رسمي.

2-2-2 ثقافة المؤسسة كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: " تلك الثقافة الموجودة في المؤسسة، وهي متجانسة مع ثقافة المجتمع، وتشمل الكثير من العناصر الغير ملموسة كالقيم، المعتقدات، الافتراضات، المدركات الحسية، وأنماط سلوكية، إنها القوة غير المرئية التي تكون دائما وراء الأنشطة المؤسسية التي يمكن لمسها من خلال تحقيق جودة الأداء، وذلك بعد تحقيق الشروط التالية[14]:

- دعم سرعة اتخاذ القرارات والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية.

-تشجيع التفكير الذهني الجماعي بهدف تنمية المهارات الجماعية و الفردية.

- دعم الولاء الوظيفي بواسطة اعتماد آليات مرنة تكمن من توزيع الترقيات و المكافآت وفق المهارات بطرق غير نمطية.

العلاقة بين ثقافة المؤسسة وكفاء الأداء: فالعلاقة مرتبطة بشكل كبير بأخلاقيات العمل المؤسسي وهو غير مستقل عن الجانب الأخلاقي لمعتقدات الإدارة العليا والذي تمارسه عبر القرارات التي تتخذها غير أن استجابة العمال مرتبطة بانسجام الجماعة،

تنوعها، تماسكها .

ثـالثا تقييم آليات الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تقييم البرنامج الحكومي للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1 تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية[15]:

تحديد فترة الدراسة: تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2008.

تحديد العينة المدروسة: وتضمنت جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني و التي تمارس النشاطات التالية الصناعة الغذائية، الميكانيك، مواد البناء، الخشب والفلين، الكيمياء، الصيدلة، الورق، الصناعات البلاستيكية، الصناعات النسيجية، الجلود، الخدمات المرتبطة بالصناعة، الصناعات الكهربائية و الإلكترونية،

النتائج: وتم تحليل النتائج من خلال عدد المؤسسات المدرجة، وحجم التمويل المخصص وذلك خلال الفترة الزمنية المدروسة:

تقيم التشخيص و القبول في البرنامج

جدول رقم (3–1): نتائج قبول تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

السنوات	2000- 2002	2003-2005	2006-2008	المجموع
مرحلة التشخيص	310			
مرحلة التأهيل	150	200	300	650
مرحلة التنفيذ	عمومية 90 مؤسسة		خاصة 55 مؤسسة	145

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ص–ص 121–131

–145 مؤسسة استفادت من الإعانات و المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

التقييم المالي :

جدول رقم (3–2) : إيرادات ونفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية

إيرادات الصندوق (موارد) مليون دج	نفقات الصندوق (الالتزامات) مليون دج
2489	2753

المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص126.

●إن هذا العجز أجبر الحكومة على تغطيته بموارد إضافية في قانون المالية لسنة 2010.

نوعية الاستثمارات المنجزة :

- الاستثمارات المادية: 1386 مليون دج أي ما نسبته 52.75%، وزعت على العمليات كالتالي: 52.62% للإنتاج، و56.01 % المختبر.

- الاستثمارات اللامادية : 1367 مليون دج أي ما نسبته 52.12% 53.32 %، وزعت على العمليات كالتالي : مساعدات ضمان الجودة، 35.01 % التدريب، 48.87 % المساعدات التقنية، 64.07 % الدراسات، 35.57 %

2-1 تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[16]:

تحديد فترة الدراسة : تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2006 إلى 2008.

تحديد العينة المدروسة : 375 مؤسسة صغيرة و متوسطة

النتائج : وتتلخص في الجدول التالي

جدول رقم (3 -3): نتائج العمليات المنجزة ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المرحلة	عدد العمليات
التشخيص	135
الوساطة المالية	30
التأهيل	17
التكوين	4
المجموع	186

المصدر : ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص151.

رغم أن البرنامج تناول النقائص التي كانت في البرنامج السابقين وهي جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أي جميع قطاعات النشاط) والمؤسسات المصغرة (مؤسسات بأقل من 20 عامل) إلا أن عدد المؤسسات التي خضعت للتأهيل النهائي كان جد ضئيل وهذا ناتج عن الاجراءات، والشروط القاسية التي يجب أن تتوفر مسبقا في المؤسسة التي ترغب في التأهيل وعليه نجد أن نسبة كبيرة من المؤسسات لا تقدم ملفات وعدد كبير منها لا يصل إلى مرحلة تنفيذ عملية التأهيل.

3-1 برنامج التعاون الأوروبي- الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[17]:

تحديد فترة الدراسة : تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2002 إلى 2007.

تحديد العينة المدروسة: 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقدمت بملفاتها للبرنامج من بين 2150 مؤسسة تنتمي للقطاع الصناعي.

النتائج : تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للبرنامج من أصل 2150 مؤسسة غير أن 445 فقط منها تجاوزت مرحلة التشخيص وباشرت إجراءات التأهيل.

جدول رقم (3–3) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب العمليات

العمليات الممولة	عدد العمليات	مبلغ التمويل (أورو)
التشخيص	685 مؤسسة	4639380
الإنتاج	313	3892814
الإدارة	339	3026816
التسويق	103	1710335
الجودة	134	1672327
المالية	07	98020
التأهيل	445 مؤسسة	15039692

المصدر : [1]ابتسام بوشويط : آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، ص 144.

إن 68% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في أربعة قطاعات رئيسية وهي الصناعات الغذائية، الكيميائية، مواد البناء، الميكانيك و التعدين ويرجع ذلك إلى ديناميكية القطاعات وسرعة تجاوبها مع ظاهرة الانفتاح على الأسواق الخارجية، وهذا ما يعرضها إلى منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية من نفس القطاع، لهذا نجد عزوف المؤسسات في مجالات أخرى على الانضمام للبرنامج نتيجة عدة أسباب منها العجز المالي وعدم القدرة على تسديد مبلغ المساهمة الذاتية للمؤسسة .

2– تقييم آليات الرفع الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

2–1 تقييم نتائج أداء العنصر البشري :

2–1–1 استخدام التكنولوجيا : دراسة أجريت سنة 2012، لعينة شملت 61 عاملا بجامعة ورقلة، والتي تناولت " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية – دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر) " أراد الباحث من خلالها تحليل علاقة الارتباط الموجودة بين استخدام التكنولوجيا والأداء الوظيفي في المؤسسة فكانت النتائج ما يلي[18]:

- معامل الارتباط بين استخدام التكنولوجيا والأداء الوظيفي بلغت 44،6 % أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى رفع أداء العاملين، فهو يساعد على ربط الوظائف الإدارية المختلفة مع

بعضها والقضاء على الازدواجية و التقليل من الأخطاء وبالتالي الجهد المبذول، الأمر الذي ساهم بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة حجم الأداء بشكل .

- معامل الارتباط بين استخدام التكنولوجيا و نوعية والأداء بلغت 37.4% أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة و نوعية ودقة أداء العاملين و السبب يعود إلى استخدام الحاسوب في كل العمليات .

- لكن بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين استخدام التكنولوجيا وسرعة الانجاز وقد فسره الباحث بضعف رقابة الهيئات الإدارية.

2-1-2 التقييس الدولي(ISO) كآلية لرفع أداء العاملين (نظام الصحة والسلامة المهنية): تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2011، لمؤسسة لينذ غاز الجزائر وحدة ورقلة مؤسسة صغيرة و متوسطة تنشط في منطقة صناعية التي تناولت

دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أراد الباحث من خلالها التوصل إلى إثبات العلاقة بين استخدام نوع من أنواع معايير التقييس الدولي (1800ISO معايير الصحة و السلامة المهنية) والرفع من أداء العاملين، وكانت النتائج كتالي[19] :

- عدم وقوع حوادث عمل منذ 2009 سنة التطبيق الفعلي للنظام وهذا بالعمل في بيئة آمنة وخالية من المخاطر

- تحقيق فعالية عالية في التكوين سنة 2009 تقدر ب 96.04 % .

- ارتفاع الأداء بعد اعتماد معيارISO 1800 بشكل واضح.

- معايير الصحة و السلامة المهنية من الأنظمة التي ترفع أداء العنصر البشري خاصة في المؤسسات التي تشهد وقوع حوادث عمل خطيرة كقطاع البناء والأشغال العمومية.

2-1-3 التكوين كآلية لرفع أداء العاملين: تناولت الدراسة مسيرة الموظفين بالجامعة إلى غاية 2013، لعينة شملت 186 موظف بالمؤسسة الجامعية، والتي تناولت التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين النتائج التالية[20]:

- التكوين أثناء الخدمة يساعد في تطوير قدرات و سلوك الموظف بالمؤسسة.
- يوجد تأثير لبرامج التكوين وشخصية المؤطر على نجاح عملية التكوين.
- يساهم التكوين أثناء الخدمة في تحقيق أهداف الموظف و المؤسسة.
- للتكوين دور مهم في رفع أداء العاملين لدى المؤسسة .

2-2 تقييم نتائج الأداء الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-2-1 التنظيم الإداري كآلية للرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تناولت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2011، لعينة متكونة من 15 مؤسسة، من مجموع 293 مؤسسة صغير و متوسطة تنشط بسطيف وكانت النتائج وجود علاقة بين التنظيم الإداري و المتغيرات التالية[21]: ربحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أداء عملياتها الداخلية، مستوى رضي العملاء، مستوى التعلم والنمو

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ورغم وجود علاقة كبيرة بين رفع الأداء الداخلي والكلي و التنظيم الإداري، غير أن العلاقات التي تربط الموظفين داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي للتنظيم الغير رسمي هذا ما يحول دون الاستفادة من مزايا التنظيم الإداري.

خاتمة:

نتائج الدراسة :

المبالغ المعتمدة من طرف الدولة في البرامج الثلاث كانت جد هائلة 2753 مليون دج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية 15039692أورو الشراكة الأورو-جزائرية يقابلها حجم ضئيل من المؤسسات التي خضعت للتأهيل غير أن النتائج الميدانية المحققة من قبل برامج التأهيل لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يترجمه الواقع الاقتصادي والدليل هو عدم استقلالية المتغيرات الكلية عن موارد المحروقات، غير أن المساعي الخجولة المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت على المحيط الداخلي فقط إلا أن النتائج كانت جد واعدة و ايجابية، ويكون التفسير المنطقي لعدم قدرة الرأسمال على رفع الأداء في تأثير العنصر البشري ومدى رغبته في التغيير والتطور.

الفـــرضيات

أثبتت الفرضية الأولى خطأها في الجزائر(معامل الارتباط بين المتغيرات الكلية وأسعار المحروقات جد قوي) واعتمدت النتائج بالأساس على تقارير الواردات وتحليلها و التي تبين أن حجم الواردات ارتفع ب 300% من سنة 2001 إلى غاية 2009 [22]و تنوعت بين السلع النصف مصنع والتي قفزت من 1.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.5 مليار دولار سنة 2009، التجهيزات الصناعية و التي بدورها عرفت ارتفاع من 3.2 إلى 14.3 مليار دولار لنفس الفترة، المواد الغذائية فقد انتقل من 2.3 إلى 14.3 لنفس الفترة، ويدل هذا بشكل قاطع على ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الذي سعت الدولة والمؤسسات من جانبها لرفع أدائه.

أثبتت الفرضية الثانية خطأها في الجزائر حيث أن المبالغ المخصصة لعمليات التأهيل و الخاصة برفع الأداء من قبل الدولة كانت ضخمة وخصت المحيط الداخلي والخارجي، غلاف 45 مليار دج [23] بين سنتي 2001- 2004، و خلاف قدر ب 7.2 مليار دج، بين سنتي 2005 -2009، غير أن عدد المؤسسات التي شاركت في البرامج وخضعت للتأهيل كانت 776 مؤسسة من بين 659309 مؤسسة صغيرة و متوسطة ناشطة في الجزائر، مع العلم أن الخماسي 2015/2011 راهن على تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة

- التوصيات :

إن الاهتمام بالعنصر البشري عبر توظيف الرأسمال المكثف لاستغلال الطاقات البشرية وتقليص الفجوة بين الإمكانيات المتاحة و المستغلة يكون بتوفير أنظمة تعليمية متقدمة يجسد من خلالها الفرد روح الانتماء إلى الوطن والمؤسسة التي يعمل فيها، هو أحسن مثال يستطيع من خلاله العامل إثبات قدراته وذلك بالاستجابة إلى ما تعرضه المؤسسات من برامج للتكيف مع المتغيرات البيئية .

المـــراجع

[1]- نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات 2011، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، المديرية العامة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائية، رقم 20 الجزائر، مارس 2012 ص 12 .

[2]- أ.د الشيخ الداوي :**تحليل الأسس النظري لمفهوم الأداء،** مجل الباحث، عدد 2010/07 ص 217.

[3]- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد إدريس: **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل،** دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص .477

[4]- Vincent plauchet mesure et amélioration des performances industrielles، tome 2 2006 p6.، France،UPMF

[5]- مزغيش عبد الحليم : **تحسين أداء المؤسسة في ضل إدارة الجودة الشاملة،** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة 2012/2011، ص .25

6- بخة هدار : **دور معايير السلامة و الصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة،** مذكرة لنيل شهادة الماستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص-ص 26-27

[7]- ابتسام بوشويط : **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 28 .

[8] - نوري منير : **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17/ أفريل 2006، جامعة الشلف. الجزائر.

[9]- المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1425 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادرة في 04 ماي 2005، ص 28

[10]- المرسوم التنفيذي رقم 06- 240 المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45 بتاريخ 09 جويلية 2006، ص .17

[11]- حنان أحمد القضاة : **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التطوير الاداري في الجامعات الأردنية الرسمية**، رسالة ماجستير جامعة آل البيت الأردن، 2007،ص .47

[12] - محمد إبراهيم محمد : **إدارة الجودة من منظور إداري – مدخل متكام**ل-، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص .453

[13] - Pierre casse، la formation performante، office des publications universitaires centrale Alger 1994،BenAknoun، p48.

[14]- بوحنية قوي : **ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية – دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء**، مجلة الباحث عدد 02 سنة 2003 ص-ص 70/.79

[15] - ابتسام بوشويط : **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطية، السنة الجامعية 2010/2009، ص- ص 121- 131 .

[16] -ابتسام بوشويط : **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 146- 153 .

[17]- المرجع السابق، ص- ص 132 - 145.

[18]- العربي عطية: **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، – دراسة ميدانية في جامعة ورقلة الجزائر**، مجلة الباحث عدد 10 /2012 ص .321

19 – بختة هدار : **دور معايير الصحة و السلامة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة لينـد غاز الجزائر وحدة ورقلة–** مرجع سبق ذكره، ص –ص 65-.85

20– بوقطف محمود : **التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين بالمؤسسة الجامعية، – دراسة ميدانية بجامعة عباس لغرور ورقلة**، مذكرة ماجستير، سنة 2014/2013 ص-ص 155- 160.

21– شاوي صباح : **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف**، مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف السنة 2010/2009 ص – ص —300.290

22 – عبد الوهاب شيحر، قروف محمد لمين: **تقييم أثار برامج سياسة الإنفاق العام على الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001–2013**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، واقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 نوفمبر .2014

23- http://www.premier-ministre.gov.dz.

opeikandl.com

دراسة تقييميه للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر، في ظل مسعاها لتحقيق تنويع اقتصادي

An evaluation study of the recent economic policies and decisions of Algeria in light of its endeavor to achieve economic diversification

أ.عبد السلام فريدة أ.سعدي سكينة ايمان أ.د.هوام جمعة

جامعة سطيف 1 جامعة عنابة

Abedessalem farida saadi sakina imane Pr. houame djamaa

Setif1 university annaba university

Algeria

ملخص:

تهدف هده الدراسة إلى تقييم القرارات والسياسات الأخيرة للجزائر، لمعرفة مدى توافقها مع سعيها لتحقيق تنويع اقتصادي. حيث قامت بتبني سياسة اقتصادية تعتمد على التقليل من الانفاق العمومي وتنويع مصادر الثروة من خلال الاستثمار في قطاعات خارج مجال المحروقات، لبناء اقتصاد وطني قوي، يتسم بالنجاعة الاقتصادية.وتوصلت الدراسة الى أن عملية التنويع الاقتصادي تتأثر بخمس فئات من المتغيرات منها يجب أن تأخذ كلها بعين الاعتبار، العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛ السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية؛ متغيرات الاقتصاد الكلي،المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛ الوصول الى الأسواق، والحصول على التمويل.

الكلمات المفتاحية:،السياسات والقرارات، تنويع اقتصادي، أسعار النفط

Abstract

The aim of this study is to assess the recent decisions and policies taken by Algerian government to see their compatibility with the pursuit of economic diversify. This economic policy based on the reduction of public spending and diversification through investing in sectors outside fuels، to build a strong national economy.

The study found that the economic diversification process affected five categories which must taken into account such as physical factors: investment and human capital; public policies: financial، trade and industrial policies; Macroeconomic variables، institutional variables: governance، investment environment and the security situation; access to markets، and access to finance.

Key words: policies and decisions، economic diversification، oil

مقدمة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، وهو ما يشكل غالبا القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، وهذا الاعتماد ما يجعلها تصبح اقتصاديات ريعية. فطالما أن هذه الثروة متوفرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة، وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال، فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية هامة، من شأنها تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. لقد مكنت الثروة النفطية في الجزائر من الحصول ولمدة طويلة على عائدات مالية مهمة، أدت في العديد من

الأحيان الى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات. غير أن عائدات النفط لا تتبع مسارا معلوما بسبب تقلبات الأسعار، فتؤدي سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة، تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة مما يولد تزعزعا في الاقتصاد المحلي. أما السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك والنفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط. وهو ما يدعو الى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى، من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في الأسعار.

تعتمد الجزائر على ايرادات النفط والغاز لتغطية نحو 60 بالمئة من احتياجات الموازنة، فيما تشكل صادراتها من الطاقة نحو97 بالمئة من إجمالي الصادرات. وقد تراجع حجم صادرات البلاد من الطاقة، في النصف الأول من 2015 بنحو 4.6%، فيما انخفضت الايرادات بنحو 43.1% لتصل إلى 18.1 مليار دولار. وتبعا لذلك، تواصل انخفاض حجم صندوق ضبط الموارد بنحو 33.3% على مدى أثني عشر شهرا.

وبعد انهيار غير مسبوق في قيمة العملة الجزائرية وارتفاع الأسعار، وفي ظل انخفاض أسعار النفط الذي تمثل صادراته مع الغاز الطبيعي حوالي 97% من صادرات البلاد، وتساهم بنسبة 60 % من ميزانية الدولة. وانعكاس هذا الإنخفاض في العملة الوطنية أمام الدولار واليورو على قلة المعروض من السلع المستوردة في المتاجر وارتفاع أسعارها، وصعوبة الحصول على العملة الأجنبية. فارتفعت نتيجة لذلك أسعار جميع السلع والخدمات، وأصاب الركود الأسواق نتيجة تآكل القيمة الشرائية للدخول، وخصوصا سوق العقارات. وقصد تحسين هيكلة الاقتصاد الوطني، عبر السعي لتنويع الاقتصاد، مع ضرورة الخروج من سياسة الإنفاق العمومي واستبدالها بالنجاعة الاقتصادية في ظل تراجع مداخيل الدولة، تم انتهاج سياسة من شأنها ترشيد النفقات العمومية، وكذا السعي لتنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات.

إشكالية البحث: ما مدى تحقيق القرارات المتخذة لهذه المساعي؟ وهل السياسات والقرارات الاقتصادية الجديدة تعكس اتباع الجزائر لاستراتيجية التنويع الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- يقوم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على الريع النفطي.
- السياسات المتبعة في قطاعات الاقتصاد الجزائري غير ناجعة.
- الاجراءات المتخذة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار ليست كافية.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من التطورات والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري بعد تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في تسليط الضوء على القرارات التي اتخذتها الجزائر، والسياسات التي انتهجتها في سبيل تنويع اقتصادها، والتخلص من التبعية للريع النفطي في ظل تهاوي أسعاره. وبغرض الإجابة عن إشكالية البحث، ارتأينا التطرق الى المحاور التالية:

أولا: لمحة عامة على الاقتصاد الجزائري قبل انهيار أسعار النفط

ثانيا: القرارات المتخذة لترقية أهم القطاعات الاقتصادية

ثالثا: الإجراءات والسياسات المتبعة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار

أولا: لمحة عامة على الاقتصاد الجزائري قبل انهيار أسعار النفط

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي الذي يساهم بأكثر من97 % من إيرادات الدولةا، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري، وكانت هي المصدر الرئيسي للأموال التي مولت بها كل القطاعات بدون استثناء، ومن ضمنها قطاع المحروقات الذي كان يستحوذ على حصة الأسد. فعند حدوث الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 بسبب حرب أكتوبر، وارتفاع أسعار النفط بشكل لم يشهد من قبل استفادت الجزائر من هذه الإيرادات الضخمة وساعدها ذلك في تدعيم وتمويل مختلف مشاريع التنمية التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية، وقد جعلت هذه الوفرة المالية التي وفرتها الثروة النفطية من قطاع المحروقات القطاع الروحي للاقتصاد الجزائري، وقد أصبح القطاع القائد لعملية التنمية في الجزائر. ولكن انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986بانخفاض تجاوزت نسبته 50%، والذي صاحبه تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، جعل الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري، وهو ما أدى إلى عرقلة تنفيذ البرامج المقترحة خلال المخطط الخماسي الثاني وأدخل الجزائر في أزمة اقتصادية رهيبة لتتحول إلى أزمة اجتماعية، فسياسية ثم أمنية. ودخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة، وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير متحكمان بالقرارات الاقتصادية الوطنية.

إن سبب دخول الجزائر في شرك المديونية الخارجية هو اعتمادها المطلق على العائدات النفطية لتمويل برامج التنمية المعتمدة، فلم يكن متوقعا أن تنهار أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ والسريع، لذلك لم تكن هناك أية استراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة، ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي

لجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية للاقتراض، ولكن كانت أغلب هذه القروض قصيرة الأجل وبشروط قاسية، وهو ما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية.

لم تخرج الجزائر من أزمتها إلا بعد عودة أسعار براميل النفط للارتفاع بدءا من سنة 2000، فتحسنت الوضعية العامة للبلاد، عن طريق التسديد المسبق للديون، كما تم تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهان به من العملة الصعبة، فتم استخدام جزء من هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني وتنميته، فزاد الانفاق العمومي وتم انشاء مشاريع مهمة.

وقد اعتمدت الجزائر منذ بداية سنة 2000، أربعة مخططات لدعم الإنعاش الاقتصادي ممتدة خلال الفترة 2001-2014، واعتمدت مقاربة كينزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق. ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو:

قدّر مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009 بـ 0.9، وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار. وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 بالمائة، حيث أن الميل الحدي للاستيراد يساوي 0.807، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع والخدمات، والباقي يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية.[1]

فيما تعلق بمعدل النمو ومستوى التشغيل في الفترة 2000-2010، فإن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي ضعيف وغير مستدام، إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام.[2]

---

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص: 156.

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص:53.

نستنتج من النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أن أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم ضعيفة.[1]

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة من انتهاج هذه السياسة، هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، مما يسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج. وسبب ذلك غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية.[2]

ثانيا: أهم القرارات المتخذة لترقية القطاعات الاقتصادية

1- قطاع الطاقة:

إعادة تفعيل برنامج البحث في الطاقات المتجددة: تمتلك الجزائر إمكانيات معتبرة فكانت ولا تزال قوة طاقوية، فهي غنية بموارد النفط والغاز، سواء التقليدي منها أو غير التقليدي (أساسا الصخري). فيقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا. ومع 4.5 تريليون متر مكعب (حوالي 160 تريليون قدم مكعب) من احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد، تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا.[3] أما أرقام الغاز الصخري فهي غير أكيدة لكون التنقيب لا يزال في مراحله الأولى، لكن تقدير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA)* يفيد بأن الجزائر تحوز نحو 20 تريليون متر مكعب (706 تريليون قدم

[1] محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 157.

[2] محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 157.

[3] BP، "Statistical Review of World Energy،" BP، June 2014http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf

* Energy Information Administration

مكعب) و5.7 مليار برميل من الموارد القابلة تقنيا للاستخراج.[1] ورغم أن الجزائر تبقى أكبر منتج ومصدر للغاز في إفريقيا وثالث أكبر منتجيها للنفط، إلا أن مستوى إنتاجها لا يعكس حجم مواردها الغنية، ويقع اللوم على بيئتها غير المشجعة للاستثمار الخاص. وتعتبر المشاريع النفطية بحكم طبيعتها طويلة الأمد، وقد تستغرق سنوات منذ لحظة الاكتشاف حتى بدء الإنتاج. ولذلك يُشكل إنتاج اليوم ثمرة سياسات الاستثمار المتبعة بالأمس، وهو ما يستلزم تشجيع المستثمرين الدوليين على التعهد بمواردهم المحدودة خاصة في ظل أسعار النفط المتدنية التي تضعف القدرة التفاوضية، وتضع الشركات في موقع أقوى لطلب شروط أفضل. وفي هذا الإطار تم إعادة النظر عام 2013 في قانون الهيدروكربون. ومن بين أبرز التغييرات التي شهدها هذا القانون هي منح حوافز ضريبية إضافية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالغاز الصخري، ناهيك عن تلك الحقول الصغيرة والمترسبات في المناطق التي لم يتم التنقيب فيها على النحو الكافي، بما في ذلك في المياه والحقول ذات الجيولوجيا المعقدة أو التي تفتقر إلى البنية التحتية. وعُدِّلت بعض الضرائب لتصب على الأرباح بدلا من العائدات آخذة التكاليف بعين الاعتبار، وليس فقط المدخول عند احتساب القاعدة الضريبية، وهي خطوة مهمة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تسهيل بعض الشروط المفروضة على تنقيب وإنتاج النفط والغاز التقليدي وأدخلت أحكام جديدة لدعم البحث عن المصادر غير التقليدية وإنتاجها. كما سمحت بعض التعديلات بإعطاء رخص لمدة أطول للتنقيب عن الموارد غير التقليدية (11 سنة بالمقارنة مع 7سنوات للموارد التقليدية)، وفترة إنتاج أطول (30 إلى 40 سنة بالمقارنة مع 25 إلى 30سنة للنفط والغاز التقليدي).[2]

ترشيد الاستهلاك الوطني للطاقة: شهد الاستهلاك المحلي للطاقة ارتفاعا ملحوظا، ففي حين ارتفع إنتاج الغاز بنسبة 2.2% بين عامي 2013 و2014، ارتفع الاستهلاك المحلي بنسبة 12.4% في خلال الفترة نفسها[3]. ومع أن استهلاك النفط والغاز لا يزال متدنيا نسبيا بالمقارنة مع معدلات الإنتاج إلا أنهما يُقلصان القدرة على التصدير ويضعان عبءا ماديا اضافيا بسبب الدعم. وتقدِّر كلفة دعم المنتجات الهيدروكربونية، وفقا لصندوق النقد الدولي، بنحو 2.22 مليار دولار، أو 10.9% من الناتج المحلي

[1] Energy Information Administration، "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States،" EIA، June 2013http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/

[2] Lies Sahar and Stuart Elliott، "Algeria's Draft Amended Oil، Gas Law Offers New Tax Breaks،" Platts، 2 January 2013 http://www.platts.com/latest-news/oil/algiers/analysis-algerias-draft-amended-oil-gas-law-offers-8027606

[3] BP، "Statistical Review of World Energy،" BP، June 2014http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf

الإجمالي عام .2012[1] وتتوقع الجزائر أن يرتفع إنتاج الغاز بنسبة 13.5% عام 2019 بالمقارنة مع عام 2014 مع إنجاز مشاريع جديدة، إلاّ أنه ما لم تتم معالجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي فسيكون صافي المنفعة الاقتصادية محدودا.

2- قطاع الزراعة:

تتجه الجزائر نحو تنمية القطاع الزراعي عبر إعطاء الأولوية القصوى لترقية الاستثمار المنتج وتكثيف النشاط الفلاحي في المناطق الصحراوية، وتعد إعادة النظر في القطاع الفلاحي بغرض إيجاد بديل اقتصادي للطاقة الناضبة، وكذا بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي فتشكل واردات الغذاء نحو 20% من فاتورة الواردات السنوية البالغة 45 مليار دولار، ومن أهمها القمح والشعير واللحوم والألبان. وللنهوض بهذا القطاع المعول عليه كثيرا تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات:

- تسليم أزيد من 185.000 عقد امتياز لصالح مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة اي ما يعادل 96 بالمائة من الملفات المودعة لتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز.[2]
- استصلاح 400.000 هكتار من الأراضي في الجنوب والهضاب العليا وهي جاهزة للاستغلال، كما تم منح 180.000 هكتار لمستثمرين في فروع استراتيجية على غرار الحبوب والحليب والطماطم الصناعية وزراعة الأشجار المثمرة بشكل مكثف.[3]
- إطلاق دراسات أخرى لمنح 600.000 هكتار في الجنوب والهضاب العليا.[4]
- تقديم حوافز مالية للمزارعين من بينها قروض بدون فوائد، كوسيلة لدعم الزراعة وتوفير وظائف جديدة.
- كما تخطط الجزائر لفتح القطاع الزراعي أمام المستثمرين الأجانب، بهدف خفض استيراد الغذاء وتنويع الاقتصاد الوطني، ومن المقرر طرح 16 مزرعة للمستثمرين الأجانب والمحليين، وهي ليست معدة للبيع، ويشترط على المستثمرين تحديث المزارع عبر ادخال معدات جديدة. ويذكر أن قطاع الزراعة مازال حتى وقت قريب مغلقا أمام الاستثمار الأجنبي، ويشترط القانون أن يدخل الأجانب في شراكة مع شركات جزائرية، والحد الأقصى لحصتهم لا يتجاوز 49%.

---

[1] International Monetary Fund، "Algeria 2013 Article IV Consultation،" IMF، February 2014http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf

[2] تصريحات مدير تنظيم الأراضي وحماية الأملاك بوزارة الزراعة حميد حمداني للإذاعة الوطنية، 2016/02/15، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aps.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/16، 19سا: 07د.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] نفس المرجع السابق.

3- قطاع النقل:[1] شهد قطاع النقل مسار اعادة تنظيم واسع مع تنصيب أربعة مجمعات عمومية في إطار اعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري المقرر من طرف السلطات العمومية في 2014. ان انشاء هذه المجمعات الأربعة المستقلة في قطاع النقل يدخل في إطار مسعى إعادة تنظيم القطاع العمومي ويتعلق الأمر بمجمع الخدمات المينائية، مجمع النقل البحري، مجمع نقل البضائع والخدمات اللوجستية ومجمع النقل البري للمسافرين. وتأتي هذه المجمعات لتحل محل ثلاث شركات لتسيير مساهمات الدولة للقطاع والتي تشمل 48 مؤسسة عمومية اقتصادية، وكذا مؤسسات ذات طابع اقتصادي وصناعي تحت وصاية وزارة النقل. وبموجب عملية اعادة الهيكلة هذه:

- سيتكفل مجمع خدمات الموانئ (برأسمال قدره 54 مليار دج) بتسيير الموانئ عن طريق 10 مؤسسات للموانئ، ومؤسسة تسيير موانئ الصيد وكذا تسيير الخدمات المينائية عن طريق ثلاث شركات مختلطة موجهة للحاويات، وشركتين مختلطتين للوجستيك.

- سيضم المجمع الثاني الذي يقدر رأسماله بـ 22 مليار دج، فرعين من الشركة الوطنية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين والمؤسسة الوطنية لإصلاح السفن وخمس فروع اخرى.

- بالنسبة لمجمع النقل البري للمسافرين فرأسماله 3 مليار دج، وسيضم مؤسسة ميترو الجزائر ومؤسسة استغلال الترامواي ومؤسسة النقل الجزائرية بالكابلات وشركة تسيير المحطة البرية للجزائر وخمس فروع لنقل المسافرين بالحافلات. وفيما يتعلق بمجمع نقل البضائع واللوجيستيك برأسمال قدره2 مليار دج، فسيضم سبعة فروع تابعة للشركة الوطنية للنقل البري.

يهدف التنظيم الجديد الى عصرنة المؤسسات، وتحسين المردودية والخدمات المقدمة عكس النظام الحالي للمؤسسات العمومية التي تستهلك ميزانية ضخمة.

4- قطاع السياحة:[2] على اعتبار أن قطاع السياحة من القطاعات المنتجة التي يراهن عليها لخلق الثروة وإنعاش الاقتصاد الوطني، فقد تم استحداث آلية جديدة ضمن قانون المالية 2016 لفائدة المستثمرين في قطاع السياحة، لتمكينهم من انجاز مختلف المشاريع السياحية وترقية الوجهة الداخلية بدون فوائد ربوية. وكذا تقديم تسهيلات للطلبة المتخرجين من مدارس السياحة، بغية تدعيمهم لإنجاز مؤسسات صغيرة ومتوسطة. و جاءت هذه الصيغة الجديدة من القروض للسماح للمستثمرين بإنجاز مختلف المشاريع

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، تحول هيكلي في قطاع النقل بتنصيب أربع مجمعات عمومية، 2016/02/14، نقلا عن الموقع الالكتروني www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/02/15، 19سا: 04د.

[2] www.elmihwar.com، 06/11/2015

السياحية والفندقية، خاصة أصحاب الوكالات السياحية، وستكون فرصة لترقية الوجهة السياحية الداخلية، واستقطاب الجالية الجزائرية بالمهجر والسواح الأجانب.

ثالثا: الإجراءات والسياسات المتبعة في مجالات الاستيراد، التصدير والاستثمار

1- مجال الاستيراد: بغرض حماية المنتوج والاقتصاد الوطني على حد سواء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والآليات التي استهدفت تقليص فاتورة الواردات الوطنية، لعدم قدرة مداخيل النفط المتهاوية على تغطيتها. ومست هذه الإجراءات المجالات التالية:

مواد البناء: عرفت واردات مواد البناء منحى تنازلي منذ بداية 2015، وهذا راجع الى تراجع أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية. كما يرجع أيضا إلى تشجيع استعمال مواد البناء المصنعة محليا بهدف تحفيز الإنتاج الوطني وكبح ارتفاع الواردات، حيث منع المقاولون المكلفون بإنجاز مختلف المشاريع الممولة كليا أو جزئيا من طرف الدولة، من اللجوء إلى المواد المستوردة إذا كانت نفس المنتجات مصنعة محليا بنفس معايير الجودة.

واردات الجزائر من الأدوية: لقد عرفت واردات الأدوية تراجعا ملحوظا، وهذا راجع إلى تحسن طريقة التفاوض على الأسعار، وكذا اعتماد منهجية جديدة لتحديد الأسعار ترتكز على مقارنة الأسعار دوليا قصد الحصول على الأحسن، وذلك في إطار التحكم في فاتورة الاستيراد. و سمحت هذه المقاربة الجديدة بتخفيض الأسعار بما لا يقل عن 10%. كما انه في إطار ترشيد واردات الأدوية تم تحديد قائمة المنتوجات الصيدلانية ذات الاستعمال البشري والمعدات الطبية المصنعة بالجزائر الممنوعة من الاستيراد.

واردات الحبوب: تراجعت فاتورة واردات الحبوب مقابل ارتفاع في الكمية، وهو راجع الى انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية منذ بداية السنة بسبب وفرة المخزون، المحصول الجيد، وتراجع الطلب الصيني.

إعادة تنظيم نشاط وكالات السيارات: لقد عرف نشاط استيراد السيارات انكماشا، منذ دخول دفتر الشروط المنظم لنشاط وكالات السيارات حيز العمل في مارس 2015، قبل فرض ضرورة توفّر الوكلاء والمستوردين على رخص قبل تسويق أي مركبة في السوق المحلية. وهو ما أدى إلى تقلص كبير في حجم مبيعات العلامات الممثلة في الجزائر، مسجلة تراجعا بشكل محسوس، فقد بلغت خلال الأشهر 10 الأولى من السنة 2015 من حيث العدد، قرابة 241 ألف مركبة مستوردة، بينما بلغت خلال الفترة نفسها من سنة 2014 قرابة 340 ألف سيارة، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجعها أيضا من حيث القيمة، على الرغم من تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار والأورو، إلى حدود 2.8 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار. وقد مكن دفتر الشروط الجديد من توفير 2 مليار دولار في فاتورة استيراد

السيارات .كما دفعت الإجراءات الأخيرة المتخذة في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بالعديد من المتعاملين لمراجعة الاستراتيجية المتبعة للتواجد في السوق الوطنية، لتنتقل المنافسة بين المصنعين إلى الاستثمار في الجزائر، عبر إنشاء العلامات المصنعة للسيارات فروعا أو مصانع لتركيب منتجاتها في الجزائر.

2- مجال التصدير:حسب ما كشفت عنه دراسة تقييمية لآثار اتفاق الشراكة (2005-2014) اجرتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، لم يتعد المبلغ الاجمالي للصادرات 12ر3 مليار دولار خلال قرابة 10 سنوات مقابل واردات بـ195 مليار دولار خلال نفس الفترة، فقد انتقل مبلغ الصادرات من 597 مليون دولار سنة 2005 الى 2ر3 مليار دولار سنة 2014. لكن وبالرغم من حجمها المحتشم الا ان صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوربي بلغت في المتوسط 70% من اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وبلغت الصادرات الصناعية المعفاة تماما من الرسوم نحو المجموعة 90% من مجموع الصادرات خارج المحروقات نحو نفس المجموعة، علما أن 75% منها هي مشتقات للمحروقات. وتعد حصة المنتجات المصنعة (ضمن المنتجات الصناعية) ضئيلة بنسبة تعادل 5ر2% منذ 2005. ومثلت المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية المحولة منذ 2005 نسبة 2ر6 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.

إن الاقتصاد الجزائري ليس حصينا أمام انعكاسات التوقيع على هذا الاتفاق، فقد وضع الاتحاد الأوروبي حواجز غير جمركية تعيق دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية، وفي المقابل لم تسعى الجزائر لحماية انتاجها الوطني، عبر ابرام أي اتفاق يتضمن قائمة المنتجات الصناعية التي تريد الجزائر اعفاءها من التفكيك الجمركي، لحماية بعض الفروع الصناعية.

لم يساهم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الخاص المنتج، كما لم يؤد دوره المنشود في إعطاء دفع لتدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الجزائر. ويشكل تعدد وتعقد قواعد المنشأ (ضرورة اشتمال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي) عبئا إضافيا على المنتجين المحليين، فارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي، يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، ما يدفع بالمنتجين الجزائريين الى التضحية بالمعاملة التفضيلية الناجمة عن النفاذ للأسواق الأوروبية. إن إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني قبل التفكيك الجمركي الكامل، يعد ضرورة حتمية من شأنها إكسابه قدرة تنافسية تمكنه من الصمود أمام صدمة الانفتاح وتعزز وجوده في الأسواق الخارجية.

3- مجال الاستثمار: لا تزال التوجهات التنموية للجزائر غير واضحة ويشوبها الكثير من التردد، في ظل التوجهات التي تفرضها المرحلة الراهنة، والتي تقتضي تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وتحفيز المبادرات

الخاصة في القطاعات المنتجة. خاصة وأن تدابير التشغيل في إطار الوكالات الثلاث (الوكالة لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتامين عن البطالة) تتسم بالتساهل في منح القروض، في ظل غياب أي دراسة للنجاعة الاقتصادية لهذه المشاريع، وكذا غياب الاستشراف العلمي والميداني جعلها تستنزف أموالا طائلة.[1] فيقبل الشباب على قطاع الخدمات لكونه مربحا ولا يتطلب مجهودا كبيرا، في حين أن قطاعي الزراعة والصناعة ورغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة لم يحظيا باهتمام الشباب المستثمر لطول فترة استرجاع رأس المال. وفي ظل عجز معظم المقترضين عن تسديد الديون، تقوم السلطات برصد المؤسسات التي تعلن افلاسها وتعيد جدولتها وتمويلها من جديد، غير أن هذا الحل يعد ترقيعيا، فهؤلاء الشباب يجدون مصاعب من جديد في تحقيق أرباح تمكنهم من تسديد الديون، مما يفرض ضغوطات على الخزينة العمومية.[2]

خاتمة:

إن سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والتي رصدت لها مبالغ مالية هامة، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا. فالملاحظ أن هذه الأموال لم توظف بالشكل اللازم وهو ما لم يضمن تنمية حقيقية ومستدامة للاقتصاد الوطني، لهذا كان لا بد من تنويع الاقتصاد الوطني، واستثمار الأموال الضخمة للثروة النفطية في بناء اقتصاد وطني متين ومتكامل، وهذا عن طريق التركيز على قطاعات استراتيجية منتجة بصفة دائمة ومتجددة. وبعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن انهيار أسعار النفط، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات، كان الغرض منها تنويع الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال:

*التنويع الأفقي: يطلق على تنويع الاستثمار بالاعتماد على أدوات من نفس الفئة، وفي هذا الإطار تشكل الإصلاحات الهادفة لتوسيع قدرة الجزائر على إنتاج النفط والغاز خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها ليست كافية. فيجب الاستغلال الناجع للنفط والغاز الصخريين وكذا فتح مجال أوسع للاستثمار في المجال.

*التنويع الرأسي: يطلق على تنويع الاستثمار على قطاعات متنوعة وفئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن القرارات المتخذة والسياسات المتبعة لا تحقق هذا النوع من

[1] نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 220.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 221.

التنويع. فالقطاع الزراعي بحاجة لإعادة تثمين واعتبار حقيقية، في ظل ما تنطوي عليه الجزائر من موارد طبيعية معتبرة، من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع نسبة المواد الغذائية المصدرة. وهذا عبر انشاء مستثمرات فلاحية عصرية تعتمدعلى الطرق الصناعية في الإنتاج، وفتح المجال لإقامة مشاريع شراكة مع أطراف أجنبية بهدف جلب رؤوس الأموال وكذا الخبرة والمعرفة. كما أن القطاع السياحي يفتقر لقرارات وسياسات من شأنها بعث السياحة الداخلية، فالجزائر تتوفر على تنوع طبيعي مهم يفتقر للاستغلال والبنى التحتية.

كما تتأثر عملية التنويع الاقتصادي بخمس فئات من المتغيرات، يجب أن تأخذ كلها بعين الاعتبار، تتمثل في:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول الى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

وعليه، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة، وبيئة قانونية ومؤسسية مشجعه وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية. كما أن هناك ضرورة لوجود بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

إن نموذج الجزائر الاقتصادي تشوبه شوائب عدة أظهرها انخفاض أسعار النفط، غير أن هذا التراجع يوفر فرصة للإصلاح، أما القدرة على اقتناص هذه الفرصة فتبقى قيد التساؤل. فلا بد من إرادة قوية وفعلية لتفكيك الاحتكارات التي تتغذى على الريوع وتطوير الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، فهي ليست مصدرا للنمو بعيد المدى فقط، وإنما وجود العديد من التحديات التي تواجه المسار التنموي للبلاد وتهدد استقراره الاقتصادي، خاصة في ظل التحدي الذي يواجه الجزائر في المرحلة الراهنة، والذي لم يكن مطروحا في السنوات السابقة، لارتباطها برزنامة للاتفاقيات الدولية في آفاق 2020 ستؤثر على المنظومة الاقتصادية، على غرار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر أن يمدد إلى التفكيك

الجمركي الكامل في 2017 وتم تأجيله إلى 2020 على أساس استعداد وبناء مؤسسات قادرة على المنافسة، بالموازاة مع المساعي المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تحاول فرض شروط إضافية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

-نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.

-نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 220.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- BP، "Statistical Review of World Energy،" BP، June 2014http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf
- BP، "Statistical Review of World Energy،" BP، June 2014http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf
- Energy Information Administration، "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States،" EIA، June 2013http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas
- International Monetary Fund، "Algeria 2013 Article IV Consultation،" IMF، February 2014http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf
- Lies Sahar and Stuart Elliott، "Algeria's Draft Amended Oil، Gas Law Offers New Tax Breaks،" Platts، 2 January 2013 http://www.platts.com/latest-news/oil/algiers/analysis-algerias-draft-amended-oil-gas-law-offers-8027606

المواقع الالكترونية:

www.aps.dz
www.radioalgerie.dz
www.elmihwar.com
www.elmassar-ar.com

REMAH

Review for Research and Studies

A Refereed Review

Published by

Center For Research and Human Resources Developments

Remah-Amman – Jordan

No: 25 March 2018
ISSN. Print: 2392-5418
ISSN. Online:2520-7423
Legal Deposit 24352015

obeikandl.com

The Review publishes studies and research in the following fields:

economics and administration sciences

A guide for contributors

1-An article submitted for publication should be written in Arabic or English or Frensh .it should not exceed 20 pages in length ,inclusive of figures ,drawing ,table ,appendixes ,and references.

2- The contributor must state in writing that the article submitted was not published befor and is not under consideration by any review.

3-The Review reserves the right to omit , summarize ,rewrite any sentences in the submitted article that do not suit its house style .

1- Upon the publication of his/her contribution, the writer receives a copy of the review in which the contribution is published.

2- Contributions should be tybed on one side of paper .simple spaced and with 4,5cm(one;inch)margins;it should be in Microsoft word (doc) format and traditional Arabi with 14pt font for Arabic and 12pt times new romain for English;French.

3- Two abstracts, one in Arabic and another in English ,are required, each should not exceed 150words .

4- Contributions should follow the appropriate methodology used in their individual fields .they should also follow one of the following citation and documentation styles; the MLA style or the Chicago style in the humanities(MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing ;The Chicago Manual of Style),the APA Style in the Social Sciences (the Publication Manual of the American psychological Association)

-All correspondence related to the review should be addressed to:

remah@remahtrainingjo.com **or** khalidk_51@hotmail.com

confino2016@gmail.com

Tel : 00962795156512 **or** 00962799424774

Web site : www.remahtrainingjo.com

ISI data base http ://isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707

ebsco data base : http //www. ebsco.com

EcoLink data base: http// www.mandumah.com

Elmanhel data base: http// www.almanhal.com

ASKZED data base: http/www.ASKZED.com

Maarifa data base: http//www.maarifa.com

S.Book data base: http//www.theleambook.com

Our Digital .com

CONSULTATIVE BOARD

Prof Francoi Bono.....**French**
Prof Jean piere Detrie.....**French**
Prof Wiliam antonie.....**USA**
Prof Philip Jamas.....**USA**
Prof Amine Nahari Telet King fehad university.....**KSA**
Prof Abedelhamid manaa elsayeh snaa university.....**YEMEN**
Prof Mahmod elouadi Zarka university.....**JORDAN**
Prof Abedrazzak chahada Zaytouna university.....**JORDAN**
Prof Sali mehamed farid cairo university.....**EGYPT**
Prof Ramadan charah kawait university. .....**KAWAIT**
Prof Haidar Abbas Damascus university.....**SIREYA**
Prof Farid kourtel setif1 university.....**ALGERIA**
Prof Belgacem Madi Annaba university.....**ALGERIA**
Prof Kamel Rezig blida2university.....**ALGERIA**
Prof Benhassine Nadji Constantine2 university.....**ALGERIA**
Prof Touhami Brahim Charija University.....**UAE**
Prof Abedelhafid Belarabi Elfalah university .....**UAE**
Prof Ramez TANBOR jinan university.....**LIBAN**
Prof Dreman Souliamane Dahok university .....**IRAK**

openkandi.com

Table of contents

1-Quality Culture Evaluation in Algerian Companies: An Empirical Study..... **5**
Dr.Bouhroud fatiha Dr.Bensedira amor Setif1 university Algeria

2– Les effets de la privatisation Avantages et limites du privé..... **22**
Dr. Mounia CHOUAIDIA Université Guelma- /Algérie.

openkandl.com

Quality Culture Evaluation in Algerian Companies: An Empirical Study

Dr.Bouhroud fatiha Dr.Bensedira amor
Setif1 university Algeria
الدكتورة فتيحة بوحرود الدكتور عمر بن سديرة
جامعة سطيف 1 الجزائر

Abstract :

This study aims to shed light on the concepts of quality culture through the adoption of quality culture managements practices in Algerian companies; this is achieved by the evaluation of the compatibility between the dominant culture and the quality practices this later is measured by: the leadership, the focus on customers, the relationship with suppliers, training and continuous improvement, in wish the researcher studies the intention of the top management (leadership) in some companies in Setif town toward the adoption of the mentioned aspects of the quality culture which in turn reflects the dominant. culture in these companies and finally the obstacles of quality culture adoption are addressed and analyzed

Key Words : Quality, Quality Culture, Quality culture Dimensions, Algerian Companies

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إسقاط مجموعة من المفاهيم النظرية التي تعكس ثقافة الجودة من خلال تبني ممارسات إدارة الجودة في المؤسسات الجزائرية؛ وذلك بتقييم مدى التطابق بين الثقافة السائدة وممارسات الجودة الموسومة بالقيادة العليا، التركيز على الزبون، العلاقة مع المورد، التدريب، التحسين المستمر، وقابلية الثقافة للتغيير، بحيث يتم دراسة اتجاهات الطبقة الإدارية لدى بعض المؤسسات بسطيف نحو تبني ممارسات الجودة المذكورة، وهذه الاتجاهات تعكس طبيعة الثقافة السائدة بها، ثم يتم تحليل معوقات التحول نحو ثقافة الجودة في المؤسسات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، ثقافة الجودة، أبعاد ثقافة الجودة، المؤسسات الجزائرية

I. Study background:

I.1. Introduction:

Culture has been an important topic since the early 1980s. At the same time when the management literature began to believe that the success of an organization is contained in the common ways by which its members have learned to think, feel and act. For many years, especially during the last two decades corporate culture has been acknowledged as an important component of organizational success.

Organizational culture can be identified as the pattern of values, beliefs, and assumptions shared by members in an organization, which are perceived by the organization as the valid, and the correct way to solve problems. These shared values, beliefs, and assumptions bind

in the organization employees together and become the manner or strategies through which the organization achieves its goals.

Quality management programs have been extensively applied around the world, as companies seek to attain and sustain a competitive advantage. In the context of quality management, the values and beliefs underlying an organization's culture are able to shape its philosophy and policies of managing business, which in turn influence the development of the organization's quality management practices.

It has been argued that for an organization to realize the value of implementing quality practices, it must have a culture that is capable of fully supporting their implementation, the role that culture plays in influencing an organization's level of quality management practices.

I.2. Problem Statement:

Quality culture represents a vital field by which companies can get a competitive advantage in the market, with the adoption of quality practices that reinforce the positive behaviors in the work place, almost the recent trends in business ensures that the organizational culture is the most important factor of successful quality management in the organization, this can be reflected in the compatibility between the organizational culture and the quality practices, depending on the foregoing the researcher in this study tries to answer the following main question:

To what extent are organizational culture and quality practices compatible, and what are the main elements of the quality culture in companies under study?

Based on the above the main problem of this paper can be clarified form the following sub questions:

- What is the reality of quality culture in the Algerian industrial organizations?
- What are the main factors that may affect the adoption of quality culture in Algerian companies?

I.3. Study Hypotheses: To answer the previous questions, the following hypotheses were developed:

H_1: ***There is compatibility between the elements of the dominant culture and the quality practices in the companies under study.***

This main hypothesis is divided into the following sub hypotheses:

H_{1-1} : Leadership has a significant statistical impact on the quality culture adoption

H_{1-2}: Customers' focus has a significant statistical impact on the quality culture adoption

H_{1-3} : Relationship with suppliers has a significant statistical impact on the quality culture adoption

H_{1-4} : Employees' training has a significant statistical impact on the quality culture adoption

H_{1-5} : Continuous improvement has a significant statistical impact on the quality culture adoption

I.4 Study Objectives: Aiming to reach the main purpose of this paper by investigating the ability of creating and developing the quality culture in Algerian companies, the following objectives are addressed and highlighted:

- To find out the compatibility between the dominant culture's elements and quality practices in Algerian industrial companies;
- To analyze the elements of the quality culture at Algerian industrial companies.
- To reveal the importance of having an organizational culture that reinforces the quality practices in Algerian industrial companies.

I.5 Research interest

This research aims to represent an intellectual contribution to the research added to the accumulation of knowledge in the field of quality culture and quality management, as it presents an empirical study that highlights the reality of quality culture practices in Algerian business environment, and the behavior of enterprise operators towards building a culture of quality practices to improve performance.

II. Theoretical Frame Work:

II.1. Quality culture in the organization: The concept of quality culture is a modern concept in the field of management, its appearance has been linked to the concept of total quality management, the first studies related to it, was the beginning of the year 1994.

II.1.1. The Concept of Quality: Defining quality is a difficult task because there exist many different interpretations; quality can be understood as continuous improvement. Quality can mean excellence. It can mean also meeting customer requirements. There are various interpretations of quality. Generally, quality is the standard of a product or service which meets the customers' (reasonable) expectations.

For the purpose of the present study, quality has to be approached from a human and cultural perspective. A general or first-order definition is more suitable than specific ones which are for specific contexts. Any specific quality processes, quality management tools, and quality results or outcomes should be viewed as subsets of the broad guiding principle.

The transcendent view on quality as a cultural variable coincides with the nature of management theory which is contingent rather than imperative.

Treating quality as a cultural variable has the advantage of diminishing the ambiguity and inconsistency associated with the multiple definitions and dimensions of quality. " quality is created by a quality culture ".

II.1.2. The Meaning of Quality Culture: The meaning of the quality culture is still not a unified understanding. Experts in various fields from different perspective give different interpretations to quality culture.

Goetsch and Davis defined a quality culture as "an organizational value system which results in an environment that is conducive to the establishment and continual improvement of quality and it consists of values, traditions, procedures, and expectations that promote quality"[1].

Liu Lemin believes that "the quality culture be the quality as the center, based on the material culture, consist of quality consciousness, quality standard, quality management art, quality improvement innovation and other spiritual and cultural activities"[2]

Zhou Ye argues that "quality culture refer to the enterprise and society in the long-term production and management naturally forming a series of quality problems concerning quality consciousness, norms, values, ethics, philosophy, innovation consciousness, behavior rules, ways of thinking, competitive consciousness, legal concept, customs, traditional idea, enterprise environment, enterprise system and so on. Quality value is the core of quality culture."[3]

[1] Carlos Noronha, **The Theory of Culture-specific Total Quality Management: Quality management in Chinese regions**, First published, PALGRAVE, New York, 2002, p: 14.

[2] L. M. Liu, **On Enterprise Quality Culture Aesthetic Eva- luation**, Journal of Metallurgical Standardization and Quality, Vol. 18, No. 1, 2000, pp. 69-72.

[3] Y. Zhou, J. S. Zhou and J. F. Chai, "**Study Quality Man-agement under the Environment of Supply Chain**," Logis- tics Technology, Vol. 10, N°. 2, 2006, pp. 25-29.

Jia Hong believes that "quality culture form in the enterprise in the establishment and development process and rooted in the minds of all members of the enterprise, deciding all the production activities of a series of quality- related values and norms."[4]

Ning Hong's point of view: "quality culture is the enterprise in long-term quality management process encloses quality problems arising from the activities of all manners"[5].

Based on the above, the quality culture is: a system of shared values, beliefs and norms that focuses on delighting customers and continuously improving the quality of products and services. In an organization with a quality culture, quality is deeply embedded in virtually every aspect of organizational life, including hiring and promotion, employee orientation, ongoing training, compensation, management style, decision making, organizational structure, work processes and office layout. Simply put, in a quality culture, "quality" is a way of life; quality principles are mirrored in organizational practices and behaviors, "quality" is a style habits and beliefs and human behaviors related to quality.

In the quality culture perspective, quality is not beheld as a process that can be operated through evaluation and measurement procedures alone. but as values and practices, that are shared by the institutional community and that have to be nurtured on many levels and by various means at the same time. The approach demands the involvement of multiple internal and external stakeholders, acknowledging the fact that a quality culture cannot be implemented from above, although strong leadership may be necessary for starting and promoting the process in the first place. Quality measurement and quality control are undoubtedly important elements of such an approach (as they are of any quality management system), but they cannot be regarded as quality guarantors perse, rather needing to be embedded in an overarching framework that is in line with the institutional objectives and focuses on continuous improvement.

II.1.3. The Characteristics of Quality Culture: Quality culture is the core part of corporate culture, which is influenced by social culture, so the quality culture is also influenced by the social environment and social morality. A good group quality awareness and quality psychology has great help on enterprise quality culture establishment. Quality culture is a unique culture, with its characteristics of culture. As a kind of culture it is distinguished from other corporate phenomenon or activity. The characteristics of quality culture include the lowing respects[6]:

- **Uniqueness**: each enterprise has its own history, types, nature, scale, psychological background, the quality of personnel etc;
- **Mutability**: the formation of quality culture, not only influenced by the enterprise traditional spirit factors, but also influenced by the reality of management environment and management process;
- **Objectivity**: it is rooted in the enterprise long-term production and management practice, not created or rely on empty preaching can build up;
- **Sociality**: it is the special form of social culture in enterprise, also known as the "sub-culture", the different social system has different quality culture;
- **Inheritance**: it emphasis on traditional values, code of conduct and spiritual culture's role in management, and this point in the previous management theory is not recognized;

---

[4] H. Jia, **Enterprise Quality Culture Construction and En-terprise Quality Management**, Journal of Engineering Quality, Vol. 46, N°. 10, 2003, pp. 175-180.

[5] H. Ning, **Discussion on Enterprise Quality Culture Sig- nificance**, Journal of Science and Technology Informa tion, Vol. 5, N°. 18, 2008, pp. 71-76.

[6] Zhi Gao, Jinfu Ye, Yi Huang, **Study on the Construction of Enterprise Quality Culture for Brand Strategy**, www.scirp.org/journal/PaperDownload. Viewed 20/12/2013.

- Epochal character: it belongs to the sub culture level, exist in a state of social material and cultural living environment, must reflect the times style and requirements, and maintain synchronization with the development of the times.

II.2. Building a quality culture:

II.2.1. The Structure of Quality Culture: From the time of the cross section, the structural characteristics of quality culture consists of its material level, system level and mental level, the three levels according to the order from low to high together component of quality culture pyramid, and accordance with culture change features, quality culture characteristics change from material level to spiritual level increases gradually. Among them, the material level has a high visibility, belongs to low level of quality culture, but the system level and mental level has a low easy to perceive, belongs to deep level of quality culture[7].

- The Material Level of Quality Culture: The material level is the basic level of quality culture, such as: clothing factory, factory emblem, factory song, products and the quality image. On the effect sizes, com- pared with other aspects, material level has relatively small influence on cultural strength.

- The System Level of Quality Culture: Quality culture system is the main mechanism of shaping the corporate member behavior. The system level includes the following three aspects, namely, standardization and standard system, incentive system and legal system. Among them, standardization and standard system provide the guidance and evaluation system for behavior and its results, reveal basic goal of quality practice, to meet the need or expectation. Reward system reflects incentive and oriented action to the pattern of behavior.

- The Spirit Level of Quality Culture: The spirit level of quality culture is located in the top of quality culture pyramid, which is the core content and the highest realm of quality culture, and also can reflect the quality culture construction achievements. It shows the community actively to respect and protect the interests of customer's value orientation and spiritual pursuit. Spirit level involves the following four groups value orientation, respect customer equity; actively maintain social quality culture authority; pursuit of behavior results from the social benefit and perfectionism; and in a continuous and persistent view to treat economic resources, promote so- cial sustainable development concept.

II.2.2. The Importance of Quality Culture to the Enterprise: Quality culture is the single most important indicator of a firm's ability to provide a quality product or service quality culture has four functions to enterprise, which are guiding role, constraint effect, agglomeration effect and radiation effect[8]

- Guiding role: the goals of employees are directed to the corporate objectives. Employees will accept common values and form a force to the given direction in the influence character by environment.

- Constraint effect: as an organization, the enterprise often need to make many rules and regulations to en-sure the quality of products and work, which of cour- se is absolutely necessary, but even with ten million rules and regulations, it is difficult to regulate the be-havior of every worker. Quality culture is an invisible constraint that forces to form a code of conduct to restrict the behavior of the workers, which can compensate for the lack of rules and regulations.

[7] Idem.
[8] Idem.

- Agglomeration effect: quality culture is a kind of strong cohesion force, uniting various levels of people around the enterprise culture, in order to produce a cohe-sive and centripetal force, and share the joys and sorrows with enterprise.

- Radiation effect: quality culture shapes the enterprise's quality image. Good enterprise image is a sign of success; the enterprise quality image not only has big effect to enterprise itself, but also to the region and the domestic and foreign enterprises. So the quality culture has great radiation effect. Without a strong quality culture, risks to product quality cannot be fully mitigated, Quality culture cannot be changed in the near-term but can be lost very quickly if focus on it is lost.

II.2.3. Steps in Creating and Sustaining a Quality Culture: Quality culture builds on the expertise and processes in the organization and results in behaviors and decision-making that will result in quality outcomes, the quality culture is created by:

- Strong leadership.
- The people of the organization.

There are eight major steps in creating and sustaining a quality culture.

- Recognizing the need for change: The first step in creating a quality culture is to identify compelling reasons for culture change (e.g. financial crisis, competitor pressure, changes in customer expectations, a merger or acquisition) and the broad desired outcomes. In this regard, top leaders should create a sense of urgency (or a sense of perceived "crisis") and discontent with the status quo. People need to be convinced by a compelling and clear vision (desired future state of affairs) rather than coerced to change. Vision helps employees to have a sense of purpose and pride in their work. Top leaders should communicate their vision of required changes and a set of appropriate strategies to attain them. In doing so, they should encourage people to engage in a healthy dialogue with them which would assist in winning over early adherents to the cultural change initiative.

- Diagnosing the existing organizational culture: Assess the characteristics of the existing organizational culture: the way in which quality is viewed, talked about and interpreted in the organization [14]. Decide which current values, beliefs and norms can be retained and which need to be changed. In undertaking this effort (through focus groups and questionnaires), it is crucial to involve all stakeholder groups in the process, including managers, employees, and customers.

- Determining the desired culture which supports organizational vision and strategy: Develop a set of norms which specify both acceptable behaviors' and unacceptable behaviors'. Design interventions to close the gaps between the current and desired organizational culture. Ensure that the new culture is aligned with organizational vision and strategy.

- Communicating the desired culture to all organizational members: Messages communicated should be few and compelling-centered upon organizational vision, goals and core values–not with 50 messages that people have trouble remembering.

Figure (1): Steps in Creating and Sustaining a Quality Culture

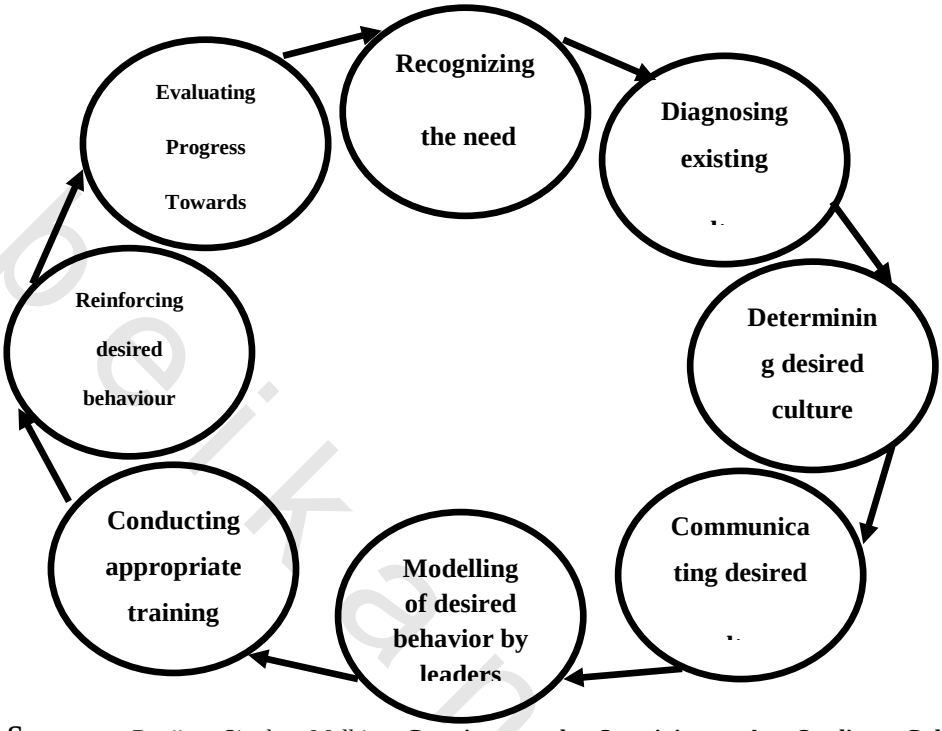

Source: Ranjit Singh Malhi, **Creating and Sustaining: A Quality Culture**, http://dx.doi.org/10.4172/2167-0374.S3-002, Viewed 20/12/2013.

- **Modeling of desired behavior by leaders:** Employees often look at their superiors as role models. Hence, leaders must model the desired behavior in what they say and do; they must practice what they preach.
- **Conducting appropriate training at all levels to imbibe new culture:** Training is essential to secure organizational commitment to quality improvement efforts, minimize resistance to change, and to enable employees to handle new task demands.
- **Reinforcing the desired behavior:** To accelerate and sustain the cultural change process, the desired behavior of employees should be reinforced through recognition and reward systems.
- **Evaluating progress towards desired culture :** Continually monitor and evaluate the cultural change efforts to determine if the desired behaviors' were attained. If the cultural change efforts are not successful, take corrective action.

Management must be vigilant in keeping the organization focused on the correct behaviors and decisions; culture can change quickly if you were not protected as a result of the impact of different pressures.

To achieve quality culture, it must be taken into account the following[9] :

[9] Salah Fakhouri, **Developing Quality Culture Within Your Team and Your Hospital**, www.ihf-fih.org, Viewed 20/12/2013.

- Understand the History behind the Current Culture ;
- Don't Tamper with Systems – Improve Them ;
- Be prepared to Listen and Observe ;
- Involve Everyone Affected by Change in Making It.
- Must provide the fundamentals necessary to protect quality ;
- Must create an environment in which : Doing the right thing and doing things right is valued above cost and speed ; and Continuous improvement is a priority, resulting in an eagerness to identify and address issues ;
- Must model the right behaviors themselves and reinforce the importance of quality through messaging.

II.2.4. The role of managers in the dissemination of quality culture: The figure below shows the integrated concept of quality culture that shows the important role of the manager in the understanding and dissemination of the quality culture. A quality culture is led by managers who believe in the systems view and understand that their company exists to create a mutually beneficial relationship between itself and its customers. **Figure (2): the role of managers in the understanding and dissemination of the quality culture**

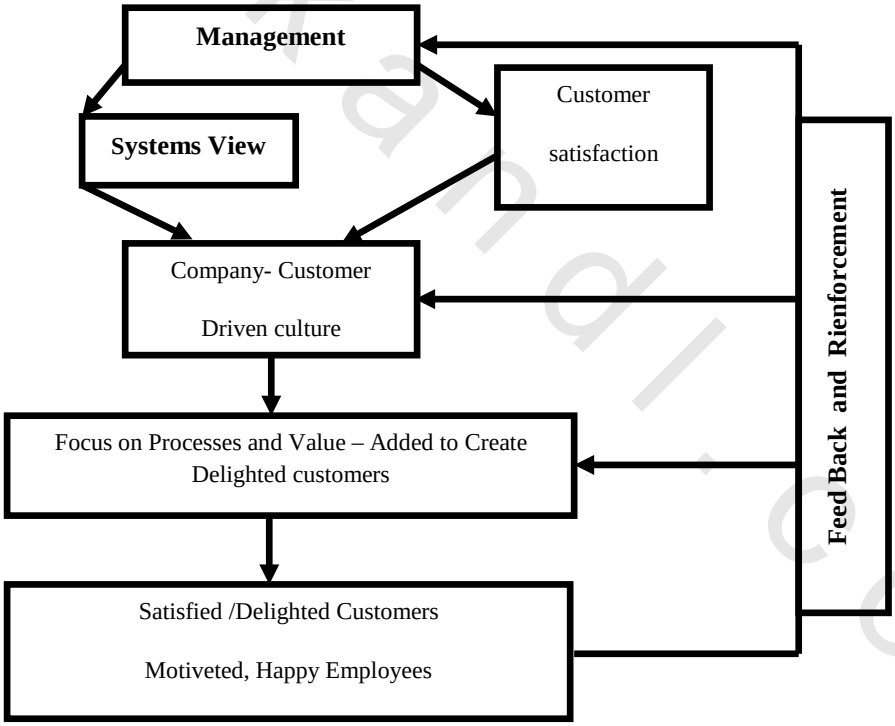

Source: John A. Woods, **The Six Values Of A Quality Culture**, www.indiana.edu, Viewed 20/12/2013.

Figure (2) shows the role of the managers in the dissemination of quality culture, Focus through the elements of customer satisfaction, According to the nature of the prevailing cultural systems are driving the culture of the institution towards quality, and thus the

concentration of efforts and concerns about the processes, and achieve satisfactory value for the client.

The system feedback helps management on the sustainability of this mode of thinking and systematic approach to work, which serves to transfer reactions related to the customer, and the various interactions in the enterprise environment, which ensures the continuity of the process of leadership culture towards quality and the organization can adapt to the requirements of the environment. The role of the manager is to direct efforts and behaviors towards an appropriate response to these requirements.

In addition, the possibility of the application of quality management systems ISO9001 depends on spreading the culture of quality among workers, which contributes to facilitate the review and assessment of progress towards the achievement of organizational goals, commitment to continuous improvement, focus on the customer's requirements and to achieve efficiency and effectiveness in the use of enterprise resources, and requires building a corporate culture be where quality is the value-oriented activities for workers, the administration of the steps necessary to improve their performance and the performance of managers, and requires a shift to a culture of quality to find a balance between the systems, skills and methods on one hand, and between the values and workers' desire to "the other hand.

III. Evaluation of Quality Culture: The quality culture can be evaluated through the following dimensions

III.1. Dimensions of Evaluation of Quality Culture: Seven dimensions of quality culture were identified and researched for an evaluation of cultural problems. These dimensions are indicative of attributes which total quality practitioners generally agree should be present in organizations whose culture complements total quality implementation. This model defined by these dimensions is as follows[10] :

III.1.1. Senior management leadership: The commitment of senior managers has been described as the most important determinant of successful total quality implementation and its absence is a prime reason why total quality fails. It is clear that unless senior management is fully committed to, the idea of a real improvement in quality, exercises leadership and devotes time, energy and resources to this objective, it would be impossible to motivate the rest of the organization.

The literature of TQM emphasizes the critical role of leadership in the implementation process of TQM. TQM requires increased effort from everyone in the company to satisfy the customer continuously. Without clear and consistent quality leadership, quality cannot hope to succeed. This requires quality leadership to be made a strategic objective . This means that the leader provides the suitable environment to provide the most comfort to the group members to improve performance and productivity.

Top management commitment has been identified as one of the major determinants of successful TQM implementation. According to Juran (1974) most of the problems associated with quality are attributed to management. This indicates that successful quality management is highly dependent on the level of top management commitment. This requires that top management commitment to quality must convey the philosophy that quality will receive a higher priority over cost or schedule, and that on the long run,

[10] Gokce OZDEMİR**, CULTURAL CHANGE MANAGEMENT AND QUALITY IN THE TOURISM INDUSTRY,** journal.yasar.edu.tr/wp.../no5_vol2_06_**ozdemir**.pdf. Viewed 20/12/2013.

consistent and superior quality will lead to improvement in cost and delivery performance. Deming considered quality responsibility is of the top management.

III.1.2. Employee involvement and empowerment : Employee involvement as the process of transforming an organization's culture to utilize the creative energies of all employees for problem solving and for making improvements. Employees are empowered to serve customers well and believe that they have the power to make things happen. Employees speak the truth and quality issues are discussed, rather than hidden or ignored. Quality cannot be achieved when employees fear retribution for their can dour. Employees also handle conflict constructively by confronting and resolving it.

III.1.3. Teamwork: It is argued that teamwork is universally accepted as the vehicle for change and the organizational mechanism for involving people in quality improvement.

In a quality culture, there is close cooperation between managers and employees and among departments. Teamwork is crucial as it creates a sense of ownership and commitment. Equally important, it breaks down divisional and functional barriers.

III.1.4. Continuous improvement as a way of life: Quality is a moving target; there is no one best or optimum level of quality. Organizations have to continuously improve the quality of their products and services to stay ahead in an increasingly competitive business world. In short, quality improvement is a never-ending journey.

Long-lasting quality improvement is attained through preventive management i.e. building quality into the work processes. Quality should be attained through the prevention of errors and defects, and not through inspection. The focus is on prevention rather than fire-fighting, fixing, and damage control.

III.1.5. Customer focus: Customers are recognized as the guarantee of the organization's continued existence and a focus on them is the foundation of the total quality approach to management. There is a commonly-held notion that all quality efforts are ultimately directed at the customer.

Quality is defined and judged by the customers. The mission of quality organizations is centered upon customer satisfaction. Organizational processes and procedures are designed to meet the requirements of both the external and internal customers. Deming calls for total transformation of existing management methods to achieve a culture of continuous improvement for continual customer satisfaction. TQM requires that all efforts in the organization to focus on customer satisfaction through a customer-oriented right-first-time and every time approach.

III.1.6. Partnership with suppliers: Many businesses persist in dealing with suppliers on the basis of price tag while the need is to move to few or single suppliers, based on a long-term relationship of mutual understanding of needs, loyalty and trust.

III.1.7. Changing Organizational Culture: It is clear that an open attitude builds trust and is an essential condition for overcoming people's fears about the quality-related changes sweeping through the organization. Changing organizational culture is a difficult and time-consuming process, especially in the case of a "strong" culture where the values are deeply entrenched. Changing people's values, attitudes and behaviors' is far more challenging than getting an organization's quality system registered to ISO9001. Successful cultural transformation efforts focused on clearly defined results and aligning the new culture with organizational vision and strategy.

III.2. Data and Methodology: The methodology of this study can be summarized in the following:

The sample of the study includes 21 industrial company in SETIF town, in order to collect the data necessary for the study a questionnaire was developed and distributed to managers

in these companies, The questionnaire consisted of three major sections incorporating demographics (gender, age, educational level, experience, activity period, ownership and market), the second part concerned with the evaluation of the compatibility between the dominant culture and the applied quality this later is measured by : the leadership, the focus on customers, the relationship with suppliers, training, and continuous improvement, 80 questionnaires are distributed and 66 retrieved, one is excluded so the researcher used 65 questionnaires to analyze the data and to test the study hypotheses.

In order to test and to analyze the study hypotheses the researcher uses some statistical tools like the frequencies, the percentages to describe the data, the means to analyze the responses (to study the trends of the management class) the student t-test for the independent sample concerning the main hypothesis and the multiple regression concerning the hypotheses.

In order to determine the responses of the participants the five scale Likert is used as follows:

Table(1) : the Likert Scale

Number	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
	Strongly disagree	Disagree	No opinion (Neutral)	Agree	Strongly agree

Depending on the table above the decision base is determined as follows:

- Determining the range for the Likert scale values **5-1: 5 – 1 = 4**
- Dividing the range by the number of columns in the scale: **4÷5= 0,8** its objective is to determine the real length of each response range, and it is equal to 0.8.
- This length will be added to the number of the first response 1: so the range of the first response is equal to **0,8+1=1,8** and each mean located in this area means that the response is strongly disagree.
- The second range of the responses starts from 1.80 and finishes at 2.60: **0,8+1,8=2,6** each mean more than 1.80 and less than or equal to 2.60 means that the response is disagree.

By adding the range 0.8 to the value 2.60 we reach the third range [2.60-3.40[, and the responses in this range are considered to be neutral.

- Concerning the responses in the frontiers of the range [3.40-4.20[it refer that the response is agree.
- The means that are located in the last range [4.20-5[refer to the responses of strongly agree.

III.2. 1. Validity and Reliability: The validity of a measurement instrument can be declared based on the degree to which the instrument actually measures what it is supposed to be measured [11] One type of validity is content validity, "which is the degree to which the subject matter of a test actually represents the content to which it applies". "Face validity or content validity refers to the subjective agreement among professionals that a scale logically appears to reflect accurately what it purports to be measured" [12]. In order to establish face validity, an initial version of the instrument was pre-tested using several academics chosen randomly. The participants were asked to comment on the format and

[11] Baumgartner, T. A., Strong, C. H., & Hensley, L. D. **Conducting and reading research in health and human performance,** New York: McGraw-Hill, 3rd Ed, 2002, P. 117.

[12] Zikmund, **Business Research Methods**, Harcourt Brace Jovanovich: Fort Worth, 2003, P. 223.

appropriateness of questions, and to suggest any items that they believed should be included in the instrument. In view of their suggestions, several amendments were incorporated into the instrument, with the inclusion of some new questions that greatly improved clarity. The derived instrument was then tested for reliability.

The Reliability is the degree to which test measures are free from error and therefore, yield consistent results over time and across situations). Reliability can be assessed on two dimensions; repeatability and internal consistency. Reliability scores are expressed numerically as a coefficient. A coefficient score will be 1.00 if a test is perfectly reliable. A high coefficient of at least 0.70 is required to indicate an acceptable degree of reliability. But generally a minimum alpha of 0.60 sufficed for early stages of research, and the reliability of the scales was established by utilizing Cronbach's alpha considering the present study as a whole, Cronbach's alpha varied from 0,829 to 0.960, which is considered acceptable for this type of research.

Table (2): Cronbach's Alpha for the Scales

Independent variables	No. of items	Cronbach's alpha	Validity
Senior management leadership	5	0,950	0,974
Employee involvement and empowerment	3	0,960	0 ,979
Teamwork	3	0,899	0,948
Continuous improvement	3	0,899	0,948
Customer focus	4	0,913	0,955
Partnership with suppliers	4	0,913	0,955
Changing Organizational Culture	4	0,939	0,969
All	35	0,829	0,91

Source: Prepared by the researcher depending on the SPSS results.

III.2. 2. Sample Characteristics: This section of the study describes the sample of the study showing the frequencies and percentages of respondents according to their demographic variables (gender, age, educational level, experience, activity period, ownership and market), the results are shown in the table below:

Table (3): Frequencies and Percentages of Respondents According to Their Demographic Variables

		Frequency	%			Frequency	%
Gender	Male	50	76,9	Ownership	Public	23	35,4
	Female	15	23,1		Private	42	64,6
	Total	65	100		Total	65	100
Age	20-30	6	9,2	Occupation	Top manager	22	33,8
	31-40	21	32,3		Deputy manager	19	29,2
	41-50	21	32,3		Quality department Responsible	12	18,5
	>50	17	26,2		sub-manager	12	18,5
	Total	65	100		Total	65	100
Educational level	Secondary	21	32,3	Market	National	28	43,1
	University	44	67,7		Internatnational	37	56,9
	Total	65	100		Total	65	100
Work experience	<5	1	1,5	Period of activity	<5	0	0
	5-10	21	32,3		5-10	8	12,3
	11-20	26	40,0		11-20	9	13,8
	>20	17	26,2		>20	48	73,8
	Total	65	100		Total	65	100,0

Source: Prepared by the researcher depending on the SPSS results.

The results in table (3) show that more than 76 % of respondents were males, and 24% were females. As it's obvious, the largest percentages of respondents were males.

According to the age, it appeared that 32, 3 % of respondents were of the age between 31-40 and 41-50 years old. While, 26, 2 of respondents were more than 50 years old, 10.4% of respondents were of the age between 40 and 50years old. Finally, 9, 2 % of respondents were more between 20 and 30 years old. Thus, the largest percentage was those respondents between 31 and 50 years old.

According to the experience the above table shows that the majority of the respondents were ancient because they worked for a long period in the companies under the study, just 2% of them worked for less than 5 years in these companies.

As appeared in the table (3), 67.7% of respondents have gotten a university degree. Followed by 32.3 have gotten a secondary school degree Thus, it is evident that the most respondents were those respondents who have a university degree.

According to the **ownership**, it appeared in table (3) that 64,6 % of the property is private however 35,4 is public.

As shown in table (3), about 74% of companies started their business before more than 20 years and about 13 % are in business for 11 to 20 years, which means that these companies are old and have a high experience in their field of industry.

Concerning the occupation the above table shows that about 34 % of the respondents are top managers and **29, 2**% are deputy mangers, however 25 % are quality department responsible and 25 % are sub-managers.
Finally, almost the studied companies operate in the international market by 56, 9 % however 39, 1 of these companies operate in the national market.

Table (4): The mean and the standard deviation

item	N	Mean	Std. Deviation
Leadership	65	2,43	0,885
Customer focus	65	2,63	1,014
Relationship with suppliers	65	2,50	0,909
Continuous improvement	65	2,67	1,067
Employees' training	65	2,54	0,899
Changing Organizational Culture	65	2,24	1,296

Source: Prepared by the researcher depending on the SPSS results.

The table above refers to the variety of the mean and the standard deviation of the quality culture evaluation elements, the results can be summarized as follows:
The mean of leadership, the relation with suppliers, training and willingness to culture change are respectively equal to: 2, 43 , 2,50 ,2,54 ,2,24 these values are within the range [1.80-2.60[this refers to a negative tendency toward the evaluation of the quality culture elements.
However the mean of customers' focus is equal to 2,63 and the mean of the continuous improvement is equal to 2, 67 which is within the range [2.60-3.40[and this refers to the neutral response.

III.2. 3. Fitness of the study model for regression analysis:
From the following table it's obvious that the linear regression analysis of the original model reveals that the R-square of the model is 0.324. This means the model explains 32.4% of the variance in the dependent variable. The model is statistically insignificant either, as the p-value for the model is 1.110. That is more than the limit for statistical significance limit, which is 0.10 for weak significance and 0.05 for high significance. This is bad; which means that the fitness of the model in explaining the adoption process is low.

Table (5): Fitness of the model for regression analysis

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,569[a]	,324	,266	1,110

a. Predictors: (Constant), leadership, continuous improvement, relationship with suppliers, customers' focus and employees' training.
b. Dependent Variable: adoption of quality culture.

Source: SPSS results.

III.2. 4. Hypotheses Testing: The Student's T- test is used to test the first hypothesis by comparing the sample mean and the suggested mean which is equal to 3. The researcher accepts the null hypothesis it the calculated (T) is greater than the tabulated (T), and its significance level must be less than 5%. If the difference mean is positive this mean that the calculated mean is greater than the suggested mean.

The null hypothesis H_0: There is no compatibility between the elements of the dominant culture and the quality practices in the companies under study.

The alternative hypothesis H_1: There is compatibility between the elements of the dominant culture and the quality practices in the companies under study.

From the table below it is obvious that the mean difference is positive this indicates that the sample mean is greater than the suggested mean (3) and the calculated T is more than the tabulated T and at 5 % significant level, so the null hypothesis is accepted in other words there is no compatibility between the elements of the dominant culture and the quality practices in the companies under study.

Table (6): the results of the T-test for independent sample

Test Value = 3					
t	**df**	**Sig. (2-tailed)**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**	
				Lower	**Upper**
5,204	64	0,000	0,55124	0,3396	0,7628

Source: SPSS results.

From the results in table (6) Employees' training has no significant direct effect on the adoption of quality culture in Algerian companies (t = 1,471; sig =, 147). Continuous improvement has no significant direct effect on the adoption of quality culture in Algerian companies (t =, 590; sig =, 558). Customers' focus has significant direct effects on the adoption of quality culture in Algerian companies (t = -, 960; sig =, 853). Relationship with suppliers has no significant direct effect on the adoption of quality culture in Algerian companies (t = -,187; sig = 0.853) on the adoption of quality culture in Algerian companies Furthermore, the results reveal that leadership has an insignificant direct effect on the adoption of quality culture in Algerian companies (t = ,857; sig = 0. 395). Table (7) summarizes the results of hypotheses testing using Multiple Regression.

Table (7): Regression Results

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	,430	,637		,675	,502
Employees' training	,673	,457	,467	1,471	,147
Continious imrovement	,201	,341	,166	,590	,558
Customers' focus	-,332	,346	-,260	-,960	,341
relationship with suppliers	-,066	,355	-,046	-,187	,853
Leadership	,301	,351	,206	,857	,395

a. Dependent Variable: quality culture adoption

Source: SPSS results.

Table (08): Summary of the Results of hypotheses testing

Hypothesis	Decision
H_{1-1} : Leadership has a significant statistical impact on the quality culture adoption	Rejected
H_{1-2}: Customers' focus has a significant statistical impact on the quality culture adoption	Rejected
H_{1-3} : Relationship with suppliers has a significant statistical impact on the quality culture adoption	Rejected
H_{1-4} : Employees' training has a significant statistical impact on the quality culture adoption	Rejected
H_{1-5} : Continuous improvement has a significant statistical impact on the quality culture adoption	Rejected

Source: Prepared by the researcher.

Conclusion:

This study aims to shed light on the importance of the adoption of quality culture in the Algerian companies, as well as to mention its elements, characteristics and stages of its creation and development , through the adoption of quality practices , which controls the relationship with customers , suppliers, employees , along with the focus on the continuous quality improvement's processes , and the role of leadership in spreading and deepening the culture of quality awareness among the employees , these are the main dimensions to assess the extent to which the dominant culture can be turned towards the adoption of quality culture

Obeikandi.com

Results: The empirical study finds a negative trends in quality culture practices in the Algerian institutions under study , which reveals an insignificant relationship between the dominant culture and the quality culture practices. These results can be explained by a set of constraints that inhibit the process of transition towards a quality culture in Algerian companies, some of these constraints are mentioned as follows:

1. The difficulty of changing the organizational culture to match the quality practices;

2. The unawareness of top management by quality culture requirements;

3. The top management in Algerian companies is unconvinced about the need to change the traditional management methods

4. The fear of both top management and employees form the management change concept

5. The heavy focus on the functions of production and marketing, without paying the intention to the new trends of getting and sustaining the competitive advantages like the total quality management.

Proposals:

1. Raising the awareness of administrators of Algerian companies on the importance of quality as a competitive tool through training in the field of quality management and statistical control methods on the quality of the products;

2. The need to abandon traditional management methods and tendency of modern management approaches that enable Algerian companies to typically exploit human resources as the primary source for the construction and development of competitive advantages.

3. Reviewing the experiences of leading institutions in the application of TQM and using this to achieve success in adopting good quality and practices that support positive cultural practices in the organization.

Original.com

Les effets de la privatisation Avantages et limites du privé

The effects of privatization Benefits and limitations of the private sector

Docteur Mounia CHOUAIDIA
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Université 8 mai 1945 - Guelma- /Algérie.
mouniachouaidia@yahoo.fr

Abstract:

The new role of the state based on liberalism and the progressive disengagement of the economic sphere, leaves room for the private sector. The private sector plays an important role economically, but its action must obey to some rules in order to mitigate the negative effects of privatization. The role of the state remains a role of a regulator to ensure the social protection, while the first goal of the private sector remains the pursuit of profit.

Key words: Private, Privatization, Liberalism, social effects, social justice.

Résumé :

Le nouveau rôle de l'Etat basé sur le libéralisme et le désengagement progressif de la sphère économique, laisse place au privé.

Le privé joue un rôle important sur le plan économique, mais son action doit obéir à certaines règles pour atténuer les effets négatifs de la privatisation.

Le rôle de l'Etat demeure un rôle de régulateur devant assurer la protection social des citoyens, alors que l'objectif du privé demeure avant tout la recherche du profit.

Mots clés : Privé, Privatisation, libéralisme, effets sociaux, justice sociale.

Introduction :

Le clivage privé/public n'a cessé de se transformer au gré des contextes et des périodes largement influencés par des champs politique et économique.

Au début des années quatre-vingt la «privatisation», est l'une des politiques économiques les plus importantes adoptées par la plupart des pays, développés et en voie de développement.

Basé sur le concept du nouveau rôle de l'Etat, et en harmonie avec les principes économiques modernes, la plupart des Etats ont changé leur législation économique et sociale. Puisque en droit économique, dès lors que la politique économique change la législation doit suivre et donc changer[13].

En Grande-Bretagne, par exemple, le gouvernement a commencé à appliquer la conduite des techniques du secteur privé au secteur public afin d'améliorer la qualité des services rendus et de limiter ses pertes, alors que la France a cédé un grand nombre d'entreprises publiques au secteur privé [(14)].

[13] Mounia CHOUAIDIA, La privatisation des entreprises publiques en droit Algérien et comparé, Thèse de doctorat en droit des affaires, Université Baji Mokhtar, Annaba , Algérie, .2012- 2013, p11 .

[14] En France, le législateur français a défini la privatisation au terme de la Loi du 2 Juillet 1986, en utilisant les mots : « transfert d'entreprise du secteur publique au secteur privé », ce qui correspond au texte de l'article 34 de la

Les États-Unis, le Japon et l'Allemagne ont réduits les restrictions légales sur le secteur privé pour ne plus le marginaliser.
L'orientation vers le privé, est survenu pour palier au rôle l'Etat [15] puisque ce dernier doit se retirer progressivement de la sphère économique.
Mais cette politique économique même si elle présente de nombreux avantages notamment sur le plan de l'investissement, elle présente néanmoins plusieurs désavantages surtout sur le plan social et c'est là que la notion du privé atteint un peu ses limites.
Au cours des deux dernières décennies, il est devenu clair que les réformes économiques, y compris le processus de privatisation est clairement influencée par l'économie et la société, ce qui rend la position des politiques différentes quant à l'application de ces réformes. Compte tenu des différences significatives entre les conditions de croissance dans les sociétés développées et les sociétés en développement. ([16]).
Les effets du processus de privatisation résultent de plusieurs facteurs : la taille du programme de privatisation, les méthodes utilisées pour effectuer l'opération, l'environnement concurrentiel dans lequel opèrent les entreprises à privatiser, et les restrictions sur le budget de ces institutions.
Dans certains pays, les effets économiques et sociaux ont conduit à des réactions populaire très violentes, de sorte que nous avons noté que les pays en développement, et notamment les pays arabes ont traités avec précaution ce terme, on utilisant une autre terminologie pour définir cette politique économique. En Tunisie « restructuration économique », au Sri Lanka on parlait de« popularisation », et en Bolivie de « capitalisation » et au Viêtnam « d'actionnarisation »…[(17)] même en France Jacques Chirac alors ministre de l'économie parlait de privatisation « silencieuse »[(18)], en attendant la réaction de l'opinion publique.
Toute méthode ou politique ou une nouvelle idée entrée en vigueur dans le domaine économique entrainera inévitablement des effets socio-économiques.
L'objectif essentiel de cette recherche est de pointer du doigt les effets aussi bien positifs que négatifs de la privatisation.
Cet article pose la problématique suivante : Dans une politique de privatisation, quel rôle peut jouer le privé ? Quels sont ses avantages et ses limites ? Peut-il vraiment remplacer l'Etat ?
Deux hypothèses découlent de cette problématique : la première est que le privé peut remplacer l'Etat dans le domaine économique et offre plusieurs opportunités et avantages notamment en matière d'investissement et de libre concurrence. La deuxième hypothèse c'est que la politique de privatisation a beaucoup d'effets négatifs surtout sur le plan social puisque la libéralisation du marché et le rachat des entreprises publiques par le privé aura un impact sur le taux du chômage et sur la justice sociale en général.

Nous essayerons à travers cette communication de démontrer d'une part les effets positifs de la privatisation et d'autre part les limites du privé et les solutions proposées par certains législateurs.

Constitution. Voir Jean-Paul BUFFELAN-LANORE : «Privatisations», Administratif, Fasc 156, édition du juris classeur, 1998, P 10.

[15] Charles De Croisset, Baudouin PROT et Michel ROSEN, Dénationalisations : les leçons de l'Étranger, éd Economica, Paris, 1986. P 7

[16] Banque mondiale : Rapport mondial sur le développement en 2002, www.worldbank.org.

[17] Pierre Guislain, Les privatisation un défi stratégique juridique et institutionnel, Edition nouveaux horizons, Bruxelles, 1995.

[18] Jean-Paul BUFFELAN-LANORE, op.cit., p 12

I- Effets Economiques du programme de privatisation :

La privatisation si elle est bien appliquée peut être un succès, les effets économiques positifs nous montrent ses avantages sur l'investissement et la production et ses retombées positives sur le budget de l'Etat en général,

La politique économique de privatisation a été préconisée pour améliorer la situation économique qui se détériorait, il est donc censé qu'une telle politique a eu des effets positifs et des résultats satisfaisants sur le plan économique notamment sur l'investissement, la productivité et la rentabilité.

1. l'impact de la privatisation sur l'investissement :

Le programme de privatisation est un facteur clé pour attirer les investissements étrangers et locaux, par le biais d'investissements directs par l'investisseur ou les investisseurs achetant institution publique dans le cadre de la privatisation, et par la vente directe à des investisseurs étrangers comme la vente par consentement mutuel, ou par investissement indirect en achetant dans des titres (actions et obligations), en particulier en bourse .

Dans la période entre 1988 et 1995, l'investissement étranger a atteint près de 43% du rendement total de la privatisation dans les pays en développement.

Les investissements directs étrangers au cours de la période se montent à 80% du total des investissements étrangers, le reste était un investissement indirect.[19]

Les résultats de la privatisation semblent positifs pour attirer des investissements étranger directe : en Argentine 48%, la Chine75%, la Hongrie88%, l'Indonésie, 60%,, le Pérou72% et le Venezuela71%, et en Egypte, le ratio était de 32% [20].

En Algérie, d'après notre recherche il n'y a pas de statistiques officielles sur les investissements étrangers par rapport au programme de privatisation, mais on constate que le législateur algérien a fait des efforts pour encourager la venu d'investissements étrangers, dans le cadre du programme de privatisation.

Ce qui a été traduit par la loi sur la privatisation et l'investissement qui vont de pair, et qui ont été émis et modifiée respectivement en 2001 par les ordonnances n° 01-04[21] et n°01-03, le premier concernant la privatisation et le second l'investissement[22] .

La conviction du législateur algérien c'est que la réussite du programme de privatisation est lié à la réussite de l'investissement, ce qui la mené à modifier successivement les textes de loi, sur l'investissement en 2009 et dernièrement en 2016.

L'investissement, que ce soit au niveau national (local) ou un étranger, contribuera à la mise en œuvre du programme de privatisation. Il encourage le privé et les capitaux privés en général à investir leur argent dans les entreprises publiques pour améliorer la productivité la qualité et l'efficacité des entreprises.

Il convient de noter que l'investissement étranger, même s'il a des aspects négatifs, il a beaucoup plus d'aspects positifs en termes économiques, en prenant en considération le

[19] El Morssi Essayed Hijasi, La réorganisation du rôle de l'Etat et du rôle du secteur privé, Maison universitaire, Beyrouth, 2001, P 72

[20] Ahmed Khalil Edhabaa : « Le cadre législatif de la privatisation des banques en Egypte, Les pyramides économiques, numéro 153, novembre 2000, Egypte, P 45

[21] Ordonnance n° 01-04 en Août 2001, relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques économiques, JORA N°47, p 9.

[22] Ordonnance n° 01-03 en Août 2001, relative à la promotion de l'investissement, JORA N°47, p 4. abrogée par la Loi n° 16-09 du 3 Aout 2016 relative à la promotion de l'investissement. Journal Officiel de la République Algérienne (JORA) N° 46,p 16.

volume des investissements étrangers, le taux et le type d'activités et les secteurs d'investissement.

Il ne fait aucun doute que le côté positif de l'investissement privé étranger est un facteur contribuant à la réussite du processus de privatisation dans le cas de l'insuffisance de l'épargne intérieure, contribuant au développement économique et à l'augmentation de la croissance économique nationale pour de nombreuses raisons, parmi lesquelles [23]:

1. L'investissement étranger signifie plus de possibilités de financement, et donc pousser le programme de privatisation à une mise en œuvre effective, et à couvrir le déficit, de l'économie et des investissements locaux.
2. L'investissement étranger apporte habituellement la technologie et les méthodes modernes de gestion, ce qui contribue à réaliser un saut qualitatif dans le travail administratif et productif, et aura donc des effets positifs sur le secteur privé local qui devra suivre ce qui crée une sorte de compétition pour développer et améliorer la production et la qualité.
3. L'investissement étranger attiré par la privatisation entraîne une augmentation de devises étrangères dans le pays et conduit au renforcement de la monnaie nationale et à la stabilité par rapport aux autres monnaies, et par la même maintenir la stabilité des prix, des biens, des services et la maîtrise de l'inflation.

2. L'impact de la privatisation sur la productivité :

La privatisation conduit en théorie, à augmenter le degré de concurrence entre les entreprises, ce qui entraîne l'élimination des éléments de l'incompétence, et incite à innover et aide aussi à l'émergence de gestionnaires et administrateurs plus efficace à gérer l'activité économique. Par conséquent la libéralisation des prix l'élimination ou au moins la réduction de l'intervention de l'Etat dans la sphère économique pour laisser la place au privé [24].

Les expériences de privatisation suggèrent dans la plupart des pays du monde que le résultat le plus important est d'accroître les investissements et l'efficacité de la production. L'étude de l'Organisation mondiale du Travail menée en 1997 sur la privatisation en Corée a montré que, parmi les "15" entreprises publiques privatisées une efficacité accrue a été observée dans six d'entre elles. Elle est retombée dans deux autres et il n'y a pas eu d'impact réel sur le reste. Les résultats sur l'efficacité de la production due à la privatisation peuvent être interprétés comme suit :

- Les entreprises qui ont augmenté leur efficacité et leur productivité reviennent non seulement à l'amélioration de la gestion du processus post-privatisation, mais aussi à l'amélioration de l'organisation de la structure économique.
- Les sociétés dans lesquelles l'efficacité n'a pas été augmenté a pour raison l'absence de structure du marché, à l'intervention de l'État dans l'entreprise pour prendre des décisions et à la négligence de l'administration et des ressources humaines [25]

D'autres études de l'Organisation mondiale du Travail démontre qu'en l'Inde la privatisation n'a pas d'incidence sur l'efficacité productive, en raison d'obstacles

---

[23] Saad Echalmani : «Les pays arabes et l'OMC , les effets économiques et sociaux et perspectives de la coopération arabe », revue Futur Arabe, n° 288, février 2003,Liban, P 182.

[24] Hamid HAMIDI : « Décentralisation économique et fonctionnelle. Quel rôle pour l'état Algérien », communication au colloque international sur le thème de la récession économique mondiale et ses conséquences sur les pays émergents de la méditerranée », Faculté des Sciences économiques, Université Baji Mokhtar, Annaba, les 06 et O7 Octobre 2009.

[25] Ahmed Youcef Echahat , La privatisation et l'efficacité économique, Edition maison du Nil, Egypte, 2001, p 35.

bureaucratiques. Cela signifie que la réforme de la politique de privatisation seule ne suffit pas à améliorer la productivité et d'accroître la production, mais il est nécessaire de créer un climat favorable pour améliorer l'efficacité traduite dans les politiques monétaires, un bon cadre institutionnel et la lutte contre la corruption, pour prendre un virage économique vers une économie de marché réussie.

Dans l'enquête d'opinion menée en Pologne sur les changements attendus quand à la qualité du travail et la régularité dans les entreprises privatisées, 70% des répondants ont déclaré constater une amélioration de l'efficacité, et 79% des individus croient que le travail serait plus organisé, et que les salaires augmenteront par conséquent [26].

Force est de constater que les résultats de cette enquête traduisent la notion et croyance populaire que les niveaux d'efficacité de la main-d'œuvre ont tendance à baisser dans la plupart des établissements et entreprise publiques et que le privé améliore inévitablement cette efficacité.

En Jordanie, par exemple, les premiers effets du processus de privatisation sur la productivité et la performance des institutions, très positifs sont visibles dans tous les secteurs des entreprises qui ont été privatisées. il est apparu une amélioration de la performance de l'organisation des transports en commun par le biais d'une augmentation du nombre d'usagers des transports, à la suite d'un service amélioré. Environ 60 mille passagers tous les jours avant l'octroi d'exploitation des privilèges du secteur privé, à 120 mille passagers par jour en 2001, comme en témoigne l'amélioration de la productivité et la performance de l'entreprise de télécommunications jordanien à travers les nouveaux services qui sont fournis par une entreprise privée et l'efficacité de ces services qui a réussi à couvrir toutes les régions du Royaume [27].

Face aux effets positifs de la privatisation et qui sont la plupart du temps en termes économiques, la politique de privatisation provoque aussi des d'effets négatifs surtout au niveau social.

II. Les limites du privé : les effets sociaux de la privatisation :

Les effets sociaux demeurent les plus importants du processus de privatisation dont il faut tenir compte dans l'application du programme de privatisation.

Il ne peut être fait référence aux effets positifs de la privatisation, en particulier au niveau économique sans insister sur les effets sociaux, il ne faut pas privilégier le côté économique, sur le côté social, et marginaliser les effets sociaux en prétendant que la croissance économique est la solution.

Il ne fait aucun doute que l'efficacité économique soumise à une protection sociale efficace doit atténuer l'impact des conséquences négatives qui peuvent être résumées :

1- L'impact de la privatisation sur le chômage :

L'impact des processus de privatisation sur le marché travail en général et sur les travailleurs dans les entreprises publiques, en particulier, est l'effet le plus préoccupant pour les gouvernements, les travailleurs et l'opinion publique.

Ceci revient essentiellement à la croyance que tout processus de privatisation conduit à des licenciements. Puisque il a résulté de la privatisation la perte de certaines personnes de leur

[26] Noureddine BARDAD-DAIDJ , " Privatisation et restructuration industrielle : les choix de l'Algérie face à l'expérience des pays d'Europe de l'Est ",Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris I Panthéon Sorbonne , France, .janvier 2003, p70 .

[27] Mahmoud Mustapha EZAARIR, Politique de privatisation : Etude juridique économique et pratique de la privatisation des entreprises publiques en Jordanie et en Egypte, Maison de la culture pour l'édition et la distribution, Oman, Jordanie, 2004, p15.

emploi car le privé a renoncé à beaucoup d'entre eux, du fait qu'ils représentaient un chômage déguisé [28] dans les entreprises publiques. L'employeur privé ne peut pas accepter cette situation parce qu'il est à la recherche du meilleur rendement possible avec un coût le plus bas possible. Aussi le privé conservera uniquement les employés dont l'entreprise a besoin.

Bien que la plupart des législateurs aussi bien dans les pays développés et que dans le pays en développement ont tenté de répondre à cet impact négatif de la privatisation en incluant dans les conditions nécessaires pour le rachat de l'entreprise, de maintenir tous les travailleurs après le processus de privatisation, ou du moins spécifier cette exigence dans le temps où les travailleurs sont maintenus à leur poste une certaine période.

Le processus d'élimination de l'excédent de main-d'œuvre est l'un des problèmes les plus importants et les effets les plus dangereux face à l'État dans le processus de transfert du secteur public au secteur privé.

Le législateur algérien par exemple, comme d'autres législateurs, a pris soin de cette catégorie en promulguant de nouveaux textes de lois [29] pour remédier à cette situation, puisque il a engagé les travailleurs dans le processus de privatisation et abordé le problème en leur offrant la possibilité d'acheter et de restaurer leur entreprise ou au moins acheter des actions dans leur entreprise. La participation des travailleurs d'une façon ou d'une autre en devenant propriétaires peut être considérée comme un moyen de traiter le problème puisque avec leur nouveau statut ils deviennent plus impliqués dans l'entreprise.

Il convient de noter, ainsi, que les syndicats sont appelé à prendre leurs responsabilités, de mener à bien leur rôle dans cette phase en appuyant cette nouvelle approche et à contribuer au succès du programme de privatisation, qui est devenu inévitable :

- En informant les travailleurs de l'importance de la privatisation
- En les encourageant à investir leurs économies pour acheter des actions dans les entreprises privatisées.
- Leur faire prendre conscience de ce qu'ils vont recevoir à la suite de leur participation à la propriété et les bénéfices qui en découlent.

Le statut des syndicats après l'achèvement du processus de privatisation, devient plus fort qu'il ne l'était, car ils se sont affiliés à des entreprises privées qui les a éloignées de la bureaucratie et du contrôle du gouvernement en plus d'avoir un contrôle sur une partie des actions des entreprises. Tous ces facteurs vont leur donner un rôle et un statut plus fort et donc un plus grand soutien pour le processus de privatisation. C'est ce qui est arrivé dans l'expérience britannique[30]

2- L'impact de la privatisation sur la justice sociale :

L'économie de marché au sens contemporain du terme, à laquelle aspirent plusieurs pays en développement et notamment le législateur algérien, n'est pas un marché libre basé sur l'économie libérale capitaliste mais est une économie de marché « sociale », comprenant l'obligation fondamentale, qui est la réalisation de la justice sociale.

---

[28] Rapport de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale: impacts sociaux de la restructuration avec un accent particulier sur le chômage, New York, Nations Unies, 2000, p79.

[29] Décret exécutif 01-353 du 10/11/2001 Définissant les conditions et modalités de reprise d'une entreprise publique économique par ses salariés, Journal Officiel de la République Algérienne(JORA) N° 67, 2001, p. 22.

[30] Driss GUERAOUI et Xavier RICHET," stratégies de privatisation comparaison Maghreb-Europe", Edition Toubkal, Maroc et l'Harmattan, France ,1995 p 18.

Pour aboutir à ces résultats stables et effectivement appliqués, un ensemble d'outils, de politiques et de procédures, qu'ont appelle le filet de sécurité sociale, qui comprend des mesures qui prennent en charge les groupes vulnérables, comme, par exemple, inclure une aide pour les groupes défavorisés âgés et handicapés d'une part. D'autre part la privatisation peut conduire à des taux de croissance plus élevés et à une efficacité en mesure de fournir un meilleur rendement pour l'Etat et même à créer des opportunités de travail productif au lieu du chômage déguisé qui caractérisent les économies centralisées ce qui aura pour résultat une meilleure justice sociale.

Les effets positifs de la privatisation en termes de justice sociale, est de rapprocher les différences sociales entre la classe ouvrière et les propriétaires, à travers l'implication des travailleurs dans la gestion, et donc la prise de décision par l'achat d'actions de sociétés publiques pour lesquelles ils travaillent.

Parmi les effets positifs, rendre les individus propriétaires, ce qui va réconforter leur sentiment de sécurité, renforcer la famille , la stabilité sociale, et la vision de l'avenir avec plus d'espoir. Ce qui permettra d'améliorer le développement des individus et de la société, y compris le développement de l'économie nationale.

Face à ces effets positifs en faveur du principe de la justice sociale, il y a des effets négatifs qui peuvent être résumés comme suit :

1. La privatisation peut conduire à une concentration de la richesse, dans les mains, d'une minorité dans la communauté, ce qui se traduira par une mauvaise répartition des revenus entre les différentes catégories de la société. C'est pour cela que certains pays en privilégier par fois la méthode de la privatisation par la voie boursière car cette dernière contribue à élargir la base de la propriété populaire [(31)].
2. La privatisation peut conduire à la monopolisation de l'activité économique par le secteur privé conduisant à des déséquilibres structurels dans la société, et par conséquent l'effondrement du terme «faible revenu» et la disparité croissante des revenus et de la richesse.
3. La suppression du subventionnement des produits de base: puisque dans un programme de privatisation des biens et les services serons moins soutenue par l'Etat, ce qui aura un impact sur les plus pauvres dans la société.
4. Réduire la production de biens sociaux : car la production après le processus de privatisation sera en conformité avec la loi du marché et sans rapport avec le pouvoir d'achat, ce qui réduit la production de biens à faible prix.
5. La propagation du monopole, en particulier dans le cas d'un faible contrôle de l'Etat et la domination des capitaux privés. Ce qui est contraire au but recherché par un programme de privatisation qui vise par le changement de la politique économique et les lois, à limiter les monopoles et accroître la concurrence[(32)].

On note que les effets sociaux négatifs de la privatisation peuvent être plus importants que les effets positifs, et multidimensionnels, inquiétants et peuvent même affecter la sécurité sociale.

---

[31] Mohamed BOUSSOUMAH , « l'expérience algérienne de privatisation par le marché financier », communication présentée au forum sur " la privatisation et la bourse des valeurs mobilières", institut supérieur de gestion d'ANNABA (ISGA) le 14 et 15 décembre 1998 p 47.
Revue l'économiste maghrébin : « Privatisation :SOTUVER la première en bourse : », n° 200 , du 14 au 27 /01/, Tunis,1998, P13.

[32] E.S.SAVAS," La privatisation pour une société performante", éd Nouveaux horizons, Bruxelles, 1987, p10.

Les gouvernements ont ressenti et pris conscience de la gravité que peut avoir la situation à savoir la dominance du privé. Ils ont donc essayé de mettre en œuvre des programmes opérationnels pour éviter ces impacts et atténuer leurs incidence , et ce à travers une combinaison de procédures et plus de facilités pour soutenir les catégories les plus démunis. Ces programmes visent à créer des opportunités d'emplois, stimuler et soutenir leurs projets par exemple :

- En leur donnant des prêts sans intérêt.
- les aider avec des machines et des moyens pour leur permettre d'atteindre un plus grand revenu.
- Les exempter de payer des impôts, surtout que l'Etat à maintenant une plus grande capacité financière par le biais des recettes de privatisation et des impôts sur les sociétés privatisées.
- Mettre fin au soutien des entreprises publiques déficitaires et le subventionnement des produits et des services.

Conclusion :

Bien que les conditions sociales se détériorent et que la pauvreté s'élargie aussi bien dans les pays développés que dans les pays en développement, nous espérons voir dans ces pays la stabilité sociale et les programmes de privatisation contribuer à la réalisation de la croissance économique souhaitée.

Le privé a un rôle à jouer sur le plan économique au côté de l'Etat qui se désengage progressivement du domaine économique mais en gardant son rôle de régulateur, ceci pour deux raisons au moins :

- La premier est qu'il n'y a pas d'alternative à l'Etat dans certains domaines économiques, surtout dans les pays en voie de développement.
- Le deuxième constatation est liée aux effets désastreux qui peuvent être laissés par le processus de privatisation si l'Etat se retire complètement et dès le début de la sphère économique, le retrait de l'Etat doit donc se faire progressivement.

Le processus de privatisation doit répondre à des exigences et tenter de fournir des solutions avec des politiques de différentes dimensions, qui prennent en considération les aspects positifs et les aspects négatifs du privé.

Pour que cela soit possible nous émettons quelques suggestions et propositions :

- Afin que le privé puisse jouer un rôle de partenaire dans le développement économique, il faut encourager l'investissement, à travers les lois notamment sur la libre concurrence, les taxes douanières et la fiscalité, en accordant certains privilèges et exemptions pour attirer les investisseurs.
-Il faut traiter le problème du suremploi dont résulte le chômage en cas de privatisation en prenant certaines mesures comme:
- Former les travailleurs à acquérir de nouvelles compétences et aptitudes en vue de leur réintégration dans le secteur privé.
- Proposer des compensations financières aux travailleurs avec des montants significatifs pour démarrer de nouveaux projets.

Dans le cadre de la mondialisation et l'entrée dans une économie de marché, l'État, doit être présent en particulier dans les premières étapes du programme de privatisation, jusqu'à ce que les bases de cette économie soient établies et que le privé puisse jouer son rôle pleinement.

openingpdf.com

Bibliographie :

Ouvrages :

1. Ahmed Khalil Edhabaa : « Le cadre législatif de la privatisation des banques en Egypte, Les pyramides économiques, numéro 153, novembre 2000, Egypte, P 45
2. Ahmed Youcef Echahat , La privatisation et l'efficacité économique, Edition maison du Nil, Egypte, 2001, p 35.
3. Charles De Croisset, Baudouin PROT et Michel ROSEN, Dénationalisations : les leçons de l'Étranger, éd Economica, Paris, 1986. P 7
4. Driss GUERAOUI et Xavier RICHET," stratégies de privatisation comparaison Maghreb-Europe", Edition Toubkal, Maroc et l'Harmmattan, France ,1995 p 18.
5. E.S.SAVAS," La privatisation pour une société performante", éd Nouveaux horizons, Bruxelles, 1987, p10.
6. El Morssi Essayed Hijasi, La réorganisation du rôle de l'Etat et du rôle du secteur privé, Maison universitaire, Beyrouth, 2001, P 72
7. Jean-Paul BUFFELAN-LANORE : «Privatisations», Administratif, Fasc 156, édition du juris classeur, 1998, P 10.
8. Mahmoud Mustapha EZAARIR, Politique de privatisation : Etude juridique économique et pratique de la privatisation des entreprises publiques en Jordanie et en Egypte, Maison de la culture pour l'édition et la distribution, Oman, Jordanie, 2004, p15.
9. Pierre Guislain, Les privatisation un défi stratégique juridique et institutionnel, Edition nouveaux horizons, Bruxelles, 1995.

Colloques :

10. Hamid HAMIDI : « Décentralisation économique et fonctionnelle. Quel rôle pour l'état Algérien », communication au colloque international sur le thème de la récession économique mondiale et ses conséquences sur les pays émergents de la méditerranée », Faculté des Sciences économiques, Université Baji Mokhtar, Annaba, les 06 et O7 Octobre 2009.
11. Mohamed BOUSSOUMAH , « l'expérience algérienne de privatisation par le marché financier », communication présentée au fourm sur " la privatisation et la bourse des valeurs mobilières", institut supérieur de gestion d'ANNABA (ISGA) le 14 et 15 décembre 1998 p 47.

Thèses de doctorat :

12. Mounia CHOUAIDIA, La privatisation des entreprises publiques en droit Algérien et comparé, Thèse de doctorat en droit des affaires, Université Baji Mokhtar, Annaba , Algérie, .2012-2013, p11 .
13. Noureddine BARDAD-DAIDJ , " Privatisation et restructuration industrielle : les choix de l'Algérie face à l'expérience des pays d'Europe de l'Est ",Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris I Panthéon Sorbonne , France, .janvier 2003, p70 .

Revues et rapport internationaux :

14. Rapport de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale: impacts sociaux de la restructuration avec un accent particulier sur le chômage, New York, Nations Unies, 2000, p79.
15. Revue l'économiste maghrébin : « Privatisation :SOTUVER la première en bourse : », n° 200, du 14 au 27 /01/, Tunis,1998, P13.
16. Saad Echalmani : «Les pays arabes et l'OMC , les effets economiques et sociaux et perspectives de la coopération arabe », revue Futur Arabe, n° 288, février 2003,Liban, P 182.
17. Banque mondiale : Rapport mondial sur le développement en 2002, www.worldbank.org.

Textes législatifs :

18. Décret exécutif 01-353 du 10/11/2001 Définissant les conditions et modalités de reprise d'une entreprise publique économique par ses salariés, Journal Officiel de la République Algérienne(JORA) N° 67, 2001, p. 22.
19. Ordonnance n° 01-04 en Août 2001, relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques économiques, JORA N°47, p 9.
20. Ordonnance n° 01-03 en Août 2001, relative à la promotion de l'investissement, JORA N°47, p 4, abrogée par la Loi n° 16-09 du 3 Aout 2016 relative à la promotion de l'investissement. Journal Officiel de la République Algérienne (JORA) N° 46,p 16.